

# مُشكلات الأقلِيَّات في الوطن العربي

دكتور  
محمد نصر مهنّا  
مدرس العلوم السياسية  
كلية التجارة  
جامعة أمسيوط

دكتور  
جلال شحي  
امناز ورئيس قسم التاريخ  
وكيل كلية الآداب  
جامعة المنيا

١٩٨٠



دار المعارف



## مقدمة

يعتبر موضوع الاقليات من المواضيع الشائكة ، نظرا لإرتباطه بتكوين الدولة نفسها ، وحساسية كل دولة وخوفها من مواجهتها به ، ومن جانب عدد من سكان هذه الدولة كبير أو صغر . كما أن الدول بشكل عام تتخشى من أن تجد هذه الاقليات لديها ، هونا من دول خارجية ضد مصلحة هذه الدولة ، وفي صالح الاقليات ومن يقف في صفها . ولذلك فإن الدول ، وبخاصة حديثة التكوين تقاسى أهمية وأبعاد هذه المشكلات إن وجدت لديها ، وتأمل في نفس الوقت في أن تتمكن ، مع الزمن من أن تفرض الأغلبية الوطنية لونها وطريقة حياتها على هذه الاقلية وتمضمها ، وتنتهي بذلك المشكلة . ولكن الدول المدعومة الثابتة لا تجد حرجاً في الحديث عن الاقليات الموجودة فيها ، وتقوم بوضع الدراسات عنها ، وتحاول جاهدة وضع الحلول لمشكلاتها حتى يتدعم البنيان القومي أكثر وأكثر .

وسحق اليوم لم يحرر كاتب عربي على التعرض لمشكلة الاقليات في الوطن العربي ، خوفاً من إثارة العواطف ، والمساس بالنعرات ، واستمراراً لفساد الرؤوس في الرمال ، رغم ارتفاع الأصوات في مجالات أخرى .

ولذلك فقد رأينا ، الزميل والمصديق الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، وشخصي أن نبداً في توجيه النظر الى الاشكال العامة لوجود أقليات في وطننا العربي ، حتى لا نستمر في السير مع المقهرين .

ولقد عرفت الزميل الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، منذ سنوات طويلة وعرفته باحثاً مدققاً ، وعابداً ، يبحث وراء الظاهرة ، ويجمع لها المادة العلمية ،



بكل صبر وأناة، ثم يقوم بدراسة علمية ومنهج على متجرد، فيرتب الأصول، مع أولوياتها، ويرجع إلى الركائز الاقتصادية والاجتماعية لكي يكملها ببنيان واضح ثابت من عرض الموضوع أو المشكلة، وبطريقة بناءة. ولقد حاصرت في دراساته وأبحاثه، وأعتز اليوم بزمالتنا لبعضنا.

وموضوع هذه الدراسة وهو مشكلات الأقليات في الوطن العربي يعطينا ظاهرة عامة بوجود هذه الأقليات في معظم الدول في الوطن العربي، دون أن يتحدث عنها أحد، كما ذكرنا.

ولا شك في أن مشكلات الأقليات تتعلق قبل كل شيء بمشكلة مجموعة من السكان، تزيد نسبها أو تنقص داخل الكيان السياسي للدولة، وتمثل تبعاً لذلك ظاهرة اجتماعية، أو بشرية، وقد يصل الأمر في علاقة الأقلية بالأغلبية إلى نشوب مشكلة سياسية، أو حتى قد يتطور بها الأمر إلى أن تصل لمستوى المشكلة الدولية، في حالة تدخل عناصر أخرى لها صفة الدولة ومحاولة زيادة حدة العلاقة بين الطرفين توتراً أو عرض وساطة وحلول بينها.

وكما نرى من هذه الدراسة فإن الصفة المميزة لبعض هذه الأقليات هي صفة العقيدة الدينية أو المذهبية كما هو الحال في لبنان، رغم أن الجميع يتحدثون وبعضهم في إطار اللغة العربية. وقد تكون الصفة المميزة لهذه الأقليات مرتبطة باختلاف اللغة أساساً التي يتحدثها الأقلية عن تلك التي يتحدثها الأغلبية، ويظهر ذلك بوضوح في الأقليات الموجودة في شمال العراق والتي يتحدث اللغة الكردية وكذلك الأقليات الموجودة في بعض المناطق الجبلية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى، سواء كانوا من أصل قبائلي أو من أصل صنهاجي.

فعلياً أن نعترف في هذا المجال بأن رجال الأقليات في هذه المناطق يتحدثون

جميعاً اللغة العربية لكونها لغة القرآن، قبل تحدثهم بها وبصفتها لغة الأغلبية؛ كما أن اتصال هؤلاء الرجال من الأقليات بفهمهم في العمل يدفعهم إلى التسليم باللغة الأكثرية رغم احتفاظهم بلغتهم الأصلية، لغة الأكراد، أو القبائليين، أو الروافا في شمال المغرب، أو البرابرة في الأطلس الأعلى. أما الاتصال اللغوي إن جاز هذا التعبير فنجدده واضحاً بين الأغلبية وبين لغة المرأة، وهي الأم، عند الأقلية. ونتيجة لعدم الإهتمام بتعليم المرأة، والإحتفاظ بها في منطقة دون احتكاك بأبناء الأغلبية، فإن أول كلمات ينطقها الطفل في هذه المناطق تكون من لغة الأم، وهي لغة الأقلية.

وسواء أكانت مشكلات الأقليات في الوطن العربي قد قامت على أساس مذهبي ديني، أو على أساس لغوي، فإن درجة تركيز هذه الأقلية بطريقة معينة، ومكان توطن هذه الأقلية لهو موضوع جدير بالدراسة، وبإهتمام الدارسين العرب، خاصة وأن بعض هذه المشكلات وبخاصة في لبنان وفي منطقة الأكراد في شمال العراق، وحتى في فلسطين مع إسرائيل يعتبر من الخطورة بمكان كبير.

ولا شك في أن لكل مشكلة من هذه المشكلات صيغتها، الخاصة بها، وكان هذا هو السبب في فصل كل منها عن الأخرى، وإن كانت جميعاً موجودة داخل وطننا العربي العزيز.

ولا شك كذلك في أن لكل مشكلة من هذه المشكلات حياة تاريخية، وإن كان تناول هذه المشكلة قد اختلف عن طريقة تناول المشكلة الأخرى ابتعاداً عن المنهج التاريخي، ومسايرة للمنهج بحث العلوم السياسية التي تعتبر هي الثمرة النهائية لدراسة التاريخ الحديث والمعاصر، ووضع هذا السجل عملياً في خدمة الدارسين والمجتمع بأكمله.



وعلى أن أحدد هنا أن العبد الأكبر في كتابة هذا الكتاب وفي فصوله المختلفة هي من محمود زميل وصديقي الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، إذ أنني لم أكتب في هذا الكتاب سوى المقدمة ، والفصل الثامن الخاص بالأقليات في جمهورية الجزائر ، والفصل التاسع والخاص بالأقليات في المملكة المغربية . أما بقية الفصول ، من الفصل الأول حتى نهاية الفصل السابع ، وكذلك الفصل العاشر ، كل ذلك الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، وبحسب له علياً .

ونرجو أن يكون هذا الكتاب بداية طريق الدراسة النقدية في نطاق المشكلات السياسية المعاصرة ، سواء ما يتعلق منها بمشكلات الوطن العربي ، أو يتعلق بالمشكلات العالمية .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ والدارس ، أرجو أن يسد نقصاً موجوداً في المكتبة العربية . وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية في ٨ أكتوبر ١٩٧٩

دكتور

جلال يحيى

## الفصل الأول

### لبنان

- ١ — الإطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الأقليات اللبنانية .
- ٢ — لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حرق الأقليات في القانون الدولي في هذه الفترة .
- ٣ — تأثير الدولة .
- المراجع .

#### ١ - الاطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الاقليات اللبنانية :

يعتبر التركيب الديموجرافي لسكان لبنان من أهم العوامل التي شكلت تاريخ لبنان الحديث والمعاصر . فسكان لبنان ينتمون إلى أشكال متعددة من الحزبية أو الطائفية المتصارعة : فهناك القيسية في مواجهة اليمينية والجنبلانية في مواجهة اليزيدية والموارنة في مواجهة الدروز والمسلمون في مواجهة المهيعيين والأحزاب الرأسمالية الحديثة والبورجوازية في مواجهة الأفكار والاحزاب الاشتراكية والتقدمية .

ويكثر المسلمون السنة في طرابلس وفي السهول الساحلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب حتى صيدا وفي أجزاء في الداخل . والسكان المسلمون كانوا هم أكثر سكان لبنان تحملاً لعباء التصدي للحملات الصليبية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين . وقد تمتع المسلمون السنة بالمكانة والمنزلة في الإدارة والحكم خلال العهد العثماني ( ١٥١٦ - ١٩١٧ ) وتميز المسلمون السنة كذلك ببنوعهم في المجالات الثقافية والدراسات الدينية فضلاً عن النشاط الاقتصادي ، وكان لهم دورهم في مقاومة الإستعمار الأوربي على لبنان والشام .

أما المسلمون الشيعة فيتركزون في السهل المعروف بـ البقاع ، وكانت لهم تكتلاتهم وزعاماتهم القوية وهم على المذهب الاثني عشري . ويعتبر المستوى الثقافي بين الشيعة أقل منه لدى المسلمين السنة وربما يرجع ذلك في الجانب الأكبر منه إلى طبيعة التركيب العشائري الذي كان سائداً بينهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإن كان هذا لم يمنع من ظهور مفكرين إسلاميين لهم مكانتهم الاجتماعية العالية التي برزت أكثر وضوحاً نتيجة لهاشية وسطحية الحكم العثماني وهو ما جعل الزعامات الشيعية القوية تبرز أكثر وأكثر مثل آل حروفوش في بعلبك



وآل النصر في جبل طبر، غير أن الشيء البارز في تاريخ صيغة جبل عامل السياسي هو ذلك التحالف الكبير الذي دام فترة ليست بالقصيرة بين الشيوخ المتناولة والشيخ ظاهر العمر الثاني في مواجهة الدولة العثمانية .

أما أكثر طوائف لبنان إستشاراً بإهتمام الباحثين فهي طائفة الدرزي، ويوجد في لبنان من هذه الطائفة نسبة صغيرة من التعداد الكلي لهذه الطائفة الموجودة في كل من سوريا والأردن وإسرائيل .

ومن منظور تاريخي نجد أن التفوق الدرزي هو الذي ساد خلال عهد الأسرة المعنية منذ أوائل القرن السادس عشر حتى عام ١٦٩٧ وكذلك في عهد الأسرة الشهابية ١٦٩٧ - ١٨٤٠ .

أما الموارنة طائفة مسيحية شرقية تنتمي إلى القديس مار مارون ، وكانت قليلة العدد في مراكزها الأولى في شمال لبنان . وأخذت هذه الطائفة في النمو مكونة في أول الأمر مجتمعاً بسيط التركيب من ملاك وفلاحين ، ورجال الدين المارونيين الذين تعرضوا لتطورات عديدة انعكست بوضوح على المجتمع الماروني وعلى الكنيسة المارونية، التي أخذت صورتها تتغير منذ القرن الثامن عشر، فأصبح التنظيم الكنسي على درجة كبيرة من الدقة، وتعمق أكثر وأكثر الفكر الماروني وإرتباط الشعب بالكنيسة المارونية حتى لقد أصبحت الاسر الكبيرة المارونية تلجأ إلى الكنيسة في حل مشاكلها السياسية والاجتماعية .

ثم تأتي طائفة الروم الأرثوذكس وهي تلي الموارنة ، وفي حين لم يكن لدى السلطات العثمانية مفهوم واضح عن الموارنة كانت الطائفة الأرثوذكسية هي المعترف بها من جانب السلطان العثماني، فكان لها تسلط على الطوائف الكاثوليكية . ويكثر الروم الأرثوذكس في إقليم « الكورة » ، وفي بعض النواحي الأخرى من

لبنان فكانت هذه الطائفة بالذات هدف البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية التي كانت تمولها مؤسسات تبشيرية إنجليزية وأمريكية .

ويتمسك المؤرخون المحدثون لمبدأ الوطنية اللبنانية ويميلون إلى إبراز الجذور التاريخية للكيان اللبناني باعتباره وحده متميزة عن بقية بلاد الشام ، ويستدلون على ذلك بوجود الإمارات اللبنانية المستقلة في العصر العثماني . ويرى فريق من المؤرخين العرب المعاصرين أن هذا الموضوع مفهومه نسبي، لأن مفهوم الوطنية الحديث أساسه فكرة لإرتباط شعب بأرض، في حين أن الكيان اللبناني له سماته الخاصة التي تبلورت منذ العصر العثماني عن وجود قوى إقطاعية استطاعت أن تحكم جزءاً من الجبل وتوسع سلطاتها أحياناً حتى تشمل أقاليم تابعة لولاية دمشق أو طرابلس حسب ظروف قوتها العسكرية وحسب تفوقها عن خلال المنافسات فيما بينها داخل الجبل، غير أن هذه القوى الإقطاعية لم تسيطر على المدن الساحلية التي ظلت تحت الإدارة العثمانية . ويخلص هذا الفريق من المؤرخين إلى القول بأن حدود تلك القرى لم تطابق في أي وقت الحدود السياسية التي نعرفها حالياً للجمهورية اللبنانية حيث رسمت هذه الحدود بواسطة الإستعمار الأوروبي شأنها في هذا شأن معظم دول آسيا وأفريقيا الحديثة . وبالرغم من ذلك فهناك بعض أوجه الاختلاف بالنسبة لتخطيط حدود لبنان فقد وجدت تيارات داخلية متمثلة في رغبة الموارنة الذين شجعوا الفرنسيين على إقامة لبنان الكبير في حين أن قطاعات أخرى من سكان لبنان عارضت في الانضمام إلى هذا الكيان أصلاً ، وتطلعت إلى الإتحاد مع سوريا .

هناك أيضاً البيئة الجغرافية وهي أكثر ثباتاً في تأثيرها على لبنان، فطبيعة البلاد الجبلية ووقوعها وسط منطقة لعبت فيها الأديان والمذاهب المتفرعة عنها دوراً كبيراً في حياة المجتمع، جعلت من جبل لبنان مأوى طبيعياً لكل طائفة دينية تشع



بأنها مضطربة بواسطة الأغلبية. وقد أتاحت التقسيمات الطبيعية للجبل لاكثر من طائفة دينية أن تتركز في منطقة يمكنها أن تنعزل فيها، وترتب على هذه الأوضاع تكوين خصائص خاصة للبنان والجبل جعلته مختلفاً في بعض الوجوه عن الأقاليم المحيطة به . وحينما نشطت العلاقات الاقتصادية في أوروبا في وقت مبكر انعكس ذلك على الصلات السياسية والثقافية التي نشأت بين المواردية وبين فرنسا .

ومن أهم النتائج التي نجمت عن ازدهار النشاط الاقتصادي انتقال كثير من سكان الجبل إلى المدن الساحلية، فبيروت التي كانت قرية صغيرة في أوائل القرن التاسع عشر لا يتجاوز سكانها خمسة آلاف نسمة قفزت في نصف قرن إلى نحو عشرة أضعاف هذا العدد . وهذه الهجرة الداخلية تعتبرها البعض لا تقل أهمية في تكوين لبنان المعاصر عن الهجرات الخارجية التي هي أكثر شهرة لدى المؤرخين، فهذه الهجرات التي إتجه معظمها إلى الأمريكتين والتي جعلت عذد المهاجرين في بعض الوقت يساوي عدد سكان الجبل قد أتاحت نمواً هاماً من الثروات في تطوير الجبل، وتحولت قرى صغيرة مثل زحلة إلى بلدة تصلح لأن تكون عاصمة أقلسيم .

#### ٢ - لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الاقليات في القانون الدولي في هذه الفترة :

مر التركيب الديموجرافي للسكان في لبنان الحديث بأطوار عديدة وخاصة فيما يتعلق بالهجرة من لبنان إلى الخارج، فقد قدر المهاجرون اللبنانيون في مختلف أنحاء العالم في احصاء عام ١٩٢٢ بـ ٢٥٤٣٨٦ نسمة ومن هؤلاء ٥٥٣٣٥ نسمة يحتفظون بصلات قوية مع الوطن الأم، ودول هذا الاحصاء على توزيع المهاجرين حسب الطوائف على النحو الآتي :

٤٨ . / موارد — ٢٢ . / روم أرثوذكس — ١١ . / روم كاثوليك —  
٦ . / مسلمان سنيون — ٤ . / شيعة ( لبنانيان ) — ٢ . / دروز . وقد قدر  
المجموع العام للسكان حسب احصاء سنة ١٩٢٢ بـ ٧٩٢٤٢٦ نسمة منهم ٦١٠٠٠  
من الاجانب الذين استقروا بالبلاد .

والملاحظ أن لبنان في هذه الفترة كان خاضعاً للانتداب الفرنسي الذي إتجه نحو تدعيم السلطة الفرنسية وهو ما جعل المواردية يترددون في مساندة الانتداب . وقد استمرت فترة الانتداب الفرنسي على لبنان بإقامة أجهزة لدولة لبنانية وطنية انتقلت اليها كثير من اختصاصات المندوب السامي . وبالرغم من تأثير الثقافة القانونية الفرنسية في لبنان الا أن أول دستور لبناني سنة ١٩٢٦ جاء بعيداً عن النظم الديمقراطية وتم وضعه في غياب ممثل السنة والشيعة . وعند ممارسة الاستقلال سنة ١٩٤٣ لم يبلغ دستور سنة ١٩٢٦ بل أدخلت عليه التعديلات التي انتقلت بها صلاحيات المندوب السامي الواسعة الى رئيس الجمهورية . وقد عطلت السلطات الفرنسية الدستور اللبناني مرتين : الأولى سنة ١٩٣٢ بمناسبة الازمة العالمية وتصادم المصالح بين الرأسمالية المارونية والإحتكارات الفرنسية؛ والثانية سنة ١٩٣٩ بمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية .

ومن الشروط التي إختص بها لبنان مادة تشير الى تعهد الحكومة اللبنانية بالمحافظة على حقوق الاقليات ، وهذا النص يشير بحسب رأى البعض تساؤلات عديدة عن ماهية الاقليات، ونظرة القانون الدولي للأقليات، وهو ما يقتضي منا وقفه للتفسير والتعميل نظراً لما تشهده أوضاع الطوائف الإسلامية والمسيحية من حقوق وواجبات نتيجة لتعداد السكان .

فالفكرة العامة التي يتلوهى عليها القانون الدولي بالنسبة للأقليات هي أنه



لا يجوز بحال أن يكون هناك أية تفرقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية في دولة ما بين سكان الدولة الآخرين، كما أنه لا يجوز أن يكون هناك أي فرق في النظام القانوني بين مواطني أي دولة ولا أية تفرقة دينية أو عنصرية سواء من جهة القانون أو المصالح. وقد أقرت أحكام القضاء الدولي والاتفاقيات الدولية مبدأ عدم التفرقة العنصرية. فمحكمة العدل الدولية الدائمة أكدت على مبدأ عدم التفرقة العنصرية والدينية في فتواها المؤرخة في ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ (معاملة المواطنين المخاطين في إقليم دانزيغ) حيث قررت أنه ينبغي ألا تكون هناك تفرقة سواء من وجهة القانون أو الواقع إذا كانت هذه التفرقة مؤسسة على الجنسية أو الأصل أو اللغة.

كذلك قررت محكمة العدل الدولية الدائمة في فتواها بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ والخاصة بمدارس الأقليات في البانيا - قررت أن رعاية الأقلية يجب أن يكونوا على قدم المساواة مع باقي رعايا الدولة، وأضافت المحكمة: أنه يجب أن تنهيا الجماعات التي تشمل عليها الدولة والتي تختلف عن باقي رعاياها من حيث الجنس أو اللغة أو الدين - تنهيا هذه الجماعات وامكانيات الحياة السلمية والتعاون الودي مع هذا الشعب. ووفقاً لهذا المبدأ العام أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة أن لكل الأقليات الحق في رعاية حياتهم وحررياتهم الأساسية. والإقرار بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية (محكمة العدل الدولية الدائمة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ - قضيه مدارس الأقليات في سيليزيا العليا - فتوى محكمة العدل الدولية في ١٥ مايو ١٩٣١، بشأن الدخول إلى مدارس الأقليات الألمانية في سيليزيا العليا - فتوى محكمة العدل الدولية في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ بشأن مدرسة الأقليات في البانيا، فضلاً عن أن أحكام القضاء الدولي قد أقرت

منذ أمد طويل مبدأ عدم التفرقة الدينية أو العنصرية، وهذا القرار المستمد من أحكام المحاكم يتفق في الواقع مع الإنفاذية الدولية،

كما تجدر الإشارة إلى أن الإهتمام بحقوق الأقليات قد ساد المجتمع الدولي بعد الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى عندما استقلت دول جديدة وانتقلت أقاليهم من سيادة دول لسيادة دول أخرى، ولقد تمكن الحلفاء من النص على حماية حقوق الأقليات في معاهدات الصلح الأربع التي أبرمت مع كل من النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا، وفي معاهدات خاصة بالأقليات أبرمت مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واليونان ورومانيا، كما التزمت دول أخرى باحترام حقوق الأقليات بموجب تصريحات خاصة أيدتها أمام مجلس عصبة الأمم، وهذه الدول هي البانيا وأستونيا ولااتفيا وإيتوانيا والعراق. ولقد أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قراراً في دورتها الثالثة المنعقدة في سنة ١٩٢٢ تعرب فيه عن أملها في أن تنفي الدول غير المرتبطة بالتزامات قانونية دولية إزاء الأقليات، الأحكام التي تضمنها نظام الأقليات، في معاملتها للأقليات الموجودة على إقليمها باعتبار أن هذه الأحكام هي المثل الأعلى للعدل والتسامح. وكان القانون الدولي الحديث قد عرف لاتفاقيات حماية الأقليات منذ نشأته الأولى حيث يرجع بها الفقهاء إلى معاهدة أوسنا بروك Osnabrug التي أبرمت في سنة ١٦٤٨ لانهااء حرب الثلاثين عاماً، وقد تضمنت نصوصها ضرورة تمتع الأقليات بحماية جرياتها الدينية. وبمراجعة هذه النصوص وغيرها في الاتفاقيات والوثائق الدولية نجد أن الحماية الدولية للأقليات والمشار إليها تنصرف إلى الأمور الآتية:

١ - كفالة الحق في الحياة والحق في الحرية لجميع الأفراد من الأقليات



وكفالة حقوقهم الدينية وذلك بدون تفرقة بسبب الاصل أو الجنسية أو اللغة أو الجنس أو الدين :

٢ — كفالة حق بعض أنواع الاقليات في اكتساب جنسية الدول التي يقيمون فيها .

٣ — كفالة حقوق الاقليات من مواطني دولة معينة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية المقررة لباقي المواطنين بما في ذلك التعيين في الوظائف العامة وممارسة المهن الحرة .

٤ — كفالة حق المواطنين من الاقليات في استعمال لغتهم الاصيلة وفي إنشاء المؤسسات الثقافية والاجتماعية .

٥ — كفالة حقوق المواطنين من الاقليات في تعليم أولادهم التعليم الاساسي باقتهم الاصيلة وذلك في المناطق التي تكون فيها الاقلية نسبة مهمة من عدد السكان .

ومهما كان الحماية المقررة لحقوق الإنسان إنما تهدف إلى حماية الإنسان من حيث هو كائن بشري ، أما الحماية الخاصة بالاقليات فتهدف إلى إيجاد نوع من الانسجام بين تقاليد وآمال الاقلية في منطقة ما ، مع مجموع السكان لتحقيق التعايش السلمي الذي قد يهدده الحقد العنصري أو الديني نتيجة لعدم المساواة في المعاملة .

وفي لبنان ، أخذت تساؤلات الكثيرين تدور حول المقصود بالاقليات وعما إذا كان المقصود بها الطوائف الصغيرة أم جميع الطوائف غير المارونية باعتبار أن الموارد من الناحية الرسمية يشكلون أغلبية السكان . كذلك فقد رأى البعض عكس ذلك تماماً حيث يعنون بالاقليات الطوائف المسيحية باعتبار أن الأغلبية

الحقيقية للمسلمين وأن لبنان يقع في وسط أراضي إسلامية ، والدليل على ذلك ما أشيع من أن بعض المسيحيين لم يكونوا راضين عن إنهاء الإنتداب والوصول إلى مرحلة الاستقلال . ويمكن القول أن تعداد السكان — وهو ما تضمنته الاتفاقيات والوثائق الدولية المشار إليها — هو عامل جوهري بالنسبة لموضوع الاقلية خاصة في دولة مثل لبنان والتي تقوم ديموقراطيتها على أساس طائفي ، غير أن المشكلة هي أن التعداد السكاني يستحيل ترجمته في النظام الديموقراطي إلى سلطة Authority أو قدرة Power أو نفوذ Influence وهي كلها حصيلة لتفاعل وتضارب وصراع سياسي بين القوى الاجتماعية ذاتها . كذلك فإن الإطار التاريخي والجغرافي للبنان ينعكس على مشكلة الاقليات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أوضاع لبنان السياسية وكيفية معايشة الديانات والطوائف المختلفة للوضع الراهن حيث يتعايش في لبنان اليوم حوالي سبعة عشر طائفة لكل منها هيئة دينية رسمية معترف بها من قبل الدولة وأهم هذه الطوائف من المنظور السياسي ست : ثلاث إسلامية وهي السنة والشيعية والدروز وثلاث مسيحية وهي الموارنة والارثوذكس والكاثوليك . وتختلف الطوائف الإسلامية عن الطوائف المسيحية باعتمادها الشريعة الإسلامية أداة تنظيمية لها . وأما مكانة الكنيسة فتختلف بين هذه الطوائف المسيحية ، والملاحظ أيضاً أن الطوائف الإسلامية تختلف هي الأخرى فيما بينها في تفسير الشريعة الإسلامية ، أما الطوائف المسيحية فتختلف في تفسير الطقوس . غير أن هذه الاختلافات هي إختلافات شكلية في تفسير الدين وما كانت لتؤثر في التنظيم الاجتماعي السائد في لبنان لولم تتفاعل مع إختلافات سياسية واقتصادية جوهريّة وليست تنظيمات الطوائف الاجتماعية في لبنان أمراً جامداً ومتجمداً بل بالعكس هي ترتب ديناميكي متغير بتغير الأسس السياسية والاقتصادية التي بنى عليها . وكذلك العلاقات بين الطوائف فهي الأخرى تتغير مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية . وإذا ما قارنا بين تنظيم الطوائف المارونية والارثوذكسية وبين السنة والشيعية والدروز لرأى لنا مدى تأثير التنظيم الاجتماعي بالأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه الطوائف .



ان جوهر التنظيم الاداري هو نفسه عند الطائفتين المارونية والارثوذكسية  
يبدأ بكاهن الحى أو القرية وينتهي بالبطريرك ، وكل مجموعة من الاحياء أو  
القرى أبرشية يرأسها مطران ويرأس مجلس المطارنة بطريرك منتخب من هذا  
المجلس، وينتهي هرم الادارة الدينية عند الموارنة نظرياً في الكرسي البابوي ولكن  
البطريرك اللبناني يمارس واقعياً استقلالاً شبه تام عن سلطة روما .

وتتشابه الكنيستان المارونية والارثوذكسية في التنظيم البيروقراطي  
الصرف وتختلف في مدى فعاليته وسيطرته على المجموعات المنتمية اليه ، فالبنية  
البيروقراطية جزء من كل تتبدل فحاليته بقبيل العلاقات الاجتماعية التي تربط بين  
الافراد والجماعات ، فالكنيسة المارونية بخلاف الكنيسة الارثوذكسية تتبع  
بتنظيم هرمي من كهنة ورعية، وهذا الربط بين الاكليروس والرعية جاء نتيجة  
لتحولات اقتصادية وسياسية اجتاحت لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر  
ابتداءً بصناعة الحرير وانتهاءً بثورة الفلاحين ضد الاقطاع .

وقد وقفت الكنيسة موقف المعادى للاقطاع في جبل لبنان ليس دفاعاً عن  
حقوق الفلاحين فحسب بل لمنافسة خصمها وهو الاقطاع السياسي ، ونتج عن  
ذلك تقوية سلطة الكنيسة في هذه الفترة إلى درجة أنها استطاعت أن تقاوم  
احتوائها ضمن نظام الملة ، العثماني الذي أعطى للأقليات المسيحية حق ممارسة  
شراؤها في ظل سلطة الكنيسة، ولكن الاقطاع ضعف في القرى المسيحية وخاصة  
المارونية منها بسبب صناعة الحرير التي تركزت في المناطق المسيحية وكانت المورد  
المادى الوحيد للعديد من التجار والصناعه ثم كان سبب ضعف الاقطاع أيضاً هو  
انتشار التنظيمات الرهبانية وتقويتها بفضل الرقابة الاقتصادية التي بدأت تنعم بها  
نتيجة لصناعة الحرير . وقد ركز النمو الاقتصادي الناتج عن صناعة الحرير سلطة  
الكنيسة ضمن الطائفة المارونية بشكل لم تعهده من قبل، كقوى من شأن التنظيمات

الرهبانية وهي تشكيلات دينية موازية للكنيسة ولكنها منفصلة عنها ادارياً، ولا  
تتعامل الرهبانيات مباشرة مع الرعية كما تفعل الكنيسة إذ لها نظامها الخاص  
ومقراتها الاقتصادية .

وينسب المرء إلى هذه الرهبانيات بعد تلقيه الدعوة وهو مازال فقيراً ويستمر في  
خدمة رهبانيته حتى الموت ولا يحق له أن يتزوج لاقبل انتسابه الرعية ولا بعد انتسابه  
أيضاً بخلاف الكاهن الذي يسمح له بالزواج قبل انتسابه . ويقال ان عدد الرهبان  
المنسحبين إلى الرهبانيات اللبنانية الثلاث العلوية (البنيانية) والحليبية والانطونية  
يبلغون حوالي ١٠٠٠ راهب خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . أما الارثوذكس  
فلم يكن لهم هذه السلطة المركزة في الكنيسة والرهبانيات وإن كان لهم نفس التنظيم  
البيروقراطي . وانتشار الارثوذكس كأقليات تتعايش بين الاكثريّة الاسلاميّة  
في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن جعل تنظيمها الكنسي أضعف وبالتالي  
جاءت أكثر تجاوباً وتعاطفاً مع محيطها الديني والاجتماعي . كما أنه لم يكن  
للارثوذكس يوماً صناعة أو إنتاج اقتصادي يجمع بين فصائل الطائفة وقطاعاتها  
الانتاجية .

وما قيل في الموارنة والارثوذكس يقال أيضاً في السنة والشيعة، فالتنظيم  
الاجتماعي عند هاتين الطائفتين الاسلاميتين قد تأثر بتاريخ كل منهما وتماثلهما  
ضمن أنظمة اقتصادية متفرعة ، وكما يتشابه الموارنة والارثوذكس في البيئة  
البيروقراطية الخالصة ويختلفون في فعالية التنظيم الكنسي ، فكذلك الحال  
بالنسبة للسنة والشيعة اللذين كثيراً ما يتشابهان في المعتقدات الدينية والشرع ،  
ولكنهما يختلفان في الامامة وفي تفسير بعض النصوص الدينية وهو ما ينعكس  
على الواقع الاقتصادي والسياسي .

والسنة في لبنان كانت قبل تأسيس الدولة لها مكانتها التي انعكست على تواليها

أوامر الحكم والامور ولكنها مع ذلك تقبلت خصائص الحكم العثماني . وقد فرض تمر كزهم في المدن الرئيسية ان يتبعوا نظاما اقتصاديا وسياسيا خاصا إذ أصبحوا بأغليتهم الساحقة من التجار وأصحاب الحرف ومن رجال الدولة وموظفيها في قوى الأمن والجيش والادارة وأصبحوا بالتالي من رجال الاقطاع، وحتى انهيار الامبراطورية العثمانية في العشرينات من هذا القرن كانت السنة تكون بمجموعها الجماهير التي تقطن المدن كما تكون الاقليات الدينية والطوائف الأخرى من فيهم للشيعة وجموع الفلاحين وسكان الريف أيضا .

وكان التنظيم الاجتماعي عند السنة — حتى نشأة الدولة اللبنانية — جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي والبنية البيروقراطية . أما الشيعة — وكانوا خارج الحكم — فكان لهم تنظيم آخر يقوم على أسس اقطاعية ودينية في جنوب لبنان وعلى أسس قبلية في شماله الشرقي، والتف الشيعة في الجنوب من أجل حماية ذاتيتهم الدينية حول الملاك الاقطاعيين وقد جرت العادة ان يطبق الشرع الديني في الاحوال الشخصية والعائلية كالطلاق والزواج . ويتبع النفوذ الاقطاعي لفض المشاكل الأخرى بين الناس، وهذا يعني ان القانون بما فيه الشرائع الدينية عند السنة كان يطبق بفعل سلطة الدولة في حين كان يطبق عند الشيعة بفعل نفوذ الاقطاع والتجمعات والتحالقات العشائرية .

### ٣ - تأثير الدولة :

ان نشأة الدولة اللبنانية محدودة بالحماية جعلها تغير المقاييس وتبدل العلاقات والمازجين السياسية بين الطوائف . وأهم ما قامت به دولة الانتداب ( فرنسا ) ١٩٢٠ — ١٩٤٣ هو تعطيل الصفة الدينية عن الدولة ومؤسساتها، واستغلال الاختلافات الطائفية إلى أقصى الحدود . فلم يكن للدولة اللبنانية يوما دين معين وان كانت مؤلفة من مجموعة طوائف متباينة، ولكن إلغاء صفة الدين عن الدولة

لم يكن إلغاء سلطة الطوائف المتمثلة بالشرع الديني، فقد غذت دولة الانتداب سلطة الطوائف واستغلتها لاهداف سياسية .

اما عن التحولات الاقتصادية — الاجتماعية ، فالملاحظ ان قيام دولة لبنان الكبير في التشريعات من هذا القرن على أثر المحنة الاقتصادية التي استهلكت وطعنت السكان في المدن وفي قرى جبل لبنان بصورة خاصة ثم جاءت النكسة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات لتزيد الطين بلة، وكان من أثر ذلك هجرة عدد كبير من اللبنانيين وخاصة المسيحيين والشيعة والدروز إلى الأمريكتين وغرب أفريقيا .

وفي غمرة أحداث الحرب العالمية الثانية نال لبنان استقلاله فتغيرت بذلك المعطيات السياسية من جديد، وجاء وضع الميثاق الوطني الذي كان بمثابة تقاضم بين مختلف الطوائف على صيغة الدولة الجديدة ، ولكن الذي حدث وبعد مرور حوالي ٣٤ عاما على وضع هذا الميثاق فالملاحظ ان التوازن قد اختل تماما بين الطوائف الاجتماعية وهو ما جعل فريقا من الباحثين يرون أن يأخذ لبنان بنظام علماني يتمشى مع روح العصر ، ومن ناحية أخرى — وطبقاً لهذه الإراء — فان صيغة الميثاق الوطني كانت تقر الحكم بالمشاركة بين الطوائف في بلد الاقليات الطائفية غير ان المعادلة وهي توزيع الادوار السياسية ، والمناصب في الحكم والدولة لم تكن تتجاوب مع المعطيات الجديدة التي برزت بعد استقلال لبنان . فبالرغم — مثلا — من النزوح الهائل من الريف إلى المدن وانحسار ساكني الارياف إلى ١٧ ٪ من مجموع السكان فقد بقي التوزيع السياسي وكان شديداً لم يكن، وبات على الناخب حينما كانت اقامته ان يعود إلى مسقط رأسه ، قريبته أو مدينته الأم، لممارسة حقه السياسي في الانتخاب . وهناك المفاضلة بين التحرك السكاني بما فيه النزوح وتوزيع الدوائر الانتخابية ونسبة المنتخبين فيها ، فلو



ان قانون الانتخاب أعطى ١٧٪ من المقاعد النيابية للارياق ، ٨٣٪ للبدن  
بجاريها بذلك اقامة اللبنانيين الدائمة بدلا من قريتهم الام لانقلاب المفاهيم الاساسية  
راساً على عقب ، فربط الناخب بقريته الام جعله عرضة للحرزات السياسية  
الضيقة الافق الملتزمة بسياسة المائلة والضيعة والاقليم والارتباط بالاحزاب  
السياسية اللبنانية الذي خضع هو الآخر لمعايير متباينة وآراء مختلفة بين أقصى  
اليمن وأقصى اليسار أو الانجماحات المؤيدة بشدة للعروبة والانجماحات المعارضة  
لها تماماً أو أنها احزاب تنقسم بالطائفية أم عقائدية أم تقليدية ، وهو ما فقد  
اتسم النظام الحزبي اللبناني بتعدد الاحزاب وطابعها الفردي الذي يعكس تعبيراً  
عن الاوضاع العشائرية السائدة هناك بحيث يكون مصدر القيادة هو الوضع  
العائلي والانتساب إلى عائلات لها نفوذها العشائري أو الاقطاعي أو الاقليمي ،  
وهو ما يفسر لنا أسباب ظاهرة توارث القيادة في داخل الاسرة (لومي فرنجية  
ابن سليمان فرنجية ، وأمين الجليل ابن بير الجليل) كذلك تنقسم الاحزاب اللبنانية  
بعدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب وعدم مشاركة الاحزاب في صنع  
السياسة وان كان من الملاحظ ان دور الاحزاب الجديدة ذات الطابع اليساري  
أو العلماني قد أخذ في التزايد منذ بداية الستينيات .

والملاحظ أيضاً ان الاوضاع السائدة في لبنان اليوم كانت نتاجاً لتطورات  
وتفاعلات عديدة عبر مدة طويلة ، وترجع بدايتها إلى أوائل الخمسينيات باغتيال  
رياض الصلح ومن ثم فقد مال الميزان بدرجة أكبر لصالح المسيحية السياسية ، وفي  
نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المواليد المسلمين وزيادة عددهم ، وبالتالي  
فتح الباب أمام مشكلة تحديد أي من الطائفتين أكثر عدداً . ثم اجتذبت حركة  
المد في القومية العربية ابناء الخمسينيات الذخيرة المسلمة المتعلبة التي رفضت القيادة  
الاسلامية السلفية وطرحت مفاهيم المواطنة والعدل الاجتماعي وطالبت بنسبة أكبر  
للمسلمين في الحكم وفي الدخول القومي .

وفي الستينات جاءت أزمة النظام الرأسمالي ممثلة في أفلاس بنك انسترا  
والتطورات السياسية التي ارتبطت بالنزاع العربي الإسرائيلي وتصادم حركة  
المقاومة الفلسطينية والفدائيين عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية . كل هذه الأسباب  
جعلت التوازن بين الطوائف يحتل ويمتز بشدة خاصة بعد الصعود التاريخي  
للطائفة الشيعية ودخولهم الحلبة السياسية بقيادة قوية من الامام موسى الصدر .  
وقد مثلت هذه الطائفة مادة خام للحركات التقدمية واليسارية . ثم يأتي بروز الحركة  
الوطنية اللبنانية والقوى التقدمية التي ارتبطت هي الاخرى بنمو الاخطار والانجماحات  
اليسارية في إطار استفحال الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون نتيجة للتضخم  
والارتفاع المستمر في الاسعار . وبالإضافة الى ذلك كله يأتي عامل هام من  
إختلال التوازن القوي اللبناني وهو الوجود الفلسطيني في لبنان الذي كان بمثابة  
القشة التي قصمت ظهر البعير بين مجتمع الاقليات اللبناني *Ethnic groups*  
حيث يوجد حوالي ٢٥٠.٠٠٠ فلسطين يسكن منهم حوالي ٩٠.٠٠٠ في  
النجيات .

وفي الفترة التالية لعام ١٩٧٠ وخاصة بعد خروج حركة المقاومة من الاردن  
وتحركهم في لبنان بدأ ينشأ موقف يتسم بازدياد السلطة داخل لبنان ، تشمل  
في الوجود العسكري المستقل للفلسطينيين وعدم قدرة الجيش اللبناني على السيطرة  
عليه وكانت نتائج ذلك هو إحساس الطائفة المارونية أن وضعهم المتميز يمكن  
أن يتمدد في غياب قوة عسكرية مستقلة لهم وإحساس المسلمين والفلسطينيين أن  
الجيش اللبناني ينتمى في واقعه إلى الموازنة وهكذا كانت الظروف الموضوعية  
تدفع كلا من التحالف الاسلامي اللبناني الفلسطيني من ناحية ، والموازنة من ناحية  
أخرى ، إلى اتجاه إقامة قوة مسلحة مستقلة وأضعاف السلطة المركزية ، وهكذا  
تشابكت وتعقدت في نفس الوقت خيوط الموقف اللبناني وأختلعت الاعتبارات

الطائفية بالمصالح الطبقية والاجتماعية وبظروف القضية الفلسطينية وتطوراتها وبالأوضاع الاقتصادية من تضخم وإرتفاع الأسعار الأمر الذي وسع من هذه الأزمة. فهناك تناقض في الأوضاع الطائفية كما اختلفت واعتزت أيضا التوازنات بين هذه الطوائف فضلاً عن أن ضعف المشاركة في القطاع السياسي اللبناني لا يسمح لكل القوى الراغبة في المشاركة بأن يجعل حركتها السياسية بالضرورة خارج إطار الشرعية الدستورية. أما العامل الإقتصادي فينعكس تأثيره بشدة على الأوضاع السائدة حيث سادت عدم العدالة في توزيع العائد القومي بين المواطنين. وقد خيل للكثيرين قبل بدء الإصطدامات المسلحة أن من الممكن التوفيق بين منطق الثورة المسلحة ومنطق الدولة وكانت نتيجة هذا التصور إتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ والملاحق العديدة التي تبعها حتى سنة ١٩٧٥. غير أن هذه الفترة قد شهدت تطورات خطيرة في الوضع السياسي في لبنان حيث واجهت لبنان حرباً أهلية قدرت خسائرها بما يربو على الخمسة بلايين دولار وأحدثت تخريباً إقليمياً مروعاً من لبنان كله. وواجهت الحكومات اللبنانية المتعاقبة مشكلات رئيسية منها قضية السلطات التي يجب أن تمتنع بها لمواجهة الضبط الاجتماعي، ثم ما أُرْزعه الوجود الفلسطيني في لبنان وبما لديه من أسلحة ثقيلة من ردد فعل مختلفة خاصة وأن إتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ كانت تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية وتسمح للفلسطينيين بالتحرك في مناطق معينة كثورة مساحية، وهو ما اعتبره الجانب اليميني مهدداً للسلام الحقيقي. ما بقي بلبنان فلسطيني واحد مسلم، وأنه لا بد من مفادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان، ثم ما أثارته قضية الجنوب اللبناني من ردد فعل نتيجة لزيادة التوتر على حدود إسرائيل نظراً للوجود الفلسطيني والنشاط الفدائي ضد إسرائيل، وهو ما أبرز تصورات عديدة لتحقيق الاستقرار في الجنوب ومنها ما تم تحقيقه

فعلا من إرسال قوات دولية على طول الحدود مع إسرائيل ثم إرسال قوات لبنانية بمؤازرة الأمم المتحدة. وعن تأثير الحرب الأهلية في لبنان على توازن القوى بين الفئات والطوائف المختلفة فالملاحظ أن هذه الحرب قد أبرزت عديداً من المحاور والقوى منها القوى اليمينية التي اشتركت في تشكيل ما أطلق عليه «الجبهة اللبنانية» وقد ضمت من الناحية الفكرية النهج السياسي لكل من حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار وتجمع الرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية وحراس الأرض ثم الجبهة الوطنية. وهذه القوة اليمينية ضمت القيادات التقليدية لليمين والمسيحي، وظهرت هذه الجبهة كقوة سياسية متمسكة لها برنامج واضح كان أبرز ملامحه هو الاعتماد بقدرية المجتمع اللبناني بسياسته وحضارته أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد تقريراً للولاء المطلق به ومنذاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها وبخاصة ما تعلق منها بالحرية والشئون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية على الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة. وركزت هذه الجبهة على مفهوم لبنان الدولة المتعددة الحضارات مثل سويسرا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الاتحادية وبرجوسلافيا وبالتالي فإن جميع هذه الحضارات تتطلب بالضرورة إيجاد قاسم مشترك بينها يكون هو الواجهة السياسية المنفق عليها بينما تقوم كل مجموعة حضارية بإدارة شئونها بنفسها. وفيما يخص القوى الفلسطينية فقد نص برنامج هذه الجبهة على العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب.

وفي مواجهة قوى اليمينية، شكلت القوى التقدمية والفلسطينية هي الأخرى تنظيماً خاصاً بها، ثم برز تنظيم ثالث يشمل في القيادات الروحية التي سعت

إلى أن تؤدي دوراً رئيسياً في مستقبل النظام السياسي في لبنان وقد سبق أن رأينا كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفي نفس الوقت تكون على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامي لبعض الزعامات الاسلامية .

غير أن الحكومة اللبنانية واجهت مصاعب في الحفاظ على السلطة السياسية ودعم الوحدة الوطنية بسبب التطورات المتلاحقة في أزمة الجنوب اللبناني ، فالصراع حول الجنوب ارتبط بالوجود الفدائي الفلسطيني وبالتالي فقد انتقل الصراع الى جبهات أخرى داخل لبنان وشهدت معارك عنيفة بين كافة الاطراف المتصارعة ؛ ولكن بعد انهقاد مؤتمر قمة الرياض والقاهرة في أكتوبر ١٩٧٦ واتخاذ القرار الخاص بتكوين قوات الردع العربية التي تكونت في معظمها من القوات السورية والتي نجحت فيما بعد في الاستيلاء على معظم المواقع العسكرية الاطراف المتصارعة وبذا انتقل الصراع من جديد الى جنوب لبنان حيث انتقلت كثير من القوات الفلسطينية الى الجنوب بعد أن أخذت مواقعها من الشمال ومن ثم كان لابد للصراع أن يعود من جديد الى الجنوب خاصة وأن اسرائيل قد ركزت هجماتها ضد المواقع الفدائية الفلسطينية وضد القوى الجنوبية، وتمثل ذلك في تزويد اسرائيل للقوات الانعزالية بمساعدة عسكرية قدرت قيمتها بأكثر من مائة مليون دولار ثم اشتركت اسرائيل أيضاً في القتال بجوار الانعزالية وشن هجوماً وغاراتها المركزة بالطائرات والمدفعية على المواقع الفلسطينية .

وقد تحدت القوى الانعزالية بزعامه الجبهة اللبنانية الحكومة اللبنانية التي كانت تطمح في اقرار الامن بشكل عام في لبنان وفي الجنوب بشكل خاص بعد أن فشلت في تحقيق الدولة المارونية التي حاولت إقامتها في لبنان وهكذا ظلت الدولة ولفترة طويلة بعيدة تماماً من السيطرة على الاحداث في الجنوب . أما اسرائيل فقد بررت وجودها في المنطقة بإعلان رفضها دخول أية قوات عربية

في الجنوب ولاعتراطها الابقاء على الجسور المفتوحة بينها وبين جنوب لبنان فضلاً عن التخوف الاسرائيلي من الوجود العسكري السوري بالقرب من حدودها وهو ما تعده اسرائيل تهديداً مباشراً لأنها حيث تصبح التجمعات الصناعية والسكانية والمواقع الاسرائيلية في مرمى المدفعية السورية إذا ما اقتربت هذه الأخيرة من الحدود، لذلك فقد أصرت اسرائيل على انسحاب القوات اللبنانية التقدمية الفلسطينية المشتركة الى مسافة عشرين كيلومتراً شمال غرب نهر الليطاني، والابقاء على الجسور المفتوحة بينها وبين القرى الجنوبية ، ويعني هذا أن جنوب لبنان بالنسبة لاسرائيل له أهمية استراتيجية بالغة وأنه إذا كانت لاسرائيل في الجنوب مصالح أمنية وإقتصادية فإن لها أيضاً فيها مصالح سياسية لا تقل في أهميتها عن المصالح الأمنية أو الاقتصادية وهذا ما يفسر بقاء جنوب لبنان رهن المساومات والمفاوضات، ومعنى هذا أيضاً أن مهمة تحقيق الامن في جنوب لبنان قد خرجت تماماً من يد السلطة اللبنانية وأصبحت رهن التطورات بأزمة الشرق الاوسط، وتفسير ذلك أنه من العسير أن يتصور المرء إمكانية إقامة سلام دائم في لبنان يشمل جميع الطوائف قبل أو دون إقامة السلام في الشرق الاوسط - فإحدى المشكلات الرئيسية هي تسوية قضية الشعب الفلسطيني بصورة ترضى العلموح الفلسطيني - المحدد حالياً - بإقامة دولة مستقلة في غزة والضفة الغربية . وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول أن الفلسطينيين في لبنان يشعرون بالضيق وهو ما يدفعهم إلى العنف وبالتالي فإنه من العسير تصور قيام سلام دائم في لبنان بتناقضاته .

لكن المتناقضات التي حواما مجتمع الاقليات اللبنانية هي أعمق كثيراً مما يبدو على السطح ، وعندما تبلور المتناقضات على الوضع السابق شرحه فإن أي حادثه تصبح مؤامرة يحكمها فريق ضد آخر ، وقد سببت حوادث من هذا القبيل



الشرارة التي أدت إلى حرب مسلحة دامت سنتين وأكثر ، وهذه الحرب بدأت شيئاً وأنهت شيئاً آخر تماماً ، وفقاً للبنية الاجتماعية وخصائص متناقضاتها الواقعية . وتعمقت الاحقاد وساد الخوف المتبادل الذي ولدته الأحداث ، وما زالت سلسلة الانتقام والانتقام المضاد تسود لبنان ، وذهب أدراج الرياح جميع مظاهر الاختلاط الطائفي في العمل والمساكن الذي اتسم به المجتمع اللبناني قبل الحرب ، وانحسر رويدا رويدا . والكثير من المسيحيين صنعوا وجودهم في مناطق عملهم السابقة بما استنبهه ذلك من نوعية طائفية جديدة في المنطقة الواحدة ، وبالتالي تغذية البنية المميزة لكل من الطوائف وما يليه من أضعاف البنية القومية والتجاسك الوطني وتقوية المتناقضات الاجتماعية في مجتمع الافليات اللبناني الذي خدم — وبالرغم من كل سلبياته السابقة — الكيان اللبناني زمناً ليس بقصير .

## المراجع

انتوني ناتنج : العرب وانتصار انهم وأجداد الإسلام . ترجمة دكتور راشد البراوي  
مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٤ .

ايليا حريق : السياسة والتغير في مجتمع تقليدي .

جلال يحيى (دكتور) : العالم العربي الحديث ، المدخل ، دار المعارف بمصر ،  
القاهرة ١٩٧٤ .

فؤاد الغوري : البعد الاجتماعي للأزمة في لبنان : في : الأزمة اللبنانية . القاهرة ،  
معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩ ص ١٤٠ — ٢٤٠ .

عادل الصلح : حزب الاستقلال الجمهوري بين المقاومة الوطنية أمام الإنتداب  
الفرنسي . بيروت ١٩٧٠ .

فيليب حتى : لبنان في التاريخ . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

صلاح العقاد (دكتور) : تكرين لبنان الحديث : في : الأزمة اللبنانية . مرجع  
سابق .

عبد العزيز نوار (دكتور) : تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن  
الثامن عشر حتى ١٨٤٠ : في : الأزمة اللبنانية . مرجع سابق .

— Salem Elie, Modernization without Revolution. Blomington,  
1968.

— Khuri, Faud. From Village to Suburb, order and change  
in greater Beirut, Chicago, 1975.

— Hourani, A. Syria and Lebanon. London, 1946.

## الفصل الثاني

### فلسطين

- ١ - الاطار التاريخى السوسىولوجى وتأثير الديانات .
- ٢ - أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الأوضاع السكانية .
- ٣ - أوضاع الأقلية العربية فى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ (نظام الأشخاص - نظام الأموال - الحق فى التعليم - الحق فى العمل ونظام العمل - الحقوق والحريات العامة الأساسية) .
- المراجع .

# ١ - الاطار التاريخي السوسولوجي وتأثير الديانات :

يرى بعض الباحثين الغربيين أن اليهود في بلاد الشرق الأوسط يعتبرون اسبق من المسلمين ، ويرى فريق آخر ان اليهود استعمروا كأغلبية في فلسطين طوال المدة التي خضعت فيها للحكم الاجنبى حيث كان اليهود يكوونون الجزء الاكبر من السكان — على حد قول هذا الفريق من الباحثين - ؛ لكن المؤرخين قد اجمعوا على ان فلسطين كانتوطنا للكنعانيين ، فالأورخ رابوبورت يذكر بهذا الصدد ان وجود السكان في فلسطين يرجع إلى عهد قديم جدا يقدره بعضهم بعشرة آلاف سنة قبل الميلاد وقبل ان يضع اليهود أول قدم لهم في هذه البلاد ، فقد كان يستوطنها اقوام ذو حضارة ومجد ومن هؤلاء : الكنعانيون الذين استوطنوا فلسطين قبل ان تعرف باسم فلسطين .

وقد عرفت فلسطين بهذا الاسم في الزمن الذي دخل العدنانيون فيه اليها ، حيث يقالا ان هذه الكلمة معناها السامى القديم « الغرباء » ، أو « المحقلون » . وكانت قبل دخول العدنانيين تعرف بارض الكنعانيين الذين يرجع تاريخهم إلى ما يقرب من خمسة آلاف سنة ، وقد توطنوا الشام فسميت تلك البلاد باسمهم — بلاد كنعان — وامل كنعان هو جد قديم من اجداد العرب : « كنعان » و « قحطان » و « فطمان » من جدود العرب ، فهذه الاسماء على وزن « فعلان » وفي هذا التشابه ما ينبىء بعروبة هذا اللفظ .

ومن الأرجح القول ان القبائل السكنانية التي استوطنت فلسطين خرجت من جزيرة العرب في الموجات التاريخية الكبرى التي كانت تقذف بها شبه الجزيرة العربية كل ألفى عام تقريباً . فالكنعانيون إذن هم عرب وقد اعترف بذلك مؤرخو العرب والافرنج على السواء قبل ظهور الحركة الصهيونية وفي وقت لم تكن فيه فلسطين موضع خلاف أو نزاع .



أما الباحثون الاسرائيليون فسيتبدون إلى تعبير الحق التاريخي على فلسطين وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي . وتعبر الحق التاريخي معنى مستقر عليه وليس محل خلاف في القانون الدولي ، والاستوال الذي يشر بهذا الخصوص هو هل مدى ممارسة اليهود الميادة على فلسطين ومن منظور تاريخي يمكن القول ان دولة اليهود قد فقدت كيانتها السياسية منذ القرن الاول الميلادي عندما احتل الرومان سوريا وفلسطين ولم تقم بعد ذلك دولة يهودية في فلسطين؛ كما ان اليهود لم يعودوا منذ ذلك التاريخ سوى أقلية بالنسبة لسكان فلسطين، وفي ذلك يذكر فريق من المؤرخين — وتزيد في ذلك الحفريات والآثار — ان انتشار اليهود كان في جميع جهات حوض البحر المتوسط منذ القرن الاول للميلاد، وأنهم تفرقوا في كل مكان لا ينشدون شيئاً غير استيطان المدن التجارية المزدهرة طبقاً للربح الوفير، ومنذ ذلك الحين لم يبق لليهود صلة بفلسطين ولم يفكروا في العودة إليها، بينما كان ساحل فلسطين مسكوناً قبل ذلك بألاف السنين بشعب يدعى بالفلسطينيين أتى من جزر البحر المتوسط واستقر على الساحل؛ ثم اندمج السكان النابون والفلسطينيون على توالي العصور في وطن واحد وهو فلسطين .

وفلسطين كوحدة سياسية لم تقم على مدى التاريخ كإقليم منفصل له إدارته وله شئونه الخاصة — منذ خمسة آلاف سنة — وهو المدى الذي يحبه الباحثون الرجوع فيه إلى تاريخ هذه البلاد . وعلى هذا المدى من التاريخ كانت فلسطين جزءاً من سوريا — أي جزءاً من بلاد الشام — وكان العرب في القاهرة يستقل القطار إلى دمشق شرقاً بعد ان يصل إلى حيفا، ثم إلى بيروت شمالاً، ومن دمشق يستطيع ان يصل إلى العراق وبهذا كانت فلسطين همزة الاتصال بين عرب أفريقيا واخوانهم عرب آسيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار التجارة ورواجها

في فلسطين لأن العرب كان ينقل تجارته إليها ويعيش في طمانينة وهدوء، لكن هذه الحياة بترت بعد قيام الدولة اليهودية في فلسطين .

ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الرومان فتحوا فلسطين سنة ٦٣ ق م واستولوا على اورشليم وقاموا بطرد اليهود من فلسطين في القرن الاول الميلادي واستمرت الامبراطورية الرومانية ومن بعدها الامبراطورية البيزنطية تحكم فلسطين حتى ظهور الاسلام والعرب لم يتسلطوا فلسطين من اليهود وإنما تسلبوها من الرومان الذين كانوا يحكمونها حينئذ وذلك بعد ان تبذل وجه فلسطين — بعد المسيح — بسبب تناول اليهود شيئاً فشيئاً أما لارتحالهم عن فلسطين أو لاعتناقهم النصرانية حتى أصبح جميع سكان فلسطين — قبل الفتح الاسلامي — مسيحيين، وشيئاً من الكنائس في جميع الاماكن التي قدسها المسيح، وأمسك فلسطين أخصب بقعة أبتعت فيها المسيحية، وبلغت شأواً بعيداً كان ولا يزال من أروع أجماد الكنيسة في أجيالها الاولى .

وتثبت الوقائع التاريخية كذلك ان فتح العرب لفلسطين اقترن بتنازل أهل البلاد عنها وإثبات هذا التنازل في العهود المختلفة التي وثقها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع وفود البلاد الفلسطينية التي جاءت إليه تعرض الصلح . وفي هذه العهود أمن عمر سكان القدس في أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم . وهكذا يمكن القول أن عروبة فلسطين هي أقدم عمراً من أية قومية أخرى عرفها التاريخ، أي منذ فتحها العرب في أوائل القرن السابع الميلادي . ورغم ما تعاقب عليها من احتلال الصليبيين في القرن الثالث عشر أو خضوعها لحكم الممارة العثمانية منذ القرن السادس عشر حيث كان مقطورة بأغلبية عربية تشترك في حكم البلاد وتؤلف حوالي ٩٠ ٪ من السكان يؤلفهم الشعوب القومية حتى حلت بالعرب كارثة الاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر .

أما ما يشير الباحثون الغربيون عن عمق الخلافات الدينية بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين ثم حركة القومية اليهودية وإنجازاتها فإن هذا يستحق وقفة للتفكير والتحليل :

يرى Raphael Patai أن اختلاف التقاليد المختلفة بذكريات الحروب والاضطهادات والمذابح . . كل هذا كان من العوامل التي فرقت بين المسيحيين والمسلمين . أما موقف اليهود والمسلمين فقد كان واحدا بالنسبة إلى الدين إذ لعب الدين نفس الدور الشامل واحتل نفس المكانة المميزة ، والاختلاف ينحصر في مضمون المذهب الديني والتقاليد الدينية والطقوس الدينية ، بيد أن هذا الاختلاف كان حاسماً إلى درجة جعلت المجموعتين متباعدتين تماماً فكان الزواج بينهما مستحيلاً ولم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطائفتين، ودفع الأغلبية المسلمة إلى اضطهاد الأقلية اليهودية . ويضيف Patai قائلاً : « وكان اليهود في نظر المسلمين عبارة عن ملحدون رفضوا قبول الإيمان الصادق ، ومن آمنوا ، أي أسلموا — تحت تهديد القتل أو النفي فقد رحب بهم المسلمون وبانتهاء الحاجز الديني انضموا سريعاً إلى الأغلبية المسلمة .

لكن هذه الآراء لم تكن بالضرورة آراء صحيحة بدليل أن الباحث يناقض نفسه بنفسه حين يذكر أن المسيحيين كثيراً ما كانوا يصبحون المتحدثين بلسان العرب في مواجهة حركة القومية اليهودية في فلسطين . وقد بلغ عرب فلسطين المسيحيين مستوى عال من التعليم حيث ٨٠٪ منهم عاشوا في المدن ومعظمهم في القدس وحيفا ويافا وآخرون في بيت لحم ورام الله والرملة وغزة، وإن الجمعيات الارثوذكسية كانت نشيطة جداً اجتماعياً وسياسياً وكان لها دور بارز في حركة القومية العربية في فلسطين لدرجة أن كثيراً من الارثوذكس العرب كانوا من بين المتحدثين السياسيين عن العرب في مواجهة اليهود .

أما الباحثون الفلسطينيون فيردون على ذلك بأن عدد المسلمين بالفعل كان أكبر من المسيحيين ومساكنهم أكثر ومدارسهم أيضاً ولكن مقدساتهم لا تقل أبداً عن قدسية مقدسات غيرهم، ثم أن المسيحيين لا يعتقدون برسالة محمد ولا بمقدساته بعكس المسلمين الذين يعتقدون برسالة المسيح ومقدساته . وكذلك موقف المسلمين من الديانة الموسوية ومقدساتها وإن العداوة بين العرب واليهود لا ترجع إلى أن هؤلاء عرباً وأولئك يهود بل سببها مشكلة فلسطين بالذات . ويضيف أحد الباحثين الفلسطينيين أن المسلمين كانوا دوماً الحماة القانونيين والطبيين للبلاد المقدسة، والدليل على ذلك أن المسيحيين أنفسهم وضعوا أغلى مقدساتهم ككنيسة القيامة في بيت المقدس ومصعد المسيح في جبل الزيتون الذي صعد منه المسيح، تحت رعاية المسلمين حتى حرب ١٩٦٧، وإن حامل مفتاح كنيسة القيامة مسلم وحارسها مسلم رغماً عن وجود الطوائف المسيحية . وكان هذا باتفاقهم واختيارهم بما جعل المسلمين أجدر برعاية الأماكن المقدسة جميعها على السواء ما خص منها المسلمين أو المسيحيين أو اليهود كنتيجة تاريخية ومذهبية وواقعية فضلاً عن أن ملاحظة تقسيم السكان في فلسطين آتت إلى طوائف دينية لم يكن معروفاً .

ونصل إلى أن معظم سكان فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى كانوا عرباً مسيحيين ومسلمين تسكن بينهم قلة من اليهود يتمتعون بالطمأنينة والأمان ، غير أن الأقلية اليهودية كانت منعزلة عن باقي السكان في بقع معينة ومستوطنات خاصة بهم مع أن العرب كانوا يرحبون بهم ، وحتى بعد الموجة الثانية للهجرة إلى فلسطين التي وقعت في الأعوام الأولى من القرن العشرين — حين ارتفع عدد اليهود من خمسين ألفاً في سنة ١٩٠٠ إلى حوالي خمسة وثلاثين ألفاً في سنة ١٩١٤ وإلى ١٢٢.٠٠٠ تقريباً في سنة ١٩٢٥ — وقـد كان العرب يقابلون هذه



الاعداد بكثير من الترحاب، ولم تنغير الحال إلا عندما قرر اليهود ان يستغنوا عن العمال العرب ويقاطعواهم . ومنذ ذلك الحين — وبخاصة بعد إعلان تصريح بلفور — بدأ العرب يوجسون خيفة من تسكائر المستوطنين اليهود، وزاد من مخاوفهم تصريحات أخرى من هذا القبيل ومنها تصريح الدكتور وايزمان سنة ١٩١٨ الذي قال فيه : « ان غرض الصهيونية هو ان تصبح فلسطين يهودية كما ان إنجلترا انجليزية » .

ومنذ دخاء بريطانيا فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهي تصدر أثر كل ثورة عربية قراراً بتأليف لجنه تحقيق ثم بياناً وكتاباً أبيض يؤكد حرصها على حقوق العرب وسعيها لمنح فلسطين الاستقلال، وما أن تمر الأزمه حتى تراجع بريطانيا عن موقفها .

وتاريخ فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٨ هو قصة جهاد شعب حاول ان يظل حياً وأن يحتفظ بكرامته بكرامه سلباً وبنسباً وبالكفاح المسلح أحيان كثيرة والذي اتسم بالعنف خاصة في الفترة التي تلت سنة ١٩٢٥ والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : انتهت في سنة ١٩٢٢ وكان جهاد العرب خلالها موجهاً ضد اليهود على أساس انهم الغنصر الدخيل الذي يراد احلاله محله .

المرحلة الثانية واتجه العرب خلالها إلى الانجليز حيث بدأ عرب فلسطين يعقدون اجتماعات شعبية بخطط جديدة في الكفاح ولاسيما في المناسبات الوطنية كذكرى حطين واحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم تصريح بلفور، ثم اشتداد الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات الانجليزية الحاكمة ومقاطعة لجانها وتحدى قوانينها . إلا أن الحاح العرب للحصول على استقلالهم كان يرفض رفضاً باتاً في حين أصبح اليهود بالتدريج يزداد عددهم، ومع أن عرب

فلسطين لم يكونوا أقل صلاحاً لحكم أنفسهم من جيرانهم إلا ان تصرفات دولة الانتداب إزاءهم هي التي عاقبتهم ، ليس هذا فحسب بل ان بريطانيا قد ساهمت أيضاً في تمكين اليهود من فلسطين بتعاونها في إقامة سلطة وطنية، وسياسة الهجرة واستغلال الاراضى وإبتداعها فكرة تقسيم فلسطين وطريقة انهاء الانتداب ، وهكذا قضى على العرب ان يواصلوا كفاحهم عبثاً في سبيل الحصول على الحرية . ان الهجرة المنظمة إلى فلسطين في ظل الانتداب البريطاني وسياسة استغلال الاراضى كان من أثرهما ان انتقل إلى يد اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم في الفترة ما بين أواخر أغسطس سنة ١٩٢٠ وبداية سنة ١٩٢٦ وما أعقبها من الاضراب العربي العظيم خلال ثورة سنة ١٩٢٦ الفلسطينية وحيث اضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة تحقيق ملكية بريطانية برئاسة اللورد بيل للتحقيق في أسباب القلق الأساسية وشكاوى العرب واليهود . واعتبرت اللجنة وان الحكومة البريطانية هي المسئولة عن الحالة المؤسفة التي وقع المزارعون العرب . . . صحيح ان الفلاح العربي ليس غنياً ولا متولداً ولكن كونه كذلك لا يبرر قط أخراجه من أرضه لاجل اتساع المجال لليهود الاغنياء المتعلمين كي يحتلوا مكانه فيها . . . وقبل ذلك بسنوات كان تقرير لجنة شو بحث بريطانيا أن توقف إجماع المزارعين العرب عن الاراضى التي يزرعونها، وكذا تقرير الخبير الانجليزي جون سمبسون الذي ذكر فيه : « أنه قد ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أية أراضى إضافية يمكن اسهام المهاجرين الجدد فيها » .

أما عن الحكم والادارة خلال الانتداب ، فن الثابت ان بريطانيا حكمت فلسطين باسم عصبة الأمم مدة ٢١ سنة ( ١٩١٧ — ١٩٤٨ ) وهي فترة يطلق عليها الباحثون فترة الحكم الاسود ، فلم يكن للعرب أدنى شأن في سياسة البلاد، ولم تكن لهم حتى وكالة عربية تقابل الوكالة اليهودية ولم يكن عندهم مجلس

على يقابل المجلس اليهودى ولم يكن بينهم رئيساً أو حاكماً وكان أقصى ما يبلغه الفلسطينى العربى قائمقام ( حاكم قرية ) . وكان البريطانيون يعنون فى اختيار حكام القرى من طبقة خاصة، ولا شك أن نزعة هؤلاء حكام القرى كانت وطنية ولكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا السياسة البريطانية . ويبدو مما ذكره وايزمان فى مذكراته أن اليهود كانوا يتوقعون من الانجليز أن يسلموهم فلسطين سنة ١٩٣٤ غالية من السكان أى أن يتم إنشاء الدولة اليهودية فى ١٥ سنة ، وكان هذا الأمل مقبولا حسب تصور الانجليز واليهود بسبب ما يبدو لهم أن العرب قبائل بدوية متناثرة يمكن أن تنتقل من فلسطين إلى داخل البلاد العربية . وقد تعاقب على فلسطين خلال فترة الانتداب سبعة مندوبين ساميين هم هيربرت صموئيل الذى اتم ما بدأه هرتزل ووايزمان حيث كان عمل هرتزل أن يأخذ وعدا رسمياً من الحكومة البريطانية بتأسيس وطن قومى ثم بالتزاع صك الانتداب ، أما صموئيل فقد أنجز هذا العمل بإقامة نظام للإدارة والتنظيم مهد لإقامة الدولة اليهودية . وجاء بعد صموئيل ستة حكام أو مندوبين ساميين هم الفيلدمارشال لورد بلومر والسير جون تشنسلر واللغانت جنرال آرثر واكوب والسير هارولد مكايكل والفيلدمارشال فيكونت جورت والجنرال سير آلان كننجهام . والملاحظ أن خمسة من هؤلاء المندوبين الساميين ذوى رتب عسكرية مما يدل على طبيعة المهمة التى انتدبوا من أجلها وهى — كما يرى أحد الباحثين الفلسطينيين — « القضاء على المقاومة الثورية التى أظهرها شعب فلسطين » .

وفى عهد هارولد مكايكل عقد مؤتمر فى لندن فى ٧ فبراير ١٩٣٩ اشترك فيه زعماء البلاد العربية من ناحية وكذا اليهود منفصلين بعضهم عن بعض ، وكانت نتيجة هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

وهو على جانب كبير من الأهمية لأنه بالرغم مما يحتوية من حسنات وسيئات فقد كان أسخى عرض قدم للعرب لأنه — أى الكتاب الأبيض — قرر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع الموافقة على أن تصبح فلسطين يهودية ولا عربية، كما عدل الكتاب الأبيض من سياسة وعد بلفور والانتداب بأن تكون فلسطين مشتركة بين العرب واليهود وحدد من الهجرة اليهودية . ووعدت بريطانيا عرب فلسطين بمنحهم مزيداً من الحكم الذاتى خلال ٢٠ سنة هى فترة الانتقال . ويرى أحد الباحثين الفلسطينيين أن ضعف القضية العربية نتج عن رفض العرب الكتاب الأبيض وأنه لو كان العرب قد قبلوا الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ لتغير الحال مما هو عليه الآن . وحقيقة الأمر أن العرب لم يرفضوا كاهم الكتاب الأبيض، فقد قبلته أقلية فلسطينية ممثلة فى حزب الدفاع الذى كان يرأسه راغب النشاشيبي، وكانت سياسته « خذ وطالب » . وما تجدد الإشارة إليه أيضاً بهذا الخصوص أنه حتى لو كان العرب كاهم قد قبلوا الكتاب الأبيض لما نفذته بريطانيا فى صالحهم ولحاربت أن تلوى نصوصه فى مصلحة اليهود بدليل ما وقع بعد ذلك مباشرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد سمحت بريطانيا كافة ما أوردته فى هذا الكتاب الأبيض . وأعطت الحرب العالمية الثانية فرصة لحصول اليهود على الأسلحة والتدريب العسكرى، واشتد النشاط الارهابى بصفة خاصة فى سنة ١٩٤٤ من جانب الجماعات العسكرية اليهودية ( الهاجاناه — الأرجون زفاى ليومى — واشترن ) .

وفى الفترة التالية ١٩٤٥ وهى فترة حكم الجنرال آلسن جوردون كننجهام جرت أحداث هائلة أثرت على مسيرة القضية الفلسطينية . وفى زمنه جاءت لجنة انجلو — أمريكية وأوصت فى تقريرها على استمرار الإدارة فى فلسطين على ما هى عليه، حتى تبرم اتفاقية لوضع الاقليم تحت وصاية الأمم المتحدة، وبيئت اللجنة



في تقريرها ان المصالح المسيحية اهدرت في فلسطين وان المطلوب هو دولة تحافظ على حقوق المسلمين والمسيحيين واليهود وعلى الإدارة أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يكون مساوياً لمستوى اليهود، واصلاح تعليم العرب كاليهود حتى يحل الوفاق بين الطرفين ، وان فلسطين لا تستطيع استيعاب يهود أوروبا ويجب البحث عن جهات أخرى .

ثم جاءت فكرة تقسيم فلسطين إلى حين التنفيذ عام ١٩٤٧ ويجب التنويه ان العرب كانوا حتى وقت عرض الامر على الجمعية العامة هم أغلبية سكان فلسطين ويملكون من أراضيها ٤٨ ٪ مقابل حوالي ٦ ٪ يملكها اليهود . وجاء قرار تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة ليمنح اليهود مساحة قدرها ١٤٢٠٠ كيلو متر مربع في حين يمنح العرب — وهم الغالبية وأصحاب الحق أصلاً — ١٢٠٠٠ كيلو متر مربع أى بنقص قدره ٢٢٠٠ كيلو متر مربع مما خص به اليهود ، وفي ذات الوقت يقيم الدولة اليهودية في منطقة يسكنها ٦٠٠٠٠ عربى يملكون ثلثى ما بالمنطقة من أراضى وعقارات مقابل ٥٣٠٠٠ يهودى يملكون فقط ثلث الأراضى والعقارات، وبمعنى آخر يقيم المشروع الدولة اليهودية في منطقة نصف سكانها تقريباً من العرب وجعل امكانياتها في يدهم .

ومن منظور قواعد القانون الدولى فالملاحظ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الإنتداب، فيشاق الأمم المتحدة قد أنشأ نظام الوصاية لكي يحل محل نظام الإنتداب بموجب اتفاقات للوصاية تبرمها الأمم المتحدة مع الدول أصحاب الشأن، وقرر الميثاق انه إلى حين وضع اتفاقات الوصاية يجب استمرار العمل بالاتفاقيات الدولية القائمة . ومعنى هذا ان الجمعية العامة عند نظرها لقضية فلسطين كان عليها أن تدخل في مقارشات لوضع فلسطين تحت الوصاية أو ان تقرر إنهاء الإنتداب البريطانى

على فلسطين إذا كان قد حقق أغراضه في تهيئة الأقاليم للاستقلال، وهى في جميع الأحوال ملتزمة باحترام الاتزامات الواردة في صك الإنتداب والى تقرير وجوب المحافظة على حقوق وأوضاع غير اليهود . وبمعنى أبسط فإن الأمم المتحدة بهذا الموقف قد اهدرت تماماً مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا المبدأ كان يتطلب إستثناء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والأخذ بما تقرره الأغلبية .

#### ٢ - أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الاوضاع السكانية :

استمر تدفق اليهود على فلسطين بدون إنقطاع وبصفة خاصة في الثلاثينيات والاربعينيات في خلال فترة الحكم النازى في ألمانيا، ولم يكن الأثر الوحيد لهذه الهجرة اليهودية هو تهديد المستقبل السياسى لعرب فلسطين فحسب بل أنها أدت أيضاً إلى الإضرار بأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية نتيجة لمواجهتهم لمنافسة غير عادية من جانب رجال الأعمال والعمال والمزارعين اليهود . فمن ناحية فانه تناقص عدد سكان فلسطين العرب من ٧٤٠.٠٠٠ نسمة إلى ١٦٠.٠٠٠ نسمة وذلك في الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ تحت ضغط الإرهاب الصهيونى، ومن ناحية أخرى قام المستبدون (الإتحاد العام لعمال إسرائيل) بدور بالغ الأهمية في نشر المبادئ الصهيونية وذلك منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ بغرض الدفاع عن مصالح العمال اليهود وتوفير العمل لهم . وكان للمستبدون دوره الجوهرى في الهجرة على نطاق واسع حتى إن الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية قد ذكرت أن ما يقرب من ٧٤٠.٠٠٠ مهاجر يهودى قد دخلوا فلسطين في أقل من خمس سنوات، وعلى وجه التحديد في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى أول يناير ١٩٥٣ ، وذلك فضلاً عن

مساهمة الهستدروت في مساعدة اليهود في الإستيطان الزراعى حينئذ كما يتبين من الإحصاءات الآتية لباحثين غربيين .

تقسيم سكان فلسطين  
في مجالات النشاط الحيوى

نوع النشاط	سكان يهود	سكان غير يهود
	%	%
الزراعة	١٨	٦٤.٣٩
الصناعة والمبانى	٣٣.٥	١٢
النقل — المناجم ، والمهاجر	٦.٤	٥.٤
الإدارة العامة	٢.٢	٢.٨
مهن حرة	١١.٦	٢.٤
مهن الخدم	٣.٥	١.٦
الملاك العقاريون	٥.٧	٢.٠٠

ويتضح من الإحصائية السابقة أن اليهود الذين عملوا في الزراعة كانت نسبتهم ضئيلة حيث لم تكن لهم علاقة بالأعمال الزراعية في البلاد التي أتوا منها إلى فلسطين، وحتى الذين كانوا في فلسطين قبلاً، نادراً ما كانوا يعملون في الزراعة . وهو أمر توضحه أيضاً الإحصائية الآتية :

إحصائية عن السكان كما تدل عليه الأرقام طبقاً للبيانات  
الرسمية الموضحة في الفترة من ١٩٢٢ — ١٩٣١

١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية
المجموع الكلى للسكان	٣٨٧٩٤	١٧٤٦١٠	% ١٠٠
العرب	٦٨٥٩٤	١٢٨٤٦٧	% ٧٣.٣٦
أفلاحون	١٥٢٠٠	٤٦١٤٣	% ٢٦.٣٤

و كانت النسبة المئوية للمجموع السكان المسجلين في سنة ١٩٣١ كالآتى :

السكان العرب	% ٤٠
السكان الأفلاحون	% ٦٠

بينما من بين المسلمين أنفسهم فإن النسب المتبادلة كانت ٢٧% و ٧٣% .  
أما فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب التضاريس الطبيعية ، فن الملاحظ أنه في هذه الفترة كان السكان اليهود يقطنون السهل الساحلى كما يتضح من الإحصائية الآتية :

تقسيم السكان بحسب الأقاليم الطبيعية سنة ١٩٤٣	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
للمساحة الكلية	للمجموع السكان	للسكان لليهود	للسكان غير اليهود	
%	%	%	%	
السهل الساحلى	١٢	٤٧.١	٧٤.٦	٣٤.٥
الوديان الأخرى	٥	٣.٧	٥.٧	٢.٨
المناطق الجبلية	٣٦.٦	٤٥.١	١٩.٧	٥٦.٧
النقب	٤٦.٤	٤.١	—	٦

لقد كانت فلسطين يقطنها سكان عرب وهم أغلبية، وعند دخول الجيوش البريطانية فلسطين كان اليهود أقلية تتراوح ما بين ٥% ، ١٠% على أكثر تقدير كما يتضح من الإحصائية الرسمية الآتية المستقاه من تقارير حكومة فلسطين .

السنة	السكان		
	العرب	اليهود	المجموع
١٩١٨	٦٤٤,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
١٩٢٢	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠	٧٥٢,٠٤٨
١٩٢٥	٧٢٥,٥١٣	١٢١,٧٢٥	٨٤٧,٢٣٨
١٩٢٦	٧٤٩,٤٠٢	١٤٩,٥٠٠	٨٩٨,٩٠٢
١٩٢٩	٨٠٣,٥٦٢	١٥٦,٤٨١	٩٦٠,٠٤٤
١٩٣١	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦	١,٠٣٣,٣١٤
١٩٣٢	٨٨١,٦٩٠	١٩٢,١٢٧	١,٠٧٣,٨١٧
١٩٣٣	٩٠٥,٩٧٤	٢٢٤,٩٦٧	١,١٣٠,٩٤١
١٩٣٤	٩٢٧,٥٧٩	٢٨٢,٩٧٥	١,٢١٠,٥٥٤
١٩٣٥	٩٥٢,٩٥٥	٣٥٥,١٥٧	١,٣٠٨,١١٢
١٩٣٦	٩٨٢,٦١٤	٣٨٤,٠٧٨	١,٣٦٦,٦٩٢
١٩٣٧	١,٠٠٥,٩٥٨	٤٩٥,٨٢٦	١,٥٠١,٧٨٤
١٩٣٨	١,٠٢٤,٠٦٣	٤١١,٢٢٢	١,٤٣٥,٢٨٥
١٩٣٩	١,٠٥٦,٢٤١	٤٤٥,٤٤٧	١,٥٠١,٦٩٨
١٩٤٠	١,٠٨٠,٩٩٥	٤٦٢,٥٣٥	١,٥٤٣,٥٣٠
١٩٤١	١,١١١,٣٩٨	٤٧٤,١٠٢	١,٥٨٥,٥٠٠
١٩٤٢	١,١٣٥,٥٩٧	٤٨٤,٤٠٨	١,٦٢٠,٠٠٥
١٩٤٣	١,١٧٢,٦٤٩	٥٠٢,٩١٢	١,٦٧٥,٥٦١
١٩٤٤	١,٢١٠,٩٢٢	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣٩,٦٢٤
١٩٤٦	١,٢٣٨,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٨٤٦,٠٠٠
مايو ١٩٤٨	١,٤١٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٠٠٠

ومن الاحصائية السابقة نرى ان عدد سكان فلسطين من العرب المسلمين والمسيحيين كانوا حوالى ٦٤٥,٠٠٠ في سنة ١٩١٨ وكان عدد اليهود حوالى ٥٠,٠٠٠ والذين يعزى عددهم هذا إلى وصول عدد كبير منهم إلى فلسطين في هذه الفترة . وقد طالب العرب بوقف الهجرة اليهودية وسن تشريع لذلك مع تأليف حكومة مسئولة أمام مجلس نيابى . وقد أجمعت بريطانيا في المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، — أجمعت بريطانيا في هذه المذكرة — تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية — ارقاما رسمية عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين حسب ما توضحه الاحصائية الآتية : —

السنة	العدد
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠,٣٢٦
١٩٣٤	٤٢,٣٥٩
١٩٣٥	٦١,٨٥٤
١٩٣٦	٣٩,٧٢٧

ورغم ارقام الهجرة اليهودية السنوية السابقة والتي هي آخذة في الارتفاع فان الارقام السابقة لا توضح ألوف المهاجرين الذين دخلوا فلسطين خلسة واستقروا بها ثم أذنت لهم السلطات بالبقاء . ولم يكن الهجرة اليهودية المتدفقة على فلسطين في الثلاثينيات والاربعمينيات اثرها على تحويل العرب في فلسطين إلى



أقلية فحسب وإنما كان لها أثرها أيضاً في هجرة غير اليهود إلى فلسطين خلال هذه الفترة كما يتضح من الإحصائية الآتية التي وردت في تقرير اللجنة المملكية سنة ١٩٣٧ للهجرة اليهودية وغير اليهودية إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ — ١٩٤٥ .

السنة	يهود	غير يهود	المجموع
١٩٢٠	٥٥١٤	٢٠٢	٥٧١٦
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٠	٩٣٣٩
١٩٢٢	٧٨٤٤	٢٨٤	٨١٢٨
١٩٢٣	٧٤٣١	٥٧٠	٧٩٩١
١٩٢٤	١٢٨٥٦	٦٩٧	١٣٥٥٣
١٩٢٥	٣٢٨٠١	٨٤٠	٣٤٦٤١
١٩٢٦	١٣٨٠١	٨٢٩	١٤٠١٠
١٩٢٧	٢٧١٣	٨٨٢	٣٥٩٥
١٩٢٨	٢١٧٨	٩٠٨	٣٠٨٦
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٣١٧	٦٥٦٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٤٨٩	٦٤٣٣
١٩٣١	٤٠٧٥	١٤٥٨	٥٥٣٣
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٧٣٦	١١٢٠٩
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٦٥٠	٣١٩٧٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٧٨٤	٤٤١٤٣
١٩٣٥	٦١٨٥٤	٢٢٩٣	٦٤١٤٧
١٩٣٦	٣٩٧٢٧	١٩٤٤	٣١٦٧١
١٩٣٧—١٩٤٥	١٠٠.٠٠٠ تقريباً	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

وقد قسم أحد الباحثين مرحلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى مرحلتين :  
١ — مرحلة الزيادة (١٨٨٠—١٩١٩) وتنقسم هذه المرحلة بهجرة يهود أوروبا والشرق الأوسط إلى فلسطين بسبب نشأة الصهيونية السياسية أو ما تسمى بحركة البعث اليهودي والتي يهزى إليها الهجرة القومية الحقيقية .

٢ — مرحلة الهجرة الجماعية: وفي هذه المرحلة نرى أن عدد اليهود الوافدين إلى فلسطين أخذ في التزايد بصورة واضحة فوصل إلى فلسطين ما بين سنة ١٩١٩ — ١٩٤٣ رقاً يبلغ ٣٨١.٨٧٤ وذلك طبقاً للإحصاءات اليهودية الرسمية الموضحة بعد :

السنة	العدد	النسبة المئوية .%
١٩١٩—١٩٢٣	٣٥.١٨٣	٩.٢
١٩٢٤—١٩٣١	٨١.٦١٣	٢١.٤
١٩٣٢—١٩٤٣	٢٦٥.٠٧٨	٦٩.٤
	٣٨١.٨٧٤	١٠٠

وقبل إنشاء الدولة استحدثت الصهيونية تطبيق الاشتراكية الحيا لية في فلسطين والتي كانت عاملاً هاماً في اجتذاب يهود أوروبا وأن هؤلاء المهاجرين كما يذكر Alex Weingrod : وقد دفعوا ، على الهجرة ولم ينجذبوا ، إليها ، ومع أن المسيحية كانت عنصراً هاماً في هجرتهم إلا أن المهاجرين في معظم الحالات قد مروا من أوطانهم لأنهم لم يشعروا بالأمان نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية ، ولم تكن المثلى العليا ( Ideals ) التي أقامها المستوطنون

الروس للاشترابية أو التعاون أو المساواة تعنى شيئاً بالنسبة لهؤلاء المهاجرين،  
حقاً لقد كانت في الغالب غير مفهومة لهم ، وعلى ذلك أدت الهجرة بالجملة إلى  
خلاق ، أغلبية ، جديدة ن السكان لم تفهم أو لم تتماطف مع المثل العليا للثقافة  
الاستعمارية .

أما عن البلدان التي هاجر منها اليهود إلى فلسطين والنسبة المئوية للمهاجرين  
من كل بلد فيمكن أن نوضحها في الإحصائية الآتية :

اسم البلد	العدد	النسبة المئوية . /
ألمانيا	٩٩٠٨	٢٢٨
ألمانيا	٤٥٠٥١	١٢٢٩
المجر	٤٢١١٥	١٢٢
اليونان	٧٢١٨	٢٢١
لتوانيا	٤٩٨٢	١٢٤
لتوانيا	٩٩٠٨	٢٢٨
الاتحاد السوفيتي	٣١٢٢٣	٨٢٩
بولونيا	١٤٢٣٢٢	٤٠٢٧
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢٩٠٤	٣٢١
رومانيا	٢٢٢٦٠٩	٦٢٥
العراق	٦٢١٠١	١٢٧
تركيا	٧٢٠٨١	٢٢٠
اليمن	١٤٢٠٢٠	٤٢٠
الولايات المتحدة	٨٢٠٨٤	٢٢٣
بلدان أخرى	٢٦٢٧١٦	٧٢٦
مجموع	٣١٢٦٣٢	٨٢٨
	٣٨١٢٨٧٤	١٠٠

وتوضح الإحصائية السابقة أن نسبة لا يستهان بها كانت من اليهود الألمان  
الذين دخلوا فلسطين هرباً من الإضطهاد النازي كما أن يهود بولونيا وهم يشكلون  
أعلى نسبة من الإحصائية قد تدفقوا في عشرات الآلاف إلى فلسطين خلال  
العشرينيات وأوائل الثلاثينيات الأمر الذي جعل تعداد اليهود في فلسطين يرتفع  
من ١٢٢٢٠٠٠ إلى ٤٧٠٠٠٠ في الفترة ما بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٤٠ فضلاً  
عن إحتواء هذه الزيادة على عناصر اجتماعية جديدة .

وفي منتصف الثلاثينيات برزت المهلكة الفلسطينية على الصعيد الدولي  
وازدادت قوة الطوائف والأقليات اليهودية التي أرادت الإسراع من معدلات  
الهجرة ، ساعداً على ذلك العداء الألماني للسامية . ورغم معارضة عرب فلسطين  
لهذه الهجرة لأنهم شعروا بخطرها وأثرها على تحويلهم إلى أقلية — وهو ما  
حدث بالفعل فيما بعد — فقد نادى العرب بالاستقلال الذاتي العربي إلا أن تيار  
الهجرة الجماعية قد ازداد خلال الحرب الثانية وفقاً للإحصاءات الاسرائيلية  
الآتية :

الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ — ١٩٤٤

البلدان التي جاء اليهود منها :

١٦٨٣٧	أوروبا الشرقية
٧٧١٤	أوروبا الوسطى
١٥٦١	أوروبا الغربية
٣٣٤٤	أوروبا الجنوبية
٢٥٥٦	بلدان أوروبية أخرى
٦٦٢	العراق
٤٢٠٤	تركيا
٤٦١٦	اليمن
٣٠٠٦	بلدان آسيوية أخرى
١٦	الولايات المتحدة
١٥١	مصر
٣١٦	بلدان أخرى في أمريكا وأفريقيا
٤٣٧	مجهولون

٤٥٨٥٠

المجموع

وقد سبق إيضاح أن المشكلة الفلسطينية قد عرضت أمام الأمم المتحدة ومائل ذلك من إصدارها قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وعموماً فالملاحظ أنه في خلال عدة أشهر أصبحت الأغلبية العربية أقلية ، ففي عام ١٩٤٧ كان هناك ٧٤ ألف عربي في البلاد التي أصبحت فيما بعد تسمى بإسرائيل والتي وافقت الأمم المتحدة على إنشائها في جزء من فلسطين وهو ما يعتبر حدثاً من أحداث تاريخ العالم المعاصر. وفي عام ١٩٤٩ لم يبق في إسرائيل سوى ١٦٠ ألف عربي على حد ما يراه أحد الباحثين الغربيين بينما ارتفع عدد الاسرائيليين من ٦٤٩٠٠٠ نسمة في نهاية سنة ١٩٤٨ إلى ١٢٠٣٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠.

أما عن ملكية الأراضي بفلسطين فالملاحظ أن اليهود في عام ١٩١٨ كانوا يملكون ٢٪ فقط من مجموع الأراضي البالغ ٧٥٥٠٠٠٠ فدان وفي السنوات الثلاثين التالية اشترى اليهود أراضي إضافية فأصبح مجموع ممتلكاتهم عند انتهاء الإنتداب في مايو ١٩٤٨ حوالي ٣٧٣٩٧٩ فدان أي ٥٠٦٪ من مجموع أراضي فلسطين ومع ذلك فإن حكومة فلسطين قدرت من عام ١٩٤٨ أن اليهود كانوا يملكون أكثر من ١٥٪ من الأراضي الزراعية في فلسطين.

وعموماً فقد أصبح ٨٠٪ من السكان العرب الذين تحولوا إلى أقلية — أصبحوا يسكنون في القرى ، ٢٠٪ يسكنون المدن بعكس الاسرائيليين الذي يسكن أكثر من ٨٠٪ منهم المدن وفي تل أبيب وحيفا والقدس وحدها ٥٥٪ من مجموع الاسرائيليين والباقيون في المستوطنات ، ولا شك أن هذا الفارق قد عكس تفوقاً كبيراً من جانب اليهود في جميع المجالات وهو ما جعل الأقلية العربية ضعيفة الرأي - أقلية الشأن . وفي سبيل تحويل حرب فلسطين إلى أقلية صدر قانون العودة ، وهو القانون الذي وافقت عليه الهيئة التنفيذية في إسرائيل



بالإجماع في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ وهو يعنى حق الإلتجاء أو الهجرة لكل يهودى فى أية بقعة من بقاع العالم إلى اسرائيل كهاجر . وما تحدث ملاحظته إن ظاهرة الهجرة هنا - أى فى هذا القانون - يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديمة حيث يذكر أحد الباحثين الإسرائيليين إن حوالى  $\frac{1}{3}$  سكان اسرائيل هم يهود وأن الأغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى سنة ١٩٥٥ كان تعداد السكان فى اسرائيل يزيد على مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة منهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة من اليهود .

وقد ازدادت بالتالى الهجرة اليهودية لاسرائيل فى السنوات التى تلت قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٥، وفى عام ١٩٤٩ كان نصيب الهجرة بالنسبة للسكان ٩٢٪ حيث بلغ عدد المهاجرين ٢٣٤٩٠٠ مهاجرا بينما لم تشكل الزيادة الطبيعية ( المواليد - الوفيات ) إلا ٢٧٪ فقط وبعد عام ١٩٥٢ حدث هبوط شديد فى معدل الهجرة إذ لم يصل عدد المهاجرين فى هذا العام إلا أكثر قليلا من عشرة آلاف ، بل أن عام ١٩٥٣ قد سجل هجرة من اسرائيل إلى الخارج أكثر من المهاجرين الذين وصلوا إليها وهذا الهبوط يرجع بلا شك إلى عدة أسباب أهمها استيعاب جميع اليهود الذين كانوا فى معسكرات اللاجئين ( قبرص - أوروبا ) بعد الحرب وعدم وجود مصادر أخرى متوقعة للهجرة وإلى الحالة الاقتصادية السيئة التى كانت تعاني منها اسرائيل فى ذلك الوقت وهو الأمر الذى أثنى عددا كبيرا من اليهود على الهجرة إلى اسرائيل . ومع بداية التعويضات الألمانية لاسرائيل ( رسمية وشخصية ) فى عام ١٩٥٢ بدأت الهجرة فى الصعود مرة أخرى لتصل إلى ألف فى عام ١٩٥٤ و ٢١ ألف فى عام ١٩٥٥ و ٤٣ ألف فى عام ١٩٥٦ . ويمكن القول أن تطور السكان فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ يعتبر حالة فريدة فى العالم لم تمر بها دولة أخرى فى العصر الحديث . ولا شك أن هناك شذوذ فى النمو

السكان فى اسرائيل والأمر الذى يزيد من قلق المسئولين الإسرائيليين هو الهجرة إلى خارج اسرائيل وخاصة هجرة المثقفين والفنيين اليهود ، كما يلاحظون أيضا من ازدياد نسبة يهود آسيا وأفريقيا ومنغوليا للحصول على مناصب قيادية فى الدولة خشية تحويلها إلى مجتمع شرقى .

والاحصائية الآتية توضح تعداد اليهود فى العالم وفى فلسطين ( بالآلاف ) حسب احصاءات المصادر اليهودية فى الفترة من ١٨٥٠ - ١٩٦٤ أى فى فلسطين ثم فى اسرائيل :

تعداد اليهود فى العالم وفى فلسطين ( بالآلاف ) (١)

( حسب احصاءات المصادر اليهودية )

١٨٥٠ - ١٩٦٤

فى فلسطين ثم فى اسرائيل

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٨٥٠	٤٨٠٠	—	—
١٨٨٢	٤٧٠٠	٢٤٠٠	٠.٥٣
١٨٩٠	—	٤٧٠	—
١٩٠٠	١٠٧٠٠	٥٠٠	٠.٥٥
١٩١٤	١٣٥٠٠	٨٥٠	٠.٥٦
١٨/١٩١٦	—	٥٦٠٧	—
٢٣/١٩٢٢	—	٨٢٠٨	—
١٩٠٥	١٤٨٠٠	١٢٢٠	٠.٥٨
١٩٢١	—	١٧٤٠٦	—
١٩٣٥	—	٢٥٥٠٢	—
١٩٤٠	١٦٧٠٠	٤٦٧٠٥	٢.٧٨

(١) احمد حجاج - سكان اسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ١٩٦٨ ص ١٤ وما بعدها .

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٩٤٥	١١٠٠٠	٥٦٣٢٨	٥٠١
١٩٤٧	١١٢٧٠	٦٣٠٠٠	٥٥٦
١٩٤٨	١١٣٠٠	٦٤٩٢٦	٥٥٧
١٩٥١	١١٥٣٣	١٤٠٤٢٤	١٢٢٢
١٩٥٤	١١٨٦٧	١٥٢٦٢	١٢٢٩
١٩٥٧	١٢٠٣٥	١٧٦٢٢٧	١٤٢٦
١٩٦١	١٢٨٦٦	١٩٣٢٢٤	١٥٠٠
١٩٦٢	١٣٠١٨	٢٠٦٨٢٩	١٥٠٩
١٩٦٣	١٣١٢١	٢١٥٥٢٦	١٦٢٤
١٩٦٤	١٣٢٢٥	٢٢٣٩٢٢	١٦٢٩

وطبقاً للإحصائيات اليهودية ذاتها التي أجريت بعد منتصف عام ١٩٦٦

لأنه أصبح أن عدد السكان في إسرائيل بلغ ٢٠٦٣٩٠٠٠ نسمة

منهم ٢٠٣٣١٠٠٠ يهودي

٢٠٣٠٨٠٠٠ عربي

وذلك بعد أن كان عدد اليهود حوالي ٦٥٠٠٠٠ يهودي وعدد العرب

١٠٤١٥٠٠٠ عربي في مايو ١٩٤٨. وذلك طبقاً لتقارير حكومة فلسطين حينئذ.

وهكذا يتضح لنا من تحليلنا هذا مدى ما تبذله السلطات الإسرائيلية دوماً من جهود مستميتة للاقلال من العرب.

وقد قام أحد الباحثين الإسرائيليين (١) بدراسة حول التطور السكاني في

(١) ن. هاليفي - أضواء على السكان والدخل للفترة من ١٩٦٥، ١٩٧٥. Projections of population and income for 1956 and 1975.

طبعة إسرائيل سنة ١٩٦٤.

لإسرائيل حتى عام ١٩٧٥ نتيجة لتغيرات منها الهجرة الصافية سنوية في المدة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٥ مقدارها ٣٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠ أو ٥٠٠٠٠ مهاجر، وفي المدة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ مقدارها ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠ مهاجر، كما كانت تقديراته للزيادة الطبيعية للسكان اليهود هي ١٠٨٪ (١٩٦١ - ١٩٦٥)، ٢٠٪ (١٩٦٦ - ١٩٧٥) وغير اليهود ٤٪ / ٣٥٪ على التوالي.

وعلى هذا الأساس فإن التعداد الكلي للسكان في إسرائيل طبقاً لهذه التنبؤات من عامي ١٩٦٥، ١٩٧٥ كالآتي:

سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٥
٢٠٥٧٤٠٠٠ نسمة	٣٠٣٩٥٠٠٠ نسمة

ويتركز عدد كبير من السكان العرب في الشمال وحول حيفا وفي الجنوب والبدو. ويلاحظ أن هناك مناطق يقل فيها عدد السكان غير اليهود بشكل ملحوظ كتل أبيب مثلاً إذ تبلغ نسبة غير اليهود ١٪ فقط طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١ (١٠٢٪ في سنة ١٩٥٣) بينما ترتفع النسبة في مناطق أخرى بحيث تقارب نسبة السكان اليهود كمنطقة الشمال إذ تبلغ النسبة ٤٢٪ (٤٥٪ في سنة ١٩٥٣) بينما تبلغ نسبة اليهود ٥٧٪ (٥٤٪ في سنة ١٩٥٣)، وتختلف هذه النسب طبقاً لسياسة الحكومة الإسرائيلية في محاولة تهويد المناطق التي يزيد فيها العرب أو في نقلهم من منطقة لأخرى كما تفعل هذه السلطات الآن مع بدو النقب إذ تهجيرهم نقطة ضعف عسكرية في حدودها الجنوبية مع الجمهورية العربية المتحدة.

ومن ناحية أخرى تبلغ كثافة السكان في إسرائيل ١١٥ نسمة في الكيلومتر المربع وهو ما قد يعطى لاول وهلة الانطباع بأنه لا توجد كثافة تزيد عن الحد المقبول في إسرائيل إذا ما قورنت بالدولة الأوروبية مثلاً، هل أنه يجب أن

ناخذ في الحسبان أن أكثر من نصف مساحة إسرائيل غيرة مسكونة - أي صحراء النقب - وذلك بالرغم من كل حتميات بن جوريون وغيره لحث الشباب الاسرائيلي على التوطن في النقب وترك الحياة المرفهة في المدن . والواقع أن جزءا كبيرا من سكان إسرائيل يتركز في الشريط الساحلي الضيق بين نهاريا وعسقلان وخاصة في تل أبيب بحيث تصبح كثافة السكان في هذه المنطقة من أعلى الكثافات في العالم .

### ٣ - أوضاع الاقلية العربية في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ :

من الثابت أن الاقلية العربية في إسرائيل تعاني من أوضاع سيئة في النواحي الآتية :

- ١ - نظام الأشخاص .
- ٢ - نظام الأموال .
- ٣ - الحق في التعليم .
- ٤ - الحق في العمل ونظام العمل .
- ٥ - الحقوق والحريات العامة الأساسية .

### أولا : نظام الأشخاص والتمييز المجهف :

أقرت المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في التنقل والإقامة . وفي إسرائيل يعطى القانون الإداري لوزير الدفاع الإسرائيلي الحق في إصدار قرارات تقيد بمقتضاها حرية التنقل للأقلية العربية وتمنع من حرياتهم الشخصية الأخرى وهذه القرارات تنص على إنشاء مناطق دفاعية يجوز للوزير أن ينشئ في داخلها مناطق أمن يعيش فيها من ٨٠ — ٩٠٪ من العرب هناك — وللوزير أن يفرض سلطانه داخل تلك المناطق إلى ضباط من الجيش من

رتب معينة والقانون الإداري هو استمرار لإحكام قرارات الطوارئ والدفاع التي صدرت وظل الإعتدال البريطاني في سنة ١٩٤٥ والتي كان القصد منها أصلا مواجهة أعمال العنف الصهيونية . وتنقسم الجهات التي تسكنها الاقلية العربية إلى ثلاث مناطق :

- ١ - منطقة الشمال في الجليل .
- ٢ - منطقة الوسط المسماه بالملث .
- ٣ - منطقة الجنوب في بير سبع .

وليس لأي شخص عدا رجال الجيش الإسرائيلي أو رجال الشرطة الحق في دخول هذه المناطق ، وليس لأي شخص يقيم فيها أن يغادرها إلا بعد أربعة عشر يوماً ، وبعد أن يكون قد حصل على ترخيص من السلطات ، ويجوز أن يقضى على المخالفين بالطرد أو الحبس أو الغرامة . كما نص قانون النظام الإداري على تشكيل محاكم عسكرية ، ويقدم المخالف إلى المحاكمة خلال ٨ ساعة من وقت القبض عليه ، ويصدر الحكم دون إجراءات في جلسة علنية أو سرية حسبما تراه المحكمة ويكون الحكم نهائياً وغير قابل للاستئناف ولا تخضع هذه المحاكم إلى أية إجراءات . وتخول هذه المجموعة من القوانين واللوائح ضباط المناطق السلطات الآتية :

- ١ - السلطة التقديرية في نقل وطرد سكان المناطق .
- ٢ - سلطة حجز أي مال أو سلفة أو أي شيء والاكتفاظ به وإجراء التنفيذ .
- ٣ - سلطة تحديد إنتقال الأشخاص ووضع أي شخص تحت مراقبة البوابيس وتحديد الإقامة الجبرية .



٤ - سلطة الاحتلال التي تحول القائد العسكري إحتلال أية منطقة والإقامة فيها على نفقة الأهالي من ناحية إعاشة الحكام العسكريين .

٥ - سلطة مصادرة الأراضى لصالح الأمن العام وكذا سلطة الاستيلاء على هذه الأراضى .

٦ - سلطة حظر التجول وإيقاف خدمات البريد وغيرها من الخدمات العامة .  
والعل أقص ما كان يعانيه العرب — فى مناطق الأمن هذه — هو أنهم يخضعون دون اليهود — لنظام حظر التجول أو منع الانتقال بما يحسد بقسوة من حرية العرب فى الحركة أو التنقل فضلاً عن تطبيق الأحكام العرفية عليهم .  
وقد أوجز دون بيرتز أثر هذه التشريعات على السكان العرب بقوله : « كان العرب يعيشون فى هذه المناطق وسط مجموعة من القيود القانونية وقد نظمت السلطات العسكرية دخول وخروج وتحركات أو مجرد الانتقالات البسيطة للعرب فى مناطق الأمن ، ومن الممكن أن ينفس المقيمون بوجه قانونى وأن تصدر أملاكهم ، ومن الجائز نقل جميع سكان القرية من منطقة إلى أخرى ، والسلطة الوحيدة التى تضع جزاءاً على مخالفة إجراءات الطوارئ هى المحكمة العسكرية وقراراتها لم تكن من اختصاص محاكم الاستئناف المدنية » .

وقد عقد إجتماع لرجال القانون اليهود فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فى تل أبيب وبعضهم شغل مراكز ذات مسئولية فى إسرائيل ونورد فيما يلى القرارات التى اتخذها رجال القانون اليهود أنفسهم :

١ — تحرم قوانين الطوارئ المواطنين من حرياتهم الأساسية .

٢ — تشكل قوانين الطوارئ هذه تهديداً لمبادئ المساواة والحرية الشخص وحياته فضلاً عن أنها تعرض حكماً دكتاتورياً وحكومة دكتاتورية .

٣ — طالب المؤتمر بإلغاء هذه القوانين .

وبالطبع لم يحل ذلك دون إحتفاظ الحكومة الإسرائيلية بهذه القوانين وتوجيهها ضد العرب وحدهم ، والفرض الحقيقى الذى تتوخاه إسرائيل من مجموعة القوانين هذه هو أنه لما كانت إسرائيل مصرة على إنشاء دولة يهودية يستبعد منها كل عنصر غير يهودى فإنها ترمى إلى التخلص من العرب وإجبارهم على ترك البلاد من تلقاء أنفسهم ليعتبروا أماكنهم لمهاجرين آخرين من اليهود .

#### ثانياً - نظام الاموال :

ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن تقسيم فلسطين على أنه دلياً يصرح بنزع ملكية أى أرض يملكها للعرب فى الأرض اليهودية إلا للمنفعة العامة ، وأنه فى حالة نزع الملكية يدفع مقدماً تعويض كامل ، . وقد حققت الوقائع كل المخاوف الكائنة فى هذا القرار ، فقد استعملت مجموعة القوانين واللوائح كوسيلة لاغتصاب أراضى العرب ، وأن اللوائح الخاصة بالطوارئ العسكرية التى تقضى بتحديد مناطق أمن ومناطق مغالقة تمنع الملاك العرب من الوصول إلى أملاكهم السكائنة فى داخل هذه المناطق إلا بموجب تصريح عسكري ، وكثيراً ما كان يرفض هذا التصريح واللوائح المدنية الخاصة بالطوارئ . وعلى الأخص القانون الصادر سنة ١٩٤٨ الخاص بالمناطق المتروكة واللوائح الصادرة فى سنة ١٩٤٨ الخاصة بأمالك الفارين، ويجوز إعتبار أى مدينة أو قرية عربية منطقة متروكة بموجب هذه النصوص وذلك بصورة تحكيمية . ويجوز إعتبار العرب الذين لم يتركوا إسرائيل غائبين بموجب هذه النصوص .

ويوجز Don Pertz هذا الوضع قائلاً : « أن كل عربى من فلسطين كان قد غادر مدينته أو قريته بعد ٢٩/١١/١٩٤٧ يمكن إعتباره وفقاً للوائح غائباً

وجميع العرب الذين كان لهم ملكا في مدينة عكا الجديدة كانوا يعتبرون غائبين حتى ولو لم يغادروا أبدا المدينة القديمة ، وكذلك فإن الـ ٣٠ ألف عربي الذين كانوا يفرون من مكان إلى آخر في إسرائيل ولكنهم لم يغادروا البلاد أبدا فإنه كان عليهم أن يتوقعوا اعتبار أملاكهم متروكة نهائياً من جانبهم .

وقد حل قانون ملكية الأراضي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ محل جميع لوائح وقوانين الطوارئ ، ووفقاً لهذا القانون فإن كل أرض لم يختص بها أو حجز عليها أو وزعت أو استعملت ابتداء من مايو سنة ١٩٤٨ بهدف تشجيع التنمية والاقامة أو الأمن أو التي وجدت مهمة من ممتلكاتها الأصلية تعتبر ملكاً لسلطة التنمية . وبمطابق هذا القانون والقوانين سالفه المذكورة مصادرة ١٦٠٠٠ هكتار تقريباً من الأراضي المملوكة للأقلية العربية ولم يحدد نوع الملكية أو مصادرة أي أرض مملوكة لفرد أو جماعة يهودية . وتعتبر التعويضات المنصوص عليها في قانون سنة ١٩٥٣ نافذة حيث أن قيمتها كانت تقدر على أساس قيمة الأرض في أول يناير سنة ١٩٥٠ بينما أن اللجنة الإسرائيلية قد هبطت قيمته في سنة ١٩٥٣ إلى خمس قيمته في سنة ١٩٥٠ .

وقد زيدت بموجب قانون التقادم الصادر في سنة ١٩٥٨ المدة المطلوبة لإمكان تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات ، وبذلك أصبح متعذراً على الملاك العرب الذين لم يكونوا قد قاموا بإجراءات التسجيل في ظل القانون القديم أن يحصلوا على المستند الإداري الذي يثبت ملكيتهم ، الأمر الذي جعل السلطات الإسرائيلية تمزج بذلك للاستيلاء على ما تبقى في يد الأقلية العربية من أراضي بعد كل إجراءات الاغتصاب السابقة .

### ثالثاً : الحق في التعليم :

( مادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان )

تعتبر النواحي الثقافية للعرب في إسرائيل محدودة جداً ، فكلما ارتفعت المرحلة التعليمية ازداد التمييز وضائق المجالات حتى تكاد تنعدم ، ولا تعطى المنح الدراسية للطلبة العرب ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب في المدارس الابتدائية الحكومية إلى نسبة العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ - ١٤ سنة ٥٧٪ بينما نسبة الطلاب اليهود من نفس السن ٨٢٪ .

ولا يوجد بإسرائيل سوى ست مدارس ثانوية عربية — إحدها فقط كائنة بالناصرة ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب في المدارس الثانوية ١٧٢٪ من شباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٩ سنة أما نسبة الطلاب اليهود فتبلغ ٤٢٥٦٪ من مجموع الشباب اليهودي من نفس السن . وتعاني المدارس الثانوية العربية في إسرائيل من نقص واضح في الكتب وأجهزة المعامل والمكتبات ، وهذه المدارس التي تضم أقل من ألفي طالب ، يرجع الفضل في انشائها إلى اليهود الذاتية ويراعى في اختيار المدرس أن يكون سهل القيادة ، وعدد الامكنة بالمدارس محدود جداً كما أن أماكن تلقي الدروس بها غير صالحة صحياً .

وكان من نتيجة ذلك أن أصبح مستوى التعليم منخفضاً بين العرب ، فنسبة النجاح في امتحان نهاية الدراسة الثانوية لا تتجاوز ٤٥٪ وتبرر انخفاض هذه النسبة وجود اختبارات إجبارية في اللغة العبرية والأدب العبري ، وتفرض هذه الاختبارات على المدارس العربية الأمر الذي أدى إلى تدهور وجود الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية .

#### رابعاً : الحق في العمل ونظام العمل :

( المادة ٢٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان )

تتبع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة التمييز العنصري ضد العرب في مجال العمل بغرض تحويل الاقلية العربية هناك إلى عمال يدويين ، وليس تحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين نتيجة لتطويع الزراعة واستعمال آلات فيهماء ، وانما هو نتيجة لتناقص مساحة الاراضي التي يمكنهم زراعتها ، فضلاً عما يمانية العرب هناك من ضيق مجالات العمل أمامهم الامر الذي يؤدي إلى بطالة واسعة النطاق .

وتعتبر الهوة بين الزراعة اليهودية والزراعة العربية تتزايد اتساعاً ، وتحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين لم يصبحه نمو مقابل في الصناعة في المناطق العربية ، ولا تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى مجهود في هذا السبيل ، كما لم يصطحب الانتقال من الريف إلى المدن بزيادة الطلب على الايدي العاملة ولم يزداد عدد السكان في المدن إلا بنسبة ضئيلة ٢ / .

كما أن هناك تفرقة بين العمال اليهود والعمال العرب في الاشتغال بالمهن ، فتقتصر الاعمال والخدمات الحقةرة على العرب دون اليهود ، فالعامل العربي يشتغل في المناجم والاعمال الزراعية كالخصاد وجمع المحصول وفي اشغال المقاولات العامة والمهاجر ، أما في الصناعة فلا يتولى العامل إلا أقل الاعمال اليدوية شأناً ، فضلاً عن حرمانهم من حق المساواة في الأجر مع غيرهم من العمال اليهود الذين يؤدون نفس العمل .

وكان من نتيجة ذلك هدم استقرار العمال العرب في مهنة معينة أو عمل محدد ،

فأكثر من ٥٠ ٪ من العمال العرب تنقل على غير هدى من مكان لآخر وتعيش في ظروف غير مستقرة ، وهذا القلق المزروع لا يسمح لهم بتشكيل جماعات مهنية ولا بالوصول إلى وضع اجتماعي مقبول . ورغم المساواة النظرية في تولي الوظائف العامة فلا تزيد نسبة الموظفين العرب عن ١٥ ٪ من مجموع الموظفين ، في الوقت الذي يشكل فيه العرب ما يزيد على ١٠ ٪ من سكان اسرائيل — وذلك قبيل حرب ١٩٦٧ ، أما بعد الحرب فإن العرب في الاراضي المحتلة أصبحوا يكتفون ٤٠ ٪ من السكان هناك .

#### خامساً : الحقوق والحريات العامة الاساسية :

( المادة ١ - ٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان )

##### ١ - الجنسية :

وفقاً لقانون العودة الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لا يستطيع المهاجر اكتساب الجنسية الاسرائيلية إلا إذا كان يهودياً ، لكل يهودي الحق في دخول الدولة بصفته مهاجراً ، وقد استكملت احكام قانون العودة بقانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٥٢ والذي ينص في مادته الثانية على أن لكل مهاجر بالمعنى المقصود بقانون العودة يصبح اسرائيلياً ، كما أن هناك تفرقة دينية بالنسبة للحصول على الجنسية تمارس سواء بالنسبة للعرب المسلمين أو المسيحيين ( قضية الأب دانيال ) . ويعتبر قانون العودة بمثابة قانون تهمسي وهو بذلك مخالف لمبادئ القانون الدولي الخاص المتفق عليها بين الدول فيما يتعلق باكتساب الجنسية ، فإذا كان اكتساب الجنسية يعتبر من اطلاقات كل دولة إلا أنه توجد مسيح ذلك شروط موضوعية معينة في مجموع اغلب الدول ، وهذه الشروط الموضوعية تتضمن



اجتياز فحوص طبي وحسن السهر والسلوك، والحد الأدنى للسكن هو ١٨ سنة، ومدة اختبار يختلف مداها بين خمس وعشر سنوات، ولا دخل في هذه الشروط الموضوعية التي تتطلبها أغلب الدول فيما يختص بالجنس عامل الدين، ومع ذلك فإن قانون العودة مؤسس على شرط ديني وهو اعتناق الدين اليهودي. ونخلص من ذلك أن قانون العودة مخالف للشروط التي تتطلبها أغلب الدول في مسألة التجنس، ومخالف كذلك لقواعد القانون الدولي الخاص بشأن التجنس.

#### ب - الحريات العامة :

أجل أوضح دليل على حرمان عرب اسرائيل من حقوقهم وحرياتهم العامة أن نذكر أن قوانين الدفاع لا تطبق عملياً إلا على المناطق الخاضعة لسلطة القادة (الحكام) العسكريين فقط، وهذه القوانين تطبق بكل صرامتها عملياً على العرب فقط، سواء كانوا يسكنون مناطق الحكم العسكري أم لا، مع فارق واحد وهو أن العرب الذين لا يسكنون مناطق الحكم العسكري تسرى عليهم القيود التي تقيد تنقلهم — منعهم من الدخول للمناطق المغلقة بدون تصريح طبقاً للمادة ١٢٥ — بينما يسرى على العرب الذين يسكنون المناطق المغلقة جميع القوانين الصارمة الأخرى مثل وضعهم تحت مراقبة الشرطة — النفي — الاعتقال الإداري — أما اليهود، سواء كانوا في داخل مناطق الحكم العسكري أو خارجها، فإن القوانين العسكرية لا تطبق ضدهم، والدليل على ذلك ما جاء في تقرير مراقب الدولة :  
 . . . أن شيئاً غير لائق يكن في هذا القانون الذي وضع بصورته العامة بحيث ينطبق على جميع السكان في البلاد لكنه عملياً يطبق ضد قسم منهم .  
 وعليه يخضع العرب لحكم عسكري يقوم على قوانين الدفاع وحالة الطوارئ .  
 سنة ١٩٤٥ وقوانين الطوارئ — مناطق الأمن سنة ١٩٤٩ — وهذه القوانين

لا تترك حرية تذكر للعرب . صحيح أن جهاز الاسرائيلي المشرف على تطبيق الحكم العسكري قد استبدل بجهاز للشرطة، لكن الانظمة العسكرية ظلت كما هي . ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه قد أعلن الحكم العسكري في المناطق العربية في فلسطين في ١ / ١٢ / ١٩٦٦ ونقلت صلاحيات تنفيذ أنظمة الدفاع لأحوال الطوارئ إلى ايدي الشرطة ووزارة الداخلية وسلطات حكومية أخرى .

#### ج - الحقوق السياسية :

لا يشارك العرب في الإدارة على أي مستوى من مستويات المسؤولية، وبعض آخر ليس للعرب المقيمين في اسرائيل الحق في المساهمة السياسية ولا يمكن أن ينضموا إلا إلى أحزاب يهودية وذلك على الرغم من صفتهم كمواطنين اسرائيليين طبقاً للمادة ٣ من قانون الجنسية سنة ١٩٥٢ كما أنه ليس لهم تمثيل في البرلمان (الكنيست) والحكومة إلا بنسبة أهميتهم — ٦ مقاعد من ١٢٠ في البرلمان — ولا يجوز أن يعين عربي وزيراً أو وكيل الوزارة أو مدير أفيها، بالرغم من أنهم يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

أما فيما يختص بحرية التعبير وحرية الصحافة، فإن هذه الحقوق لا وجود لها بالنسبة للعرب، فحين حاولت مجموعة عربية إصدار جريدة اسمها الأرض، رفض وزير الداخلية الاسرائيلي اعطائهم الموافقة، الأمر الذي جعلهم يرفعون دعوى عليه وصلت إلى المحكمة العليا الاسرائيلية التي أيدت دعوى الوزير ورفضت دعوى العرب .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بتمثيل العرب في الكنيست (البرلمان) أنه يفترض أن العرب بالتالي حق الترشيح لعضوية الكنيست وكذا حق الانتخاب، ولكن الذي يحدث فعلاً هو أن الأحزاب تستغل حق التصويت للذي يتمتع به

العرب لكسب مزيد من الأصوات للأحزاب اليهودية، ويستندل على ذلك من اشتراك ثلاث قوائم عربية مرتبطة بحزب الماباي في انتخابات الكنيست الثانية والثالثة والرابعة، ونجح في الانتخابات الثلاثة خمسة من مرشحي القوائم الثلاثة، أما في الانتخابات الخامسة فقد انتخب أربعة نواب فقط، وتضم كل قائمة مرشحين من طوائف وأوساط مختلفة، وذلك بفرض إيجاد تمزق طائفي بين العرب أنفسهم .

## المراجع

- أحمد حجاج : سكان إسرائيل . منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- أحمد فراج طابع : صفحات مطوية عن فلسطين . القاهرة ، بدون تاريخ إصدار .
- حسن صبرى الخولى : سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر ، القاهرة ، مايو ١٩٦٧ .
- صبرى جريس : العرب في إسرائيل . بيروت ، ١٩٦٨ .
- هيد الحميد متولى (دكتور) : نظام الحكم في إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٢ .
- عبد الملك هودة (دكتور) : إسرائيل وأفريقيا (دراسة في العلاقات الدولية) . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- محمد حافظ غانم (دكتور) : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- مراد كامل (دكتور) : إسرائيل في التوراه والانجيل . القاهرة ، ١٩٦٦ .
- يوسف صايغ (دكتور) : الإقتصاد الإسرائيلي . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ . بيروت ، ١٩٦٨ .

## الفصل الثالث

### العراق

#### وقضية الاكراد

- ١ — الإطار التاريخي لقضية الاكراد وأوضاعهم .
- ٢ — الحركة الوطنية الكردية .
- ٣ — حكومة مهاباد المستقلة وجبهة التحرير الكردية .
- ٤ — الحزب الديمقراطي الكردستاني (النشأة — التطور) .
- ٥ — خاتمة .
- المراجع .

- A. Chouraqui : L'Etat D'Israel, Paris 1955.
- Wingrod, Alex; : Israel-Group Relations in a New Society. London 1955.
- Ben Gurion, David : Israel, Years of Challenge. N Y. 1963.
- Ben Halpern : The Idea of the Jewish State. Massachu-  
settes 1961.
- Kraines, Oscar : Government & Politics in Israel. New York  
1961.
- Hadawi, Sami : Israel and the arab Minority.
- Israel Government Year Book ( 1966 - 67 ).
- Moanier, A. : Les Institutions Politiques de l'Etat d'Israel.  
Paris 1952.
- Colloque de Jurists Arabes sur la Palestine : La Question  
Palestinienne. Alger. 22 - 27 Juillet 1967.



## ١ - الاطار التاريخي لقضية الاكراد وأوضاعهم :

ظل الشعب الكردي محتجبا خلف سحابة من الغموض وسوء الفهم من جانب الرأي العام العربي حتى وقت قريب، وأدى عدم التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الكردية في العراق خلال ما يزيد من الثلاثين عاما الماضية إلى مشكلات خطيرة أثرت في تطور العراق ، ولعل ما عقد المشكلة الكردية في العراق وقوع البلاد تحت النفوذ البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقضية الكرد و كردستان هي أيضا إحدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد قادم لاحالة ، وربما يؤدي الى تغييرات جذرية في المنطقة .

ولم يكن الباحثون كثيرا بهذه المشكلة على الرغم من انعكاس آثارها القائمة والمحتملة على الاوضاع السياسية العربية برمتها . والغريب في قضية الكرد — السكان — و كردستان — الارض — (قومية ووطنيا) ، وهما يشكلان معا حقيقة واقعة — الغريب أنهما لم تبرزتا متكاملتين عبر التاريخ . فلم تؤسس دولة تجمع شمل هذه الامة على أرضها . ولم يتفق بعد على وجودها الموحد ، ولا على عدد سكانها ، ولا على حدودها القومية . ومن ثم فالأتراك لا يعترفون بوجود شعب كردي في بلادهم ، ويسمونهم أتراك الجبال ، وإيران ترى فيهم أنهم فصيلة آرية من فصائل شعبيهم ، بالرغم من الحلول التي عرضتها عليهم الثورة الايرانية مؤخرا . أما دائرة المعارف الإسلامية فتشير الى دعوى بعض المؤرخين العرب ، كالمسعودي من أن الاكراد هم من أصل عربي . ومشكلة الاكراد تعتبر مؤرقة للنظام السياسي ، حيث تعتبر أكثر الأبار البترولية الموجودة في العراق واقعة في المناطق المأهولة بالسكان الاكراد .

والسؤال الذي يثور هنا الآن هو : من هم الاكراد وما أصلهم ؟ يرى بعض

المستشرقين أن الاكراد هم سلالة الكاردوكيين ، الذين حاربوا ضد كسينوفون xionophon ولبعض الاخرين سبونهم الى الخالدين والكهريتين Kyrtiens بينما نجد فريقاً آخر من المستشرقين يعتبرهم من أصل ميدوسيتي Medio-sayth . ومهما فان الاكراد قد انحدروا من عدة آدمات ثم انحدروا واندمجوا على مر العصور واصبحوا أمة واحدة . ويبدأ تاريخ الشعب الكردي بشكل مجزأ نوعاً وهم في الأصل مجموعات قبلية عاشت فترات طويلة مستقلة عن بعضها ومن بمالك صغيرة تكونت هنا وهناك في القرن السابع الى القرن الخامس عشر من الأميرة الشدادية وبني أنس والروانية والايوبية ، وهذه الأخيرة قد أقامت في دولة إسلامية وليس دولة خاصة بالاكراد . وقد بقي اسم صلاح الدين الايوبي من بين كل الشخصيات اللاحقة في التاريخ - بقي عند الاكراد رمزاً لتشجيع شخصية كردية على الرغم من أن الاعمال التي قام بها صلاح الدين الايوبي لا تشف بشيء عن روحه الكردية سوى أنه كان يتسم بالروح الانسانية والشجاعة الفائقة حتى أن بعض المؤرخين يضعون صلاح الدين الايوبي كابرز شخصية إسلامية بعد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) .

أما الكاتب اللبناني جورجى زيدان فقد تعرض لتاريخ الاكراد في الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر ، والتي كانت فترة الحكم الاقطاعي في كل من الدولة العثمانية وإيران . ومن الشخصيات اللاحقة في تاريخ الاكراد أمير من أسرة زند اسمه كريم خان وهو الذي حكم الفرس منذ سنة ١٧٥٠ - ١٧٧٩ ورفض حمل لقب شاه . ولم يرق كريم خان شأنه شأن صلاح الدين الايوبي بعمل وطني خاص بالشعب الكردي وهذا ما جعل بعض الاكراد يتساءلون فيما إذا كان عظمتهم دائماً هو أن يخدم عظماءهم الشعوب الاخرى . وعلى كل حال فما دامت الحقيقة الواقعة هي عدم وجود دولة كردية موحدة ، فقد

استمر الاكراد يقدمون الخدمات إلى حكومات البلدان التي يسكنونها . والسبب في ذلك هو تعرض مركز كردستان الجغرافي إلى تغيرات عديدة من جراء الصراع التاريخي فيه ، ومن التقلبات التي قلما شهدت بلاد أخرى نظيرها ، ولم يعد التمييز العنصري للكلية ( الوطن الكردي ) منطبقاً على الحدود الجغرافية لهذا الاصطلاح ، ما لم يتفق دائماً والناحية العنصرية .

جغرافياً - إذن - يسكن الاكراد منطقة متسعة تمتد بين خطي عرض ٢٣ درجة ، ٤٤ درجة شمالاً وبين خطي طول ٣٧ و ٤٨ شرقاً . وتقدر مساحة كردستان - بمعنى بلاد الاكراد - بـ ٤٠٩٦٥٠ كيلو متراً مربعاً وتمتد في داخل ثلاث دول هي تركيا وإيران والعراق ، أي أن الاكراد - بهذا المفهوم - يمكن تصنيفهم من العنصر الآري ، فبلادهم تتميز بطابعها الجبلي وهي منطقة لا حدود سياسية لها ولا حدود قومية تجمع بين سكانها وتشغل الرقعة الواقعة في جنوبي جبال ارارات في أرمينيا السوفيتية بين جنوبي بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط وتمتد بداخل أذربيجان الإيرانية وجمهورية أرمينية السوفيتية وقسم كبيراً من شرقي الأناضول التركي ، وتمتد جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية العليا في سورية ، فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربي من إيران وينتهي في الجنوب عند كرمنشاه .

ويختلف تقدير أعداد الاكراد اختلافاً كبيراً خاصة وأنهم لم يخضعوا حتى الآن للإحصاء الدقيق - فقد قدر المؤرخ الكردي محمد أمين زكي أعدادهم في الثلاثينات من هذا القرن بحوالي أربعة ملايين ونصف منهم حوالي ٦٠٠.٠٠٠ في العراق ، وفي خلال الستينات قدر محمد رشيد القليل لإعدادهم بما يتراوح بين ٨٥٠.٠٠٠ و ٣.٩٠٠.٠٠٠ . أما محمود الدرة فقد قدرهم بستة ملايين

منهم مليون في العراق ، ثم عاد وقال أن تعدادهم اليوم حوالى عشرة ملايين نسمة . في حين قدرهم ايجلتون بما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين منهم ١٢٠٠.٠٠٠ في العراق . أما الكاتب الكردي هادى رشيد الجاوشى فإنه يؤكد أن عددهم في العراق حوالى المليونين ، بمعنى أن مجموع الاكراد لا يقل عن ربع السكان . وطبقاً لما ذكره محمود الدرة من أن عدد الاكراد الحالى عشرة ملايين نسمة فإن توزيعهم كالاتى : ٤٦ ٪ في تركيا ، و ٣١ ٪ في ايران ، و ١٨ ٪ في العراق ، وما تبقى منهم وهو ٥ ٪ يقطن سوريا والاتحاد السوفيتى .

وقد سبق لإيضاح أن الاكراد قد اندمجوا في المجتمع الاسلامى اندماجاً كاملاً منذ أن دخلوا الحضرة الاسلامية في الثالث الاول من القرن السابع للميلاد ، ولعبوا دوراً كبيراً في سياسة الدولة الاسلامية وشاركوها في مصيرها ، فقاوموا الغزاة المغول عندما اكتسحت جبالها هؤلاء الدولة العباسية ، وقاد صلاح الدين الايوبي الجيوش الاسلامية التي انقذت فلسطين ولبنان من الغزاة الاوروبيين . وكان الكرد دوماً بجانب الفريق الذي ينتصر للاسلام ومحارب من أجله وفي سبيله وبإسمه . غير أنه اعتباراً من القرن السادس عشر توزع الجزء الاكبر من الاكراد ما بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية . وكانت كردستان طيلة القرن التاسع عشر مسرحاً لصراع حاد بين الدولتين ، ثم تعقد الموقف حين تدخلت الدول الاوروبية في شئون كردستان لتقوى نفوذها فيها ، فحاولت انجلترا وروسيا القيصرية أن تستغلا توتر العلاقات بين فارس والدولة العثمانية ، لتفرضا وساطتهما بين الدولتين ، وإشتركتا في تخطيط الحدود الفارسية-العثمانية خلال كردستان دون حاجة لمراعاة حاجات ومطالب سكانها ، واقدمت السبيل للتغلغل الرأسمالى في كردستان الاحمال التجسسية الداعية التي قامت بها أعداد كبيرة من البعثات المسيحية وبخاصة المبشرون الامريكيون . وشهد القرن التاسع عشر سلسلة من القلاقل في كردستان عند الفرس والأتراك

على حد سواء ثم تطورت الحركة القومية الكردية نتيجة لانتشار الافكار القومية وتغلغل شعاراتها في أوساط الاكراد الذين تعللوا في الآستانة وأوروبا ، كما تأثرت بالحركات القومية للشعوب الارمنية والبلغارية والعربية تأثرها بالمصلحين الترك والروس والابريانيين الذين كانوا يناضلون من أجل الدستور . وقد إنجته الوطنيون الاكراد الداعون إلى التعاون مع المصلحين الترك والدستوريين الايرانيين ضد الاستبداد بأمل الحصول على حقوقهم السياسية وعلى نوع من اللامركزية لكردستان . وفي عام ١٩٠٨ تكونت جمعية ( النعالي والترقى ) الكردية التي ضمت رؤساء العشائر الكردية والفئات المثقفة الكردية . وفي عام ١٩١٠ أسس الطلبة الاكراد جمعية هيوا ( الامل ) التي أصدرت مجلة روزى كورد ( يوم الكرد ) وكان محررها المثقفون الاكراد وتأسست جمعية « العزم القوى » وجمعية نشر المعارف الكردية وجمعية « استقلال الكرد » وجمعية الشعب الكردي ، كما ظهرت خلال هذه الفترة صحيفة « الشمس الكردية » ، وافتتحت من استانبول مدرسة لتعليم اللغة الكردية ، وانتخب النواب الاكراد بمجلس المبعوثان في استانبول الانجاءات الجديدة في تركيا الداعية إلى الحرية والاخاء والمساواة وطالبوا بحقوق الاكراد .

كما إنسمت الحركة الوطنية الكردية في هذه الفترة أيضاً بظهور الجمعيات النقابية الكردية ، وتشكلت في استانبول جمعية سياسية بإسم جمعية « استقلال الكرد » ثم جمعية موحدة من جميع الهيئات الكردية عرفت بإسم ( خوييون ) أى الإستقلال . وكانت أول ثورة كردية مسلحة قامت في وجه الأتراك قد أعلنها في عام ١٩٠٨ ابراهيم باشا القيادى ورئيس قبيلة الملية التي تقطن بين ماردين وديار بكر . ولقد قبض على زعيمها وأعدم .

وقد واجه الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى مشكلة تحقيق مطالب الارمن



التي كانت تستهدف إنشاء دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر الأسود وتنحدر غرباً إلى شاطئ البحر المتوسط فتشمل ولايات الأناضول ، ولما كان الأكراد يؤلفون الأكثرية في هذه الولايات ( وهي سيواس — أرضروم — ضربوط — ديار بكر — تبليس — وآن ) فقد خشوا أن تلقى هذه المطالب عطف الحلفاء وتأيدهم فيصبحون هم تحت رحمة الأرمين ؛ ولهذا ظهرت مساعي وطنية من جانب بعض زعماء الأكراد لتحقيق رغباتهم القومية ، فقام الحزب الوطني الكردي يطالب الهيئات الدولية — التي احتلت الآستانة — بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً . وحين انعقد مؤتمر الصلح في باريس اجتمع رؤساء الجمعيات الكردية وانتخبوا شريف باشا — وكان يقيم في باريس — ممثلاً عاماً يسعى لإنجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء . وقد اعتقدوا أنهم بمقتضى البند الثاني عشر من مبادئ واسن الأربعة عشر مهيأون للحصول على الإستقلال ، ولهذا قدم شريف باشا مذكرة في ٢٢ مارس ١٩١٩ إلى المجلس الأعلى للحلفاء طالب فيها بإستقلال كردستان وجعل الشعب الكردي أمة واحدة . وحين فرضت على تركيا معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ جاء في مصادرها ما يحقق مطالب الأكراد وأن دول الحلفاء الكبرى ان تعترض على أي اندماج اختياري يحصل بين الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذي كان يدخل حينئذ في ولاية الموصل . وفي تلك الأثناء كان الإنجليز قد احتلوا العراق وكان الأتراك قد فوضوا الشيخ محمود الزعيم الكردي ، الذي كان يتمتع في مدينة السليمانية بنفوذ كبير ، بإدارة منطقة السليمانية مع الحامية التركية فيها ، ليحكم باسم الدولة العثمانية ، وأمدوه بالمال والسلاح بهدف إثارة القلاقل ضد الإنجليز ، وكان يبدو أن السلطات العسكرية البريطانية كانت على استعداد لإقامة منطقة يديرها الأكراد ، وكانت التعليمات الرسمية التي بعثتها

الحكومة البريطانية في ١٠ مايو ١٩١٩ إلى القائم بأعمال المندوب السامي في العراق تخوله إنشاء لواء عربي في الموصل تحيط به دولة كردية تتمتع بالإستقلال الذاتي ، ويباشر فيها السلطة شيوخ الأكراد . وحين تقرر وضع العراق تحت الإنتداب البريطاني طبقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو ( ١٩٢٠ ) نصت المادة ( ١٦ ) من صك الإنتداب على أن بإمكان الدولة المنتدبة أن تقيم حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية . وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة في العراق في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبدأت بالإتفاق مع السلطات البريطانية تمهد للاستفتاء لتتصيب فيصل ملكاً على العراق ، حاول الإنجليز ضمان وضع خاص للأكراد تحت الإشراف البريطاني لترجح كفتهم في مساومتهم مع فرنسا التي وعدت في إتفاق سايكس — بيكو بمنطقة الموصل ، ثم تنازلات عنها في سان ريمو مقابل حصص في بترولها . وفي تلك الأثناء عاد الإنجليز فعدلوا عن فكرة تشجيع استقلال الأكراد أو حصولهم على الإستقلال الذاتي ، وذلك بعد أن مرقت تركيا — بزعماء كال أتاتورك — معاهدة سيفر ، وطالب ثوارها في الميثاق الوطني الذي وضعوه في عام ١٩٢٠ بالسيادة على لواء الموصل ، فقد كان الإنجليز يخشون أن يؤدي قيام دولة كردية إلى إغراء الأكراد بالإلتحاق من جديد إلى الأتراك ، مما يؤدي إلى زعزعة مركز الدولة العراقية الناشئة . وما لبثوا أن شنوا الهجوم المسلح على حكومة الشيخ محمود ، التي كانت الحكومتان العراقية والإنجليزية قد سبق أن إعترفتاهما بحق الشعب الكردي في تشكيلها . واستمر القتال حتى عام ١٩٢٤ حين احتلت القوات البريطانية مدينة السليمانية وألحقت منطقة كردستان الجنوبية بالعراق ، وتم الاتفاق على أن يكون للمناطق الكردية في ولاية الموصل وضع خاص : فتدرس فيها اللغة الكردية إلى جانب العربية ويسمح بإستعمالها في المحاكم ، ويعين موظفو الحكومة فيها من الأكراد بقدر المستطاع .

وفي سنة ١٩٢٥ قامت ثورة كردية كبرى في الاناضول الشرقي برعاية الشيخ سعيد زعيم القشبندي. ويشير المؤرخون إلى أن هذه الثورة قامت بتحرير من الانجليز لإضعاف مركز الاتراك في قضية الموصل المتنازع عليها بين الاتراك والعراقيين حينذاك.

### ٢ - الحركة الوطنية الكردية :

في الاعوام التي تلت عام ١٩٣٠ قامت عدة ثورات كردية في منطقة ديار بكر التركية، وكانت ثورة (درسيم) المعروفة لدى الرأي العام العالمي أوسعها انتشاراً. ولقد أخذها الجيش التركي بقسوة بالغة ودمر القرى الكردية ونفى أبناءها من ديارهم وأسكنهم غرب الاناضول بعيداً عن وطنهم. وأثناء ذلك أيضاً انتقل مركز ثقل الحركة الكردية وقياداتها من الريف إلى المدينة حيث أصبحت قواعدها من كادحي المدن والطلبة والتجار والمثقفين الذين برزوا في مقدمة صفوف الحركة الوطنية الكردية، في الوقت الذي واصل فيه حزب خويي-ون (الاستقلال) نشاطه في تركيا وسوريا. وكانت للطلبة الاكراد في معاهد بغداد رابطة ثقافية اجتماعية وسياسية نوعاً ما تجمعهم تحت اسم (جمعية الشباب) فنمت بينهم روح التعاون وخدمة الثقافة الكردية. ويسجل عام ١٩٣٥ بداية انتشار الافكار الديمقراطية واليسارية بين شباب الاكراد في العراق، فقد كون المثقفون الاكراد علاقات وثيقة مع جماعة الاهالي، الديمقراطية في العراق. في هذه الفترة أيضاً برز البارزانيون واكتسبوا أهمية لأسباب عشائرية ودينية. وكان جدهم الشيخ محمد من أعلام الطريقة القشبندية وهي من الطرق الصوفية التي نشأت في كردستان، ومنها أيضاً القادرية واليزيدية وأهل الحق الذين يؤمنون الامام علي، كما سادت المجتمع الكردي أفكار مؤداهما الايمان المطلق بالخضوع إلى الزعيم والسمر خلفه بلا إرادة تكاد تكون مطلقة — وقد تمثل

ذلك في الشيخ محمد البرزاني، نسبة إلى موطنه بارزان — وهي قرية نائية تقع في كنف الجبال الشامخة التي تفصل قضاء عقرة عن نهر الزاب الكبير — والتف حول الشيخ محمد المريدون وما لبث أن أصبح صاحب السلطة الدينية والزمنية على البارزانيين، وانتقلت السلطة من بعده إلى أولاده وأحفاده حتى آلت إلى الشيخ أحمد شقيق الملا مصطفى المشهور — والذي توفي مؤخراً — واحتضنت الإدارة البريطانية البارزانيين الكفاده من نفوذهم فتوسعوا في السيطرة على العشائر الضعيفة المجاورة مما أدى إلى نشوب القلاقل وتدخل الحكومة العراقية لوقف توسعهم وإنشائها سلسلة من الخافر التي هاجمها البارزانيون هي والقرى الكردية المجاورة، حينئذ قررت الحكومة العراقية شن حملة عسكرية ضد البارزانيين واحتل الجيش العراقي المنطقة كلها في يونيه ١٩٣٢، فهرب الشيخ أحمد إلى تركيا وانتقلت الزعامة إلى أخيه الملا مصطفى الذي لم يخلد إلى السكينة. فاحتلت القوات العراقية المنطقة من جديد في عام ١٩٣٦ وفر الملا مصطفى إلى الجبال ثم انتقل إلى السليمانية. وحين نشبت الحرب العالمية الثانية هرب الملا مصطفى من جديد إلى بارزان حيث أخذ يجمع حوله الاتباع والأمناء ويتصل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلناً أنه لا يسعى إلى توسيع نفوذه الشخصي، أو نفوذ البارزانيين بقدر ما يسعى إلى تحرير الأمة الكردية بأمرها بما في ذلك الاكراد الذين يقطنون تركيا وإيران، مستغلاً في ذلك ظروف الحرب وسخط الانجليز على حرب العراق الذين حاولوا طردهم والإنهاء إلى الألمان، ونصح السفير البريطاني نوري السعيد بالنظر إلى مطالب الاكراد بروح ودية كما طلب من الملا مصطفى ألا يقوم بأي هجوم على السلطات العراقية بحكم أن العراق في ذلك الحين كان متحالفاً مع بريطانيا. وأوقف الملا مصطفى هجومه على مراكز البوليس، وأرسل نوري السعيد إلى المنطقة الكردية وزير الدولة الكردي

ماجد مصطفى . وتمخضت المحادثات التي جرت بين الطرفين عن المقترحات التالية الى الحكومة العراقية :

١ — تشكيل ولاية كردية بمنازل تضم مناطق كركوك والسليمانية وأربيل ودهوك وخانيقين وأقضية الموصل الكردية : زاخو ومهادية وعقرة وسنجار وشيخان .

٢ — تعيين وزير كردى يكون مسئولاً أمام الحكومة العراقية عن ولاية كردستان .

٣ — تتمتع الولاية الكردية باستقلال ذاتى فى المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية . وتكون السلطة الذاتية فى الولاية مصدراً لكل المسائل الداخلية باستثناء ما يتعلق منها بالجيش والبوليس .

٤ — تعيين وكيل وزارة كردى فى جميع الوزارات .

غير أن مجلس الوزراء العراقى اعتبر هذه المطالبات ممتنة فى التطرف ورأى أن الإستجابة لها من شأنها أن تضعف مركز الحكومة مادياً ومعنوياً وتنمى الاتجاهات الانفصالية لدى الأكراد ، ولهذا لم تستجب الحكومة العراقية لمطالب البارزانيين الذين كانوا يستندون إلى حزب الحرية الذى تزعمه الملا مصطفى ، وكان معظم أعضائه من العاملين فى الجيش العراقى أو من المهنيين . وإلى جانب حزب الحرية كان يوجد حزب ديموى الذى تأسس فى عام ١٩٣٥ وكان ذا اتجاه يسارى . وكانت صحيفة الحزب ( الحرية ) تنتهج نهجاً شيوعياً واضحاً ، وتطالب بإقامة جبهة موحدة ضد الرجعية . ولم يكن حزب الأمل يكن شيئاً من العطف على الزعماء القبليين . ورغم إعترافه بالملا مصطفى زعيماً للحركة الكردية إلا أنه كان يشك فى نزاهته الدينية والكتاتورية، وإن لم يكن يتردد فى استغلال

زعامة الى أن يتحقق الإستقلال أو الإستقلال الذاتى وحينئذ يصبح استبعادهم فى حين الإمكان .

٣ — حكومة مهيا باد المستقلة وجبهة التحرير الكردية :

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تقدمت لجنة الأكراد إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب به كردستان حرة ومستقلة ، ومحدرة بأن السلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل للمشكلة الكردية . فلم تجد تلك اللجنة أذاناً صاغية من أعضاء تلك الهيئة . وانتهى فريق من قادة الأكراد الى الاتحاد السوفيتى الذى استعطف نحو ١٥ ألف من الأكراد فى منطقة ماوراء القوقاز ، يعيشون فى قرى كردية تحت نظام جماعى ، فوجدوا منه إستجابة وتشجيعاً لمطالبهم القومية . وفى نوفمبر ١٩٤٥ عقد فى باكو الروسية مؤتمر كردى وضع أسس لإعلان جمهورية كردية فى أذربايجان الإيرانية ، تتعاون مع جمهورية أذربايجان السوفيتية . كما درس المؤتمر إمكانيات قيام الثورة فى كردستان التركية بهدف للضغط على تركيا فى فترة كان السوفيت يطالبون فيها تركيا بإمتيازات معينة فى المضائق .

ولما كانت القوات السوفيتية تحتل شمالى إيران كلها — فى فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها — فإن الزعماء الأكراد لم يجدوا صعوبة فى الاعلان عن قيام حكومة مستقلة فى أذربايجان برئاسة جعفر بيشوارى الذى سبق له أن حارب قوات الحكومة الإيرانية واستعان بالقبائل الكردية التى وعد زعماءها ، وكان فى طليعتهم مصطفى البرزاني ، بحكومة مستقلة فى نطاق دولة أذربايجان الجديدة . فلما تحقق لبيشوارى ما كان يصبو إليه ، طالبه الأكراد بتحقيق وعده أهم . وقامت جمهورية كردية شعبية فى ١٣ يناير ١٩٤٦ واتخذت دهماباد ، عاصمة لها ،



وكان على رأسها القاضي محمد وأحد وزرائها الملا مصطفى البارزاني. وبعد نحو عشرة أشهر من قيام الجمهورية الكردية اضطرت جيوش الاتحاد السوفيتي المرابطة في شمال إيران، بضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تنسحب منها، وعقدت زحف الجيش الإيراني لاستعادة أذربايجان، فاحتل مهاباد وقضى على حكومة القاضي محمد، وأمر الشاه محمد رضا بإعدام قادة الحركة بما فيهم القاضي محمد.

وبإنهيار حكومة مهاباد لإنهيار آمال الزعماء المتطرفين الأكراد من احتمال قيام نواة دولة كردية في الشرق الأوسط، خاصة في تركيا أو إيران في الظروف الدولية السائدة، فظل فريق كبير من الشباب الكردي المنقف على أمه في إمكانية مساندة السوفيت لهم في نضالهم، ولم تصدر عن الأكراد طوال الاثنى عشر عاماً التي أعقبت إنهيار حكومة مهاباد الكردية في إيران بادرة تشير إلى عمل فعال في تركيا وإيران، إلا أنهم لإنهمجوا بكل ثقلهم وثقل الدعم الشيوعي إلى العراق.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تأسس في خريف عام ١٩٤٥ الحزب الشيوعي للكردي (شورش) الذي كان من وراء تشكيل جبهة تحرير الأكراد. وأصبحت الأحزاب والجماعات الكردية كلها بدأ واحدة في الجبهة، وتحملت من تشكيلاتها باستثناء حزب شورش الذي احتفظ بتنظيمه الداخلي. وأخذ نفوذ جبهة تحرير الأكراد يزداد بالتدريج وسرعان ما شرعت في العمل والتنظيم وتحولت إلى جبهة وطنية كردية قوية أعلنت البرنامج الآتي:—

أولاً: توحيد وتحرير كردستان الكبرى، وبما أن مركز الجبهة في كردستان العراقية فإنها تكافح لإنقاذ العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم

تؤل من أكبر العوائق في طريق تقدم أكراد العراق للوصول إلى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير.

ثانياً: السعي لنيل الاستقلال الإداري لكردستان العراقية الذي هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الأكراد.

ثالثاً: السعي لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يتناول الأكراد والأقليات الأخرى.

رابعاً: السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد المساعي للوصول إلى الهدف الأعلى وهو حق تقرير المصير والتحرر.

خامساً: السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية ورفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وأحياء التاريخ والأدب الكردي.

سادساً: تعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية.

سابعاً: العمل على إيضاح القضية الكردية لجميع الأمم وخاصة أهم الشرق الأوسط.

ثامناً: العمل على إيجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية.

تاسعاً: العمل على إقامة العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الاستعمار لإحياء ميثاق سعد آباد ومكافحة التكتلات الاستعمارية التي تعرقل الحريات عامة وحرية الأكراد خاصة.

ورعين اجتماع مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو أرسلت اليه جبهة روز كاري مذكرة شرحت فيها أهدافها وأرسلت مذكرة أخرى مسببة بهذا المعنى الى هيئة الامم المتحدة، التي انعقدت في لندن. كما أرسلت مذكرة عن طريق المفوضية المصرية في بغداد الى الحكومة المصرية أكدت فيها الحركة الوطنية للتحررية الكبرى في مصر، في عام ١٩٤٦، وضمت صوتها الى صوت مصر في المطالبة بالجللاء التام عن وادي النيل، واشترك الاكراد في المظاهرات التي نظمت في بغداد تأييداً لنضال الشعب المصري.

وتحت تأثير حزب شورش وجبهة روز كاري تشربت الحركة التحررية للشعب الكردي بالافكار التقدمية الجديدة والماركسية اللينينية، وساعد على ذلك وجود السوفييت في جزء من كردستان إيران، وحين أعلنت جمهورية ماها باد في أذربيجان الايرانية، قام الحزب الديمقراطي الكردستاني مفتتحاً بتأسيسه صفحة جديدة من كفاح الشعب الكردي المنظم، وهو عهد تنظيم الاحزاب الطليعية الديمقراطية الكردستانية. وقد أبقى قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني في ماها باد، وانجازاته ونضالاته وقيامه بتأسيس جمهورية كردستان، الشعور القومي لدى الشعب الكردي على نطاق كردستان كلها، فوسع وعزز الحركة التحررية الكردية، وأسهم في جعلها حركة جماهيرية، وأحيا في نفوس الاكراد جميعاً آمال التحرر والحرية الوطنية والديمقراطية.

#### ٤ - الحزب الديمقراطي الكردستاني ( النشأة - التطور ) :

وفي الاتحاد السوفيتي أصدرت الهيئة التي أسسها الملا مصطفى البارزاني، بياناً دعت فيه الوطنيين والجمعيات الكردية في العراق للنضال والاتحاد، لتأسيس حزب ديمقراطي طليعي جديد. وتكون مؤتمر الحرب من أعضاء مؤتمر روز كاري وشورش، الذين قرروا تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف باسم البارزاني. وكان منهاج الحزب وميثاقه الوطني تأكيداً على أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق، كما أكد الاخوة العربية الكردية ودعاهم الى الكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي برلماني سليم في العراق. ودعا المهاج الى إحراء إصلاحات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونص على تأميم الصناعات الثقيلة والمصادر الصناعية والمعدنية والبنوك ومكافحة الأمية ونشر التعليم العالي وتأسيس جامعة كردستان وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر الثقافة في كردستان وجعل اللغة الكردية رسمية في المدارس والداور. وفي المؤتمر الثالث للحزب ( ١٧ ديسمبر ١٩٥٣ ) أدخل بنداً خاصاً بالإصلاح الزراعي والقضاء على الإقطاع. غير ان النزاع دب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين الحزب الشيوعي العراقي الذي انكر كون الاكراد أمة متميزة، وبالتالي حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، وذلك بإعتبار الحزب الشيوعي العراقي هو قائد نضال الشعب العراقي عرباً وأكراداً. وأعتبر الشيوعيون الحزب الكردستاني حزب البورجوازية القومية، بينما أصر الحزب على إعتبار نفسه حزباً طليعياً ديمقراطياً يمثل مصالح الفلاحين والكادحين والطلبة والمثقفين الثوريين، غير ان الحزب الشيوعي مالبت ان عدل موقفه، فأقر مؤتمره المنعقد في عام ١٩٥٦

كون الاكراد امة وحق تقرير المصير للشعب الكردي وحق وجود حزب ديمقراطي، وثبت وجود كفاح الشعبين العربي والكردي المشترك ضد الاستعمار من أجل الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية. واعترف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد بان الحركة التحررية القومية للشعب الكردي ذات مضمون ديمقراطي عام، لانها منبعثة من طموح الامة الكردية إلى التحرر والوحدة القومية.

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي، واصدرت الحكومة العراقية دستوراً المؤقت الذي نص على اعتبار العرب والاكرد شركاء في الوطن متساوين في الحقوق والواجبات، مع كون الاكراد اقلية لا تزيد على ١٥٪ من مجموع السكان. وطراً على الحركة السياسية الكردية في العراق عامل جديد كان له ابعاد الاثر في وجهتها التي اتجهت بها مع الاحداث المثيرة للفتنة، والتي أدت في النهاية إلى ثورة كردية عامة، شملت معظم منطقة كردستان العراقية، ووفق خطط موقوت لم يشهد العراق مثيلاً له من قبل حيث لم تكن هناك في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ قلاقل قبلية أو انتفاضات قومية، حيث كان نوري السعيد يمدد إلى الكويت، وهو ما جعل العراقي يمانى عشية الثورة من استغلال الانجليز لمشاعر قادة الكرد القومية ليحققوا عن طريق ثوراتهم كل ما كانوا يطمحون فيه من الدولة العراقية بمقد معاهدات تثبت نفوذهم، واتفاقات بتولية مجتفة. وقد رحب الاكراد بالثورة العراقية منذ يومها الاول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة ازاءهم. وعاد الملا مصطفى ورفاقه من الاتحاد السوفيتي، وأعلن برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم. وشكل البارزاني وانصاره والشيوعيون العراقيون جبهة الاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد

السوفيتي، وقدمت له الحكومة الاسلحة. ويرى السياسي العراقي محمود الهرة ان من الامور المحيرة التي لم يجد لها تعليلاً قاطعاً ان يقول عبد الكريم قاسم زعيم ثورة ١٤ تموز بنفسه أمر عودة الملا مصطفى البارزاني وأعوانه وفريق من الاقطاب الشيوعيين العراقيين الهاربين إلى البلاد فوراً، وعلى نفقة الحكومة، وان البارزاني حينما حضر إلى العراق كان ذلك على سفينة سوفيتية وكان معه حوالي ٩٠٠ جندي كردي من الشباب مسلحين تسليحاً كاملاً ومدربين على حرب العصابات، فاستقبلوه في البصرة استقبال الفاتحين، وخصص لهم عبد الكريم قاسم رواتب شهرية ضخمة، وأعلن البارزاني عن تأليف حزبه إلى جانب الحزب الشيوعي، في الوقت الذي حرم فيه المواطنون العرب، وهم الاكثرية المطلقة في وطنهم، من تأليف الاحزاب. ثم طلعت على الشعب العراقي الحركة الكردية الانفصالية ينفذها الحزب الشيوعي العراقي وتعمل اياماً جيدة، واتحاد الشعب، الناطقة بلسانه. وعندما تأزم الوضع بين القوميين وبين عبد الكريم قاسم، أوعز إلى مصطفى البارزاني بالذهاب إلى منطقته، وجهزه بألف مدفع رشاش مع الذخيرة. وسام أنصار البارزاني في المذابح الجماعية التي قام بها الشيوعيون بعد فشل ثورة الموصل في كل من الموصل وكركوك (١٩٥٩). وفي ٩ سبتمبر ١٩٦١ أعلن البارزاني ثورته بعد ان هباً لها في جميع منطقة كردستان العراقية. وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣.

وقد استطاعت الوزارة القومية التي خلفت حكومة عبد الكريم قاسم أن تكسر من حدة زخم الثورة الكردية، وتقضم ظهر الشيوعيين أيضاً، فقد أبدى عبد السلام عارف استعداداً للتفاوض مع الاكراد، ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط معقولة، وحين تقدم الاكراد بمطالبهم، انزعجت الحكومة العراقية من



تشدد، وذكرت انها ان ثبت في المسألة إلا بعد ان تتضح نتائج المفاوضات الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . وسمحت الحكومة العراقية لجلال طالباني — أحد أقطاب الثورة الكردية — بالحضور إلى القاهرة، حيث اجتمع بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي لم يرتبط معه بشيء محدد، مع استمرار ما يبديه من عاطف على القضية الكردية . ثم قدم الوفد الكردي إلى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٦٣ جاء فيها ما يلي : —

**أولاً :** فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية .

**ثانياً :** إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

**ثالثاً :** إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يسكنها الشعب الكردي في العراق اقلية مرتبطة بالدولة الموحدة على نحو يحقق الفساية من صيانه وجودة . وينقضي في الوقت نفسه الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل .

وبعد أسبوع واحد من تصديق الحكومات الثلاث على ميثاق الدولة الاتحادية، الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في يوم ١٧ أبريل ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردي بالمفاوض إلى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقة، واشترط ان يتضمن الدستور العراقي نصاً لجهاز تشريعي أعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية والحكومة، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان. التي يجب ان تكون

لها مالبيتها المكونة من الموارد المحلية وحصّة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من الموارد العامة — كما طالب الوفد الكردي بأن يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً، وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية، وان يمثل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة عدد سكانه إلى سكان العراق، على ان تطبق النسبة العددية فيما يتعلق بعدد الوزراء والموظفين وفي الجامعات والكليات العسكرية وكليات الشرطة . وقد أبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض مطالب الاكراد، مثل أن تصبح لغتهم رسمية في كردستان إلى جانب العربية، وان يفتح المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية والعلما بل وجامعة كردية في كردستان . وان يفضل الموظفون الاكراد على غيرهم في المناطق الكردية . إلا أنها لم تقبل المطالب العسكرية والمالية التي تقدم بها الاكراد على اعتبار ان قيام تشكيلات عسكرية كردية، وحصول الاكراد على الاستقلال المالي بما يرغبهم بالتفكير في الانفصال . وفي تلك الاثناء أخذ الاكراد يتسلحون، واستؤنف القتال في يونيو ١٩٦٣ . وأنشأت الحكومة قوة دفرسان صلاح الدين الايوبي، وهي قوات غير نظامية اشترك فيها الاكراد المناوئون للبارزانيين، كما انشأت قوة دفرسان خالد بن الوليد، وهي أيضاً قوات غير نظامية اشترك فيها بعض رجال القبائل العربية في لواء الموصل . وأرسلت سوريا قوات للاشتراك في الحرب ضد الاكراد، إلا أن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تدخل سياسياً، وأوقف القتال في فبراير ١٩٦٤، وتم تبادل الاسرى ووعدت الحكومة العراقية بحل المنظمات العسكرية الكردية التابعة لها، وفك الاكراد الحصار المضروب على بعض القوات العراقية، وعادت الادارة العراقية إلى المنطقة الكردية وأعلنت خطة لاعمارها . وما لبثت حكومة عبدالسلام عارف — بعد تنحية البعثيين عن مراكز الحكم في اكتوبر ١٩٦٤ —

أن أصدرت دستوراً مؤقتاً جاء فيه أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية للشاملة . . وقد اعتبر الاكراد ذلك تراجعاً عما نص عليه الدستور المؤقت لثورة ١٤ تموز من حيث ان العرب والاكراد شركاء . في الوطن العراقي ، وما لبث البرزاني ان قدم مذكرة إلى عبد السلام عارف في ١١ أكتوبر ١٩٦٤ ، طالب فيها بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية وديموقراطية ، وطالب بحل الفرسان وتجريدكم من السلاح واعادتهم إلى اماكنهم . وطالب — في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين الجمهورية العراقية وأي قطر عربي آخر بأن تصبح ولاية — أو محافظة — كردستان اقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد ، وتلتزم بنفس واجباتها . وردت الحكومة العراقية على هذه المطالب بطلب حل قوات الانصار الكردية والبشمركة ، ولم تصل المباحثات بين الطرفين إلى نتيجة ، واستؤنف القتال في أوائل عام ١٩٦٦ .

وفي الفترة التالية وسع البارزاني سيطرته على كردستان وأصبح زعيماً لتحالف قبلي والحزب الديموقراطي الكردستاني في نفس الوقت . وسارت حكومة عبد الرحمن عارف على نمط الحكومة السابقة ونفس الخطة القديمة ، أي حزب البارزانيين بالزيبار بين وغيرهم من القبائل التي لا تقبل البارزانيين ، مع اغداق الاموال عليهم وصيانة سلطتهم وامتيازاتهم العشائرية وقصف مواقع الثوار بالطائرات وارسال الطوابير العسكرية لاختصاصهم ولكنها لم تصب في ذلك نجاحاً كبيراً نظراً لوعورة المناطق الجبلية التي كان البارزانيون على علم وثيق بتفاصيلها وانقائهم أساليب حرب العصابات . وبدأ الملا مصطفى البارزاني وكأنه الرئيس غير المتزوج لكردستان ، حيث أخذ يجبي الرسوم والضرائب والاتاوات ويرهب خصومه ويمتدب الشباب الاكراد الذين انخرطوا في الحزب الديموقراطي

الكردستاني ، بل لقد حاول الملا مصطفى ان يظهر بمظهر المحرر اسكل العراق ، فطالب بالديموقراطية الكاملة وبالحياة البرلمانية في كل انحاء العراق ، وتبقى قضية الاقليات القومية والدينية الأخرى في العراق .

وبعد ان استتب الحكم لحزب البعث العراقي بعد عام ١٩٦٨ حاولت الحكومة العراقية انهاء العصيان الكردي بشق الوسائل والطرق والاغراءات فلم ، توفق ، ليس ذلك فحسب بل لقد اشتدت الازمة تعقيداً بعد الحلاف العراقي على الحدود الجنوبية المشتركة ( شط العرب ) فقامت ادارة حكومة الشاه بمساندة مصطفى البارزاني ودعمه بالسلاح والمال . وهكذا تبودلت أوراق اللعبة لعدة سنوات ، فتحول الثوار الاكراد عن الاتحاد السوفيتي وأعوانه الشيوعيين ، ومالوا إلى إيران وحلفائها الامريكان — قبل الثورة الإيرانية — الذين ابدوا تعاطفهم — مع الثورة الكردية بعد انحياز الحكم العراقي إلى المعسكر الاشتراكي . وعندما استفحلت الثورة الكردية بعد الدعم الإيراني لها ، لم يجد حكم البعث العراقي من سبيل لانهاء الثورة إلا بالتسليم بمطالب ايران في شط العرب وحل مشاكه معها حلاً جذرياً . غير ان الشاه سرعان ما تخلى عن الثوار الاكراد ، فاضطر زعيمهم مصطفى البارزاني إلى الانسحاب من الميادين والتخلي عن المقاومة ، فخمدت الثورة الكردية في العراق .

وتجدر الإشارة إلى ان هذه الفترة قد شهدت تقديم الاكراد مذكرة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ شكى فيها الاكراد من الحرب العنصرية التي يشنها حكم العراق ضد الشعب الكردي ، واتهمت المذكرة الحكام البعثيين بمحاولة ابادة الشعب الكردي ومحوه محو تاماً كشعب يسعى إلى الاحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومي . والحق بالمذكرة ملاحق بالنصوص التي تضمنت حقوق الاكراد

منذ معاهدة سيفر (١٩٢٠) واحتوى الملحق السادس على تنفيذ بالوضع الصحي والتعليمي في كردستان . كما تضمن الملحق السابع وقائع عن الحالة المؤسفة التي يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين . . ويبدو أن حكومة البعث الحاكم في العراق قد أحست بآثار حملة الرأي العام العالمي منذ عمليات الشنق الجماعي الماني التي أجرتها فحاولت تعديل سياستها الداخلية وفق الانجازات التي يشير اليها ضغط اليسار العراقي . وفي ١١ مارس ١٩٧٠ صدر بيان يعترف بالوجود الشرعي للقومية الكردية، على أن يتكرس هذا الاعتراف نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم . وأقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكافة الشرطة، كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامع الوطنية والقومية للشعب الكردي، وتأسيس مديرية عامة للثقافة الكردية، ونص على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي يشكل الاكراد غالبية سكانها، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس في بقية انحاء العراق كافة ثانياً في الحدود التي يرسمها القانون، كما تقرر ان يشارك الاكراد في الحكم وان لا يتعرضوا للتمييز في تقلد الوظائف العامة، على ان تراعى النسبة العادلة ومبدأ الكفاءة ونسبة السكان وان يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد أو من يجيدون اللغة الكردية .

ويمكن القول ان هذا البيان وما تلاه من اجراءات دستورية، قد اعترفوا جميعاً ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية

والقومية الكردية ، كذلك فقد أقرت الاجراءات الدستورية التالية بحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية وان يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً ويسهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق وتم الاتفاق على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها اكثرية كردية وفقاً للاحصاءات الرسمية وان تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدات الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لامتعه بالحكم الذاتي، وقد اقترح حزب البعث العربي الاشتراكي على الحزب الديمقراطي الكردستاني ان تكون اجراءات التقسيم الاداري كالآتي : —

- ١ — استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد .
- ب — ربط الوحدات الادارية التي يسكنها الاكراد فقط (محافظات — أفضية — نواحي —) ببعضها وجمعها منطقة ادارية واحدة وتعتبر هذه المنطقة هي المشمولة بالحكم الذاتي .
- ج — وبالنسبة للوطنيين الاكراد الذي يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التي يقطنونها مثلاً تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .
- د — اما المقولات من أمثال : ان الحكم الذاتي هدف مركزي ولكنه ليس هدفاً عن حق تقرير المصير ، — والتي طالب بها الحزب الديمقراطي الكردستاني ، هذه المقولات اعتبرها حزب البعث لا تمثل المقاييس والضوابط العامة لطبيعة النظام القائم في العراق .

وقد شهدت السنوات الأخيرة هجوماً شديداً للهجة من جانب حزب البعث العربي الاشتراكي على الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك رداعلي ما أثاره



هذا الأخير من انتكاسات بصدد المنجزات التي حصل عليها الاكراد ، وجاء رد حزب البعث العربي الاشتراكي معذراً من دس الدسائس وتشويه الحقائق والصياد في الماء العكر .

فبخصوص الانتكاسة التي شهدتها القومية الكردية في مسألة مشاركتها في السلطة رد حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه يؤمن ايماناً مطلقاً بحق الاكراد في المشاركة الكاملة والمعادلة في السلطة وفق الاسس الآتية : —

١ — المشاركة في السلطة التشريعية وفقاً لنسبة السكان الاكراد إلى سكان العراق .

٢ — المشاركة في السلطة التنفيذية بنفس النسبة .

٣ — المساهمة في المنظمات الديمقراطية والاجتماعية ذات الصلة الوطنية والتمثيلية بنفس النسبة مع الحفاظ على وحدة الطبقات الكادحة ووحدة منطلقات التوجيه الثقافي .

لكن رد حزب البعث جاء متحفظاً على مشاركة الاكراد في أجهزة الدولة ومؤسساتها الأخرى وأنه ليس من الضروري ولا من الطبيعي أن تكون هناك نسب محددة في كل جهاز وفي كل مؤسسة . فليس من الضروري أن يكون خمس موظفي كل وزارة كباراً أو صغاراً من الاكراد ، فقد يكون عددهم أقل من ذلك أو أكثر وفقاً لاشتراطات وظروف لا علاقة لها بصلب مسألة مشاركة القومية الكردية في الحكم . فقد يكون وكيلان في وزارة واحدة كرديين أو عراقيين أو من الأقليات القومية أو واحد من هذه القومية وواحد من تلك ، فضلاً عن أنه لا يشترط إذا كان لرئيس الجمهورية خمسة مستشارين أن يكون أحدهم كردياً فقد يكون بينهم كردى أو أثنان أو أكثر وقد لا يكون

ولا يشترط أن يكون مكنب نائب رئيس الجمهورية الكردي مكوناً كله من موظفين اكراد فقد يكون بينهم عوب وتركمان وسريان . . . . . الخ . وحق في الجيش وأجهزة الأمن التي يعتبرها الحزب الديمقراطي الكردستاني أداة للسلطة كما عبرت عن ذلك جريدة الحزب «التأخي» — جاء رد حزب البعث متحفظاً أيضاً حيث قال : « ليس من الضروري والطبيعي أن يكون هناك توزيع في المسؤوليات بموجب نسب القوميات إلى سكان العراق . . . . . فليس شرطاً أن يكون في هيئة أركان الجيش ضباطاً اكراد بنفس نسبة الاكراد إلى سكان العراق . فقد يكون عددهم أقل أو أكثر من ذلك ، وأنه ليس شرطاً أن تكون هناك نسبة محددة من الضباط الاكراد في هذه الفرق أو ذلك الصف . . . وأن الجيش مؤسسة وطنية ذات طبيعة ومهام خاصة ، وأنه قد يكون أحد الضباط الاكراد أو التركمان من الأهلية بحيث ترى الدولة تعيينه رئيساً لأركان الجيش دون النظر إلى انتسابه القومي . . . . . وأن النقطة الجوهرية في مشاركة القومية الكردية وغيرها في هذه الجوانب من أجهزة السلطة ليس إحصاء النسب في كل جهاز أو مؤسسة وملاحظة ذلك بأسلوب شكلي . وإنما هي الحرص على تأمين المشاركة المعادلة والكاملة والفعالة لسكافة المواطنين في جميع شئون البلاد ومرافقها دونما تمييز وبما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية العليا ويؤمن المساواة بين جميع أبناء الوطن ويعنى الحياة الوطنية بالانتاج والعطاء . »

وهاجم حزب البعث العربي الاشتراكي الحزب الديمقراطي الكردستاني زاعماً أنه يخلط بين مسألة مشاركته هو في السلطة وحجم هذه المشاركة ومشاركة القومية الكردية فيها ، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني حين يعتبر «حقاً له» والمعارضة للسلطة «حقاً له» ، أيضاً فإنه ينبغي — على حد تعبيره — بيان حزب البعث — أن يكون هناك التزام تجاه السلطة السياسية

والنظام السياسي وإلا فإن مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني تخرج  
من طورها الطبيعي وتصبح فرضاً ، لا مشاركة ، ، وأخذ حزب البعث  
على الديمقراطي الكردستاني أنه يهدف ضد المؤامرات بالتعاون مع قوى  
داخلية وخارجية استعمارية ورجعية ومشجوة وأنه لا يضيع فرصة للشهيد  
به وبكل الوسائل . . . وان ظاهرة المشاركة المعارض ، قد تفاقم خطرها على  
أمن العراق ومصالحه ومسيرته وأنه مهما بلغ الحرص على ضبط النفس فإن  
هذه الظاهرة لا يمكن احتلالها إلى الأبد مهما كانت مبرراتها .

##### ٥ - خاتمة :

وفي تقييم تجربة الحكم الذاتي للاكراد في العراق يمكن القول أن مؤسسات  
الحكم الذاتي هناك غير نشيطة ولم تتطور وأنه يسودها العمل الاجتماعية والفجوات  
الاقتصادية التي تستلزم حلاً سريعاً ومن منطلق سياسي وإنساني سليم ، وان ذلك  
مرهون بالمرحلة الأولى بتطوير الممارسات الديمقراطية وتعزيز الجبهة الوطنية  
والقومية والاقتناع سوف تعرض للاخفاقات والإنتكاسات ، ويمكن العراق  
ما تعرض له في السنوات الماضية من ظروف استثنائية ومن حازات في المنطقة  
الكردية خاصة وان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد رفع منذ تأسيسه شعار  
اقامة الوحدة الوطنية على أساس الاتحاد الاختياري والمساواة بين القوميتين  
العربية والكردية في العراق والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد  
نضالهم المشترك من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي بعمره وكرده وأقلياته .

وعلى الصعيد العربي فقد وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جانب  
الامة العربية في مختلف أقطارها من أجل تحريرها الإقتصادي والسياسي .

وعلى صعيد الحزبات والضغائن السابقة فإنه تجدر الإشارة أيضاً الى ما واجهه  
الديموقراطي الكردستاني من اتهامات الى البعث العراقي من أن هذا الأخير دبذل  
جهوداً متواصلة من أجل العثور على بعض المأجورين في كردستان والتفجير  
ببعض البسطاء من المواطنين بواسطة الرشاوى والمغريات الخيالية بغية استخدامهم  
لدعم سياسة التعريب التي تمارسها السلطة في بعض المناطق أو تدفعهم أجهزة  
الاستخبارات والأمن للقيام بأعمال معادية لحزبنا ومقراته في المنطقة عن طريق  
ترويضهم بالتقابل والمتفجرات ووسائل التخريب الأخرى .

والخلاصة أن قانون الحكم الذاتي كان انجازاً تحقق للاكراد في العراق لكن الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية لا يزال يحتاج الى وقت طويل وهو ما يستدل عليه من مطالعة كافة الوثائق المنشورة وغیر المنشورة التي يصدرها المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني .

## المراجع

- ١ — بيان آذار : الصادر من مجلس قيادة الثورة العراقية في ١١/٣/١٩٧٠ .
- ٢ — مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ( القيادة القطرية في ٢٣/٩/١٩٧٢ ) .
- ٣ — مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (المكتب السياسي) إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٨/١٠/١٩٧٢ .
- ٤ — النص الكامل لمقالات الثورة ، والمذكرات المتبادلة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الكردستاني حول قضايا الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية . الطبعة الاولى ، دار الثورة بغداد ، ١٩٧٣ .
- ٥ — باسذيل نيكيتين : الاكراد — تقديم لويس ماسيينون — بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٦ — تاريخ الكرد وكردستان — ترجمة محمد علي عوني — بغداد ، ١٩٣٦ .
- ٧ — توما مايورا : لمحة عن تاريخ الاكراد ، ترجمة محمد شريف عثمان . بغداد ، مكتبة النعمان ١٩٧٣ .
- ٨ — ن.أ. خالفين : الصراع على كردستان (المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر) ترجمة دكتور احمد عثمان أبو بكر — بغداد ، ١٩٦٩ .



- جلال طالباني : كردستان والحركة القومية الكردية بغداد، ١٩٧٠.
- احمد فوزي : خناجر وجبال — قاسم والاكراد — بدون مكان إصدار، ١٩٦١.

— محمود الدرة : القضية الكردية، بدون مكان وتاريخ إصدار.

- دكتور / احمد عبد الرحيم مصطفى : الاكراد والوحدة الوطنية في العراق : في السياسة الدولية ، العدد ٢٣ يناير ١٩٧١ .

— Roux, A.; The Story of Ancient Iraq. in : Iraq Petroleum, Vol, 6, No. 4. Nov. 1955.

— Minoresky, V.; Studies in Caucacien History. London, 1955.

— C. J. Edmonds; Kurds, Turks and Arabs, Oxford, 1957.

— Arafa, Hassan; The Kunds. London, 1966.

## الفصل الرابع

### دول الخليج

- ١ — الاوضاع الديموجرافية والجيوپوليتيك ودور البترول .
- ٢ — الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم :  
( الكويت — البحرين — قطر — دولة الإمارات ) .
- ٣ — خاتمة .
- المراجع .

# ١ - الاوضاع الديموغرافية والجيوبوليتيك ودور البترول :

تذكر مصادر التاريخ الحديث والمعاصر أن مدن الخليج قد نمت نتيجة لهجرة تجمعات بشرية سواء من داخل جزيرة العرب في معظمها أو من العرب سكان الساحل الفارسي ، وكانت هذه الهجرات مكونة من تحالف قبائل زحمت من داخل الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية . غير أنه من المتعذر معرفة أوقات وصول هذه القبائل التي شكلت البنية الأساسية لمجتمعات مدن الخليج ، وهناك اجتهادات ذكرت في أكثر من مصدر ، بالنسبة مثلاً للكويت والبحرين وقد ينسحب ذلك على قطر — أن مجموعة من القبائل كالجلامه قد ظهوروا على الساحل العربي للخليج في سنة ١٧١٦ . إلا أن المستقرى للحمق — ائق التاريخية الموضوعية لنمو الكويت — مع آل الصباح العائلة الحاكمة في الكويت حالياً — وقطر والبحرين — مع آل خليفة العائلة الحاكمة في البحرين حالياً — فإنه لا يمكن الجزم بأن تواجد المجاميع البشرية لتحالف (آل الصباح وآل خليفة وآل الجلامه) قد ظهرت في ذلك الوقت المبكر من القرن الثامن عشر . ومن الأرجح أن هذه المجموعات البشرية قد بدأت في النزوح من داخل الجزيرة العربية إلى طرفها الشرقي خلال الربع الثاني من القرن الثامن عشر ولم يؤثر ثقلهم السياسي والعسكري إلا بعد مرور النصف الأول من هذا القرن — أي القرن الثامن عشر — .

أما تحالفات القبائل التي سكنت في الجزء الأسفل من الخليج وهي المتواجدة حالياً في دولة الامارات فقد كانت الهجرة إلى هذه الأماكن من طرفين ، الطرف الأول وسط وجنوب شرقي الجزيرة العربية والطرف الثاني من السواحل الشرقية للخليج ، وبمجموع هذه الهجرات هو ما يشكل النجم السكاني الحالي في دولة

الامارات . فقد ناحت من وسط الجزيرة العربية وجنوب شرقها مجموعة قبائل متحالفة هي بني ياس ومن أهم قبائلهم آل بو فلاح وآل بو فلاس وكذلك مجموعات أخرى من أهمها المناصر وانجمت إلى الشاطئ حيث وجدت مصادر حياة رزق ومن ثم استقرت هناك ويرجع ذلك إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر .

أما التحالف القبلي الآخر والذي شكل ثقلًا سياسيًا وحربيًا في التاريخ الحديث والمعاصر للخليج فهم ( القواسم ) وهم قبائل عربية تواجدت على شاطئ الخليج الأدنى الشرقي والغربي فسكنوا النجدة وقسم على الساحل الفارسي وكذلك رأس الخيمة والشارقة على الشاطئ العربي . وقد خاض القواسم حروبًا عملية عديدة في بداية القرن الثامن عشر ومع الانجليز بعد ذلك وما أن بدأ النصف الأول من القرن الثامن عشر في الأفول حتى كان للقواسم قوة بحرية ونفوذ سياسي قوى . وهكذا نجد أن أصول التجمعات السكانية الحديثة في مدن الخليج قد تجمعت على الشاطئ الغربي للخليج خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ثم بدأت في النمو بعد ذلك . فكان هناك في الخليج الأعلى الكويت والبحرين تحالف قبائل العتوب وفي الخليج الأدنى تحالف قبائل بني ياس وتحالف قبائل القواسم . والذي يجمع بين مكونات أصول هذه التجمعات هو أنها عربية بدوية النشأة بمعنى أنها تنسب بالترحال ثم الاستقرار ، علاقاتها القبلية ومن ثم العائلية متينة واحتفظت ببعض ظواهر نشاطاتها البدوية كترية الأبل والماشية وتعددت أنماط اقتصادية جديدة هي التجارة والغوص على اللؤلؤ .

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك مجموعات بشرية موجودة أصلاً في بعض المراكز العمرانية على شواطئ الخليج فقد كان هناك تواجد سكاني قليل

في الكويت وكذلك في شرق الجزيرة والبحرين وكان من بين تلك المجموعات أيضاً من لهم أصول قبلية ( بني خالد - بني هاجر - العميجان - مطير - العوازم ) أو من كانت لهم أصول قبلية ثم أصبحت نتيجة للاستقرار فأصبحت عائلات ممتدة أو صغيرة أو عائلات ممتدة غالبية تعتنق المذهب الشيعي ، وهناك أيضاً من تمتد أصولهم إلى القارة الأفريقية حينما كانوا يجلبون للبيح ، وقد زادت أعدادهم في القرن التاسع عشر ، وكانت السنوات المائة والخمسون الأولى لاستقرار هذه التحالفات القبلية سنوات صعبة فقد اختلفت خريطة التحالفات من عقد إلى عقد بل ومن سنة إلى أخرى في بعض الأوقات وانشقت على نفسها أكثر من مرة وينطبق ذلك أيضاً على التجمعات البشرية في جنوب الخليج حتى العصر الحديث . فقد انشق تحالف العتوب في الشمال فبقى آل الصباح في الكويت ونزح آل خليفة إلى شمال قطر عام ١٧٦٦ ثم هاجموا البحرين عام ١٧٨٢ متحالفين مع مجموعة قبائل أخرى منها المسلم وآل بن علي . وكذلك الحال في تحالف الجنوب فالبث أن انشق آل بو فلاس عن تحالف بني ياس وأسسوا لهم أمانة في دبي سنة ١٨٢٣ بقيادة آل مكنوم وكذلك تعرض تحالف القواسم إلى الانشقاق والحرب فقد انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في سنة ١٨٦٩ ثم عاد إلى التحالف طوال العقدين الأولين من القرن الحالي ثم انفصل مرة أخرى سنة ١٩٢١ ، وهكذا مدينة كلبا الواقعة على خليج عمان حيث انفصلت عن الشارقة بين ١٩٣٦ حتى ١٩٥١ كذلك الفجيرة التي لم تظهر كوحدة سياسية إلا سنة ١٩٥٢ .

وعموماً فقد أثرت هذه العوامل على التجمعات البشرية في الخليج حيث ظهرت قوى أخرى عربية وأجنبية كان لها تأثيرها . فقد ظهرت دولة ( الوهابيين ) الأولى في قلب الجزيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضغطت



شمالاً إلى الكويت وشرقاً إلى قطر وجنوباً إلى الساحل العماني فحاربت الكويت وقطر ثم أجبرت آل خليفة على الهجرة إلى البحرين نهائياً، وتحالف الوهابيون مع القواسم القوة البحرية النامية في الشارقة وضغطت على الحدود العمانية، وهذه الدولة قد انهارت هي الأخرى تحت حروب محمد علي وإلى مصر قبيل منتصف القرن التاسع عشر.

وفى هذه الفترة كانت طموحات الاحتكارات البريطانية وتوسعاتها الاستعمارية فى الهند تحتاج إلى تنفس اقتصادى من خلال مياه الخليج فشنت ثلاث حملات على عرب الخليج فى بداية القرن التاسع عشر وزاد تدخل البريطانيين بزيادة نمو مصالحهم الاقتصادية والتجارية وكانت السلطة البريطانية تتعامل مع الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٥٦ عندما قامت ثورة الهند وجرت بعدها تغيرات فى الادارة البريطانية. أما الكويت وقطر فلم تدخلت نفوذ الانجليز إلا فى وقت متأخر نسبياً عن دخول الامارات الأخرى . وعموماً فقد لعبت الادارة البريطانية دوراً هاماً فى تشكيل مستقبل أمارات الخليج كما أنها حصلت على موافقات مسبقة وشاملة لاحتمكار ثروات المنطقة الطبيعية . وقد بدأ الصراع الانجلو أمريكى بعد الحرب العالمية الأولى على النفط فى الخليج من ايران التى كان الاكتشاف النفطى فيها قد أخذ يغذى الأسواق مروراً بعد ذلك بالعراق ثم أمارات الخليج وشرقى الجزيرة العربية . وبينما كان الصراع دائرة بين المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية فى الشمال لم تكن أمارات الخليج والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بعيدة عن مغامرى النفط وصيادى الامتيازات فقد طاف المبعّر فرانك مولز وهو ضابط استرالى من أصل انجليزى بالمنطقة فى بداية العشرينات بحثاً عن امتيازات بترولية لشركة بريطانية وتوافقت الشركات الأمريكية والبريطانية على بترول الخليج الذى ارتفع انتاجه

بشكل ملحوظ وتساعد طاب الدول الصناعية الشرقية والغربية على هذه المادة كمصدر للطاقة ومادة خام لكثير من الصناعات وتنافست الدول الصناعية وخاصة في الفترة اللاحقة على سنة ١٩٠٠ للحصول على مزيد من أشكال الامتيازات الذي يحيل نسبياً لصالح هذه الامارات باعتبارها من الدول المنتجة وخاصة في البحرين وقطر وأبو ظبي وانعكس ذلك على صناعة البترول في الامارات السابقة وعلى الاوضاع الداخلية فيها وهو ما تقتضى وقفة للتفسير والتحليل :

ففي البحرين التي كانت أفقر مستعملة لا رغب مطالب إيران بتبعيةها وخلافاً  
للسنوات الست التي تلت عام ١٩٦٠ كانت صناعة البترول لا توحى بشيء  
وكانت أبرز ملامحها الاستمرار البسيط من انتاج البترول الخام من حقول دحوالي،  
الوحيد ، هذا إلى جانب البحث في البر والبحر لتراكم أخرى حاملة للبترول  
في نطاق منطقة امتياز « بابكر » وتشغيل معمل التكرير العام في الجزيرة ( الذي  
يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٣٧ ) وذلك لمعالجة كلا من البترول الخام الناتج من  
البحرين والسعودية . وفي حكومة الجزيرة بذل اهتمام خاص بمعدات ومصالح  
الجمامير بعد أن خلف الشيخ الابن أباه الشيخ سلمان آل خليفة عام ١٩٦١ .  
وكانت عائدات البترول طبقاً لميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - مسؤولة عن  
٧٠٪ من عائدات الدولة الكلية أي ٤٠ مليون جنيه من ٦٢ مليون جنيه ،  
ولم يتغير انتاج البترول السنوي من حقول منتصف الجزيرة بصور جوهرية عن  
مستوياته السابقة وقد زاد انتاجه في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٠ من ١٢٥  
مليون طن إلى ٢٢٥ مليون طن . كما ثبت الانتاج خلال السنوات ١٩٦٠ -  
١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ بلغ الانتاج ٢٠ مليون طن ، وفي سنة ١٩٦٥ وصل  
الانتاج ٢٨ مليون طن . ويرجع السبب إلى ازدياد وتطور عمليات التنقيب  
والحفر بمعدل ٦ آبار كاملة في السنة كما تحسن نمط السحب والحقن بالغاز

وزيادة الضخ . وفي أواخر عام ١٩٦٥ بلغ معدل الانتاج ٦٠.٠٠٠ برميل / يوم وأعطى انتاجاً قياسياً في سنة ١٩٦٦ . وكان كل بئر — سواء كان فردياً أو مزدوجاً أو ثلاثياً في منطقة الانتاج — موضع صيانة وخدمة خاصة ، وقد درس المخزون على الدوام إلى جانب دراسة التوسعات الممكنة . ارتفع عدد الآبار العاملة — بما في ذلك حوالى ٢٠ بئر هجرت تماماً — من ١٩٠ بئراً سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢٣ سنة ١٩٦٤ إلى ٢٢٩ في سنة ١٩٦٥ ( بما في ذلك ٣٥ بئراً مغلقاً ) . ويشمل هذا الرقم الأخير غالبية كبيرة ( ١٨٦ ) من حقول الانتاج البترولى و ٥ حقول انتاج للغاز و ١٢ حقل تحت الخدمة و ٦ حقول حقن بالغاز . وفي نهاية سنة ١٩٦٥ سحب اجمالى ٥٠ مليون طن من تراكيب حقل « عوالى » وحسب الاحتياطى بـ ٣٥ مليون طن كما تم خارج تراكيب هذا الحقل مسح في مناطق يحتمل أن تكون حاملة للبترول ولكن النتائج كانت سلبية في كل مكان وحفرت آبار استكشافية على نطاق واسع وثبت أنها جافة في سنة ١٩٦٠ — ٦١ في منطقة دفشت الحارم ، على بعد ٤٠ ميلاً شمال المنامة ، وفي سنة ١٩٦١ — ٦٢ أجرى البحث الجيولوجى في جزيرة « هاور » الملاصقة لاساحل قطر . وفي سنة ١٩٦٥ حفر بئر واجد على الجناح الغربى للجزيرة . وفي سنة ١٩٦٦ لم يكن الاقتناع بعيداً من أن البحرين — خلال ما كان يعتقد من ٣٠ سنة — بدت تعطى أسرارها . . وفي نفس الوقت فقد كسبت حكومة الجزيرة شيئاً كبيراً من الانتاج المنتظر من حقل « ابو صفاء » التابع لشركة ارامكو والذي اكتشف في سنة ١٩٥٨ في المنطقة البحرية والتي اعتبرت عام ١٩٥٨ كنطقة مصالحة مشتركة بين البحرين والسعودية . وقد كان من المتوقع أن تلتج حقول « ابو صفاء » — ٣٠.٠٠٠ برميل / يوم أما حقل « بابكو » فقد ثبت أن احتياطية بلغ ٣٣ مليون طن ، وتعرض مصنع التكسير الكبير في

هذه الفترة إلى توسعات بسيطة وتحسينات في كثير من النواحي الفنية ، مثال ذلك تزايد الانتاج في الاسفلت والتكرير المعمل وزيادة كميات الشحن . وفي صيف عام ١٩٦٥ دخل عنصر جديد عالم البترول البحرى ، وذلك بمنح شركة أويل كوتننتال حق الامتياز لمدة ٤٥ سنة للتقيب في منطقة مساحتها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع وقد كانت شروط حق امتياز هذه الشركة مشابهة لتلك المتفق عليها في المنح الايرانية البحرية .

أما قطر فقد ظلت هذه المشيخة خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٦ أرضاً بترولية محظوظة مسح الاستغلال المنتظم لحقل « الدخان » واكتشاف وتطوير المصادر البحرية القيمة . والدولة في حد ذاتها تطورت من ارتقراطية محتمة إلى إدارة متخصصة أكثر تطوراً برئاسة وزراء ( مصرى ) ومدير بترول ( فلسطينى ) إلى جانب موظفي الدولة الآخرين . وقد اعتلى الشيخ أحمد العرش بعد أبيه الشيخ على بن عبد الله آل ثانى الذى تنحى في اكتوبر ١٩٦٠ . وقد ساد الأمن العام وعلاقات العمل الانسانية وخصص الانفاق لثروات البلد الهائلة والمفاجئة على وجه العموم على المنفعة المادية لشعب قطر ، ونحو هذا الهدف نجد أن الشركة العاملة ، وهى شركة بترول قطر ، كانت قادرة على أن تساعد بشكل جوهري ببرامجها الفنية والتربوية المنظمة ومساعدتها الحكومة في البناء والطرق والتنظيم الصحى وتزويد مشروعات الدولة بالغاز الطبيعى والاشتراك مع موظفى الدولة في مجال العلاقات الصناعية . وقد تراوحت عائدات قطر المباشرة من البترول في الفترة ما بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ من ١٩.٥ مليون جنيه إلى ٢٣ مليون جنيه في السنة وظلت الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والشيخ دون تعديل مسح ادخال تخفيض جوهري وهو أنه ديسمبر ١٩٦١ تمحلت الشركة عن ١/٣ امتيازها ( حوالى

١٧٣٧ ميل مربع) ثم تخطت بعد ذلك عن ١٢٣٧ ميل مربع في منتصف عام ١٩٦٣ وبالتالي احتفظت الشركة لنفسها بما يعادل الربع فقط من الامتياز الاصل .

ولما يتماق بعدد العاملين في صناعة البترول في قطر وجنسياتهم ، فقد بلغ هذه معاملين عام ١٩٦٠ — ٣٤٦٠ عاملا وأخذ في التناقص بعد ذلك فوصل في عام ١٩٦٤ إلى ١٤٧٠ عاملا وكان أغلب الذين طردوا من العمل ٩٦١ قطريا والباقي عرب من جنسيات مختلفة وبعض الهنود والباكستانيين وقايل من الاوربيين والامريكيين . ومنع ذلك ظلت شركة بترول قطر من المشروعات القوية المثابرة في تلك الأرض الوحشة والتي لا تخلو المشروعات فيها من مخاطر، لأن نقل النفط بالبحر كان محفوفا بالمخاطر، وتذكر في هذا المجال الحادث الذي راح ضحيته ١٩ شخصا عام ١٩٦٦ وذلك بسبب انفجار غرفة محركات إحدى الناقلات كما تخطت المناقاة عن آخرها .

وفي أبو ظبي أظهر التقدم البطيء في مناطق الامتياز بالمضيعة والبحث عن البترول عام ١٩٦٠ بعض الدلائل المطمئنة سواء في البر أو في البحر، كما أوضحت النتائج عدم التقارب بين المشروعات البرية والبحرية . وهما شركة بترول أبو ظبي وشركة أدما البحرية والتي قامت بأعمالها بناء على اتفاقيات مع الشيخ وشخبوط بن سلطان . وإذا كانت الصعوبات والمخاطر التي تكتنف الاستكشاف والانتاج وسط البحر في غنى عن تكرار تأكيدها فإن تلك الأعمال والصعوبات التي تمت على الأرض لم تقل عنها، فبلدية أبو ظبي عبارة عن أرض خالية مهيورة ذات مناخ من أقصى أنواع المناخ في العالم ينعدم فيها الماء وتقل الخضرة وذات كثبان رملية لا نهاية لها بالإضافة إلى غيضان مالحة واسعة كثبية . كل ذلك مضافا إليه

الانعدام الكامل للصناعة الحديثة فإن ذلك يعطى صورة واضحة عن طبيعة الظروف التي نهم فيها البحث عن النفط ، وبالرغم من هذه الصعوبات فقد كان أول تصدير من بترول أبو ظبي في ديسمبر ١٩٦٣ بمعدل ٦ مليون طن .

وبالرغم من أن البترول كمساحة استراتيجية يعتبر أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في قوة الدولة القومية فإن هذا المفهوم جاء متأخرا في هذه المشيخات برمتها حيث المساحة صغيرة وكانت من الناحية العسكرية بدون قوات مسلحة . وظلت البحرين وقطر وأبو ظبي التي تزداد ثراء، بدون تقدم اجتماعي أو سياسي لفترة لاحقة . ومن الناحية الاجتماعية وكنتيجة لتدخل الصناعة الحديثة بشكل مظاهرها وما تلى ذلك من عوامل التخلف والفساد وكل ذلك — كما يرى أحد الباحثين الغربيين — حدد الطرق الإسلامية شبه الجامدة في الحياة — على حد قول هذا الباحث — مع انعدام وجود البديل في الأفق ، ومن منظور سياسي فإن الأوضاع كانت صعبة وعجز النظام السياسي عن تقديم أي خطة مقبولة بالنسبة لمستقبلها . وتنقسم هذه الفترة في الستينات أيضاً بمعارضة جميع حكام هذه المشيخات للتحديث ، وكان لهم عذرهم في ذلك حيث كانوا يطمشون أن يتعلمهم جيرانهم الأقوياء الكبار المجاورين مثل السعودية وإيران ومصر ، وبالتالي فقد رفضوا أن يتحدوا معاً كما قبلوا بتردد مفهوم المشاركة في الخدمات الاجتماعية . وكانوا يبغون المحافظة على أموالهم وبدوا غير ميالين وغير مكترئين بالمهاكل الملحة التي كانت تفرض نفسها على الأمر الواقع في المنطقة وعلى القوة المسيطرة عليها ، وورثت الحكومة البريطانية العديد من الالتزامات الصريحة أو الضمنية للدفاع الخارجي عن المشيخات والتي كان يمكن التخلص منها بسهولة . أضف إلى ذلك أنه لم يكن من الممكن أن يحل محلها قوة تكبرها «الدويلات» نفسها وتكون معادية للغرب . وتم الإبقاء على هذه الأوضاع القلقة والتي وصفت



من قبل الوطنيين العرب وفئة المثقفين بانها د امبريالية . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتوق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي ويمنح السكان القوة والمكانة والتقدم ، وهذه المشكلات التي كانوا يغفل عنها المشايخ — أي الأمراء — كانت أكثر بروزا في مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلطنة إلى أخرى، ولم يظهر هناك حل في هذه الفترة الحالية. ولكنهم قدموا خلفية متشائمة وغير مواتية بها في مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث بما يتبعه من مشكلات خاصة، فقد دخلت الصناعة البترولية في المنطقة دون سابق اعداد وفرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار محقة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية، مما أثر بشكل مباشر في شروط العمل والاستخدام في المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية في المنطقة في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوربية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذي يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية — في هذه الصناعة. فبقية قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة، أما عمالا يدويين أو كتبه أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة في المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين في الشركات دون ان تدخل في وصف لاهمالهم وعما إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن التقبل الاجتماعي لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا في مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات، فقد جلب الاقتصاد الحديث قيما جديدة — منها الاموال في البنوك والارباح — ولم تقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القسم الجديدة، كما أن العمل اليدوي لم يكن متقبلا من قطاعات أخرى بل كان محقرا ، والالتزام بالمواعيد والانظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة . . . كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان ، ولم يكن التغير في القيم والسلوك فقط وإنما أيضا في البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلي للسكان، أو من حيث الحراك المني داخل هذه المجتمعات ، وأبرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى (البورجوازية) والطبقة العاملة — الفنية — والمهنية، وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرزها في المجتمع التقايدى .

أما عن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافيا التجمعات السكانية والثقافية التي تعيش حول سواحل الخليج وأنه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح «البحيرة الثقافية» حيث أنه جمع تاريخيا حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . والخليج العربي — رغم ان هذه التسمية تثير مشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارسي وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخرا به «الخليج فقط» ، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافيا في حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئتي العربي وهي تبدأ شمالا من الكويت والبحرين — مجموعة الجزر التي تقع في منتصف الخليج — ثم قطر — وهي شبه جزيرة — ثم دولة الامارات .

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة في وقت سابق لظهور البترول بينما آخر ظهور دولة الامارات ككيان سياسي حتى سنة ١٩٧١ حيث تكونت من مجموعة من الامارات الأصغر، والتي هي أبو ظبي

من قبل الوطنيين العرب وفقه المثقفين بانها د امبريالية . . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتوق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي ويمتدح السكان القوة والمكانة والتقدم ، وهذه المشكلات التي كانوا يغفل عنها المشايخ — أى الأمراء — كانت أكثر بروزا في مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلطنة إلى أخرى ، ولم يظهر هناك حل في هذه الفترة الحالية . واسكنهم قدموا خلفية متشائمة وغير موفوق بها في مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث بما يتبعه من مشكلات خاصة ، فقد دخلت الصناعة البترولية في المنطقة دون سابق اعداد فقرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار محففة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية ، مما أثر بشكل مباشر في شروط العمل والاستخدام في المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية في المنطقة في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية ( أوروبية أو آسيوية ) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذى يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية — فى هذه الصناعة . فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة ، أما عمالا يدويين أو كتبه أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة فى المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين فى الشركات دون أن تدخل فى وصف لاعمالهم وعمالا إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن التقبل الاجتماعى لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا فى مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات ، فقد جلب الاقتصاد الحديث قيما جديدة — منها الاموال فى البنوك والارباح — ولم تقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القيم الجديدة ، كما أن العمل اليدوى لم يكن متقبلا من قطاعات أخرى بل كان محترقا ، والالتزام بالمواعيد والانظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة . . . كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان ، ولم يكن التغير فى القيم والسلوك فقط وإنما أيضا فى البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلى للسكان ، أو من حيث الحراك المهنى داخل هذه المجتمعات ، وأبرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى ( البورجوازية ) والطبقة العاملة — الفنية — والمهنية ، وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرزها فى المجتمع التقايدى .

أما عن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافيا التجمعات السكانية والثقافية التى تعيش حول سواحل الخليج وأنه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح « البحيرة الثقافية » حيث أنه جمع تاريخيا حول شواطئه بمجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . والخليج العربى — رغم ان هذه التسمية تشير لمشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارسى وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخرًا به — والخليج فقط ، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافيا فى حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئ الغربى وهى تبدأ شمالا من الكويت والبحرين — بمجموعة الجزر التى تقع فى منتصف الخليج — ثم قطر — وهى شبه جزيرة — ثم دولة الامارات .

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة فى وقت سابق لظهور البترول بينما أخر ظهور دولة الامارات ككيان سياسى حتى سنة ١٩٧١ حيث تكونت من مجموعة من الامارات الأصغر ، التى هى ابو ظبى

- دى - الشارقة - رأس الخيمة - الفجيرة - عجمان - وأم القيوين . ومن تشابه الظروف الطبيعية في الخليج فقد تشابهت أنشطة السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعتبر الجغرافيون الخليج كله - ٩٢ ألف ميل مربع - وطناً واحداً على الرغم من أقسامه العديدة .

٢ - الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم :

( الكويت - البحرين - قطر - دولة البحرين )

شهدت مجتمعات الخليج أسرع وأعلى نسبة نمو سكاني في خلال فترة وجيزة من الزمن حيث قفزت أرقام عدد السكان في جميع الإمارات بشكل يكاد يتضاعف كل بضع سنوات .

فالكويت هذه المدينة الصغيرة التي كان يسكنها الصيادون والتي كانت قاصرة على ثلاث أحياء رئيسية هي الشرق والقبلة والوسط ، هذه المدينة الصغيرة تمت لتصبح أكبر مدينة مأهولة بالسكان على ضفاف الخليج - حوالي ٧٢٨ ألف نسمة - وكذلك أكبر دولة خليجية بالسكان في مساحة هي حوالي ١٦٠٠٩١٠ ميل مربع ، أي بكثافة سكانية قدرها ١١٣ نسمة في الميل المربع الواحد . وتبلغ المساحة المأهولة بالسكان حوالي ١٥٠ كيلو متر مربع أي ما يساوي حوالي ١ ٪ من المساحة الكلية ويتركز أكثر من نصف السكان - حوالي ٦٠ ٪ - في الكويت الكبرى التي تضم مدينة الكويت القديمة وضواحيها وأحياءها المنصلة بعضها ببعض وحول السالمية وما يتبعها من أحياء . وعلى بعد حوالي ستة كيلو مترات إلى الجنوب الغربي من مدينة الكويت تقع منطقة أخرى للمركز البشري إلا أنها أقل نسبة من المنطقة الأولى ٢١٦٥ ٪ وتضم قرى الفروانية وأبرق خيطان ، أما منطقة المركز البشري الثالثة فهي الاحمدى وتضم - حوالي ٧ ٪ من سكان البلاد ، بينما يتوزع الباقون في قرى كافنطاس والجهداء . والملاحظ

أن ٩١ ٪ من سكان الكويت يعيشون على مقربة من الساحل ويأخذ التجمع السكاني شكلاً شريطياً يمتد من الهوجة في الشمال حتى الشميبة في الجنوب .

وتضارب المصادر في ذكر عدد السكان في الكويت ، فبينما ترى بعض المصادر أن الرقم في عام ١٩٤٤ كان ٤٠.٠٠٠ نسمة ، نجد أن مصدراً آخر يحدد ما بحوالي ١٠٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٤٥ بينما مصدر ثالث يقدرها بحوالي ١٦٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٢ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإحصاءات السكانية لم تعرفها المنطقة إلا في وقت متأخر ، بل أن المنطقة لم تشهد أي نوع من التعدادات السكانية إلا في منتصف الخمسينات ، وعلى وجه الدقة في عام ١٩٥٧ بالكويت .

وبقيت الحال كذلك بالنسبة للإمارات الأخرى حتى ما بعد منتصف الستينات حيث لم يحجر أي إحصاء رسمي في قطر والإمارات المتحدة إلا في سنة ٦٨ فضلاً عن أن هذه الإحصاءات - وخاصة قطر - غير مسموح بقداؤها ونظراً لعدم توافر الإحصاءات لمدة طويلة فإن التفهر في أعداد السكان من منطقة الخليج خاصة في السنوات الأولى من القرن العشرين لا يمكن معرفته على وجه الدقة . وكان بعض الرحالة الذين زاروا المنطقة وقد حددوا أرقاماً تقديرية لعدد سكان بعض المناطق ، وقد أشار أحدهم لولاء الرحالة في أوائل العشرينيات إلى أن سكان الكويت آنس كانوا حوالي ١٢٠ ألف نسمة وأن سكان البحرين حوالي ٢٠٠ ألف نسمة ، أما تقدير سنة ١٩٣٧ فلم يزد عن ٧٥ ألف نسمة ، بينما أثبت التعداد الفعلي لسكان البحرين عام ١٩٤١ أنه لم يزد عن ١١٠ ألف نسمة الأمر الذي جعل الباحثين ينظرون بتحفظ إلى كل هذه التقديرات في عدد سكان الخليج . ونظراً للصعوبات الإحصائية فإنه يسود وضع غير متجانس للنمو السكاني في منطقة الخليج بوجه عام ، ففي الكويت مثلاً تبين أن هذه الإحصائيات قد أهملت تسجيل أعداد من السكان وبخاصة البدو والایرانیين بالإضافة إلى الذين وفدوا إلى الكويت بطريقة غير مشروعة .



وعموماً يمكن القول أن تعداد سنة ١٩٥٧ الرسمي والذي هو حوالى ٢٠٦ ألف نسمة يمكن أن يكون أقل من الرقم الحقيقي للسكان فى الكويت فى ذلك الوقت لأسباب إحصائية فنية وإجتماعية مرتبطة بالشك والخوف من أغراض التعداد ، إلا أنه فى التعداد الثانى سنة ١٩٦٦ نجد الرقم قد قفز إلى حوالى ٢٢١ ألف نسمة، وعندما أجرى الإحصاء الثالث فإن العدد وصل إلى حوالى ٤٦٧ ألف نسمة ، وبعد أن أجرى مجلس التخطيط التعداد الرابع وجدنا أن سكان الكويت قد ارتفع إلى حوالى ٧٣٨ ألف نسمة، وقد در الخبراء أن تعداد السكان الحالى من الكويت يربو على المليون نسمة . ومن الجدير بالذكر أن الزيادة فى السكان لم تحدث فقط نتيجة تفوق المواليد على الوفيات ( الزيادة الطبيعية ) كذلك فإنها لم تحدث فقط نتيجة للهجرة إلى الكويت فحسب ، ولكنها كانت نتيجة لسياسة التمييز .

وقد مثلت نسبة تزايد الهجرة إلى الكويت أرقاما تصاعدية حتى أصبح سكان الكويت يمثلون أغلبية مهاجرة وأقلية مواطنة، وتصاعدت هذه النسبة بتزايد فرص العمل وانفتاح أبواب الرزق فزادت نسبة غير الكويتيين فى الكويت. وحتى قبل النفط فإن طبيعة المجتمع الكويتى كانت تأسس بعدم التجانس، ومن منظور تاريخى نجد أنه فى أوائل القرن العشرين بينما كانت أكثرية الكويتيين ينحدرون من ثماني قبائل فى شرق الجزيرة العربية فقد كان هناك حوالى مائة عائلة من نجد وأكثر من ألف إيراقي وحوالى ١٠٠ - ٢٠٠ من اليهود. وما لا يقل عن أربعة آلاف وعبد، كلهم ساكنون فى المشيخة. وأن حوالى ١٦٪ من الكويتيين فى هذه الفترة لم يكونوا يعيشون فى الكويت ، وهذا يدل على حراك المجتمع وإتصاله بالمجتمعات الأخرى لأسباب إيكولوجية واقتصادية حيث كان التجار يؤمون الكويت من البحر

والبحر للمناجزة كما نحضر ونحضر عائلات من البصرة أو نجد، أى أنه لم يكن يوجد أى نوع من القيود على الترحال من الكويت (١٩٠٧ - ١٩٠٨).

ومن خلال البترول بدأ التدفق الأولى للهجرة إلى الكويت حيث بدأت شركات البترول تجلب عمالها فى الكويت ، وفى عام ١٩٣٩ كان مجموع عمال شركة بترول الكويت لا يزيد عن ٢٥٧ عاملاً ، وحينما جاءت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ هاجرت جماعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الكويت وشاركو فى البناء ولم يكن فى الكويت حتى سنة ١٩٤٨ أى قانون للمواطنة ، وقد ظهرت بين عامى ١٩٤٨ ، و ١٩٦٥ مجموعة من القوانين والمراسيم التى أخذت تفرق بين المواطن والمهاجر، وإذا كانت هذه الفروق غير واضحة قبل عصر النفط فقد أصبحت الفروق واضحة بعد ظهور النفط ، والقانون الأكثر تشدداً فى التفرقة بين الكويتى وغير الكويتى هو الرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ الذى حدد التجنيس بخمسين شخصاً فى العام على أن يكون هذا الشخص قد أمضى ١٥ عاماً فى الكويت بشكل متواصل لغير العربى و ١٠ سنوات للعربى، وحتى هذا القانون لا يجرى تطبيقه فى الوقت الحالى بشكل محدد.

وهو مرة ما بعد النفط اختلفت بالطبع عن هجرة ما قبل النفط سواء من حيث الحجم أو مصدر هذه الهجرة فضلاً عن تصاعد هجرة ما بعد النفط خلال السفينات، وأصبح المهاجرين هم العامل الأساسى فى نمو مجتمع الكويت ؛ وكانت الهجرة التقليدية إلى الكويت قبل النفط تأتي من البلدان القريبة منها مثل إيران والعراق والسعودية وعمان، وفى إحصاء سنة ١٩٥٧ أصبحت أكبر ثلاث مجموعات غير كويتية هى على التوالى من العراق وإيران فالاردن (بما فيهم الفلسطينيون) وكان اللبنانيون والعمانيون والهنود والباكستانيون يشكلون معظم الباقى ويمكن ملاحظة أن الفلسطينيين قد قفزت نسبتهم من ٧٪ إلى ١٦٪ وفى عام ١٩٦١ كانت نسبة ٢٣٪ من غير الكويتيين من الفلسطينيين، وهذه النسبة ارتفعت فى

سنة ١٩٦٥ إلى ٣١٪. ولكنها عادت لتتخفض إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل الفدائي وإتجاه الكثير من الشباب الفلسطينيين إلى الالتحاق به . ونتيجة لإنتشار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد ازدادت أيضا نسبة عرب سوريا ومصر ، وهؤلاء كانوا من المدربين الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الكويتي . ويمكن النظر إلى الهرم السكاني غير الكويتي على أنه مجتمع مهاجرين تقليدي ، والرجال أكثر تنقلا من النساء ، وكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت تتميز بخصائصها الخاصة ، ومجتمع المهاجرين في الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبي ، وكلما توطدت دعائم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم . ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان النشطين اقتصاديا ، وفي حين تضم الأعمال الحكومية ٤٣٪ من مجموع القوى العاملة الكويتية في عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٤٤٪ في سنة ١٩٧٠ ، هذا مع مراعاة إن نسبة العمالة من غير الكويتيين في فئات السن المنتجة ( ١٥ — ٥٩ ) سنة أكثر منها في الكويتيين . ويمكن تعليل ذلك بأن مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم أو أنهم ليسوا في حاجة إلى عمل ، كما أن الفئات الأخرى تنحصر إلى الكويت خصيصاً للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها . كذلك يمكن ملاحظة أن البترول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وإنما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدي ، وهي العمال من الفنيين والمهنيين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية .

أما عن التعليم في الكويت فشأنه في ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجها جزءاً لا بأس به من ميزانياتهم للانفاق على التعليم بعد إستخراج البترول وتسويقه . وكان الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة في مجتمعات الخليج إنساناً عزيزاً على هذه المجتمعات ، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل . كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط في معظم الأحوال بالمراكز الدينية في المجتمع التقليدي بالخليج والمطوع ، معلم الصبيان والقاضي الشرعي - وإمام المسجد - كل هؤلاء ترتبط أهميتهم ومكانتهم الاجتماعية بالقيام بالخدمات الدينية ، وحتى المطوع ، كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناعات الأحمية ينظر إليهم بهذا المنظار ، كما أن العامل الاقتصادي كانت له أهمية حيث كانت القراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح .

وكان المطوع ، والمطوعة ، - أي معلم أو معلمة الصبيان أو البنات - هما الشكلان التقليديان للتعليم ، وفي بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهذا النشاط والملا ، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة ، وكان للصبية أو البنات مجتمعون في بيت أو في طرف مسجد في كل حي أو قرية وينلقون على يد المطوع ، - والذي قد يكون هو إمام المسجد أو المؤذن أو القاضي الشرعي للقرية أو الحي - ينلقون دروساً في قراءة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين ، حتى يتعلموا قراءته أو يشبوا عن الطوق ، فيلتحق الصبي بعمل أبيه في الفوس أو في الزراعة والبنات تبقى في بيت أهلها ترأى العمل المنزلي حتى تتزوج . ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحي أو القرية الصغيرة وبالتالي فإن المنظمين تحت لواء المطوع ، هم غالباً من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضاً معرفة جيدة . فلا يختلف مجتمع الجيران عن مجتمع المطوع ، أو الكتاب ، كما أنه في العادة لا يترك للمطوع ، تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالوسيلة التي يراها ، المطوع ، ناجحة ، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى ساطعة المطوع ، على أنها موازية ومماثلة لسلطة الآب في الأسرة ،

سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٣١. ولكنها عادت لتتخفف إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل الفدائي واتجاه الكثير من الشباب الفلسطيني إلى الالتحاق به. ونتيجة لإنقار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد ازدادت أيضا نسبة عرب سوريا ومصر، وهؤلاء كانوا من المدربين الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الكويتي. ويمكن النظر إلى الهرم السكاني غور الكويتي على أنه مجتمع مهاجرين تقليدي، والرجال أكثر تنقلا من النساء، ولكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت ميزات خاصة، ومجتمع المهاجرين في الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبي، وكلما توطدت دعائم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم. ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان الفلسطينيين اقتصاديا، وفي حين تضم الأعمال الحكومية ٤٣٪ من مجموع القوى العاملة الكويتية في عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٤٤٪ في سنة ١٩٧٠؛ هذا مع مراعاة أن نسبة العمالة من غير الكويتيين في فئات السن المنتجة (١٥ — ٥٩) سنة أكثر منها في الكويتيين، ويمكن تعليل ذلك بأن مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم أو أنهم ليسوا في حاجة إلى عمل، كما أن الفئات الأخرى ترحل إلى الكويت خصيصاً للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها. كذلك يمكن ملاحظة أن البترول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وإنما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدي، وهي العمال من الفنيين والمهنيين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية.

أما من التعليم في الكويت فشأنه في ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجعوا جزءاً لا بأس به من ميزانياتهم للانفاق على التعليم بعد استخراج البترول وتسويقه. وكان الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة في مجتمعات الخليج إنساناً عزيزاً على هذه المجتمعات، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل - كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط في معظم الأحوال بالمراكز الدينية في المجتمع التقليدي بالخليج والمطوع، معلم الصبيان والقاضي الشرعي - وإمام المسجد - كل هؤلاء ترتبط أهميتهم ومكانتهم الاجتماعية بالقيام بالخدمات الدينية، وحتى المطوع، كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناعات الأحجية ينظر إليهم بهذا المنظار، كما أن العامل الإقتصادي كانت له أهمية حيث كانت للقراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح.

وكان المطوع، والمطوعة، - أي معلم أو معلمة الصبيان أو البنات - هما الشكلان التقليديان للتعليم، وفي بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهذا النشاط والملا، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة، وكان للصبية أو البنات مجتمعون في بيت أو في طرف مسجد في كل حي أو قرية ويتلقون على يد المطوع، والذي قد يكون هو إمام المسجد أو المؤذن أو القاضي الشرعي للقرية أو الحي - يتلقون دروساً في قراءة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين، حتى يتعلموا قراءته أو يشعروا بالطوق، فيلتحق الصبي بعمل أبيه في الفوص أو في الزراعة والبيت تبقى في بيت أهلها تزاوّل العمل المنزلي حتى تزوج. ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحي أو القرية الصغيرة وبالتالي فإن المنضمين تحت لواء المطوع، هم غالباً من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضاً معرفة جيدة. فلا يختلف مجتمع الجيران من مجتمع المطوع، أو الكتاب، كما أنه في العادة لا يترك للمطوع، تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط، وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالوسيلة التي يراها، المطوع، ناجحة، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى سلطة المطوع، على أنها موازية ومماثلة لسلطة الآب في الأسرة،



فهو بالتالي « والده الجميع » ، « ومعلم الاولاد » ، وأيضاً هو الرجل الذي يلجأ إليه أبناء الحي في مشكلاتهم .

وفي الكويت ، غالباً ما يشار إلى أن التعليم الحديث قد بدأ سنة ١٩١٢ ، غير أن هذه البداية كانت بداية تاريخية لا أكثر حيث افتتحت فعلاً في ذلك العام ما يمكن أن يسمى « تجاوزاً » مدرسة بعد مبادرات فردية من التجار ، وسميت هذه المدرسة - المدرسة المباركة - نسبة لعهد الشيخ مبارك الصباح الذي افتتحت هذه المدرسة في عهده ، وقد تعثرت هذه المدرسة لعدم إهتمام المسؤولين آنذاك بالتعليم ولضييق ذات اليد ، ويقال أن الشيخ مبارك الصباح حاول فرض ضريبة على موارد المدرسة التي تأتيها من الخارج ، وهو ما فقد كانت نتيجة هذه التجربة الفعل واستمر التعليم يمارس بمعناه البسيط عن طريق « المنطوع » أو « الملا » . وكانت التجربة الثانية هي مدرسة الاحدية سنة ١٩٢١ وهي تجربة أفضل من السابقة حيث كان الوقت غير الوقت ، فقد خرجت الكويت من عدة أزمات سياسية داخلية وحروب صغيرة كما خرجت من ظلال مشكلات الحرب العالمية الاولى التي أثرت على المنطقة ككل تأثراً سياسياً وبعد أن انتشر النفوذ البريطاني من جنوب الخليج حتى شمال العراق وحدثت تغييرات في سوريا وماجاورها .

ومع بداية إنتاج النفط بعد الحرب العالمية الثانية شهد قطاع التعليم في الكويت نمواً متزايداً فاستهدمت أول بعثة مصرية سنة ١٩١٧ للمشاركة في العمل التعليمي ، ثم زادت نسب المصريين من العاملين في قطاع التعليم حتى أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في هذا القطاع . فارتفع عدد المدارس في عشر سنوات بين سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٥ من ١٧ مدرسة إلى ٥٢ مدرسة ، وشملت مراحل التعليم المختلفة الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات ، ومن حيث ميزانية التعليم والمبالغ التي صرفت على هذا القطاع فإننا نجد أنها تتزايد بمرور السنوات .

أما المدارس الخاصة فقد بدأت مع بدايات الهجرة إلى الكويت ، ويتزايد

اعداد العرب المقيمين والأجانب وضييق المدارس الحكومية عن قبول الاعداد المتزايدة من الطلاب ، وكذلك تفضيل بعض المقيمين تعليم أبنائهم في مدارس خاصة ذات مستوى معين من التدريس وبمجموعة خاصة من المواد التعليمية ، ورغم أن مدارس الكويت الحكومية في سنة ١٩٧٣ كانت تضم حوالي ٣٤ ٪ من مجموع طلابها من غير الكويتيين إلا أن هناك ٨١ مدرسة ومعهداً عربياً واجنبياً في الكويت تضم ما يربو على ٢٧ ألف طالب وطالبة حتى عام ١٩٧٣ ، وقد خضع هذا النوع من التعليم لاشراف وزارة التربية ووضع نظام خاص للاشراف يتيح للدولة مراقبة مناهج ومستوى التعليم في هذه المدارس .

ومع توسع التعليم وبناء الدولة ظهرت الحاجة إلى إقامة جامعة في الكويت وابتدأ المشروع منذ سنة ١٩٦٠ إلا أن الفكرة لم تتبلور إلا في وقت لاحق . وبالفعل افتتحت جامعة الكويت في أواخر سنة ١٩٦٦ ولم يقتصر على التعليم في الكويت على التعليم الداخلي إنما سارت بجانب ذلك في نظام للبعثات خارج الكويت للدراسة ضمن التخصصات التي لا تقدم في الجامعة أو دراسات عليا للماجستير والدكتوراة .

وفي البحرين أثر البترول بشكل إيجابي على النمو السكاني . فقد ارتفع عدد السكان من حوالي ٩٠ ألف نسمة في سنة ١٩٤١ إلى أكثر من ٢١٦ ألف نسمة في سنة ١٩٧١ وهو عدد كبير نسبياً إذا أخذ في الاعتبار مساحة البحرين التي تبلغ ٢٠٥٥٥ ميل مربع ، أي أن الكثافة السكانية هي ٨٤٧ نسمة لكل ميل مربع ، وهي أعلى بكثير من الكثافة السكانية في الكويت أو أي بلد خليجية أخرى . ومنذ تدفق البترول اتجه السكان إلى مراكز العمل الجديدة في العاصمة أو في مدينة البترول تاركين المناطق الزراعية التي لم تعد تدور دخلاً كافياً والتي لا تتوفر فيها الخدمات التي يحتاجها السكان . وهناك أكثر من خمسة وستين

مركزاً هيرانيا في أرجاء متفرقة من جزر البحرين، غير أن كل هذه المراكز يعيش فيها أقل من عشرة آلاف نسمة، ومدينة المحرق هي المدينة الثانية في البحرين ويربطها بالمقامة جسر على البحر طوله ميل وقد اتجه للسكن في مدينة المحرق الكثير من السكان ثم إلى مدينة المحرق مدن المقامة والحد التي تبلغ نسبة عدد سكانها ٢٠٠٠ من جملة السكان في سنة ١٩٧١ ثم مدينة جد حفص التي تضم ١٠٠٠ من جملة سكان البحرين. ويعني آخر يمكن القول أنه في سنة ١٩٧١ كان ٧٥٪ من سكان البحرين يعيشون في سبع مدن ثلاثة منها هي: المقامة - المحرق - وجد حفص - ويمكن اعتبارها سكانيا امتدادا - وتضم ٦٥٪ من مجموع السكان ويمكن القول أيضا أن ٢٥٪ من سكان البحرين الباقين يعيشون متفرقين في ٥٨ مركزاً هيرانيا، ويمكن ملاحظة أن سكان البحرين يتجهون إلى التركيز العمراني في المدن، وزحف القرويين مستمر على أطراف العاصمة والسكن في أحيائها القديمة التي تركها سكانها الاصليون وأصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة في البحرين، وهي طبقة كبار موظفي الحكومة وكبار متوسطي التجار، وهاتان الطبقتان نزحنا حول المدينة في الأحياء الراقية، كالتحذية والسلمانية كما أن الهجرة الداخلية اتخذت طابعاً محدوداً حيث تجمع أبناء القرية الواحدة أو القرى المتقاربة في حي من أحياء المدينة، كما أن وسط المدينة (المقامة) قد أصبح تقريباً بشكل خاص سكناً للمهاجرين الأجانب خاصة الهند والباكستانيين.

ويشكل المهاجرون الهماينيون أكبر نسبة بين المهاجرين العرب حيث بلغت نسبتهم ٦٪ في تعداد سنة ١٩٧١، وكان الهماينيون العرب - سواء عمانيو الساحل أو الداخل - هم اللبنة الأساسية التي قام على عملها كثير من منشآت البنية التحتية

في الأربعينات والخمسينات، وبعد اكتشاف البترول في عمان الساحل والداخل عادت نسبة كبدية منهم إلى هناك.

وفرس العمل في البحرين - كانت ولا تزال - ضيقة، وبالتالي فإن الأيدي العاملة المحلية وجدت - رغم صغر حجم المهاجرين - منافسة منهم سرعان ما انعكست على العلاقات الاجتماعية. وظهر ذلك في شكل إستياء عام، ومن خلال أجهزة الإعلام في البحرين يمكن ملاحظة الإستياء تجاه المهاجرين غير العرب، أما فيما يتعلق بالمهاجرين العرب فإن الإعتبارات القومية فضلاً عن حاجة المجتمع للأعمال التي يقومون بها، وبالإضافة إلى قلة عددهم، كل هذه العوامل قللت من النظرة التشاؤمية تجاههم، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن نمو السكان في البحرين يرجع الزيادة الطبيعية لسكان البحرين أكثر من عودته لأسباب الهجرة، وبخاصة بعد أن استفاد أبناء البحرين والمدة طويلة نسبياً من الخدمات التي وفرها دخل البترول من حيث الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.

والمهاجرون إلى البحرين يتمايزون من حيث التركيب الديموغرافي، فالهانيون يكونون مجتمعاً من الرجال حيث يوجد من مجموع ١٠٠٧٨٥ هاني (عمان الداخل) ٩٤٩١ منهم رجال (٢١٪ منهم نساء) في حين أن الهنود (الهنود والباكستانيين) تبلغ نسبة النساء إلى الرجال بينهم ٣١٪. أما الفلسطينيون فتبلغ نسبة النساء إلى الرجال في مجتمعهم في البحرين ٤٤٪، وبالتالي فإنه يتقارب المجتمع المهاجر إلى البحرين في معظمه بين فئاته من حيث الجنس.

وبخصوص أنواع النشاطات الاقتصادية للبحرانيين والمقارنة بينها وبين نشاطات غير البحرانيين، فالملاحظ أن قوة العمل البحرانية تشارك في العمل الحكومي بنسبة ٩٠٪ وهي أعلى نسبة، وتشارك قوة العمل غير البحرانية

في هذا القطاع بأقل نسبة وهي ١٠٪. أما نسبة المشاركة في قطاع الخدمات الأهلية فتساوى هذه النسبة بين البحرانيين وغيرهم حيث تبلغ في كليتهما ٥٠٪. وتشارك قوة العمل غير البحرانية في قطاعات الإنشاءات والصناعة والزراعة بنسب ٤٦ و ٣٤ و ٢٥٪ على التوالي حيث تشغل قوة العمل البحرانية بقية النسب ، وعموماً يمكن القول أن قوة العمل البحرانية تتجه إلى العمل الحكومي فتشارك فيه بأكثر نسبة ثم الزراعة فالصناعة فالإنشاءات ومن بعد ذلك الخدمات .

أما عن التعليم في البحرين فكان مشابهاً لما كان عليه في الكويت، حيث احتكر المطوع، أو الملا، تعليم الصبية الصغار في القرى والأحياء ذلك التعليم المش الذي اعتمد في معظمه على حفظ القرآن ، وكما بدأ التعليم في الكويت بإدارات فردية حدث شيء مشابه في البحرين، فقد جمعت تبرعات من المومنين بهدف إنشاء مدرسة حديثة وأسس لهذا الغرض مجلس للمعارف ، واستطاعت البحرين — من حيث النسبة في ذلك الوقت — أن تستمر أيضاً في الكم، فقام مجلس معارفها بإفتتاح مدرستين أخريين في سنة ١٩٢٧ في مدينتي الحد والرفاع . وكانت هذه المدارس كلها للسنة ولم يخصص الشيعة في البحرين بأية مدرسة لهم، ولذلك قام كبار رجال الشيعة بإنشاء مجلس للمعارف خاص بهم في سنة ١٩٢٧ ، وكان من بين أعضائه مستشار حاكم البحرين البريطاني الجنسية شارلز بلجريف الذي التحق بخدمة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين منذ سنة ١٩٢٦ واستمر في الخدمة حتى سنة ١٩٥٧ . بعد أن كان الحاكم من خلف الستار في للبحرين طيلة هذه المدة الطويلة . وقد قام هذا المجلس في عام ١٩٢٧ بإنشاء مدرسة من أربعة فصول دراسية سماها المدرسة الجعفرية ، ثم بعد ذلك بعام أنشأ مدرسة أخرى هي « العلوية » في قرية الخنيس، وفي ذلك العام سنة ١٩٢٨ حدث تطور آخر في

سهر التعليم في البحرين فقد أنشأ مجلس المعارف السنن مدرسة للبنات في المنامة كما قام بإيفاد أول بعثة من ثمانية طلاب إلى بيروت للدراسة فيها . وقد بدأت حكومة البحرين تساعد مالياً مجلس المعارف وبالتالي المدارس منذ سنة ١٩٢٥ ثم بعد ذلك حاولت عن طريق المستشار البريطاني بأن تضع التعليم تحت إشرافها وما أن جاءت نهاية العشرينات حتى أصبح التعليم في البحرين تحت إشراف الحكومة والمستشار البريطاني في نفس الوقت .

وعموماً فإنه بنهاية عام ١٩٣٠ كانت هناك ثمان مدارس في البحرين يستفيد منها ٥٠٠ طالب ، ١٠٠ طالبة وخلال الثلاثينيات شهد التعليم في البحرين ركوداً ظاهراً من حيث عدد المدارس . وقد أحس البحرانيون بهذا الوضع السيئ ثم لزداد الوضع سوءاً حيث كانت الحكومة قد عينت أحد اللبنانيين للإشراف على مدارسها ثم تولى الإشراف من بعده أحد الإنجليز وزوجته الذي كان يعمل مع معارف العراق غير أن العقدين الرابع والخامس شهدا بعضاً من التوسع السكاني والنوعي فشهدت أوائل الأربعينيات إفتتاح فصول ثانوية ألحققت بالمدرسة الابتدائية في المنامة وسميت الكلية ، في بادئ الأمر ، ثم مالبت أن تغير اسمها إلى « ثانوية » بعد سنة واحدة من إفتتاحها أي في سنة ١٩٤٢ .

وخلال الخمسينيات كانت مسؤولية الإشراف على التعليم قد انتقلت إلى أحد البحرانيين والذي خدم في هذا السلك أكثر من خمسة وعشرين عاماً وقد شهدت هذه الفترة تحسناً في برامج الدراسة والمقررات وأصبح التعليم كله مجانياً ، كما إفتتحت في سنة ١٩٤٧ فصول مسائية سميت (التسم الخاص) في المستوى الثانوي والتحق بها متعلمو المرحلة الابتدائية الذين لا يحملون مؤهلاً تربوياً متوسطاً لكي يحصلوا عليه من خلال الدراسة المسائية . أما تعليم البنات فلم يتطور بالشكل



المرجو في خلال هذه الفترة وكانت برامج التعليم في مدارس البنات تختلف من البرامج في مدارس الأولاد . وكان تعليم البنات منفصلاً عن تعليم البنين ، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة تحسناً طرأ على التعليم في الجانبين وأصبحت المدرسة الثانوية تقوم بتخريج أربعة أنواع من التخصصات ونتيجة للحاجة إلى معلمين فقد تقرر أن تعطى إعانة للطلاب الذين يلتحقون بفرع المعلمين . أما التعليم الصناعي كان محدوداً في توسعه وكان تابعاً إلى مستشار حكومة البحرين الإنجليزي والذي كانت له الكلية الأولى والأخيرة .

وهكذا إبتلى التعليم في البحرين خلال الأربعينيات والخمسينيات بإشراف البريطانيين أو بمعنى محدد بشخص واحد وزوجته وكان هذا الشخص وهو المستشار ، يشرف مباشرة على التعليم المنفى وتعليم البنين وبالرغم من ذلك فقد ازداد عدد الطلاب وعدد المدرسين أيضاً وازداد إقبال البنات البحرانيات على التعليم بشكل ملحوظ . وشهدت البحرين في السنوات التالية تطوراً متزايداً في قطاع التعليم فقد بدأت هذه الفترة بتبديل هام على نظام التعليم الذي كان مغفلاً حيث لم يكن يقود إلى التوجيهية التي هي باب الدخول إلى الجامعة في العالم العربي ففي سنة ١٩٦١ بدى بإفتتاح الفصل التوجيهي للطلاب والذي سهل على البحرانيين من خلاله دخول الجامعات العربية .

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم قد أنفق عليه بسخاء في البحرين ووصلت نسبة ما أنفق عليه حوالى ٢٦ ٪ من مجموع الميزانية العامة للدولة حتى عام ١٩٥٦ ، وبعد الاستقلال قلت النسبة لوجود أغراض أخرى بجانب التعليم وفي عام ١٩٧٤ بلغ مجموع المدارس ١١٨ مدرسة ما بين إبتدائية وإعدادية وثانوية ودينية وتجارية وصناعية . ورغم أن البحرين لا يوجد بها معهد عال فإن عدد الحاصلين

على درجات عليية أخذ في التزايد وقد وصل عدد الطلاب الآن حوالى ٩٥ ألف طالب في جميع مراحل التعليم وهم يشكلون بالنسبة ٣٢ ٪ من مجموع سكان البحرين . وفي قطر ، لا يعرف حتى الآن عدد القطريين من غير القطريين الذين يقيمون هناك فضلاً عن أنه حتى عام ١٩٧٠ - وهو الموقف الذي أجرى فيه أول تعداد سكاني - لم يكن هناك أى رقم محدد لعدد سكان قطر وقد أظهر هذا التعداد أنه ١١١١٣٣ نسمة ، وحتى ذلك التعداد لا يطابق الواقع حيث السلطات لم تعلن التعداد الكلى . وفي منتصف سنة ١٩٧٢ ذكر مصدر رسمى أن عدد السكان قد بلغ ١٨٠.٠٠٠ نسمة يعيش ٨٠ ٪ منهم في الدوحة العاصمة .

ومنذ سنة ١٩٦٤ فإن أى راغب في البقاء بقطر عليه استخراج وثيقة إقامة أما العمل الاجانب فإنه مشروط باستخراج إذن عمل من وزارة العمل والشئون الاجتماعية والذي ينص قانونها أن الوظائف الشاغرة لا بد أن تشغل أولاً بقطريين ثم بالعرب ومن بعد ذلك بالاجانب .

وتبلغ الكثافة السكانية ٢٨٠٦٨ نسمة لكل ميل مربع والسكان يعيشون على مساحة تبلغ أربعة آلاف ميل مربع ، ويسكن ٧٢ ٪ من السكان مدينة الدوحة ( العاصمة ) . ويقدر تقرير حكومة قطر الرسمى أن النمو السكاني في قطر يبلغ حوالى ٨ ٪ سنوياً وهي نسبة مرتفعة ويمكن أن تدل على أن هذا الارتفاع قد يعود لأسباب الهجرة وليس للزيادة الطبيعية للسكان ، والقطاع المنتج من السكان تبلغ نسبتهم ٦٠ ٪ وهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٥٩ عاماً . أما من حيث توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن الخدمات تختص بنصيب أوفر حيث تبلغ نسبة العاملين بها ٤٨ ٪ من قوة العمل ( ١٣ ٪ منها خدمات حكومية ) وتأتى بعد ذلك تجارة الجملة والتجزئة ثم التشييد والبناء

( ١٦ ٪ من قوة العمل لكل منها ) ثم الصناعة والتعدين ( ١١ ٪ ) وبعد ذلك النقل والمواصلات والباقي موزع بين البترول والزراعة والصيد ، ويلاحظ أن الزراعة والبترول تضاهيان نسبة ضخمة من الأيدي العاملة وكذلك الحال في الصناعة .

وقد بدأ التعليم الحديث في قطر منذ مدة تجاوزت العقدين فقد فتحت أول مدرسة ابتدائية نظامية سنة ١٩٥٢ . وبعد أربع سنوات أي في سنة ١٩٥٦ افتتحت مدرسة ابتدائية أخرى وبلغ عدد الطلاب والطالبات سنة ١٩٧٣ ٢٣٣٩٢ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس ٩٣ مدرسة منها ٤٤ مدرسة للبنات . ثم تتابع افتتاح المدارس في قطر وتنوع التعليم فيها بشكل سريع حتى وصل إلى المرحلة الجامعية والتي انعكست في افتتاح كليتي المعلمين والمعلمات سنة ١٩٧٣ وقد حددت مهمتها في إعداد وتخريج معلمين ومعلمات جامعيين مؤهلين للتدريس في المدارس الإعدادية والثانوية .

ورغم أن التعليم حديث نسبياً في قطر إلا أن البعثات التعليمية قد بدأت منذ أوائل الستينيات وقد أنفقت قطر على التعليم الكثير وما زاد من هذه النفقات أن القائمين على شئون التعليم بها فضلوا أن يطوروا برامج التعليم كلها ما عدا اللغة الإنجليزية حسب ما يعتقدون أنه الأفضل بالنسبة لقطر وبالتالي زادت التكاليف الفعلية للعملية التعليمية في الإمارة ، وهناك أسباب أخرى لزيادة تكاليف العملية التعليمية في قطر فالإمارة بدأت تقريباً من الصفر في منتصف الخمسينيات وتوسعت في هذا القطاع توسعاً طويلاً وعرضياً دون مشاركة من القطاع الخاص كما أخذت الإمارة على عاتقها تزويد الكتب والملابس والمواصلات ودفع المكافآت أحياناً إلى الطلاب ، وفي الوقت الحالي يدفع لجميع الطلاب

مكافآت نقدية كما أن الإمارة تأخذ على عاتقها مهمة إرسال البعثات إلى الخارج وبالرغم من أن التفوق العلمي والإعداد الكبيرة نسبياً لمشاركة البعثات القطرية في التعليم فإننا نجد أن مشاركتها في الإنتاج عن طريق العمل قليلة ، ففي مهمة التدريس والتي هي مهنة مقبولة اجتماعياً في مجتمعات الخليج نجد أن هناك في سنة ١٩٧٢ مامجموعه ٥١٠ سيدة وفتاة يعملن مدرسات في المدارس القطرية — بلغ عدد الفطريات منهن ٥٠ مدرسة فقط .

أما التعليم الفني فقد بدأ في سنة ١٩٥٦ غير أن هذا النوع من التعليم لم يلق الأقبال الكافي ، وكانت الحكومة في حاجة إلى حوالي ١٠٠٠ وظيفة فنية جديدة من القطر بين ، لذلك فقد طابت حكومة قطر من الأمم المتحدة مساعدتها في إعداد خطة متوسطة وطويلة المدى حول العمالة وتطور التعليم الفني ثم تأسس المركز الإقليمي للتدريب والتطوير المهني ويهدف إلى تأهيل جيل من ذوي الخبرة والمهارة الفنية في المجالات المختلفة لإلحاقهم بالإدارات الحكومية كاتم إقامة ١٤ قسماً فنياً لتغطية مختلف المهارات التقنية والفنية كما أنشئ مركز للتدريب الصحي وتم تخريج الدفعة الأولى من الزائرين الصحيين والممرضين والممرضات في ١٩٧٣ .

أما من دولة الامارات - والمكونة من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين - فقد بلغ عدد السكان وفق إحصاء سنة ١٩٦٨ - ١٨٠١٨٤ نسمة ، وفي سنة ١٩٧٢ قدر عدد السكان بـ ٣٢٠.٠٠٠ نسمة وتوجع هذه الزيادة إلى الهجرة الواسعة وبخاصة إلى أبو ظبي والتي بلغت نسبة المهاجرين إليها حوالي ٥٦ ٪ من مجموع السكان . وطبقاً لإحصاء سنة ١٩٦٨ نجد أن ٥٨ ٪ من سكان الامارات يعيشون في أبو ظبي ودبي كمركزى إنتاج للبترول والتجارة أما الشارقة ورأس الخيمة فإن نسبة تعداد السكان إلى مجموع سكان الامارات هي ١٨ ، ١٣ ٪ على التوالي في حين أن الثلاث

امارات الأخرى : الفجيرة ، عجمان ، وأم القيوين لا يزيد تعداد أحدها على عشرة آلاف نسمة . ومن ذلك الإحصاء يتبين أيضاً أن ٣٧٪ من مجموع السكان هم من المهاجرين والذين أدخلوا تغييراً جذرياً على الهرم السكاني ، ويمكن ملاحظة أن المهاجرين تركزوا في أبوظبي وفي المقام الأول في حين أن الامارات الأخرى يمكن أن يطلق على مجتمعاتها من هذه الزاوية مجتمعات طبيعية . ويتجه سكان الساحل إلى التركز في المدن حيث يتركز النشاط الإقتصادي الحديث . أما المهاجرون والذين تبلغ نسبة الرجال فيهم ٧٨٪ فهم يمثلون المجتمع المهاجر التقليدي المتماثل مع بقية مجتمعات الهجرة في الخليج ، ولا توجد تفاصيل إحصائية عن أصل المواطن المهاجرين في الساحل إلا في أبوظبي حيث تبلغ نسبة الإيرانيين ٤٣٪ من مجموع المهاجرين ، ٣٤٪ من الهند والباكستانيين ، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين إلى أبوظبي هم آسيويون غير عرب بعكس ما هو كائن في الكويت ، ولو عكست هذه النسبة في أبوظبي على جميع الامارات السبعة فإن المتوقع أن يكون ٧٧٪ من المهاجرين آسيويين منهم ٤٥٪ من الإيرانيين .

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فإن ٤٥٪ من مجموع سكان الإمارات فقط هم الذين يعملون في هذه الأنشطة ويعمل معظمهم في البناء والانشاءات ثم الخدمات الحكومية فالخدمات الخاصة بالتجارة والبنوك والمواصلات .

وعامل السكان في دول الخليج النفطية عموماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة ويمكن للمرء أن يتبين أن هناك تغييراً جذرياً قد طرأ على التركيبة السكانية التقليدية في مجتمع ما قبل البترول ، وقد أدخلت العوامل الجديدة بالاضعاج الجامدة في التركيبة السكانية فسارعت مجتمعات الخليج لتلافي ذلك بمجموعة من

التشريعات وابتدعت ظاهرة الجنسية الثانية - أو المواطنة من الدرجة الثانية - حتى تميز الطبقات التقليدية نفسها عن القادمين الجدد وتشددت في اصفاء صفوة المواطنة على القادمين مع التشدد في التصريح لهم بالدخول أصلاً إلا عن طريق ما يعرف بنظام ( الكفالة ) حيث يتحتم على الأجنبي أن يجد له من يضمه أو يكفل دخوله إلى البلد أو ممارسة أي نشاط تجاري أو مهني ، غير أن الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية في الإدارة والمختصين في جميع المجالات والرغبة في بناء الدولة الحديثة ، وما يترتب عليها من إقامة مؤسسات تعليمية وصحية ومدنية وعسكرية وما تحتاجه هذه البنية القومية من بني تحتية في انشاء طرق ومسكن وشبكات مياه وكهرباء - وقد تسبب ذلك كله في جعل هذه المجتمعات تتوجه إلى الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية الأجنبية فذهأت حالة من الازدواجية الاجتماعية بين الحاجة إلى القادمين الجدد والرغبة في التخلص منهم مما أثر في بلورة شعور عام لدى الجانبين وصفه أحد الباحثين بأنه شعور غير ضمني ؛ فلم تستطع مجتمعات الخليج أن تمتص أو تتقبل المهاجرين الجدد حتى عرب المشرق منهم ، فانهم يعيشون في أحياء خاصة بهم ولا تقوم بينهم علاقات اجتماعية إلا في أضيق الحدود . كما أن هناك طبقات جديدة نشأت من حوث التحول الاقتصادي حيث كان المجتمع التقليدي ينقسم إلى طبقتين متمايزتين عريضتين هما التجار من جهة والفراصون والزراع من جهة أخرى وتمثل بينهما العائلة الحاكمة ورجال الدين ، كما نجد أن النظام الإقتصادي الجديد قد أفرز طبقات أخرى جديدة ، فمن جهة تكونت طبقة الموظفين والفنيين والإداريين والمدرسين في القطر - ساحر الحكومي أو الخاص والذين لم يتواجدوا في المجتمع التقليدي ( الشريحة الدنيا من البورجوازية ) وطبقة البورجوازية الحديثة - التي هي في معظمها - التجار وملاك الأرض العقارية ووكلاء المؤسسات التجارية . كما أن طبقة العمال قد



طراً عليها تغيير في الكم والنوع فن حيث الحكم انسمت هذه الطبقة على حساب صغار الحرفيين وصغار التجار في المجتمع التقليدي كما أن هذه الطبقة أحست بوجودها فابتدأت بتنظيم نفسها في نقابات وجمعيات المطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها، والظاهرة الأخرى التي يمكن ملاحظتها من خلال التحول الاقتصادي أن هناك أعداداً غير قليلة تلحق بالعمل الحكومي حتى أصبحت أجهزة الدولة في دول الخليج النفطية هي أكبر مستخدم للأيدي العاملة مما سبب تكاسلاً في العمل الإداري الحكومي واسترخاءً واعتماداً مطلقاً على دخل الوظيفة المضمون دون مساهمة فعالة نشيطة في الاقتصاد، ويعتقد البعض أن الأمور إذا سارت كما هي عليه الآن من حيث نسبة النمو في عدد السكان فن المتوقع أن تصل هذه المجتمعات في سنوات قليلة إلى درجة تعجز عندها عن الإبقاء بمستوى المعيشة الحالي الذي يتمتع به السكان حالياً كما أنها سوف تظل في حاجة كبيرة إلى استخدام أيدي عاملة خبيرة من الخارج حيث أن أجهزة التعليم والقيم الثقافية السائدة لا تساعد على خلق طبقة فنية وتكنولوجيا قادرة على إدارة الدولة وسد حاجاتها المتزايدة في نواحي الأعمال المختلفة.

ونتيجة للظروف الموضوعية فقد تأخرت دوله الامارات -- أو ما كان يعرف بالامارات السبع -- في الدخول إلى مجال التعليم كما تنوعت البدايات من أماره إلى أخرى فحيث بدأ التعليم في أماره الشارقة بمبادرة من الكويت استمر حرمان امارات أخرى من سبل التعليم إلى وقت متأخر كما حدث في عجمان أو الفجيرة وقد حاول الشيخ زايد بن سلطان أن يستخدم مدرسين ويفتح مدرسة في المنطقة الشرقية من أبو ظبي، لكن الثقافة تحتاج إلى مدرسين ومعلمين والمدارس والمعلمين في حاجة إلى المال، ويذكر لنا أحد الكتاب أن زايد قد أمسك ورقة وقلماً وكتب رسالة طويلة إلى أحد المسؤولين في وزارة التربية

والتعليم في إحدى الدول العربية وبعد أن انتظر أسابيع جاءه الرد : أرجو أن تحدد موقع أبو ظبي وكذلك المنطقة الشرقية.

ومع ما فقد بدأ التعليم الحديث في أبو ظبي في أكتوبر ١٩٥٨ بالمدرسة الفلاحية الابتدائية ولكن المدرسة أغلقت بعد عام ثم ما لبثت أن فتحت مرة أخرى في أكتوبر ١٩٦٠، وهكذا كانت البداية متعثرة. ونظراً لظروف نشأة التعليم في الامارات واختلاف الأنظمة التي سارت عليها فقد كان هناك حتى نهاية عام ١٩٧٢ أربعة أنواع من أنظمة التعليم في الامارات : تلك الخاصة بأبي ظبي أو التابعة لأنظمة الكويت والسعودية وقطر حيث كانت الثلاث دول الأخيرة تزود بعض الامارات بمعونات فنية ومالية في التعليم. وفي الفترة اللاحقة أصبح التعليم في دولة الامارات مشابهاً لنظيره في بقية أمارات الخليج فهو ابتدائي ومتوسط وثانوي وبدئي في توحيد المناهج على جميع مدارس الدولة. وتركز أكثر المدارس في أبو ظبي عاصمة الاتحاد حيث تشهد نمواً كبيراً في التعليم. وحتى عام ١٩٧٤ كان عدد المدارس بها ٥٤ مدرسة منها ٢١ مدرسة للبنات أما دبي والشارقة ورأس الخيمة فكان في كل منهما ما مجموعه ٢٨ مدرسة منها ١٢ مدرسة للبنات، وفي عجمان وأم القيوين والفجيرة ففي كل منهما ٨، ٥، ١١ مدارس على التوالي، بينهما ٤، ٣، ١ من المدارس للبنات ولتشجيع التعليم فقد صدر قرار من المجلس الاتحادي في ٢٩ يونيو ١٩٧٢ جعل التعليم الابتدائي اجبارياً في جميع الامارات لكل الأطفال الذين يصل عمرهم إلى ست سنوات.

أما التعليم الفني فقد بدأ في الامارات بثلاث مدارس صناعية في الشارقة سنة ١٩٥٨ ودبي سنة ١٩٦٤ ورأس الخيمة ١٩٦٩ وتشترك أبو ظبي والبحرين

في كاية الخليج الصناعية ومقرها البحرين والتي بدأت في سنة ١٩٦٩ باستقبال وتدريب الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية في موضوعات فنية عالية كالادارة والمهن الأخرى وقد أُنشئت أيضاً جامعة للامارات ؛ والدولة تصرف بسخاء على التعليم منذ أن تميزته بشكل نهائي في نهاية عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وقد ساعد التعليم في امارات الخليج البترولية كلها على نمو طبقة جديدة لم تكن معروفة في مجتمع الخليج التقليدي وهي الطبقة التكنوقراطية كما أن المتعلمين في المجتمع أصبحوا يثيرون بعض المشكلات الاجتماعية التي لولا تعليمهم لما حدثت ؛ مثل الزواج من أجنبيات والتعالي على المجتمع والبيئة وتقليد الأجانب لكن انتشار التعليم الحديث من جهة أخرى قد كسر التجمد الاجتماعي في مجتمع الخليج التقليدي المبني على القبيلة والعائلية في العلاقات الاجتماعية واستطاع أبناء الطبقة الوسطى من المتعلمين الثوب في السلم الاجتماعي واحتلال مراكز هامة في الادارة الحكومية أو الخدمات الأخرى وبالتالي تحسن وضعهم المالي والاجتماعي وتمت المصاهرة بين الفئات الاجتماعية المتباينة بل أن معيار العلم والتمهدة ، أصبح مهما في تقييم الانسان . كما ساعد التعليم على تحرر المرأة الخليجية فشملت وظائف حكومية لكن اسهامها في النشاط الاقتصادي لم يكن بارزا حتى الآن مما عطل حصولها على حقوقها السياسية ومع ذلك فقد انتفعت حقوقها الاجتماعية وجمعت الرجل الخليجي يذعن لكثير من مظاهر المشاركة النسائية فعملت وأسست الجمعيات وأصدرت الصحف .

### ٣ - خاتمة :

عارض جميع الحكام - حتى وقت قريب - تحديث الخليج لأنهم كانوا يخشون من أن يتعلمهم جيرانهم الكبار المجاورين مثل السعودية وإيران ومصر . ومن ناحية أخرى فقد ساهم البترول في خلق مجموعة من المتناقضات السياسية والاجتماعية وساعد على بروز طبقات جديدة في منطقة الخليج مثل الطبقة العمالية . غير أن البترول أيضاً ساعد في نفس الوقت على أن تحافظ الطبقات القديمة على نفوذها فانتقلت هذه الطبقة من ملكية الأرض إلى ملكية ما تحت الأرض ، ووصلت الطبقات القديمة بذلك إلى قمة السلطة . ولم يساعد البترول على تكوين الكوادر الفنية اللازمة لإدارة صناعة البترول . والمتناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي السائدة . فالمجتمع العربي الخليجي بمثابة البديل الحضاري للجمل ، وانطلق البدوي بالسيارات يسابقون الريح كما كان يفعل في الصحراء في زمن مضى لكن هذه السيارات تحتاج إلى إصلاح فاستقدم البدوي أناساً من خارج مجتمعهم للقيام بهذه المهام في حين أنه كان في الماضي يعالج جملة بنفسه . ومن هذا المثال الذي يسوقه لنا أحد الباحثين يمكن الانتقال إلى الفئة العليا في المجتمع ، ففي بعض دول الخليج نجد نظاماً حزبياً برلمانياً بالانتخاب وفي بعضها الآخر نجد نظاماً لمجلس الشورى ، لكن النظام الحزبي قد إفتقر ضرورات التجربة وأصبح نظاماً أعرجاً معوجاً إلا من مجموعات ضاغطة تشكل المعارضة الدائمة والمعارضة المؤسسية وتبقى المصلحة الشخصية .

كما أن رياح التغيير قد أدخلت عناصر ومصالح مختلفة إلى المجتمع فلا يزال الهجوم يمارس تجاه المرأة لمنعها من العمل أو حرمانها من بعض حقوقها حتى وصل الأمر في بعض المجتمعات إلى فرض نظام تعليمي منفصل على المستوى

الجامع للبنين والبنات . والأقليات في الخليج هي مجموعات مهاجرة يهوى سببها في معظمه إلى البترول لكن البنية الاجتماعية هناك قد أفرزت طبقات جديدة ما كان يمكن أن تنشأ في المجتمع التقليدي ، فالنفط قلب نمط الحياة رأساً على عقب وخاصة في مشيخات مثل قطر وأبوظبي حيث كان غالبية السكان يعيشون عيشة بدوية ويتفاضلون فيما بينهم حسب أنسابهم وانتماءاتهم إلى هذه القبيلة أو تلك فإذا بالبترول يترك هذه العلاقات القديمة ويحل محلها قيماً جديدة تقوم على أساس طبقي .

وبالنسبة للسكان الأجانب فقد زادت أعدادهم فزة كبيرة في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٧٠ ( كما يتضح من الجدول ) . وهم أقلية لكنهم في مجموعهم أقلية متحركة في البحرين وقطر والإمارات التي يشكل الإيرانيون في هذه الأخيرة أداة ضغط أما بالنسبة للكويت فإن الأجانب فيها يزيدون على عدد السكان الأصليين وغالبيتهم من العراقيين والإيرانيين والفلسطينيين اللبنانيين والعمانيين والمغربيين .

تطور عدد السكان في إمارات الخليج العربي (١٩٤١-١٩٧١)

السنة	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١
الكويت	١٥٩٩٣٠	١٨٣٨٧٩	١١٣٢٦٣٢	١١٨٣٧٣٤	١٦١٢٩٠٩	٢٢٠٢٠٥٩	٢٤٧٢٣٩٩	٢٤٧٢٣٩٩
البحرين	٨٩٩٧٠	١٠٩٢٥٠	٢٠٦٤٧٢	٢٤٢١٠١	٣٢١٢٦٢١	٤٦٧٢٣٢٩	٧٢٨٢٦٥	٧٢٨٢٦٥
قطر							١١١٢٢٢	١١١٢٢٢
الإمارات							١٧٩٢١٣٦	١٧٩٢١٣٦

ملحوظة : ١ - يتضح من الجدول السابق أن هناك أوضاعاً غير متجانسة للنمو السكاني في إمارات الخليج  
٢ - أن الانتهاء العام للأرقام السابقة يمكن منه القول أن أرقام عدد السكان يمكن أن يقتصر إلى الضعف كل بضعة سنوات  
٣ - أن السكان الأجانب قد تفرقت زياتهم بدرجات كبيرة في الفترة من ١٩٤١ - ١٩٧٠ .



## المراجع

- ١ — الكويت - وزارة التجارة والصناعة . الإقتصاد الكويتي ، تطور ونمو قطاعاته ١٩٧١ / ١٩٧٢ .
- ٢ — إدارة أبو ظبي . قانون العمل لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ — بدر الدين عباس . دراسات في تاريخ الكويت الحديث الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣ - ١٩٦١ . الكويت شركة المطبوعات . ١٩٧٢ .
- ٤ — بيربي ، جان جاك . الخليج العربي / ترجمة نجية هاجر وسعيد الفز . بيروت ( المكتب التجاري للطباعة والنشر ١٩٥٩ )
- ٥ — حكومة أبو ظبي . البترول والصناعة في أبو ظبي . ( وزارة البترول والصناعة ) ١٩٧٣ .
- ٦ — حكومة أبو ظبي . نشر إحصائيات التعليم ٧١ - ١٩٧٢ — وزارة التربية ، ١٩٧٢ .
- ٧ — سليم التكريتي . الصراع على الخليج العربي . بغداد ( وزارة الثقافة والإرشاد ) ، ١٩٦٦ .
- ٨ — سيد نوفل ( دكتور ) . الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة . القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٦١ .

- 15 - Burrell, R. M. The Persian Gulf. New York ( The Library Press ) 1974.
- 16 - Bush, Briton C. Britain and the Persian Gulf. U. S. A. University of ( California, 1967 ).
- 17 - Dickson, H. R. P. Kuwait and her Neighbours. London ( George Allen & Urwin ), 1956.
- 18 - Fenelon, K. G. The United Arab Emirates, an Economic and Social Survey; England ( Longman ), 1973.
- 19 - Government of Abu Dhabi. Statistical Abstract, Vol. 2, 1973.
- 20 - Government of Qatar. Qatar into Seventies, 1973.
- 21 - Lerner, Daniel. The Passing of Traditional Modernizing of the Middle East, 4th. Printing. New York ( The Free Press ) 1968.
- 22 - Stephen, Hemsley L. Oil in the Middle East. Oxford. University Press. London 1968 ( Third Edition ).

- ٩ — صلاح المتاد ( دكتور ) . القيادات السياسية في الخليج العربي القاهرة ( الانجلو المصرية ) ، ١٩٦٥ .
- ١٠ — محمد شريف الشيباني . إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، بيروت ( دار الثقافة ) ، ١٩٦٢ .
- ١١ — محمد طاهر الرميحي ( دكتور ) . البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي القاهرة . معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٥ .
- ١٢ — مركز الوثائق والدراسات . دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة تاريخية جغرافية حضارية . أبو ظبي ١٩٧١ .
- ١٣ — مصطفى الدباغ . قطر ماضيها وحاضرها . بيروت ( دار الطليعة ) ١٩٦١ .
- ١٤ — نصر السيد نصر ( دكتور ) . محاضرات في جغرافية البترول العربي . القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ .

## الفصل الخامس

### أريتريا

١ — تمهيد :

في التعريف بأريتريا .

الأوضاع الاجتماعية والجيوبوليتك .

٢ — الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات في أريتريا .

٣ — الإنجازات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها .

٤ — خاتمة .

— المراجع .



١ - أهمية :

في التعريف بأريتريا :

الاضاع الاجتماعية والجيوبوليتيك

شهدت الاراضي الاريترية تنوعاً بشرياً اجتماعياً تكوّن من القبائل والممالك والتي بقيت آثارها ، وحدثت للعديد من الهجرات والتحرّكات البشرية المختلفة من أعلى النيل وشرق أفريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها في الاراضي الاريترية ومن هذا التركيب المتعدد الاجناس والمتنوع البشر تكوّن ملكة عظيمة وقفت في وجهه الامبراطوريات الرومانية واليونانية والعمانية ولها حضارة وتاريخ . وكانت تلك الامبراطوريات في مراحل التاريخ المختلفة تحاول أن تبسط نفوذها على اريتريا ، فالموقع الاستراتيجي لإريتريا على مدخل البحر الاحمر جعل لها واقعا تاريخياً واجتماعياً متميزاً ، واثيوبيا لم تشهد هذا التنوع العريض فبقيت حبيسة المرتفعات وأسيرة للمراعات القبلية فضلا عن أن سكانها أغلبهم من مهاجري الجزيرة العربية .

وتقع اريتريا على الساحل الغربي للبحر الاحمر من الداخل حيث الهضاب المرتفعة بين خطي عرض ١٥ ، ١٨ شمالاً وخطي طول ٣٦ ، ٤٣ شرقاً وتبلغ مساحتها ٥٠٠٠٠ ميل مربع تقريباً وتطل من الشمال والغرب على السودان ومن الجنوب على اثيوبيا والصومال ومن الشرق على البحر الاحمر بواجهة بحرية تبلغ ١٠٠٠ كم وأهم موانئها مصوع في الشمال وعصب في الجنوب .

ولا يوجد احصاء شامل حتى الآن عن عدد السكان في اريتريا فطبقاً لتقديرات الادارة البريطانية كان عدد الشعب الاريتري عام ١٩٥٢ يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ نسمة ، منهم ٥١٤٠٠٠ مسلمون ، ٥١٠٠٠ مسيحيون ،

٧٠٠٠ و٨٠٠٠ وذلك بالإضافة إلى ٢٢٠٠٠ من الأجانب ، أما الآن فمن الأرجح أن عدد السكان قد بلغ ٣ مليون نسمة تقريباً ، وهذه الأرقام التقديرية غير دقيقة لعدم إجراء احصاء شامل ودقيق من ناحية ولصعوبة الحصول على أرقام حقيقية عن أفراد القبائل الرحل الذين يشتغلون بالرعى لأن القبائل كانت تعتمد أن تنقص من عدد أفرادها تم بها من دفع الضرائب — ضرائب الرؤوس أو المواشى أو الثهرب من التجنيد في خدمة المستعمر .

وتنتشر في إريتريا أديان كثيرة مثل الوثنية وديانات إفريقية السوداء وهي الأصل في المنطقة ثم جاءت الديانات السامرية بتدبيرها التاريخي اليهودية والمسيحية والاسلام وكل هذا التاريخ ما زال حياً في المنطقة وخصوصاً الصراع بين المسلمين والمسيحيين حيث غالبية الشعب الأريتري مسلمون وهم سنيون على المذهب المالكي أو الشافعي أو الحنفي والديانة الرئيسية الأخرى هي المسيحية ويقوم معظم المسيحيين الأريتريين شعائرهم الدينية حسب طقوس الكنيسة القبطية المصرية والقليلون منهم يعتقدون الكاثوليكية أو البروتستانتية .

أما اللغات السائدة في إريتريا فعددها يناهز ثمان لغات وهي متباينة في أجزاء إريتريا المتنوعة إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد إلى جانب لغة التيجرينيا بالإضافة إلى لغة التبري . واللهجة التيجري التي يتكلم بها أكثر من نصف الشعب الأريتري لا تزال غير مكتوبة ويمكن القول أن معظم المتكلمين باللغة التيجرية هم من المسلمين ومعظم المتكلمين باللغة التبرية هم من المسيحيين .

وتنقسم إريتريا من الناحية الإدارية إلى ثمان محافظات أو مديريات هي مديرية حماسين ومركزها العاصمة أسمرة ومديرية آكلى قوازي ومركزها مدينة هدي قم ومديرية سراي ومركزها مدينة عدى وقرى ومديرية كرن ومركزها

مدينة كرن ومديرية الساحل ومركزها مدينة نقفة ومديرية أغردات ومركزها مدينة أغردات ومديرية البحر الأحمر ومركزها ميناء مصوع ومديرية دنكاليا ومركزها ميناء عصب .

ولا تخفى الأهمية الاستراتيجية لموقع إريتريا بالنسبة لاثيوبيا والتي تبقى بدون إريتريا أقلها داخلها محاصراً تماماً وخاصة من الناحية الاقتصادية ومع وجود التيارات الدينية التي حكمت الامبراطورية والنظم المجاورة على السواء لأطول فترة في التاريخ الحديث فقد بدت اثيوبيا من الناحية الحضارية - وجزيرة مسيحية وسط بحر اسلامي ، ومن هنا أصبح مطلباً استراتيجياً تاريخياً لاثيوبيا أن يتوفر لها منفذ إلى البحر الأحمر .

ولم تخف الجهود الاثيوبية للجان الأمم المتحدة وجميعها العمومية بعد الحرب العالمية الثانية — خوف اثيوبيا من استقلال إريتريا مما جعلها تتحدث عن تبعية إريتريا والصومال للامبراطورية تاريخياً مطالبة بهما معاً ، كما تحدثت اثيوبيا عن أمنها الذي مهدد أكثر من مرة عن طريق إريتريا . وعندما أقرت الأمم المتحدة صيغة الفيدرالية بين إريتريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ اعتبر الامبراطور هيلاسلاسي قبوله لهذه الصيغة تنازلاً عن حقوقه التاريخية في ضم إريتريا تماماً ولذا ظل يتصرف بشكل مضاد لها حتى ألغى الشكل الفيدرالي تماماً سنة ١٩٦٢ لأن أكثر ما كان يقلق النظام الامبراطوري هو الفارق في التقدم السياسي والاجتماعي في إريتريا والتقاليد الديمقراطية الليبرالية التي اكتسبتها الحياة السياسية الإريتريّة - من منظور تاريخي - مقارنة بالنظام السياسي للامبراطورية ؛ وقد نجح هيلاسلاسي في محاصرة الثورة الإريتريّة على صعيد العالم الثالث وعدم الانحياز بل والدول الاشتراكية نفسها ، غير أن سحق المقاومة الإريتريّة للجيش

الاثيوبي — رغم أنه من أقوى الجيوش الأفريقية — قد وصل بالموقف الداخلي إلى الانفجار أكثر من مرة حتى سقط الامبراطور نفسه صريع نظامه .

وجاء النظام الجديد في اثيوبيا منذ سيطرة الجيش على الموقف في سبتمبر ١٩٧٤ — جاء ليرث تركيبة اجتماعية وسياسية معقدة وسوء أوضاع اقتصادية والاقتدار إلى تنظيمات سياسية ذات جذور وذات علاقات سابقة بالقوميات السكانية ، وانعكست أهمية اريتريا في النظام الجديد على إصدار برنامج خاص بها من تسع نقاط ، ففي مايو ١٩٧٦ اعترف النظام الجديد بحقوق تقرير المصير للقوميات عن طريق توفير الحكم الذاتي الإقليمي ، كما ذكر أنه سوف ينظر بالنسبة للأقاليم الاريتري في إعادة تقسيمه وفقاً لحقائق التاريخ وتفاوض القوميات فيه ، ثم أبدى استعداداً للانتقاء مع التفاصيل الثورية التي ستقبل ذلك البرنامج لحل القضية . وقد بدأ هذا البرنامج أقل من طموحات الاريتريين ~~كشيراً~~ بل واستفزازياً في كثير من جوانبه حيث مطلب الاريتريين هو الاستقلال الكامل إلا أنه بما صعب فرص الحوار المتناول الاثيوبي لواقع القضية الاريترية من خلال ترديد مقولات غير موضوعية بالنسبة للثورة الاريترية وذلك على النحو التالي — حسب الرؤيا الاثيوبية : —

١ — يوجد في اريتريا قوميات متعددة سيعاد تقسيمها داخل اثيوبيا متجاهلين حركة الواقع السياسي الاريتري .

ب — ان ما يسمى بالثوار الاريتريين ليسوا إلا جماعات « انفصالية » تستعمل أداة في يد دول عربية « رجعية » وهذه الافكار تتجاهل النضال الطويل لجبهة تحرير اريتريا ضد « الرجعية الاثيوبية » والمساعدات التي حصل عليها النظام الاثيوبي نفسه من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ لمواجهة

« الثوار المتطرفين في اريتريا » ونقل عن المسؤولين الامريكيين في فبراير ١٩٧٥ قولهم انهم يخشون من تأني الثورة الاريترية بالشيوعية إلى المنطقة .

ج — رفض النظام الاثيوبي مبادرة الحوار غير المشروط التي طرحتها القيادة السودانية ، وقد قبلته مبدئياً فصائل الثورة الاريترية .

والملاحظ ان النظام الاثيوبي الجديد قد سار شوطاً بعيداً نحو اليسار وأيضاً فإنه أعاد في تصوراتته عن عمالة الثورة الاريترية الرجعية العالمية . ويباعد ذلك تماماً بين النظام وأصحاب قضايا القوميات كما أنه لا يتفق مع منطق الفكر الاشتراكي العلمي الذي يصر على تمسكه به وقد أدى ذلك بالثورة الاثيوبية إلى الانتقال لمرحلة تنظيم حملات شعبية مضادة « للثورة » في الاقليم الاريتري باسم المسيرات الحمراء وهو ما اعتبرته الثورة الاريترية موقفاً غير موضوعي في مجتمع متعدد القوميات وارتبط ذلك بالذهن الاريتري بفترة تسليح الامبراطور لبعض القوى الاريترية لضرب بعضهم البعض .

وقد كانت الوثائق الأولى للثورة الاثيوبية تتحدث من امكان اقامة تجمع كوندرا في القرن الأفريقي يمكن ان يضم الصومال بل والسودان أيضاً بهدف حل المشكلات القومية ، ولكن تصميم السودان واريتريا على تأكيد مبدأ الاستقلال لهذه القوميات جعل النظام الاثيوبي الجديد يتراجع عن طرح الفكرة في الوثائق التالية ، ثم تحول الموقف إلى قتال على كل الجبهات ضد النظام الاثيوبي منذ صيف ١٩٧٧ وأصبحت التناقضات كلها تقع في شبكة القوى الثورية . وهكذا اتبعت الدبلوماسية الاثيوبية سواء في العهد السابق أو في العهد الحالي في مواقفها ضد الثورة الاريترية ويعيد هذا للاذهان موقف هيلاسلاسي فقد حاول الامبراطور ان يتجنب الصراع المتوقع نتيجة للتناقض الصارخ بين المجتمعين



الاثيوبي والاريتري فسارع إلى حل الأحزاب السياسية في اريتريا منذ فترة طويلة مضت وإلغاء اللغات الوطنية وإلغاء الحكومة الاريترية وأقام الامبراطور نظاما عسكريا — لحكم الاقاليم يقوم على صدق القوى وبث الضغائن بينها وبين بعضها البعض بتسليح بعض القرى دون الاخرى ولم يعترف بأية حركة انفصالية في الاقليم وتفاعل مما يصدر من هذه الحركات من بيانات سياسية أو عسكرية واعتبرت الدبلوماسية الاثيوبية أنشد الثوار الاريتريين بمثابة متمردين خارجين عن القانون. واقد قامت اثيوبيا بتقديم مطالب وتبرير موافقها إلى الأمم المتحدة بقصد انضمام اريتريا إليها قبل عام ١٩٥٢ وما زالت تلك الحجج تشكل وجهة نظر اثيوبيا الخاصة بمشكلة اريتريا وتتلخص هذه الحجج وما تثيره من ردود فعل جبهة تحرير اريتريا فيما يأتي :

أولا : تقول الحكومة الاثيوبية أن اريتريا جزء من الأمة الاثيوبية بينما لا تعترف جبهة التحرير الاريترية بأثيوبيا كأمة .

ثانيا : تقول الحكومة الاثيوبية أن سكان الاجزاء الجنوبية من اريتريا يتفقون في لغتهم وتقاليدهم مع سكان الاجزاء الشمالية من اثيوبيا بينما ترى جبهة التحرير الاريترية أن هذا التشابه ليس له أكثر من معنى تاريخي وهو أنها منحدرة من أصل واحد كما تنحدر اللغات الاوروبية الحديثة من اللغة اللاتينية .

ثالثا : تقول الحكومة الاثيوبية أن الاستعمار الإيطالي اقتطع اريتريا من أمها أثيوبيا وترد الجبهة قائلة أن الامارات الاريترية كانت خاضعة للحماية العثمانية حتى تنازل السلطان التركي عن مصر وعصب وزيلع للخديو المصري وظلت هذه خاضعة للدولة المصرية حتى انتزعتها إيطاليا وإن ما يعرف باسم

اثيوبيا كان خاضعا لعدد من الامارات مستقل بعضها عن بعض حتى جمعهم أخيرا ملوك الأمر بحمد السيف ومن ثم لم تكن اريتريا جزءا من أثيوبيا في يوم من الأيام .

رأى ما : ترى الحكومة الاثيوبية أن اريتريا لا تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها اقتصاديا وأنها المنفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر الأحمر بينما ترى الجبهة أن اريتريا في موقع اقتصادي ممتاز وتسيطر على أكبر جزء من الساحل الجنوبي للبحر الأحمر وسطح الأرض بها صالح للزراعة وعلى بالثروات والمعادن .

٢ - الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات في اريتريا : يعود تاريخ هذه المنطقة إلى حضارة مصر القديمة حيث قامت فيها بمالك وإمارات تحولت إلى قبائل مستقلة ثم امارت وقامت دول أخرى ، أما إسم اريتريا فلم يعرف إلا في عهد الإستعمار البريطاني حيث صدر المرسوم الامبراطوري بتأسيس مستعمرة اريتريا عام ١٨٩٠ ثم تلى هذا اتفاقيات ومعاهدات بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا وفرنسا رسمت الحدود السياسية لمستعمرة اريتريا واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الاستعمار الإيطالي فاستولت بريطانيا على اريتريا حتى عام ١٩٥٢

وحددت الصراعات الدولية أيضا ظروف تكوين المجتمع الاريتري فقد احتلت إيطاليا مصر عام ١٨٨٥ ثم سارعت بإحتلال الصومال وحيما تولى ملك الشان ملك الحبشة بتأييد من إيطاليا عقد معاهدة أو تشالي سنة ١٨٨٩ والى بمقتضاها اعترف بسيادة إيطاليا على اريتريا وحاولت إيطاليا تكوين امبراطورية في أفريقيا تشمل الحبشة والسودان ولكن بعد أن هزمهم الاحباش في معركة عدوه ، سنة ١٨٩٦ استحوذت إيطاليا على الصومال وريتريا وفي

عام ١٩٤٥ بدأت إيطاليا تصطنع حوادث حدود بين مستعمراتها في القرن الإفريقي وبين الحبشة وقامت سياسة إيطاليا الاستعمارية في أريتريا على أربع محاور رئيسية هي :-

١ - ضمان استتباب الأمن في المستعمرة وتنظيمها .

٢ - تطوير المستعمرة وتنميتها لتلائم الاستيطان الإيطالي .

٣ - استغلال موارد المستعمرة الطبيعية والزراعية والحيوانية والمعدنية واتخاذ أريتريا سوقا لتصريف المصنوعات الإيطالية .

٤ - تجميع المستعمرة كمساعدة للانقضاء من هنا على الإراضى الزراعية المجاورة .

وقد سبق لإيضاح أن الجهاز الإداري الذي أعيد تنفيذ هذه السياسة كان قد أعد ببطء ثم اتخذ خطوات سريعة في أواخر العهد الفاشستي ، وكان الحاكم الإيطالي يرأس هذا الجهاز من قصره في مصوع حتى عام ١٩٠٠ ثم بعد ذلك في أسمرة وكان يايه القائد العام للقوات الإيطالية في المستعمرة ثم سكرتها العام . وكان الرعايا الإيطاليون يعتبرون في أريتريا مواطنون من الدرجة الأولى في حين كان ينظر إلى الأهالي الوطنيين باعتبارهم مواطنون من الدرجة الثانية والثالثة وكان عليهم أن يكسحوا لانتاج المواد الخام الرخيصة اللازمة للصناعة الإيطالية وأن يشتغلوا بالمشروعات الإيطالية بأجور زهيدة وأن يخدموا في الجيش الإيطالي المراتب في أريتريا برصصهم مرتزقة . وأنجحت سياسة إيطاليا في هذه المنطقة إلى تعميق الخلافات الدينية والنحرات الطائفية والقبلية واستخدمت سياسة التمييز العنصري والفصل بين السكان فقسمت المدن إلى أحياء أوربية وأخرى وطنية وحرم على الوطنيين ركوب الدرجة الأولى من القطارات

وخصصت لهم أوتوبيسات لا يركبها غيرهم ومنعوا من دخول النوادي وتمادت إيطاليا في سياستها العنصرية فأصدرت عام ١٩٣٧ قانونا نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للإيطالي الذي يتزوج إحدى الوطنيات ثم أصدرت في العام التالي قانونا ثانيا نص على عدم الاعتراف بالزواج الذي يحدث بين الرعايا الإيطاليين وبين أهالي البلاد وحدد عقوبة المخالفين من الطرفين بالحبس لمدة خمس سنوات .

أما في ميدان التعليم فإن الفرص التعليمية التي أناحتها إيطاليا للأريتريين كانت ضئيلة للغاية واقتصرت جهودها على العناية والتبشير ومحاربة الثقافة العربية وحاولت أن تفرض اللغة الإيطالية لتحل محل اللغة العربية غير أن جهودها في هذا السبيل باءت بالفشل ، وحتى اللغة الإيطالية التي انتشرت في أريتريا انتشارا محدودا وحتى نهاية العهد الإيطالي فإنه لم يكن في أريتريا كلها سوى أربعة وعشرين مدرسة ابتدائية وكان مستوى التعليم فيها منخفضا ومناهجه محدودة وتجدد الإشارة إلى أنه عندما جاء البريطانيون إلى أريتريا لم يجدوا في البلاد كلها خريجا جامعيا واحدا ، والطلبة الأريتريون الذين تلقوا تعليما مدرسيا لم يتجاوزوا اثني عشر طالبا . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية وأعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا قامت القوات البريطانية بالزحف من السودان إلى أريتريا عبر منخفضات بركة ودخلت أسمرة عام ١٩٤١ ثم سقطت بعد ذلك مصوع وبذا أصبحت أريتريا كلها خاضعة للاستعمار البريطاني مدة أحد عشر عاما من ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٢ وهو ما يقتضي وقفة لاستعراض أوضاع أريتريا تحت الإدارة البريطانية في هذه الفترة نظرا لما كان لها من انعكاسات على الفترة التالية وعلى الأوضاع السكانية هناك . فعندما احتلت بريطانيا أريتريا سنة ١٩٤١ اضرب قوة المحور في البحر الأحمر وشرق أفريقيا

اصطدمت بريطانيا بقوى اجتماعية متشابكة ومعقدة ومتطورة في نفس الوقت ومن هذه القوى: البورجوازية التجارية والحركة العمالية والفنيون والاداريون واقتضى ذلك اتباع أساليب خاصة لمواجهة تلك القوى وقامت هذه الأساليب على أساس العودة إلى التقسيم الطائفي والقبلي لاريتريا متعارفة في ذلك مع النظام الامبراطوري الاقطاعي المتخلف في اثيوبيا من جهة وفي مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى وشكلت النقطة الأخيرة حجر الزاوية في المشكلة الاريترية وتطوراتها اللاحقة . وتفسير ذلك أنه في حين أصبح على الحلفاء التعامل مع مجتمع متعدد القوى السياسية في اريتريا فانهم كانوا - على النقيض من ذلك - يواجهون مجتمعا أوتوقراطيا مركزى السلطة في اثيوبيا وهذا ما يفسر صغوبه فكرة ضم اريتريا لاثيوبيا منذ البداية . ولم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت سنة ١٩٤٣ في حين أن الحركة السياسية في اريتريا آنشد كانت متبلورة في تكتل سياسي هدفه الإستقلال ثم انقسم هذا التكتل بسبب سياسة التفرقة البريطانية إلى الرابطة الاسلامية والحزب الوطنى والحزب الاتحادى والحزب التقدمى واريترى الجديدة وحزب المثقفين واجزاب ومنظمات سياسية أخرى سادت على المسرح السياسى المحلى فى هذه الفترة وعلى النحو الآتى :-

١ - حزب الوحدة الاريترية الاثيوبية (أو الحزب الاتحادى) وقد تأسس هذا الحزب فى ابريل ١٩٤١ واتخذ مقره فى أسمرة ولكنه لم يتخذ شكلا منظما إلا فى عام ١٩٤٦ وكانت هناك رابطة اسمها رابطة حب الوطن ويبدو أنها اندمجت فى الحزب الاتحادى . وكانت هذه الرابطة قد تشكلت خلال عام ١٩٤٣ وكانت تدعو للوحدة الاريترية الاثيوبية ، وبرامج هذا الحزب كانت الدعوة للوحدة غير المشروطة لاريتريا مع اثيوبيا والمعارضة المطلقة لعودة الحكم الايطالى ورفض الوصاية الاجنبية ، وقد وجد هذا الحزب تأييدا كبيرا من

جانب الحكومة الاثيوبية ورجال الدين المسيحيين فى اريتريا حيث بدأ بطويرك الكنيسة القبطية هناك منذ أواخر عام ١٩٤٣ يجمع توقيعات على مليمس ، يطالب بالوحدة الفررية مع اثيوبيا ، وقد حاولت الإدارة البريطانية - على حد قول أحد الباحثين - إقناع رجال الدين المسيحيين من اريتريا بعدم التدخل فى السياسة ولكن دون جدوى .

٢ - الرابطة الاسلامية وقد تأسست فى ٤ ديسمبر ١٩٤٦ واتخذت مقرها مدينة كرن وكان برنامجها يدعو لوحدة اريتريا وإستقلالها ؛ وإذا لم يتحقق إستقلال اريتريا فورا فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات وفضلا عن ذلك كانت الرابطة تطالب باستعادة بعض الأراضى السودانية والاثيوبية إلى اريتريا وتعارض الوحدة مع اثيوبيا .

٣ - الحزب التقدمى وشكل فى فبراير ١٩٤٧ واتخذ مقره فى عدى كابر وكان برنامجها يدعو لوحدة اريتريا ويمارض الوحدة مع اثيوبيا ويطالب باستقلال اريتريا التدريجى تحت إشراف الأمم المتحدة واستعادة بعض أراضى تيجراى والسودان إلى اريتريا .

٤ - الحزب الوطنى الاسلامى لمصوع وتشكل فى مارس - ابريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع وأعضاؤه تكونوا من عناصر منشقة على الرابطة الاسلامية وكان برنامجها يدعو إلى وحدة اريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشرة سنوات يعقبها إستقلال اريتريا التام .

٥ - رابطة المحاربين القدماء الاريترية وقد تأسست فى أبريل ١٩٤٧ من الجنود الاريتريين السابقين ( مسلمين ومسيحيين ) ولايست لها أغراض سياسية وأغلبية أعضائها طالبوا بالوصاية الايطالية .

٦ - الحزب الموالى لاطاليا Pro-Italia Party وتشكل فى سبتمبر ١٩٤٧



وانتخذ مقره في أسمرة وكان برنامجا يدعو إلى وحدة أريتريا ووضع البلاد كلها تحت الوصاية الإيطالية التي تؤدي إلى الاستقلال في أقصر فترة ممكنة .

٧ - الرابطة الإيطالية الأريتيرية traio-Eritrean Assoc iation وتضم الإيطاليين الذين ولدوا في أريتريا أو الذين عاشوا هناك لفترة طويلة فضلا عن المولودين وكذلك أمهات المولودين وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفوري لأريتريا تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة .

٨ - اللجنة الممثلة للإيطاليين في أريتريا The Representative Committee for Italians in Eritrea ومقرها أسمرة وليس من المعروف تاريخ تأسيسها وقد زعمت أنها تمثل جميع الإيطاليين في أريتريا وتسهر على ح - آيه مصالحهم المعنوية والمادية وتؤيد الوصاية الإيطالية على أريتريا غير المجزأة .

٩ - الأحزاب السياسية الإيطالية وقد اعترف بها رسميا وهي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي والحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي المسيحي وحزب العمال الديموقراطي وحزب العمال الاشتراكي وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية على أريتريا غير المجزأة .

وإلى جانب هذه الأحزاب التي طالب بعضها - كالحزب الاتحادي - بالوحدة مع إثيوبيا والبعض الآخر بالاستقلال أو الوصاية البريطانية أو الإيطالية كانت السلطات البريطانية سواء في أريتريا أو السودان ترى أن أفضل حل للمسألة الأريتيرية هو تقسيم البلاد بين إثيوبيا والسودان ، وفي خلال عام ١٩٤٣ قام السكرتير المدني للسودان وهو انجليزى بزيارة أريتريا وصار يدعو إلى ضم القبائل الإسلامية في غرب أريتريا إلى السودان وضم المقاطعات المسيحية ، في أريتريا والتي يتكلم سكانها لغة التجرينا Tigrinya إلى إثيوبيا .

وفي عام ١٩٤٥ كتب الحاكم البريطاني لأريتريا (١٩٤٢ - ١٩٤٤) يقول أن مناطق القبائل الأريتيرية الإسلامية المجاورة للسودان المصري الانجليزى يجب أن تدخل في نطاق هذه البلاد - أي السودان - وأن مرتفعات أريتريا المسيحية الوسطى ومعها ميناء مصوغ وقبائل السمهر Samhar والساهو Saho يجب أن تؤلف جزءاً من دولة أو إقليم متعدد تيجرفي اللغة يوضع تحت السيادة الاسمية لإمبراطور إثيوبيا وتتولى دولة أوروبية إدارته لمدة محدودة أو غير محدودة كما يجب أن تعطى بلاد الدناكل Danakils أو العفر Afar وميناء عصب للإمبراطور دون أية شروط وقد عبر آخرون من الانجليز عن آراء مشابهة واقترح أحدهم تقسيم أريتريا في المؤتمرات التي عقدت في لندن وباريس خلال عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ . وحتى أكتوبر ١٩٤٧ لم يكن مجلس وزراء الخارجية قد وصل إلى حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة فلم ينفذ شيء من الوعود التي قطعتها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها لإيطاليا أو من الرغبات التي أبدتها فرنسا خصوصاً من حيث وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الإيطالية . ويمكن اجمالاً الوقائع التاريخية السابقة فيما يأتي :

١ - كان الإنهاء الغالب بين الحلفاء أثناء الحرب هو أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها في أفريقيا وأنها لن تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات وبعد إنتهاء الحرب عقد الحلفاء سلسلة من المؤتمرات ثم وقعوا في باريس في ١٠ فبراير ١٩٤٧ معاهدة الصلح مع إيطاليا وأقصد صدر عن الدول الأربع الكبرى (الاتحاد السوفيتي - بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا) صدر تصريح الحق بالمعاهدة التي نصت على تنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في أفريقيا وهي ليبيا وأريتريا والصومال الإيطالي وتقوم حكومات الدول الأربع الكبرى بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً خلال سنة من

المعاهدة وتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعينها الأمر وإذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم رفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وعندما طالت الأمم المتحدة وضع المستعمرات الإيطالية وهي ليبيا والصومال وأريتريا كان من رأى الولايات المتحدة ضم أريتريا لإثيوبيا بينما أبدت الحكومة الإنجليزية فكرة تقسيمها بين الصومال والسودان ليتمكن الإنجليز السيطرة على الجزء الشرقى من ساحل البحر الأحمر ، وأيد الاتحاد السوفيتي وعدد من دول العالم الثالث فكرة إستقلال أريتريا . وفي هذه الأثناء اشتدت الحركة السياسية في أريتريا وكانت الشخصية الأريتيرية تتبلور في شكل بارز ، وجعل ذلك الدول الغربية تصعد من صراعاتها نحوها ولم تكن العرجوازية الأريتيرية التي تكونت دائماً عن طريق القطاعات الوسيطة تقدر القوة الحقيقية للحركة الشعبية أو تتبنى مطالبها الجذرية ، ولذا رأت أن بلورة الكيان الأريتيري ، يمكن تحقيقه بالتعاون مع أي من هذه القوى الكبرى التي تحرك من حولها . غير أن هذه المحاولات وبالرغم من فشل الحركة الوطنية في تحقيق الإستقلال في فترة الصراع الدولي حولها بين ١٩٤٧ - ١٩٥٢ استطاعت أن تنجز لأريتريا ما يلي :

(١) طرح قضية إستقلال أريتريا على الساحة الدبلوماسية في فترة تصفية الإستعمار مثلها مثل بقية المستعمرات في العالم وكما خيمت قوى الحلفاء أمال شعوب مستعمراتها في أنحاء العالم فقد إمتد ذلك لأريتريا .

(٢) الإعتراف « بالهوية الأريتيرية » حتى من خلال ضمها لإثيوبيا وفقاً

لقرار الصادر عن الأمم المتحدة والذي ينص على أن « أريتريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتي في اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا مع الاحترام الكامل للمؤسسات والتقاليد والأديان واللغات » ، وفي هذا الإطار يمنحها حياة دستورية كاملة تستغل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وشؤونها الداخلية .

(٣) اشتراك ممثل الأمم المتحدة في وضع دستورها على الأسس الديمقراطية الليبرالية الغربية ومن خلاله دخلت ستة أحزاب سياسية الانتخابات في مارس ١٩٥٢ حصلت فيها الكتلة الإستقلالية على أغلبية الأصوات .

وبدأت الجمعية التشريعية في مناقشة مشروع الدستور الأريتيري وأدخلت بعض التعديلات عليه ، وتمت موافقة الجمعية على الدستور المعدل في ١٠ يوليو ١٩٥٢ ووقعه مندوب الأمم المتحدة في ٦ أغسطس ثم صادق الإمبراطور عليه في ١١ أغسطس ويحتوى الدستور الأريتيري على ٩٩ مادة ، وفيما يلي أهم ما إشتمل عليه من نقاط :

١ - حدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة أريتريا بأنها المسائل التي ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية ومن هذه السلطات الاحتفاظ بقوات الأمن الداخلى وجباية الضرائب لسد النفقات المحلية وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به .

٢ - يتكون المجلس الفيدرالى الإمبراطورى Imperial Federal Council من عدد متساو من الاثيوبيين والارثريين ، والاخرون يعينهم رئيس المملكة التنفيذية Chief Executive وتصادق الجمعية التشريعية الأريتيرية Assembly على تعيينهم .

٣ — الإمبراطور يمثل Representative في أريتريا يحاط علماً بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية والآخر مسئول أمام الجمعية التشريعية .

٤ — يقوم دستور أريتريا على مبادئ الحكم الديمقراطي وللجميع المتمتع بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية الواردة في الفقرة السابعة من القانون الفيدرالي وهي جزء متمم للدستور .

٥ — لا أريتريا علم خاص وخاتم وشارات .

٦ — اللغتان الرسميتان هي التيجرينيا والعربية .

٧ — عندما تصدر الجمعية التشريعية قانوناً يقدم إلى ممثل الإمبراطور الذي له أن يطلب في خلال عشرين يوماً إعادة النظر فيه إذا تعدى الاختصاصات الفيدرالية .

٨ — تتكون الجمعية التشريعية من عدد لا يقل عن خمسين عضواً ولا يزيد على سبعين عضواً ونختص بالإقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية .

٩ — تتكون السلطة التنفيذية من رئيس Chief Executive يعاونه وزراء Secretaries مسئولون أمامه وله حق إقالتهم .

١٠ — تتولى السلطة القضائية محكمة عليا Supreme Court وعدد من المحاكم الأخرى وتختص المحكمة العليا بالنظر في طلبات النقض والإستئناف والمنازعات بشأن دستورية أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامة .

وبالطبع فانه في ظل الدستور الإمبراطوري الإثيوبي الذي كان يقوم على الساطة البلاد والكنيسة فإنه لم يكن متوقفاً أن يتطور الاتجاه الفيدرالي لإسلبيا وإن ترك فترة الاتحاد ثرائاً هائلاً من المتناقضات المتراكمة بين المجتمعين الإثيوبي والاريتري ، فالجتماع الإثيوبي آنئذ كان في إطار الكيان الإمبراطوري القائم على الغزو والضم بدما ييوصامش ومرورا بمنيلك ووصولاً إلى هيلاساسي بمضمونه الانقطاعى وواقعة الاقتصادى المتخلف ، ولم يتبع ذلك لآى حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في أثيوبيا لتشكل مركز حوار وحدوى ديموقراطى وأن يدخل مبكراً جدول الثورة لاستعدادا لسقوط الإمبراطور .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع قضية الاستقلال حتى وصل بعضها إلى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية الاريترية التي مثلت الشخصية الوطنية مبكراً قبلت نفوذ التطور الاريتري لبعض الوقت في ظل الاتحاد الفيدرالي بقاءها على قمة الهرم الاجتماعى في أريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت د الوطنية الاريترية ، أن تتعامل مع الانجليز أو مع إيطاليا أو تعامل أجنحة منها مع أثيوبيا مادامت تضمن نفس المصالح ورغم الدور السياسى النشط لهذه القيادات فلما قبلت بالتسليم فى قضية الإستقلال الكامل عندما ضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هي شروط الديموقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة لأريتريا ، لقد كانت الفئات البروقراطية المسيحية - مثلاً - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد أمامها في أريتريا ليشمل أثيوبيا لإدارة وجيشاً وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى في أثيوبيا وأريتريا على السواء . أما البرجوازية الاسلامية فكانت ترى أن د سوق التجارة ، يمتد عبر حدود آمنة من أثيوبيا إلى السودان تحت رعاية الإدارة الإمبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب



إقطاعى عسكري لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية التى دمرت الاقتصاد الأريتري حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمتقنين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشاريع التى كانت تقوم بها إيطاليا للتوسع فى أريتريا الأمر الذى يفهم منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أريتريا عشية الإدارة الأثيوبية ثم ازداد الوضع سوءاً بعد تدخل أثيوبيا فى مصالح أريتريا .

وقد حاولت العناصر البرجوازية الشكوى من الإجراءات التعسفية لهيلاسلاسى ورفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، غير أن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ وفد برئاسة محمد قاضى سنة ١٩٥٧ بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة اعتقلت السلطات الأثيوبية الامبراطورية أعضاء الوفد لدى عودتهم ثم أعقب ذلك قيام عدد من الشخصيات السياسية مثل إدريس محمد آدم وإبراهيم سلطان وولد آب بالهروب من أريتريا لعرض قضيتهم على الرأى العام وحصلوا على حق اللجوء السياسى بالقاهرة عام ١٩٥٩ وانعكس ذلك على الشعب الأريتري الذى لم يجد فائدة من هذا الأسلوب وتقدم وفد من أمهرة يفاوض الإدارة الأثيوبية كي تصدر قوانين جديدة للأحوال وهو ما اعتبرته الطبقة العاملة إضراراً بمستوى معيشتها فأدى هذا إلى حدوث الاضطرابات العمالية فى مارس ١٩٥٨ فى «اسمره» و «مصوع» بالاحتجاج على هذا الطلب ، وهذه الاضطرابات المتكررة طرحت لدى الجماهير إمكانات العمل الثورى وأن لم تكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول أريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق إلى الثورة من أجل تحريرها الوطنى وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان - الجاور لأريتريا -

حتى حصل على استقلاله فى عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هى الأخرى التى حثت شباب أريتريا ، وكانت الصومال شريكة أريتريا فى الخضوع إلى الإدارة الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الأريتري للاجراءات التعسفية من جانب أثيوبيا ووضعت شعب أريتريا وجها لوجه أمام مطالب الثورة ليس فى مواجهة الامبراطور هيلاسلاسى فحسب بل وفى مواجهة البورجوازية التعسفية ، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دوراً معتدلاً فى هذا الشأن فقامت ببعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لأريتريا فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السرى يقوم على أساس الخلايا التى تنظم العمال والموظفين الأريتريين فى السودان متأثرين بالسياسة والإنجازات اليسارية المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة ثم انتقلت إلى داخل أريتريا وقامت بعدة انقلابات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالتمقيدات القائمة فى الواقع الأريتري حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الأفريقية والعروبة . . الخ الأمر الذى ترتب عليه عدم الاستجابة الصحيحة لهذه الحركة من جانب الشعب الأريتري بسبب عدم تحقيق مطالبه .

#### ٣ - الاتجاهات المعاصرة للثورة الاريتيرية وقصائلها :

تزايدت عوامل الثورة الاريتيرية بالداخل وتطلعت جماهير اريتريا نحو ابناءها في العالم الخارجى الذين كانوا بمثابة العناصر الطليعية التى تعيش - خاصة - فى الدول المجاورة وحيث كانت أكثرهم فى مصر والسودان للبحث عن فرصة العمل والتعليم ، فى هذا المناخ تأسست جبهة تحرير اريتريا عام ١٩٦٠ ورغم سيادة الاعتبارات الاسلامية فى مصر ووجود معظم ابناء اريتريا فى الازهر فإن الناحية الدينية لم تكن هى الدافع ، فقد حاولت المجموعات الاولى أن تتغلب على الاعتبارات الاقليمية بتمثيل المجموعات المختلفة من ابناء الأقاليم الاريتيرية ، وقد نص « دستورها » على « استبعاد الطرق السلبية والعمل السرى الثورى العنيف وتوعية الشعب الاريتيرى بذلك تحت قيادته موحدة وأصبح العنف الثورى والإعتماد على الحركة العنيفة للجماهير هى السمة المميزة للجبهة ضد الوجود الاثيوبى بهدف تحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة الثورة ، غير أن الجبهة ساءت بها السلبية مثل عدم وجود الخبرة والبرامج الاجتماعية لإزاء تكرين الكوادر الطليعية المثقفة سياسياً ، وعمماً يمكن تقسيم مراحل الثورة الاريتيرية على النحو الآتى :

١ - الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ حيث قامت الجبهة بتمهئة الإريتريين فى الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة مع حملة إعلامية تركزت فى الدول الصديقة بالمنطقة وقد استجابت لها بعض الدول الإسلامية العربية مثل السعودية ومصر والعراق والصومال .

٢ - الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث اجتازت الثورة الإريتيرية مرحلة التمهئة العضوية إلى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهى المرحلة التى شهدت

إنتقال الثورة من حرب العصابات المحددة إلى الكفاح الجماهيرى المسلح مع تعبئة العناصر الهامية والمثقة فى الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة استخدام تقسيم الولايات إلى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وتنقسم هذه الفترة أيضاً بتأكيد الثورة الاريتيرية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

٣ - الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر بين فصائل الثورة إستعدادا المؤتمر الوطنى العام وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من القوى المعارضة فى المجلس الأعلى الثورة الذى يقودها من الخارج واختارت قيادة طامة من الميدان تأكيداً لفكرة الوحدة وكانت المنطقتان الاولى والثانية فى غرب اريتريا لها نفوذ أكبر وفى المقابل كانت هناك « القيادات الثلاثية » التى احتفظت بنفسها حتى انشقت باسم « قوات التحرير الشعبية » . ويحذر التنويه بأن الصراع فى الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جبهة والديمقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، هذا الصراع قد عطل إنعقاد المؤتمر الوطنى حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الاريتيرية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالثقيف السياسى والايدولوجى وأسهمت الحركة الطلابية فى هذه الفترة بمجهود ملحوظ أى أن هذه المرحلة هى مرحلة تجسيد الثورة .

٤ - الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ حيث دخلت الصراعات الداخلية بين فئات وفصائل الثورة مرحلة جديدة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الاريتيرية ممثلة فى تنظيمين ، والمجلس الثورى للجبهة تمسك بقراراته

مؤتمراتها ، أما قوات التحرير الشعبية فلم تقبل هذا المفهوم أو ملتزم به وشهدت هذه الفترة اقتتالا وطنياً ردموياً تحت شعار تصفية الثورة المضادة وتمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثوري ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريترية قد أثرت على قدرتها في مواجهة التحدي التاريخي لها بسقوط الامبراطور د هيللا سيلاسي ، دون قدرة على حسم الموقف بما اضطر جناحي الثورة إلى المغامرة في هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافاً إعلامية إلا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلي .

■ — الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ في هذه الفترة ظهرت محاولات لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، غير أن الحوار الديمقراطي قد أدى إلى مزيد من الانقسامات وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية إلى حد بذل محاولات مع المجلس الثوري في السودان لتحقيق الوحدة ولكن قيادات التحرير بالداخل اعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتأسس هذه الفترة أيضاً بضغط نظام الحكم الجديد في أثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولي حول أثيوبيا نفسها وتعدد الموقف — بالتالي — أمام الثورة الاريترية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الاريترية في هذه الفترة انجازات هامة فالمجلس الثوري ضاعف من عمليات الميلاشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيري ودفع بقواته لتحمل د تسيني ، بشروطاتها الزراعية وتكسر معسكر د علي قدر ، الحصين في غرب أريتريا ، والجبهة الشعبية تتقدم إلى « نفقة » في مديرية الساحل ثم إلى كرن وسط البلاد ، وقوات التحرير الشعبية قد تحركت هي الأخرى د كقوة ثالثة ، بما لديها من سلاح .

وفي الفترة التالية والحالية أيضاً يمكن القول أن القوة الأساسية للثورة الاريترية تتمثل في جبهة تحرير أريتريا بقيادة المجلس الثوري ثم الجبهة الشعبية

لتحرير أريتريا وهما يعترفان لبعضهما بهذا الوضع أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل د القوة الثالثة ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير أريتريا - المجلس الثوري : تقوم بتنشيط المنظمات الجماهيرية وتكوين الميلاشيا الشعبية والاعتماد على أسلوب التحرير الشامل ولذا تستقطب قواها معظم انحاء أريتريا وأصبح يسودها التيار الاشتراكي . أما الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والتي حملت اسم قوات التحرير الشعبية فقد كانت تضم مجموعة المسيحيين اليساريين والمجموعات العربية الإسلامية وكانت تعتمد على البعثات الخارجية وتتفق الجبهة الشعبية مع جبهة التحرير في العداء للنظام الاثيوبي وتؤكد احترام القوميات الاريترية كما تتفق مع جبهة التحرير في إقرار اللغة العربية والتجريدية كلفتين رسميتين لأريتريا . أما قوات التحرير الشعبية فأنها تضم القوى المتنوعة خارج جبهة أريتريا وهذا جعل سلوكها الداخلي عسكرياً فقط وبرنامجهما الاجتماعي يقوم على أساس توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا إلى اللاجئين الاريتريين .



#### ٤ - خاتمة :

من خلال العرض السابق يمكن القول أنه أثناء فترة الاتحاد التي امتدت حتى عام ١٩٦٢ ثم إلغاء إثيوبيا للاتحاد وقامت بدمج أريتريا كإقليم لإثيوبيا - ساعد ذلك على نمو الحركة الوطنية الأريتيرية التي زادت حدتها تحت وطأة أعمال الإضطهاد والإستغلال والقمع الإثيوبية من جهة وبتأثير تطور الأحداث الوطنية في إفريقيا وخاصة في الشمال - مصر - الجزائر - السودان ، والشرق - كينيا وتنجانيقا ، حتى أنه خلال عدوان ١٩٥٦ على مصر تقدم عشرات الأريتيريين للتطوع إلى جانب مصر في الحرب . في ذلك الوقت من الخمسينات - ومثل غيرها من الحركات الوطنية الإفريقية - كانت الحركة السياسية الوطنية الأريتيرية تؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق إستقلال أريتريا ورغم أوضاع أريتريا آنشد والقوى الاجتماعية التي أعلنت رغبتها في إقامة الاتحاد مع إثيوبيا تحقيقاً لمصالحها وفي ظل مجتمع بدائي - شبه إقطاعي خاضع للاحتلال الإثيوبي ، وقد ساعد ذلك من جهة أخرى - على بروز العناصر الإقطاعية - القبلية وأبنائها المتعلمين جنباً إلى جنب بعض من الأريتيريين الذين كانوا يعملون بأعداد كبيرة في الجيش السوداني . ثم تأسست جبهة تحرير أريتريا في بور سودان وأسست خلاياها السرية في الداخل وبين العمال والطلاب في الخارج . وكانت القيادة السياسية تعتمد على الريف وتركيبه المتخلف الإقطاعي وعلى الطلاب المدارس في دول الشرق الأوسط أما القيادات العسكرية فقد اعتمدت على الذين كانوا يعملون في الجيش السوداني وقدراتها العسكرية الفنية محدودة وبدائية وقد حكم هذه القيادة فكرية النشاط السياسي في الخارج كأساس ثم القيام ببعض العمليات العسكرية المحدودة في الداخل بقصد - إسماع ، الخارج وخاصة المنظمة العالمية . وفي الفترة التالية ١٩٦٥ - ١٩٦٧ بدأت عناصر طلابية كثيرة تعود إلى أريتريا

بعد إتمام دراساتها في الخارج وبدأت حركة واسعة من النضال السياسي في المدن وبدأ يتبلور تيار سياسي كامل داخل الجبهة ذو طابع ديمقراطي ونقدي .

المسألة إذن أن الاستنطاب الاجتماعي السياسي كان قد تبلور في اتجاهين أساسيين : اتجاه يؤمن بالثورة كوسيلة للضغط على الخارج لتحقيق إستقلال تنوفر فيه مصالح قبة الهرم الإجتماعي للمجتمع الأريتيري في الأساس ، ثم إتجاه آخر يؤمن بالثورة كوسيلة ليس لمجرد الإستقلال الوطني وإنما - كوسيلة أيضاً - لتغيير الواقع الإجتماعي الراهن الاغلبية العظمى من الأريتيريين .

أما إستراتيجية الاتجاه الثاني الذي تبلور ونضج خلال تطور الحركة الوطنية والعمل المسلح فانها تهدف إلى خلق تنظيم ثوري يرفع المستوى الإيديولوجي للمناضلين وتنظيم الجماهير على أساس طبقي وتكوين منظماتها الديمقراطية، وعلى المستوى العسكري خوض حرب تحرير شعبية وخلق قواعد ثورية ثابتة في المناطق المحررة وتأسيس ميليشيا شعبية وتطويق المدن بالريف . وعموماً فإن القوى النقدية والديموقراطية لم تجد مفرًا وفي مواجهة أعمال التصفية - من تأسيس قوات التحرير الشعبية لتدخل ثورة أريتريا الوطنية مرحلة جديدة من مراحل تطورها .

وإذا أرادت الحكومة العسكرية الإثيوبية الراحة أن تحافظ على وحدة البلاد وتعاون شعوبها فعليها أن تأخذ طريق اللامركزية السياسية . فالأصرار على مبدأ انفصال أريتريا من إثيوبيا الذي ترفعه جبهة التحرير الأريتيرية ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة للدخول في ميدان بناء المجتمع الأريتيري والخطوة المطلوبة لتحقيق ذلك هي محاولة بدء الحوار الإيجابي بين أطراف القضية على أساس مبادئ المساواة بين الشعوب والجماعات في إثيوبيا لتعيش في ظل

اللامركزية السياسية لشعب إريتريا ، وإذا ما استمر الصراع المسلح حول قضية إريتريافانته يمتدح أن يؤدي إلى تقسيم إريتريا إلى دولتين إسلامية ومسيحية وهو خطر يهدد مجتمع الأقليات الإريتري ، أي أن المطلوب في المرحلة القادمة هو أن يضع أطراف النزاع أساساً يصبح التحالف ليس تحالف طبقات أو أقليات أو فئات وإنما ينبغي أن يكون تحالف شعوب وقوميات متنوعة الدين واللغة والمراكز الاقتصادية والتقدم الحضاري وتغيير هيكل الإدارة الحكومية الموروثة وبمجموعه القيم والرموز وزرع قيم جديدة. والتطورات القادمة كفيلة بالإجابة .

## المراجع

- السيد رجب حراز (دكتور) : إريتريا الحديثة ، (١٥٥٧ — ١٩٤١) ،  
معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- السيد رجب حراز (دكتور) : الأمم المتحدة وقضية إريتريا ( ١٩٤٥ —  
١٩٥٢ ) ، معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٤ .
- السيد رجب حراز (دكتور) : الأصول التاريخية للمشكلة الإريتريّة ،  
معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٧ .
- عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم في إفريقيا ،  
معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة .
- راشد البراوي (دكتور) : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ،  
القاهرة .

- United Nations, A 2188 Final Report of the United Nations Commissioner, dated 17 October 1952.
- United Nations, General Assembly, First Committee, Third Session, part II, Summary Record of the two hundred and Fortieth meeting held at Lake Success, New York 1949.
- Pankhurst, E. S. & Pankhurst, R :  
Ethiopia and Eritrea, The Last phase of the Reunion Struggle 1941 — 1952.

— Green Field, R. Ethiopia, A New Political History.  
London 1960.

— Sand Ford, C. : Ethiopia under Haile Selassie.

— مجلة السياسة الدولية — القاهرة — مؤسسة الأهرام ، ( أعداد ) .

## الفصل السادس

### الصومال

- ١ — الاطار التاريخي السوسولوجي .
- ٢ — التطور السكاني .
- ٣ — تأميم الدين الاسلامي والطرق الصوفية والارسابيات .
- ٤ — القبلية والدولة .
- ٥ — خاتمة .
- المراجع .



# ١ - الاطار التاريخى السوسولوجى :

كان سكان الصومال يعرفون قديما باسم « بر باروى » وأول من أطلق عليهم هذا الاسم هم مؤرخو اليونان والرومان فى العصور القديمة . وقد نقل مؤرخو العرب فى العصور الوسطى هذه التسمية وحولوها إلى « البربر » ، وبقيت إلى اليوم فى اسم مدينة « بربره » (١) الواقعة على ساحل الصومال البريطانى . وكان مؤرخو العرب يميزون بين سكان الصومال وبين الشعوب الزنجية التى تسكن ساحل إفريقيا الشرقى الممتد جنوب صوماليا فكانوا يطلقون على هذه الشعوب « الزنج » ويسمون بلادهم « بر الزنج » ، وقد بقيت هذه الكلمة إلى اليوم فى اسم جزيرة « زنجبار » .

وينتمى الصوماليون للجنس الحامى وبالتحديد للعنصر الكوشى والكوشيون (٢) هم إحدى الموجات الحامية وكانوا يسكنون منطقة شرق إفريقيا من حدود مصر شمالا حتى القرن الأفريقى جنوبا ومنهم أيضاً الهناكل والجالا . ويرى علماء الاجناس والسلالات البشرية ان قبائل الجالا قد اضطرت تحت الضغط المتواصل من جانب الصوماليين إلى الهجرة نحو الغرب والجنوب العربى . وأخذ الآخرون وهم جنس حامى ينتشرون فى المناطق الساحلية ثم توغلوا فى الداخل بالتدريج حتى أصبحوا يشغلون مساحة شاسعة تمتد من خليج تاجورة على خليج عدن حتى رأس غردفوى ثم جنوبا على طول ساحل المحيط الهندى إلى نهر تانا فى كينيا .

وقد قامت علاقات تجارية مع مصر القديمة التى وصلت سفنها إلى الساحل الصومالى وكان من الطبيعى أن توجه أنظار العرب أيضا إلى السواحل المواجهة مباشرة لشبه الجزيرة العربية فنزلوا عند المواقع الحالية لمصوع والإماكن القريبة

منها . وعقب ظهور الإسلام أخذ التجار المسلمون من عمان واليمن وحضرموت وغهما يقدون إلى الساحل الأفريقي وراحوا — إلى جانب التجارة — يعملون على نشر الدين الجديد في الموانئ والمناطق الساحلية الداخلية وأعظم التوسع الذي حققه الإسلام في شمال شرق أفريقيا حدث بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين وانتهى الحال بقيام عدة سلطنات وأمارات إسلامية على طول الحافة الشرقية والجنوبية للهضبة الحبشية ومنها عدن التي يشير إليها المؤرخون العرب على أنها زيلع وهرر وكانت مركزاً عظيماً للتجارة والثقافة الإسلامية (٤) .

وقد رحب الصوماليون بالإسلام وتناالت الموجات الإسلامية حتى أصبح الإسلام ديناً لكل أبناء الصومال . وصحب هذه الموجات العربية والإسلامية المتعددة إلى بلاد الصومال وصول حضارة جديدة وثقافة زاهرة وأصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الإسلام في شرق أفريقيا ، وتوغل منه النفوذ الإسلامي إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية ولم يرق المسلمون بهذه الحركة كحركة جهاد مسلحة لفرص الإسلام على الشعوب المجاورة بل جاءوا بأخلاق جديدة وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة . وتزاد الشعوب العربية والصومالية وتوثقت علاقاتهم .

غير أن العالم الإسلامي قد شهد فترات تفكك وتشقت (٥) وقد انعكس ذلك على أبناء الصومال الذين شعروا بما شمرت به بقية الشعوب الإسلامية الأخرى في العصور الوسطى ومع ذلك ظل الصوماليون يحتفظون بتضامنهم مع بقية الشعوب الإسلامية المجاورة ثم تعرضت المنطقة لآخطار جسيمة . هاجمها التتار والصليبيون والدول الأوروبية . ونجدد الإشارة أيضاً إلى أن جزءاً من بلاد الصومال قد خضع للدولة العثمانية وكان هذا الجزء هو الشريط الساحلي الممتد

من بوغاز باب المندب جنوباً ثم شرقاً على طول الساحل الأفريقي لحايج عدن إذ أن الدولة العثمانية احتفظت بسيادتها على هذا الإقليم توحيداً له مع بقية الأقاليم الإسلامية وكقاعدة أمامية لها أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندي شمالاً إلى البحر الأحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية . وقد خضعت هذه المحافظات الإسلامية في معظم أوقاتها لسلطة والي اليمن العثماني رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للأهالي كثيراً من الشؤون الداخلية . أما سواحل الصومال الممتدة في المحيط الهندي فإن السلطات العثمانية لم تصل إليها بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين وإذ نصل إلى القرن التاسع عشر نجد محمد علي يبذل جهوداً كبيرة في السودان من أجل ربطه بمصر وأخذت تنساب إلى الجنوب مظاهر عدة من الحضارة الحديثة . فلما جاء إسماعيل بدأ يفكر في مشروع أوسع نطاقاً وهو إنشاء دولة كبيرة تضم جميع الأراضي الواقعة بين السودان وساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي على أن يتم تحقيق الهدف على مراحل . غير أن نجاح مثل هذا المشروع الضخم كان يعتمد منه ضعف حكومة إسماعيل وإصطدامه بالحبشة وأهم من ذلك أن هذه السياسة كانت موضع انتقاد ومعارضة إنجلترا والدول الأوروبية التي كانت تتطلع في شغف إلى المنطقة .

ثم شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الأفريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية في أوروبا . وكان من الطبيعي أن تدخل بلاد الشعب الصومالي في عملية التمزيق التي اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الثلاث بل دخلت الحبشة في الميدان فتمكنت في عام ١٨٨٥ من الاستيلاء على هرر وشجعت فرنسا كي تقطع الطريق على كل من إنجلترا وإيطاليا . ولما قامت إنجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار

إسترجاعه ، وأرادت أن تضمن حياد الحبشة فسمحت لها بالإستيلاء على إقليم  
أوجادين الصومالية

وهكذا أصبحت بلاد الصوماليين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية  
مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة  
تعمدية إلى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي ، وأصبحت هذه المنطقة الشاسعة  
- وهي بمثابة جزيرة مثلثة الشكل في شرق إفريقيا كان المستكشفون الأوروبيون  
يسمونها قرن إفريقيا الشرقي وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الإفريقي إلى  
اليوم - ما زالت هذه المنطقة الشاسعة تضم الشعب الصومالي ولكنه موزع بين  
مختلف الأقسام السياسية (\*) في المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسي والصومال  
البريطاني وصوماليا والصومال السكيني والصومال الحبشي الذي يسميه الصوماليون  
منطقة الأوجادين وهي المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة وتسكنها  
جماعات من الصوماليين الرعاة يبالغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة . ومنطقة  
الأوجادين ظلت باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال ( صوماليا ) .  
والواقع أنها مشكلة قديمة بدأت عام ١٨٩٧ عندما ضمت الحبشة بمقتضى معاهدة  
وقعت في هذه السنة بينها وبين إنجلترا ثم بمقتضى اتفاق آخر عقد بين إيطاليا  
والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الحبشة والصومال  
الإيطالي موازياً لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه بمسافة ١٨٠ ميلاً . وقبل أن  
يخرج الإنجليز من الصومال الإيطالي سنة ١٩٥٠ رسموا خطاً للحدود أسموه  
والخط الإداري المؤقت ، وهو يجمع منطقة الأوجادين داخل حدود الحبشة  
وقد طالب شعب الصومال فيها بدمه بضم منطقة الأوجادين إلى بلادهم ووجهة  
نظرهم في ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من الصوماليين فضلاً عن أنه  
لا يوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وأنها كانت جزءاً من بلادهم ولم يكن لهم يد

في فصلها عنها لأنهم لم يمثلوا في الإتفاقات التي سلختها من بلادهم ، بينما تمسكت  
الحبشة بمنطقة الأوجادين مستندة إلى هذه الإتفاقات وقد استفحلت هذه المشكلة  
ولم يوجد حل لها رغم توصيات الأمم المتحدة وجمودها بهذا الخصوص وهو  
ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل ذلك (٦) ، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية  
بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الأربعة الكبرى المنتصرة وهي الولايات  
المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا أن تحدد مصير  
المستعمرات الإيطالية في إفريقيا . وعقدت المؤتمرات المتوالية لهذا الغرض دون  
أن تسفر عن نتيجة وظهرت تيارات دولية متعارضة وبرزت أطماع سافرة  
ومستترة فإذا ببريطانيا تطمح في وصاية على الصومال الإيطالي وإذا بإيطاليا  
تسعى إلى إستعادة مركزها وتأييدها فرنسا بل أن إثيوبيا نفسها راحت تطالب  
بضم هذا الإقليم إلى أراضيها . وإزاء هذه المناورات أعلن نادي الشباب  
الصومالي ( الذي ظهر إلى الوجود لأول مرة في أبريل ١٩٤٣ ) رسمياً في أبريل  
من عام ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسي باسم « حزب وحدة الشباب الصومالي »  
يعارض عردة إيطاليا بأي حال من الأحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول  
بالغة الأهمية في تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد  
يشغل مركز الأولوية في النشاط السياسي ويتزعم الحركة القومية من أجل  
الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات ، غير أن قيام  
الحزب قد شجع إنشاء عدد من الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها  
تسانده المصالح القبلية أو الإيطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل  
إلى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة  
للأمم المتحدة فأصدرت قراراً خاصاً بالصومال ونص على ما يأتي :

١ - أصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة وبصبح هذا الاستقلال نافذاً في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على إتفاقية الوصاية .

٢ - خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدوائية وأن تكون إيطاليا الساطة القائمة بالإدارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة وعواطف مختلفة في البلاد . فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب إختيار إيطاليا لتتولى الإدارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت أن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه مرحلة إنتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة ( طبقاً للقرار ) ووصولة ، الإدارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدي أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هناك مبرراً لها وهو أنها إنترعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة . فإذا إنتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر الملك في المجلس ، ويقضى بأن يتولى الإدارة في المحمية حاكم عسكري في يده السلطات التشريعية والتنفيذية .

وقد ظل التطور الدستوري بطيئاً بعد ذلك ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة إذ قررت بريطانيا في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبها تشكيل أول وزارة صومالية في الاقليم . وفي الوقت نفسه أبدت بريطانيا عزمها على الانسحاب كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الإقليم بالنسبة إلى الصومال ( الإيطالي ) وفي أبريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال .

هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدأ مفاجئاً للكثيرين يفسره البعض كما يلي : كانت بريطانيا في الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الإيطالي وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صومالها والواجدين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث . لكن هذه السياسة لم تلق أي تأييد . فأهل الصومال الإيطالي لا يريدون استعماراً جديداً ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا للسيطرة على القرن الأفريقي وعارضت إثيوبيا خوفاً على أوجدان من جهة ولأنها كانت تريد من جهة أخرى أن ينضم إليها الصومال الإيطالي . وهذا كله يفسر السبب في أن بريطانيا وافقت على الوصاية المؤقتة ( على الصومال الإيطالي ) وسلمت منطقة أوجدان من جديد إلى إثيوبيا .

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال ( الإيطالي ) بعد عشر سنوات حافزاً قوياً لأهل الصومال البريطاني على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم وكلما إقترب موعد إعلان إستقلال الإقليم الأول أدركت بريطانيا صعوبة البقاء في منطقتها فرأت أن تكون هي البادئة في كسب ود الصوماليين ، وفي الواقع فإن أهمية الصومال ( البريطاني ) قد تضاعفت بعد إستقلال الهند وباكستان كما رأت بريطانيا أن إحتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية وفي النهاية يلغى عدم إغفال الإتجاه العام في أفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضح في إستقلال ممالك فرنسا في أفريقيا الغربية والإستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان إستقلال الكونغو والكاميرون ونيجيريا .

وعمرماً فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو الخلاص من السيطرة الأجنبية - في ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان إستقلال القسم الخاضع



لبريطانيا. وفي أول الشهر التالي أعلن انتهاء التفويض الذي سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية واتحد الاقليتان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبثت أن احتلت مكانها في الأسرة الدولية بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة ثم في منظمة الوحدة الإفريقية عند قيامها.

وتشكلت أول وزارة صومالية في ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال - شأنه شأن استقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية - هذا الاستقلال لم يكن قائماً على أسس اقتصادية واجتماعية راسخة بسبب إفتقار نصف الدولة إلى الصلاية التي توفرها الوحدة الاقتصادية. بمعنى أن التفاوت كان صارخاً والهوة كبيرة بين نصف الصومال، فالعهد الاستعماري خلف وراءه الكثير من معوقات التقدم وفي مقدمتها - كما سيأتي ذكر ذلك تفصيلاً - أنه لم يحاول القضاء على القبلية التي كانت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الإفريقية، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالي من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التي كانت توارثه أبان سيطرته لتظل تتطلع إليه بعد خروجه فيتخذ منها سنداً للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة.

كانت منظمة التركة التي ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل في أجزاء من التراب الصومالي إقتطعت قسراً وضد رغبة السكان الوطنيين وأدجت في بلاد أخرى مجاورة فكان الجسم السياسي الذي ولد في عام ١٩٦٠ مشوهاً وانعكس ذلك على التطورات اللاحقة. ففي يونيو عام ١٩٦١ تم التصديق في إستفتاء شعبي على أول دستور للبلاد يضمن العمل في تحقيق « الصومال الكبير » ولم يرض

وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من أثيوبيا وكينيا تتخذ مظهراً عنيفاً ففي أوائل عام ١٩٦٤ تطورت الأمور إلى نزاع مسلح على أثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الإفريقية داعية الطرفين إلى التفاوض، لكن هذه المفاوضات قد تحطمت لأن أثيوبيا إقترحت إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد إجراؤها في المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التي عقدت بين إيطاليا وأثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أية مطالب أو دعاوى إقليمية. وكان طبيعياً أن يرفض الصومال مطالب أثيوبيا بما دعى إلى تحديد القتال وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدا في الأفق حلا لها في مباحثات الخرطوم آنئذ.

والصومال الفرنسي هو الآخر كان باعثاً على الاختلاف والإحتكاك بين البلدين لأنه - من جهة - جزء من الأمة الصومالية ولمكنه من جهة ثانية - وهذا هو الأهم - يضم ميناء جيبوتي الذي يشكل منفذاً بحرياً هاماً بالنسبة إلى أثيوبيا. وحتى عندما تمت زيارة الرئيس دييجول إلى الإقليم في أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الإضطرابات في جيبوتي وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت أثيوبيا في سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسي جزء لا يتجزأ منها ومنها تقدمت بجمهورية الصومال بدعوى مماثلة.

أما عن العلاقات مع كينيا فإنها تأزمت هي الأخرى بعد أن عمدت هذه الأخيرة في يونيو من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والإتصالات مع الصومال - وكانت كينيا وأثيوبيا قد عقدتا ميثاق دفاع بينهما منذ سنوات -

وهكذا جاءت كل هذه التطورات في غير صالح الصومال فضلاً عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها . وبالإضافة إلى هذه العمل والعقبات فقد واجه الصومال ما هو أشد خطورة على الصعيد الداخلي ومنها تحديات تذيب الفوارق الطبقية وتحقيق للوحدة الوطنية وخلق التكامل الشفافي والإجتماعي والسكاني .

#### ٣ - التطور السكاني :

منذ القرن الرابع عشر بدأت حركة توسع الصوماليين تتزايد باطراد وخاصة بعد أن تم انتشار الإسلام ، وتعمس الصوماليين للنشر الإسلام فاندفعوا نحو الجنوب واكتسحوا الجالا أمامهم وأجلوهم من وديان شيبيل وجوبا حتى أوصلوهم إلى حدود نهر تانا في أقصى جنوب صوماليا . ومن هذه المنطقة انتشر الجالا في اتجاه نصف دائري ووصلوا إلى جنوب شرق الحبشة واستقروا هناك في مناطق د عروس ، و د بورنا ، و د إنو ، وغيرها ، واعتنق كثير منهم الإسلام . وفي أثناء هذه الهجرات اختلط الصوماليون بالجالا والبانو وتبع من هذا الاختلاط بعض الجماعات التي تسكن جنوب صوماليا وخاصة منطقة جوبا العليا ويظهر أثر الاختلاط بالجالا واضحاً في لهجتهم (٧) . ولم تتوقف حركة التوسع الصومالية إلا منذ القرن الماضي وكان آخرها هجرة بعض قبائل منطقة بحر تين جنوباً إلى نهر جوبا وعبورهم هذا النهر بين ١٨٤٢ ، ١٨٤٨ وطردهم الجالانهاشياً من هذه المناطق واستقروا على ضفة جوبا اليمنى حيث ظلوا العنصر السائد في هذه المنطقة حتى اليوم . وقد توقفت حركة التوسع الصومالية نحو الجنوب عند حدود نهر تانا في شرق كينيا ولم تتعد هذا النهر إلى اليوم .

وإلى جانب عملية الاختلاط المستمرة بين الصوماليين والجالا والبانو كانت هناك عملية اختلاط أخرى بين الصوماليين والعناصر السامية المهاجرة من من جنوب شبه جزيرة العرب وخاصة بعد انتشار الإسلام ، وقد أثر العرب في خصائص الصوماليين الجنسية وفي طباعهم وخصائرتهم ولقبتهم بدرجات متفاوتة . ويمكن أن نلح هذا التأثير بوضوح في المناطق الساحلية وفي شمال

الصومال ويقل ذلك تدريجياً كلما سرنا من الشمال إلى الجنوب أو من الساحل إلى الداخل باستثناء بعض المراكز التجارية العربية في الداخل . ومع قوة التأثيرات السامية العربية مازالت هناك بعض الخصائص الحامية باقية بين الصوماليين إلى اليوم كالانتساب إلى الأم وسلطة الحال وهي مظاهر لم تتمكن تلك التأثيرات السامية من محوها .

ونتيجة للهجرات والتحركات في منطقة القرن الأفريقي فقد وجد عنصران جنسيان يتميزان في بعض الخصائص الجسدية والحضارية . أحدهما العنصر الحامي الذي تعرض للتأثير العربي ويسكن شمال السودان والثاني السلالة التي تنجب عن اختلاط الصوماليين الأولين مع البجالا والبانو وتعيش في المناطق الجنوبية من صوماليا . وإلى جانب الغالبية العظمى من الصوماليين الذين حافظوا على خصائصهم الحامية العامة وفيما عدا جماعات البانو ، توجد جماعات صومالية تأثرت ببعض العناصر السامية هم : العمراني ، و : الباجوني ، والعمراني يعيش بعضهم في مقديشو وتظهر فيهم الصفات السامية واضحة إلى حد كبير ويرى أحد الباحثين أنهم من سلالة اليهود الذين فروا من شبه جزيرة العرب في بداية انتشار الإسلام (٨) ، لكن هذا الرأي لم تثبت صحته لأنه لا توجد أية علامات تدل على وجود مؤثرات يهودية بين : العمراني ، . ومن الأرجح أنهم من سلالة بعض العرب الذين هاجروا منذ عدة قرون من جنوب شبه الجزيرة العربية في جماعات كثيرة العدد .

أما : الباجوني ، فهم سكان ساحل فسيمايو والجزر المواجهة له تظهر فيهم التأثيرات الفارسية ومن الأرجح أنهم من سلالة الفرس الذين كانوا يرتادون سواحل الصومال منذ القدم . غير أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن الباجوني

هم من سلالة قبيلة دوفل ، العربية التي كانت تسكن هذه المنطقة حوالي ١٦٦٠م بينما يرى آخرون أنهم من أصل أندونيسي أي من جزيرة مدغشقر بدليل بعض خصائصهم الجسدية الاندونيسية .

كما يعيش في الصومال عدة أقليات هم : العرب وكانوا يلافون حتى عقدين مضيا حوالي ٤٠٠ (٩) ألف عربي وهم يستوطنون المراكز التجارية وخاصة الساحلية منها وأغلبهم من اليمن وحضرموت وقد هاجروا إلى الصومال خلال عدة قرون ويعرف بعضهم بالاشراف لانتسابهم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم نجد الهنود والباكستانيين وهم يعيشون في مقديشو وقسمبو وأغلبهم مسلمون وهم يعرفون للصومالية ويبلغ عددهم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة منذ عقدين مضيا حوالي ١٥٠٠ نسمة . أما الإيطاليون فقد بلغ عدد المستوطنين منهم حتى عام ١٩٥٧ حوالي ٤٠٠ نسمة يعيشون ويشغلون في المدن ويشغلون في الوظائف الحكومية والأعمال التجارية ويسكنون المراكز الزراعية الكبيرة . وهناك عنصر مولد نتج من زواج الإيطاليين بالصوماليات ويطلق للصوماليون على هؤلاء : كافيلاطا ، (١٠)

وإجراء تعداد للسكان في الصومال عملية شاقة بسبب تنقل السكان وارتحالهم بين مختلف أرجاء الصومال . فالصوماليون الرعاة لا يعترفون بالحدود السياسية التي خطتها الاستعمار بين أجزاء موطنهم الكبير فهم في حركة ارتجال دائمة مستمرة وراء المراعي بين كل من الصومال والاورجادين والصومال البريطاني والصومال الكيني . ويظهر اضطراب تعداد السكان واضحاً في الأرقام المتضاربة التي وردت في تقارير الأمم المتحدة . فبينما تقول هذه التقديرات أن عدد سكان الصومال الوطنيين في مارس عام ١٩٢٩ كانوا ١٠٢٨٨٩٥ نسمة نجد

أن هذه التقارير تقدر ما في يوليو من نفس السنة بـ ١٢.٧٩٩.٨٣ نسمة ثم بعد أنهم ينقصون في سنة ١٩٤٠ إلى ١٢.٢٧٠.٠٠٠ نسمة ثم يزدادون إلى ١٢.٤٢٢.١٩٩ نسمة في عام ١٩٥٠ ثم إلى ١٢.٦٣٥.٨٤٤ نسمة في عام ١٩٥٣ ولا يفهم التقرير الرقم الأخير في أعداده الصادرة بعد ذلك حتى عام ١٩٥٧ حيث بلغ عدد السكان ١٢.٦٣٥.٨٤٤ نسمة.

أما أرقام عام ١٩٦٩ فتشير إلى أن عدد السكان كان ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة بمتوسط كثافة قدره ١١ شخصاً للميل المربع الواحد. ورغم أن معدل الزيادة السكانية ٣٣ في المائة في السنة. وعموماً فإن الصومال يعاني من نقص واضح في القوة البشرية فضلاً عن أن كثافة السكان ضئيلة حيث لا تزيد على ٢٧٤ شخص في الكيلومتر المربع وأعلى نسبة لهذه الكثافة في مديرية بنادر حيث تبلغ ٨٦١ وأقلها في مجرتين إذ لا تتعدى ١٩١.

ويبلغ عدد سكان أجزاء الصومال الأخرى ٢٢٧.٨٩٤ نسمة منها ٤٦٣.٩١ نسمة في الصومال الفرنسي في عام ١٩٥٧ و ٦٤٠.٠٠٠ نسمة في الصومال البريطاني ، ٤٧٥.٠٠٣ نسمة في منطقة هرر (الصوماليون فقط) و ٢٠٠.٠٠٠ نسمة — تقديرياً — في منطقة الأوجادين و ٦٦٥.٠٠٠ نسمة في الصومال الكيني وإذا أضفنا هذه الأرقام عدد سكان الصومال بكون مجموع تعداد الصوماليين في مختلف المناطق حوالي ستة ملايين ونصف مليون نسمة وفقاً لإحصاء الأمم المتحدة عام ١٩٥٧.

### ٣ - تأثير الدين الإسلامي والطرق الصوفية والارهابيات :

لا تقل نسبة المسلمين في الصومال اليوم عن ٩٩ في المائة وهم يتبعون المذهب السني الشافعي (١١) ، وكان إنتشار الإسلام في الصومال طامع سلبى بحيث وقد إنتشر الدين الإسلامي على أيدي المهاجرين من جنوب شبه جزيرة العرب سواء أكانوا تجاراً أم دعاة أم هاربين من وجه أعدائهم السياسيين ، وكان هؤلاء المهاجرون يختلطون بسكان الصومال ويتزوجون منهم وينشرون الإسلام بينهم ، كما أسس كثير من المسلمين العرب المراكز التجارية مثل مقديشو وبراولي وزيلع وبربرة ، وقد أنشأ العرب في هذه المراكز أيضاً مدارس لتعظيم القرآن كان لها أثر كبير في نشر الإسلام لا بين سكان الساحل فقط بل بين سكان الداخل أيضاً ، وكان بعض خريجي هذه المدارس يتممون دراستهم الدينية في القاهرة والحجاز ودمشق ، وكان الدعاة والمعلمون المسلمون القادمون من بلاد العرب يلجئون إلى هذه المراكز ثم ينتشرون منها في مختلف بقاع الصومال لينشروا بالإسلام ، غير أن إنتشار المراكز الإسلامية تعرضت لفترة من الصراع العنيف في القرن السادس عشر عند ظهور البرتغال في مياه المحيط الهندي ، فقد هاجم البرتغال كلوا وممباسا وزنجبار وغيرها من مراكز ساحل كينيا وتنجانيقا ، وبدءوا سلسلة من أعمال القرصنة ضد مقديشو وبراولي وزيلع وبربرة ، وارتكب البرتغال كثيراً من الفظائع على ساحل الصومال ، ومن الغريب أن هذه الفظائع قد ساعدت على نشر الإسلام حيث ترك السكان المسلمون الساحل فراراً من وحشية البرتغال ولجئوا إلى الداخل واختلطوا بالقبائل الصومالية ونشروا الإسلام بينها ، ويصف فريق من المؤرخين هذه الأوضاع بقولهم : وهكذا كان العدوان البرتغالي نعمة في ثوب نقمة ، (١٢).



كذلك فقد ازدهرت زيلع كما صعدت لدولة عدل الإسلامية القوية التي ناورت الحبشة ودخلت معها في صراع عنيف في القرن السادس عشر وتمكن أمهرها أحمد بن إبراهيم الغازي الشهير بأحمد جران بقواته الصومالية الممتلئة حماسة وبمساعدة قوات الدولة العثمانية من غزو ثلاثة أرباع الحبشة، واضطر النجاشي لبنا دنجل Lebna Dengel للنجاة بجلده، واستمر غزو الحبشة ما بين عامي ١٥٢٩ — ١٥٤٣ م، ولكن تحالف البرتغال مع الاحباش ومفاجأتهم لأحمد جران أدى إلى هزيمته وقتله والقضاء على حركته واسترد النجاشي المناطق التي غزاها الصوماليون (١٢).

ويمكن القول أن حركة أحمد جران ولو أنها كانت قصيرة الأمد إلا أن تأثيرها كان بعيد المدى في نشر الإسلام، فقد دخل كثير من سكان الحبشة في الإسلام. كما أن ضغط الاحباش على الصوماليين بعد هزيمة أحمد جران دفع الصوماليين إلى الهجرة نحو مناطق الأنهار في الجنوب حيث اتصلوا بالجماعات التي كانت لا تزال على وثنيتهما — وخاصة الجالا والبانتو — ونشروا بينهم الإسلام، وما أن أشرقت شمس القرن السابع عشر حتى كان الإسلام قد عم جميع أرجاء الصومال.

وفي القرن التاسع عشر ظهر المصريون على شواطئ الصومال عندما اشترى الخديو إسماعيل ميناء زيلع من سلطان تركيا وأصبحت مصر تسيطر على ساحل الصومال من تاجورة إلى رأس جردافوى. وفي عام ١٨٧٥ ضمت مصر لأملاكها. وقد ساهمت مصر في نشر الإسلام ورفع شأنه في الصومال فأرسلت عدداً من مشايخ الأزهر لتعليم سكان الصومال المبادئ الإسلامية الصحيحة حيث كان كثير منهم — وخاصة الجالا من سكان هرر — لا يزال يمارس عاداته

الوثنية ولا يعرف من الإسلام إلا إسمه وقد ساهمت هذه الجهود أيضاً في اعتناق كثير من القبائل للإسلام انشد.

وتجدر الإشارة إلى تأثير الطرق الصوفية في هذا المضمار حيث أنشأت عدداً من المراكز الدينية التي ما زالت تتمتع حتى الآن بمكانة كبيرة ونفوذ عظيم بين الصوماليين، وأكثر الطرق الصوفية إنتشاراً في الصومال، الطريقة القادرية وتليها الصالحية ثم الاحمدية والرقاعية، وهذه الأخيرة أتباعها قليلون في الصومال وأغلبهم من العرب المستوطنين، وهذه الطرق لها تأثيرها بالطبع على السكان وتفتتهم السياسية وخاصة الطرق الصوفية لأنها أنشأت مراكز إستيطان لها في بعض المناطق الزراعية الخصبة الواقعة على ضفاف الأنهار وكان يسود فيها نوع من التبعية، والاصل في نشأة هذه المراكز أن يلجأ أحد مشايخ الطرق الصوفية (١٤) مع عدد من مريديه إلى أحد القبائل التي تمنحه قطعة من أرضها تقيم عليها الجماعة الصوفية وتزرعها طبقاً لنظام معين ويتلخص نظام استغلال الجماعات الصوفية للأرض في أن شيخ الجماعة يقسمها — أي الأرض — ويوزع الأقسام على الأعضاء الذين يقومون بتطهيرها وزراعتها ولكن لا يحق لأي فرد منهم إقتلاك الجزء الخاص به أو الاستيلاء على محصوله، بل لابد من تسليم هذا المحصول لشيخ الجماعة الذي يتولى بنفسه توزيع الانصبه على أفراد الجماعة. وإذا شيد العضو مباني من أي نوع على أرضه فإنها تعتبر ملكاً له طالما هو عضو في الجماعة، فإذا تركها تحول إلى الجماعة دون مقابل، وأحياناً يكلف شيخ الطريقة التلاميذ الذين يقصدون اليه من مختلف الجهات لطلب العلم بالمساهمة في الاعمال الزراعية لكي يوفرولاً لأنفسهم الغذاء اللازم لهم طول مدة إقامتهم.

وعند الجماعات الصوفية في جربا العليا ينظم العمل في الحقول بطريقة جماعية

إذا تقسم الأرض إلى أجزاء ويتولى جميع الأعضاء العمل في كل جزء على حدة لمدة يوم كامل ثم ينتقلون إلى الجزء الذي يليه في اليوم التالي وهكذا ، وبهذه الطريقة يعتبر المحصول ملكاً مشتركاً بين جميع أعضاء الجماعة .

غير أنه لا يكفي استقرار الجماعة في أرض القبيلة لقيام الروابط بينهم مساوياً لبدء من تقوية هذه الروابط بزواج شيخ الجماعة من القبيلة وبالبحث عن نسب بعيد من ناحية العصب لتعزيز الصلة تشيئاً مع نظام الارتباط بالانساب السائد في الصومال . وفي أول الأمر يكون شيخ الجماعة ومريدوه في مركز الانسباع ويتقيدون بالالتزامات القبلية ويخضع شيخ الجماعة لوعاء القبيلة ويجلسها وينشأ نتيجة لذلك نوع من التقارب بين مهمة شيخ الجماعة الصوفية كرجل دين يلتزم بالشريعة الإسلامية وبين اضطارره للوفاء بالالتزامات القبلية التي تتعارض أحياناً مع أحكام الشريعة ، ويضطر شيخ الجماعة لقبول هذا الوضع في أول الأمر بسبب مركزه المزعزع في ملكية الأرض فالقبيلة تملك حق استرداد أرضها من الجماعة في أي وقت تشاء ، وشيخ الجماعة لا يملك حق التصرف في الأرض بالبيع أو التنازل أو التوريث وإنما له حق استغلالها فقط بالاشتراك مع أفراد جماعته ، ولكن بعد مضي أجيال عدة وتعاقب ذرية شيخ الجماعة التي تراث وظيفته ومركزه يستتبع شيخ الجماعة ( الذي ينحدر من الشيخ المؤسس ) حقوقاً قبل الأرض ، ويصعب على القبيلة النظر إليه كنابع لها حق استرداد أرضها منه . وفي الوقت نفسه لا تستطيع القبيلة أن تتخلى عن الاعتقاد بأن هذه الأرض ملك لها . ولذلك عندما ينشب نزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة فإن القبيلة تنتهز هذه المخالفة من الجماعة وتحاول فهم صلتها بها واسترداد الأرض وإخراج الجماعة منها .

وينشأ النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة لأسباب عدة : منها حماية الجماعة للهاربين من العقوبات التي توقعها عليهم القبيلة وإيوائهم لديها أو أن توسع الجماعة في عدد أفرادها على حساب القبيلة أو أن يتدخل شيخ الجماعة في شئون القبيلة وإصدار أحكامه طبقاً للشريعة الإسلامية التي تتعارض أحياناً مع العرف القبلي . وفي هذه المنازعات يكون محور الخلاف دائماً هو شرعية الهبة التي أعطتها القبيلة للحامية للجماعة فبينما تدعى القبيلة أن الأرض ملك لها وأنها عندما وهبتها للجماعة كان ذلك بصفة مؤقتة وأن من حقها استردادها في أي وقت تشاء نجد أن الجماعة الصوفية تتمسك بأحققتها في الأرض على أساس أنها اكتسبت حقوق ملكيتها بطول إقامتها فيها واستغلالها لها . وعندما يستحكم الخلاف يلجأ الطرفان إلى السلطات الحكومية التي تعمل جاهدة على إبقاء الجماعة الصوفية في الأرض حتى لا يصاب اقتصاد البلاد بالضرر (١٥) .

غير أنه في كثير من الأحيان لا يصل النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة إلى حد تحكيم السلطات الإدارية ، بل قد يتراضى الطرفان بأن تدفع الجماعة تعويضات مالية أو عينية للقبيلة .

أما عن الديانات الأخرى في الصومال فالملاحظ أنه لا يوجد يهود صوماليون ولكن يوجد بعض المسيحيين (١٦) الذين حولتهم الإرساليات التنصيرية وأفرادها من اليتامى والفقراء الذين تولت هذه الإرساليات تربيتهم وتثقيفهم على المسيحية ، أو من الاطفال ذوي الامهات الصوماليات والآباء الايطاليين حيث أنشأهم آباؤهم على المسيحية . وكانت أشهر الإرساليات هناك هي الإرسالية الكاثوليكية وهي إيطالية وقد بلغ عدد أعضائها ١٣٥ عضواً ،

وتدير أكثر من ٢ مؤسسة في مقديشو ما بين مدارس وملاجئ ومستشفيات، كما أن لها مراكز أخرى في أنجوى وجوه وبلدين وبيضوه ومركه وبرأوة وجلب ويونت وقمبايو وغيرها أما الارساليات البروتستانتية فيوجد منها اثنتان أمريكيتان الاولى مركزها في مقديشو ولها مؤسسات أخرى في مهداي، والارسالية الاخرى في مقديشو أيضا وتدير مدارس التعليم اللغة الانجليزية ولها فروع في بلدة بولو بورتى .

#### ٤ - القبلية والدولة :

كانت القبيلة من أخطر عناصر الحركة التي خلفها الاستعمار الصومال، والواقع أن النظام الاجتماعى الصومالى برمته يقوم على النظام القبلى حيث ينقسم الصوماليون إلى قبائل يرتبط أفراد كل قبيلة بسلسلة من الانساب تنتهى بمجد مشترك تحمل القبيلة إسمه . ويشبه هذا النظام إلى حد ما ، النظام القبلى العربى ولعله مأخوذ منه وخاصة من حيث تقسيم الجماعات .

والانساب هى عماد النظام القبلى الصومالى ، ويحفظ الصوماليون أنسابهم ويتناقلونها جيلا بعد جيل ، وكان للانساب أهمية كبرى فى الاجيال الماضية فلا يمكن للفرد أن يتمتع بالحقوق فى المجتمع مثل عضوية مجلس العشيرة أو غيرها إلا إذا كان يتصل بالنسب بأفراد عشيرته ، ويحفظ سلسلة هذا النسب ليتلوها كلما طلب منه ذلك ، ولهذا لم يكن للعبيد أو العتقاء أى حق فى التمتع بامتيازات القبائل حتى وقت قريب . وقد بلغ من سيطرة الانساب على أذهان الصوماليين أنهم لا يتصورون وجود أية صلة أو رابطة بين قبيلتين أو عشيرتين إلا أن تكون رابطة القرابة أو النسب ، حتى الصلات التى تنشأ بين القبائل بحكم المصالح الاقتصادية المشتركة أو الجوار يفمرونها بالانساب ، بل أنهم قد ذهبوا - بالادلة والبراهين - إلى القول بأن شجرة النسب المشتركة التى تربط جميع القبائل الصومالية الكبيرة فى جميع أقاليم الصومال - تبدأ هذه الشجرة بمجد واحد هو دصومال ، ولكن إلى جانب ذلك فإن لكل قبيلة من هذه القبائل الكبرى (١٧) روايات وأنساب عن أجدادها الاوائل المؤسسين لها وهى تبعدها تماما عن شجرة نسب دصومال هذه ، ومن أمثلة ذلك بعض قبائل الشمال التى تروى أن أجدادها الاوائل كانوا مهاجرين من بلاد العرب لاصلة بينهم وبين دصومال ،

وبذلك يظهر شيء من التناقض لا يفسره سوى لجوء الصوماليين دائما إلى الانساب لربط القبائل المشتركة في المصالح أو الجوار .

وإذا انتقل المرء في أرجاء الصومال فإنه كثيرا ما يشاهد مجالس العشائر وقد اجتمع أعضاؤها في حلقات تحت ظلال الأشجار ومقترشين الأرض لمناقشة شئونهم القبلية . ويتكون مجلس القبيلة من زعماء العشائر أو الأقسام التي تتكون منها القبيلة، ولهذا المجلس زعيم ينتخبه أفراد المجلس وإذا كان تعيين هذا الزعيم بالوراثة فلا بد من موافقة مجلس القبيلة عليه، ولزعيم القبيلة نفوذ أدنى كبير على أفراد القبيلة ولذلك فإنه إذا نشب نزاع خطير بين عشيرتين تنتميان لقبيلتين مختلفتين ومال الطرفان للتسوية هذا النزاع فإن زعماء القبيلتين يتولون هذه التسوية وإبرام الاتفاق حتى تكتسب شروطه احتراماً (١٨) . وفي الاجيال الماضية كان لكل قبيلة قاض يلى زعيم القبيلة في الأهمية، وكان القاضى يتولى الشئون الدينية عند القبائل ثم تطورت وظيفته ومركزه في المدن والمراكز وأصبح يتولى الفصل في الخصومات طبقاً للشريعة الإسلامية .

غير أن نمو القومية الصومالية المتزايد قد أضعف من هذه التقاليد القديمة، فقد بدأت هذه القومية تحل محل الانساب كرابطة بين الصوماليين وخرج الصوماليون من نطاق القبيلة المحدود الذي يقسم الوطن الصومالى إلى وحدات قبلية ترتبط كل منها بسلسلة من الانساب وتعادى بعضها بعضاً إلى وحدة شاملة تضم جميع أبناء الوطن الصومالى وهكذا بدأت الانساب تفكك وأخذت قبضتها تضعف بالتدريج، ولم يعد لها أثر يذكر في بعض الجهات كالمدن والمراكز بينما أخذ كثير من الصوماليين يتجهلون في المناطق الأخرى، وقد أثر ذلك بالتالى على مركز المرأة التي كانت قبل ذلك تعد أقل بكثير من الرجل فأخذت المرأة

الصومالية المعاصرة تتخلص من قيودها وتتحرك وتمتع بالحقوق العامة وتشارك الرجل في كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية .

وقد اعترف الزعماء الصوماليون المعاصرون بأن للقبيلة كانت آفة المجتمع الصومالى ونقطة ضعفه الرئيسية ، كما شنوا حرباً شعواء تجاهها لأن البعض كان يستعملها لتضليل الشعب، مثال ذلك فقد كان النواب يستعملونها كوسيلة للحصول على كرسي في البرلمان وبالتالي فإن الفائدة تعود على النائب وعائلته ، كما اتخذها غير المتعلمين كوسيلة يحصلون بها على مناصب رفيعة في الحكومة . ومعنى هذا أن النائب في البرلمان كان يعتبر نفسه ممثلاً للقبيلة التي ينتمى إليها وليس وكيلاً عن الأمة ، ومن ثم لم تقيم الأحزاب على أساس مبادئ إجتماعية معينة، وإنما كانت تنصارع على الحكم . وتقرّب على وجود القبائل وتقسيماتها الفرعية ظهور أحزاب لا حصر لها ، ففي انتخابات عام ١٩٦٩ اشترك ممثلو ٦٤ حزباً أو مجموعة سياسية في هذه الانتخابات، بينما لم يتعد سكانه الثلاثة ملايين نسمة . ومعنى ذلك أن هذه لم تكن أحزاباً بالمعنى الدقيق ولكنها عبارة عن تجمعات أساسها قبيلة أو عشيرة ، وهذه الأوضاع ولدت شروراً أفسدت الحياة العامة في الصومال نظراً لشيوع المحسوبية ومحاباة الأهل في القبيلة الواحدة .

وعموماً فإن التكوين الحزبي الغريب في الصومال قد استمر يرجع المصالح المحلية على المصلحة القومية (١٩) للدولة . وفي عام ١٩٦٦ نشب خلاف بين الحكومة والجمعية الوطنية إذ أقرت الهيئة الأخيرة مشروع قانون لصوملة المناصب والوظائف في المشروعات الخاصة، وقد رفضه رئيس الجمهورية ثم قدمت الحكومة مشروعين بفوائدها كان مصيرها الرفض من جانب الجمعية الوطنية هذه المرة، وهنا قدمت الحكومة استقالتها فرفض رئيس الدولة قبولها . وفي ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ أقامت الجمعية الوطنية مرشحا جديدا للجمهورية هو الدكتور شرماركي وشكلت



حكومة جديدة ، وأقرت الجمعية الوطنية هذا التشكيل الذي ترتب عليه حدوث تحسن في العلاقات مع كل من كينيا وأثيوبيا ، غير أن هذا التقارب قد أثار الخلافات في داخل «عصبة شباب الصومال» ، ووجه النقد للحكومة وكان من نتيجة ذلك إغلاق مقر الحزب . ثم تطورت الأمور وحدثت تغيرات في بعض المناصب الوزارية في مارس ١٩٦٨ وأعيد تنظيم «عصبة شباب الصومال» كما تم إنشاء حزب جديد أطلق عليه اسم «حزب العمل الديمقراطي» . وفي مارس ١٩٦٩ أجريت الانتخابات العامة واشترك فيها مرشحون يمثلون ٦٤ مجموعة سياسية حصلت ٢٤ منها على ٥١ مقعداً ، أما «عصبة شباب الصومال» ففخست ٢٠ مقعداً ولكنها احتفظت بالأغلبية ، إذ كانت مقاعدها ٧٣ من مجموع قدرة ١٢٤ مقعداً .

ويعزى البعض هذا التقليل بين الأحزاب إلى أن التنظيمات السياسية تقدم على أساس قبيلة أو عائلة أو فرد ، ولم تكن قائمة على مبادئ اجتماعية محددة فضلاً عن ذلك كان انعكاساً لتغيرات الدائرة حول مصالح ضيقة وهو ما أدى - طبقاً لهذه الآراء - إلى أن تصبح الغلبة للاعتماد القبلي أو العائلي أو الشخصية ، فاختيل رئيس الجمهورية آنذاك في ١٥ أكتوبر ١٩٦٩ ، وفور وقوع الحادث أوقف جميع النشاط السياسي وتم استدعاء أعضاء الجمعية الوطنية إلى مقديشو لاختيار رئيس جديد للدولة ، وقبل أن يتم الاختيار قامت القوات المسلحة بحركتها في ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ وشكل مجلس للشورى من الضباط الشباب ، أصبح هو السلطة الفعلية رغم تشكيل وزارة يطلب عليها الطابع المدني ، وأعلن المجلس إلغاء الدستور وحل الجمعية الوطنية وحرم الأحزاب السياسية .

## ٥ - خاتمة :

أن الصوماليين يعتبرون شعباً أو جنساً واحداً من وجهة النظر الانثروبولوجية ، وبذلك ، وعلى خلاف الكثير من الدول ، فإن الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الأصول السلافية المتصارعة واللغات المختلفة نشأة ، والخلفيات التاريخية المتباينة التي تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات ، وهي تنحدر من الصراعات الدينية العنيفة التي يمكن أن تنفجر فتخطم وحدة للدولة كما لا توجد بها أقلية دخيلة تملك عناصر الثروة ومقومات القوة على نحو ما هو كائن في جنوب أفريقيا . وبرغم هذه المزايا الواضحة كانت صوماليا دائماً تنفجر إلى الوحدة القائمة على التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية والحضارية بين الفئات الاجتماعية ، ومن ثم كانت تعاني من الفوارق المصطنعة سواء بسبب الانقسام القبلي والتباين الاقتصادي والتفاوت الثقافي ، وهذه الفوارق هي التي حالت دون إبراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالي ، وهو ما يقتضي «ضرورة القضاء على القبلي» فالغاء القبلي يوجه ضربة قاصمة إلى عناصر التفرقة ويسمح بأن تسير حياة الصومال السياسية هادئة لا تنقلبها انقلابات ذات مصالح محلية ضيقة .

وقد أخذ قادة الثورة الصومالية (٢٠) على عاتقهم أن تكون السلطة السياسية ممثلة للمصالح العامة اللازمة ككل ، وضرورة صهر كافة الصفوف في يوتقة وحدة القومية وأن تكون هذه السلطة للدولة ككل . . الدولة بفهمها الحديث وليس القبيلة أو الصراع القبلي .

واضح هذا ، لا ينبغي وجود أقاليم صومالية هامة خارج حدود دولة الصومال ، وفي كل من إثيوبيا ، وكينيا ، مما يؤدي إلى وجود مشكلات «دولية» ، فالامر لا يتعلق هنا بأقاليم داخل الدول العربية ، بل بأقلية لدولة عربية هي الصومال لدى جيرانها من الدول الإفريقية . فالقضية تتعلق بضم هؤلاء الصومال وأراضيهم إلى أراضي الصومال ، إنها قضية تحرير .

## المراجع

(1) Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia. London, 1952. p. 209.

وتبلغ مساحة جمهورية الصومال ما يقرب من ٢٤٦١٤٠ ميلا مربعا ومن هنا يكتسب هذا البلد أهمية استراتيجية بالغة لانه يواجه خليج عدن الذي يشكل المدخل الرئيسى إلى البحر الأحمر ومنه إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس ، وبذلك تتصل اتصالا بحريا مباشرا بالشرق الاوسط والشمال الافريقى وجنوب أوروبا .

(٢) دكتور / ابراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ١٩٥٠ . ص ٢٩١ .

(٣) دكتور / راشد البراوى : الصومال الجديد . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ . ص ٢٣ — ٢٩ .

(٤) دكتور / جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة . المكتبة الافريقية ١٩٦٠ ص ٧ — ٢٢ .

(5) Trimingham, op. cit, p. 210.

(6) United Nations,  
Rapport du Gouvernement Italien à L'Assemblée Generale  
des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle de la  
Somalie, (8 Vols) 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955,  
1956, 1957, Rome.

وانظر أيضا دكتور / راشد البراوى ، مرجع سابق ص ٢٧ — ٣٢ .

(7) Lewis, I. M.; Peoples of the Horn of Africa, Somali, Afar and Saho. London, 1955 p. 44.

(8) Ibid. p. 41.

(9) United Nations. Rapport aux Nations Unies, 1957 p. 4.

(١٠) وهي عبارة إيطالية معناها قهوة باللبن (Coffe Latta) وذلك من باب التفتك نظرا لاختلاط اللونين الأبيض والأسمر الذي نتج عن اختلاط الإيطاليين بالصوماليات ويرجع في تفصيل ذلك إلى عبد المنعم عبد الحلیم . الجمهورية الصومالية . القاهرة . مكتبة الشرق بالفيحالة ١٩٦٠ ص ١٨٠-١٨٢ .

(١١) دكتور / حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى شرق القارة الأفريقية وغربها ، معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة . ١٩٥٧ ص ١٣٦ .

(١٢) المرجع السابق ص ٧٥ وانظر أيضا : حسن جواهر : الحبشة ، لجنة البيان العربي ١٩٤٧ ص ٦٩ .

(13) Trimingham, op. cit., p. 85.

(14) Lewis. op. cit., pp. 140 - 151.

(15) Ibid.

(١٦) دكتور / حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام والعروبة ، مرجع سابق ص ١٣ .

(١٧) عبد المنعم عبد الحلیم : الجمهورية الصومالية ، مرجع سابق ص ٢١٢-٢١٤ .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) دكتور / راشد البراوي مرجع سابق ص ٣٢ . ويرجع أيضا إلى كتابه الصومال الكبير : حقيقة ومدف ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ ص ٤١-٧٩ ، ص ١٠٧-١١٦ .

(٢٠) يرجع إلى خطاب الرئيس في أول نوفمبر ١٩٦٩ (الرئيس سيادي) وخطابه في ١٦ مارس ١٩٧١ (الرئيس سيادي)

## الفصل السابع

السودان

وجنوب السودان

- ١ — الاطار التاريخى والوسيطولوجى .
- ٢ — الاستثمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية .
- ٣ — مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة .
- المراجع .



#### ١ - الاطار التاريخي السوسولوجي :

هبر للمؤرخ البريطانى الذائع الصيت أوضح تعبير عن قضية السودان قائلا (١) : « أنها قضية أفريقيا المقسمة إلى قسمين ، مجسدة في نطاق محدود . ولذا فإن السودان إذ يحمل مصيرة بين يديه يحمل مصير أفريقيا في الوقت نفسه . فإذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه سيكون قد قام بعمل انشائي رائد للقارة بأسرها ، أما إذا إحتدم الصراع في السودان وأزم من فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر بين قسمي أفريقيا في كل مكان وسيتحول جنوب السودان — سواء طال الزمن أم قصر — إلى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقيا الزنجية ضد أفريقيا الشمالية . وإذا وصلت الأمور إلى هذا الحد فإن انشطار القارة الأفريقية قد يصبح نهائياً . لقد ألقى القدر على عاتق أبناء الشمال عبئاً جسيماً » .

وقد تحمل أبناء شمال السودان الأعباء المرمقة في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل إقامة الوحدة الوطنية في السودان وإقامة نظام إداري خاص بالجنوب لحل مشاكلكه الخاصة مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب وخاصة في الناحية الديموغرافية حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان في السودان : النوع الذي يسمى بالأسمر والنوع الأسود . ويرى أحد المؤرخين المعاصرين (٢) أنه « في أغلب الظن أن النوع الأول جاء أصلاً من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية في أوقات مختلفة متأثرة قبل كل شيء بالتغيرات المناخية والجفاف الدوري الذي كان يحتم على السكان أن يهاجروا » . أما النوع الأسود وهم سكان جنوب السودان فهم ينتمون إلى أفريقيا الاستوائية وغيرها من مناطق العالم مثل جنوب الجزيرة العربية والهند وأستراليا

أيضا . لكن هذه التسميات التي ترجع جذورها إلى الماضي البعيد لا يمكن أن تكون اليوم تسميات كاملة ، فكثير من يسمون بالعرب لهم قسما الزوج ، وبعض من يطلق عليهم وصف الزوج ليست لهم قسما زوجية .

وهناك رأى آخر (٢) يقول أنه من المشكوك فيه أن يكون في السودان أناس يمكن اعتبارهم زوجا حقيقيةين حيث طباع سكان السودان غير زوجية وممارستهم للرعى بل وتركيب لغتهم إلى حد ما إنما ترجع إلى عوامل الاختلاط والهجرة . وهذا الرأي لا يميل إلى استخدام كلمة «العرب» للدلالة على سمات عنصرية ، وأن علماء السلالات لا يستخدمون هذه الكلمة إلا بمعنى تاريخي فحسب للدلالة على أولئك الذين هاجروا من بلاد العرب إلى السودان وأبنائهم وعلى الجماعات غير المتجانسة التي احتوتها القبائل العربية والتي أقتبست حضارتها .

أما العرب فلم يكن عددهم كبيراً في السودان في أي وقت من الأوقات وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزاوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من أهل النوبة أو من الزوج ، وترتب على ذلك أن أصبح في السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين سمر الشمال وزوج الجنوب ، كما لم تنشأ ثقافة خاصة يمكن أن توصف بأنها ثقافة عربية وإسلامية تماماً (٣) ، ويستدل على ذلك من نتائج الإحصاء السكاني الذي أجرى عام ١٩٥٦ إذ بلغ مجموع سكان السودان ١٠٢٦٣٠٠٠ نسمة من بينهم ٢٧٩٣٠٠٠ يعيشون في المديرية الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازي ربع السكان . وقد أورد الإحصاء أسماء ٥٧٢ قبيلة أو عشيرة يتراوح عدد المنتمين إليها بين المليون — مثل قبيلة الدنكا — حتى يصل إلى بضع عشرات من الأفراد في بعض المجموعات . ورغم أن ٣٩ ٪ من السكان ينحدرون من أصل عربي فقد أثبتت نتائج هذا الإحصاء أن من يتكلمون العربية كلغة أصلية

يتجاوزون ٥٠ ٪ . أما الآخرون فيستخدمون لغات صنفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والأفريقية .

أما عن القوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ أن جنوب السودان لا تسود بين سكانه حضارة متجانسة وقد قام علماء الأنثروبولوجيا بتصنيف سكان جنوب السودان تبعاً للأصل التاريخي والتكوين العرقي واللغة والبيئة الجغرافية إلى ثلاث مجموعات . فالنيليون يتألفون من الدنكا والنوير والشوك والأنوك وهم يعيشون في الأغلب في مديرتي بحر الغزال وأعلى النيل ، وتضم كل واحدة منها عدة قبائل ، والبيئة الجغرافية للنيليين تجعلهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والتي تعتبر أيضاً — أي الماشية — الآداة التي تيسر لهم الزواج كما أنها بمثابة الوسيط الذي يتصلون عن طريقه بالشباب وبأرواح الأسلاف . أما المجموعة الثانية فهم النيليون الحاميون ويتألفون من الموري والديدينجا واليوبا والنوباسا واللاتوكا وبقية معظمهم في المديرية الاستوائية كما تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا ، وأخيراً تأتي القبائل السودانية وهي التي تشكل المجموعة الثالثة في سكان جنوب السودان وتتألف من القبائل العديدة والصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السودان وأهم قبائل هذه المجموعة هي الأزاندي (٤) .

وهذه القبائل وغيرها لم تنشأ كلها في جنوب السودان ، والقبائل الأخرى المتناثرة — بخلاف المجموعات الثلاثة السابقة — ليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يمكنها من السيطرة عليها واحتوائها . وقد أدت الاختلافات العرقية والسلالية بين القبائل إلى استخدام لغات مختلفة فضلاً عن التباين الواضح في المؤسسات السياسية والدينية .

والمجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللغات المتفرعة عنها ومن بينها لهجة الدنكا والنوير والشوك والاكولي والبورون ، وهناك أيضاً مجموعة اللغات البادية ومجموعة اللغات الدينيكية ومجموعة اللغات الأزدية وما يتفرع عن هذه المجموعات من لهجات مرتبطة بها . وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع اللغات المستخدمة في جنوب السودان ١٢ لغة لكن اللغة التي أخذت في الانتشار والسائدة اليوم في جنوب السودان هي اللغة العربية .

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان وينقسم عدد السكان غير الوثنيين حسب التقديرات التي أجريت في منتصف الخمسينات إلى المجموعات التالية :

المسلمون من أبناء الجنوب	١٢٠٠٠٠ - ٢٢٠٠٠٠
البروتستانت	٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠
الروم الكاثوليك من أبناء الجنوب	١٨٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠
المجموع	٢٢٧٥٠٠٠ - ٢٥٣٠٠٠ (٥)

وسكان جنوب السودان يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان . والغالبيّة الوثنية منهم يؤمنون بوجه عام بوجود آله قدير يطلق عليه الدنكا . غير أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح السلف تلعب دوراً في حياة القبائل اليومية أكبر من دور الآلهة نفسها لأن أرواح أسلافهم تتجسد في الأجيال المتعاقبة من صانعي الأمطار والرؤساء الروحيين ، وهم أشخاص يحمون بين السلطين الروحية

(٥) المصدر :

Sudan Government, Report of the Commission of Enquiry on the Southern Sudan Disturbances, Khartoum, 1956, pp 5 - 11.

والدينية، ومهماً فإن هذه الأديان الوثنية هي أديان قبلية بحثة ولا تصلح لأن تكون أساساً لنشاط مشترك بين القبائل .

أما عن التنظيمات السياسية في الجنوب فإنها تختلف من قبيلة إلى أخرى: فلدى الشوك نظام مركزي يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه . أما الدنكا والباري فتضع السلطة العليا بين يدي الرئيس الروحي وهو في نفس الوقت صانع الأمطار . وعند قبائل النوير يمارس السلطة فيها أشخاص يستندون إلى أساس ديني أكثر مما يستندون إلى أساس سياسي (٦) .

أما المسيحية ومدى انتشارها في الجنوب فإن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة لتحليل وتفسير الدور الذي لعبته مدارس التنصير منذ الدقة الأخيرة من القرن التاسع عشر حينما شرعت جمعيات التنصير المسيحية في إنشاء المدارس والكنائس معاً . ويرى الأستاذ محمد عمر بشير (٧) وهو من كبار رجال الخارجية السودانية — يرى في دراسة له أن تقدم جمعيات التنصير المسيحية جاء بطبيعتها نظراً لصعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات بالإضافة إلى نقص الموارد المالية إذ كان الجنوب أشد تخلفاً من الناحية الاقتصادية عن الشمال ، وقد جاء تعدد اللغات والافتقار إلى لغة محلية كبرى عاملاً أدى إلى تأخر النهوض بالتعليم فضلاً عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الأمراض والهجرة المتصلة التي تطالبها طبيعة الترحل التي تغلب على بعض القبائل .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة جاءت الشكوك والعداء من جانب القبائل وندرة المدرسين وخوف شيوخ القبائل من أن يؤدي التعليم المسيحي إلى نشئة جيل يبتعد عن حياة القبيلة أو الأسيرة ويؤدي إلى حرمان القبيلة من أبنائها ، وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس حيث كانت

أغليبتهم من أبناء العبيد الذين اعتقوا أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة إلى مدارس بعثات التنصير كرهاً (٨) .

كانت الأغلبية الساحقة من رجال بعثات التنصير من الروم الكاثوليك وكانت إرسالياتهم أكبر الإرساليات في الجنوب وكان أكثر العاملين فيها من الإيطاليين والألمان من لا يصلحون لتدريس اللغة الإنجليزية . . وفي عام ١٩١٠ دارت مشاورات بين رجال الإرسالية الكاثوليكية وجمعية مبشرى الكنيسة بشأن إعطاء الأفضلية في تولي الوظائف لمن يتكلمون اللغة الإنجليزية ولا بد من أن تبذل الحكومة جهدها لتشجيع استخدام اللغة الإنجليزية كأداة يمكن من خلالها إتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب .

وكان رجال بعثات التنصير يخافون من انتشار الإسلام في السودان الجنوبي كذلك فقد وضعوا القيود على تعلم اللغة العربية بفرض إختفائها تماماً، غير أن أبناء الجنوب قد ترددوا على المدارس التي تقوم بتعليم اللغة العربية والتي أنشأها الجيش . واستمرت اللغة العربية أداة الاتصال بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة التجار . وهو ما فقد أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب ، وكان الاتصال في اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لإحتكاك الإرساليات المسيحية الأوروبية أمور التعليم ووضع إدارة الجنوب في أيدي الموظفين البريطانيين . ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية في الجنوب إزداد الاهتمام بقضية التعليم ، وفي عام ١٩١٨ كتب أحد المسؤولين قائلاً (٩) : « أنه ليس في الوسخ تحقيق مزيد من التقدم في الإدارة أو التجارة في الجنوب ما لم يتلق السكان المحليون قدراً من التعليم ، فالإدارة تتطلب طبقة من الموظفين المحليين القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة وعلى إنجاز الأعمال المكتبية

لرؤسائهم والعمل لتنمية بلادهم على أساس مدروس وتقديمي . . وحذر التقرير من استمرار التعليم الديني من جانب مدارس المبشرين لأنها لا توضح لأبناء البلاد أن الحكومة هي العامل الجوهري المسيطر على حياتنا بينما ينبغي أن تكون هذه الفكرة هي النقطة الجوهرية في التعليم ، وطالب التقرير بإنشاء مدرستين حكوميتين . لكن هذه الاقتراحات قد رفضت في حين نجحت جمعيات رجال التنصير في إرسال خدمة ونشر المسيحية ومنع انتشار الإسلام في الجنوب ، وساعد على ذلك أيضاً حماس رجال التنصير الديني ورؤيتهم بضرورة السعي لتقهر جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين ، جنوبيين وشماليين أيضاً . وقد وصف اللورد كرومر — قنصل بريطانيا ومندوبها السامي في القاهرة والحاكم الفعلي لمصر والسودان حتى تقاعده سنة ١٩١٠ — وصف كرومر المضطرب الشديدة التي تعرض لها للنزول على وجهة نظر رجال التنصير في خطاب أرسله إلى لورد لانز داون جاء فيه : « أنني مازلت أحاصر حصاراً عنيفاً يحيط بي من كل الجهات لكي أوافق على التنصير في السودان ، فالكاثوليك ومن خلفهم الحكومة النسائية والكنيسة الانجيلية يدعمها عدد من الآباء ذوي الجاه والنفوذ والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعاً نفس الشعار . »

غير أن نشاط الجمعيات التبشيرية (١٠) لم يمتد إلى شمال السودان أثناء السنوات الأولى من الحكم الانجليزي المصري للسودان إلا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية في الخرطوم .

وقد قسمت المديرية الجنوبية إلى أقاليم لكل واحد منها سيطرة من جانب إحدى الكنائس أو المذاهب المسيحية المختلفة والتي تمارس فيها نشاطها بحرية كاملة بهدف تنصير السكان وباعتبارهم دمجاً متوحشين ليست لديهم



مبادئ التفكير السليم أو حسن السلوك ، - وهو ما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٠٥ . وعموماً فقد مضت الجمعيات التنصيرية في مزاولة نشاطها في جنوب السودان تحت سمع وبصر وحماية الحكومة ووطايتها وهو ما كان له تأثير كبير في تعميق هوة الاختلافات بين سكان الشمال وسكان الجنوب في السودان . وحتى عندما أنشئ جيش على من أبناء جنوب السودان فإن السياسة البريطانية استمرت تشجع نشاط رجال التنصير المسيحيين بهدف إخضاع السكان لسلطان الحكومة واتخذت لتحقيق هذا الهدف وسائل عديدة وهو ما يستدل عليه في تقرير كتبه ر. س. أوين حاكم مديرية مونيالا في عام ١٩١٠ قائلا : « أنه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن يقيموا يوم الامام بالقضاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب يسكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان وتلقى فيها الاوامر باللغة الانجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية » .

وقد أقر ونجحت - حاكم السودان العام آنئذ - هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه واستمر تجنيد أبناء السودان الجنوبي لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨ . ورأى ونجحت في د. الفرقة الاستوائية ، قوة أفريقية تستطيع الوقوف في وجه الثورة العربية في السودان وكان قد أتيح له أثناء عمله كمدبر للمخابرات العسكرية في الجيش المصري ثم كحاكم عام للسودان أن يدرك حق المشاعر الدينية لدى السودانيين وهي المشاعر التي انفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائي في شكل مظاهرات عمالية عديدة ضد الغزاة . وكان المسئولون عن الأمن في السودان هم الجنود السودانيون المسلمون الذين لا يمكن الاطمئنان دائماً إلى ولائهم إذا

طلب منهم قمع حركات أخوانهم في الدين . وكان إنشاء جيش على في الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمراً في غاية الأهمية وخاصة في الحد من انتشار الإسلام في جنوب السودان حيث كان أبناء الجنوب الوثنيين من رجال القبائل يعدون - في نظر رجال التنصير والإدارة على السواء - عناصر صالحة لإعتناق دين جديد . ومن هنا كانت أهمية اتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية تجاه الجنوب تلتخص في أن تتجه مع في الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد بأوغندا وتشكل حاجزاً متيناً يقف في وجه انتشار الإسلام .

وتجدر الإشارة إلى أن انفجار الثورة المصرية عام ١٩١٩ (١١) كشف مخاطر استمرار السياسة البريطانية على نفس النهج السابق خاصة وقد غدا من المحتمل أن تسرى روح الثورة الوطنية في مصر إلى شمال السودان وبالتالي إلى المديريات الجنوبية ومن بعدها إلى الممتلكات البريطانية في أواسط وشرق أفريقيا بما يهدد مصالح الامبراطورية في تلك الجهات ، ومن ثم فقد سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر إدارياً ومالياً وسياسياً أيضاً ، كما سعت في نفس الوقت ولنفس السبب لتعميق الخلافات السكانية بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية أجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الإسلامية ، فلا يستخدم فيها من المأمير - جمع كلمة مأمر - غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك وفي الحالات النادرة التي كانت تحتم استخدام مأمير مصريين في الجنوب فإن الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط ما أمكن ، يضاف إلى ذلك أن الأحاد قد جعل يوم المظلمة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة كما هو الحال في المديريات الشمالية ، وأن الجمعيات

رجال التنصير المسيحية تلقى كانت كل تشجيع ممكن من قبل الإدارة ومحمولاً فقد استمر اهتمام المسئولين منذ ذلك الوقت بدور حول فصل الجزء الجنوبي (الأسود) عن الأقاليم الشمالية (العربي) من السودان وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً عديداً من المذكرات (١٢) التي قدمت للجنة سياسة حكومة السودان في المديريات الجنوبية . وجميع هذه المذكرات تحوى التوصيات التي على أساسها تصاغ السياسة البريطانية، وتحدد سياسة فصل جنوب السودان عن شماله . وتتناول إحدى هذه المذكرات موضوع الفصل بلمحة حاسمة فنقول : « إنه لا بد من دمج الأقاليم الجنوبية من السودان في إدارة وممتلكاتنا الأخرى، مثل أوغندا وشرق أفريقيا . أما المديريات العربية فتتطلب نوعاً آخر من الترتيبات الإدارية . ولذلك فلا بد من بحث إمكان إنشاء اتحاد فيدرالى في أفريقيا الوسطى يكون تحت الإدارة البريطانية ويضاف إليه السودان الزنجى في الوقت المناسب طبعاً » .

وبناء على هذه السياسة فقد تقرر ألا يشترك مديرو المديريات الجنوبية في اجتماعات المديرين التي كانت تعقد سنوياً في الخرطوم إلا إذا طلب إليهم ذلك ، بل أن يجتمعوا وحدهم في الجنوب وأن يكونوا على صلة دائمة بأقرانهم ونظرائهم من مديري المديريات في كينيا وأوغندا . ويرى أحد الباحثين أن الطريقة التي تعرض بها الحاكم لهذا الموضوع في تقريره السنوى لعام ١٩٢٠ كانت مثلاً آخر من أمثلة التضليل الرسمى بشأن سياسة الجنوب ؛ فقد جاء في أحد التقارير بهذا الخصوص : « أن فرقا طبعياً قد برز تلقائياً بين المديريات التي يسهل الإتصال بها وتلك التي يصعب الوصول إليها : إذ لم يتمكن من حضور

الاجتماع في الخرطوم سوى مديري المجموعة الأولى من المديريات . وقد انضح فيما بعد أن الفرق المشار إليه بين هاتين المجموعتين من المديريات إنما يطابق الفروق القائمة بين الأجزاء العربية والأجزاء الزنجية من السودان مطابقة تامة، فجميع المديريات السابقة — حلفا، ودنقلا، وبربر، والبحر الأحمر، والنيل الأزرق، والنيل الأبيض ( باستثناء كسلا وحدها ) موصولة بالخرطوم بالسكك الحديدية، بينما يستحيل الوصول إلى أقرب المديريات الزنجية إلا بالسفر النهري مدة لا تقل عن خمسة أيام، ولذلك فإن مديري هذه المديريات يجتمعون وحدهم في أى مكان يختارونه جنوب الخرطوم (١٣) » .

## ٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية :

صدرت في عام ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أى جزء من السودان منطقة مغلقة ، إذ جاء في المادة ( ٢٢ ) من اللائحة . . . من حق الحاكم العام أن يعتبر أى إقليم منطقة مغلقة اغلاقاً كاملاً أو جزئياً بالنسبة للسودانيين أو غير السودانيين . كما منحت هذه المادة الحاكم أن يضع القيود على دخول الأشخاص إلى تلك المناطق وتحديد الشروط للسماح لهم بدخولها . ومنحت المادة ( ٢٣ ) الحاكم العام حق إغلاق أى منطقة من السودان في وجه التجارة التي يقوم بها أى أشخاص من غير القاطنين بتلك المنطقة . .

وفي نفس الوقت فقد صدر مرسوم بالمناطق المغلقة ( عام ١٩٢٢ ) فأعلن اعتبار مديريات دارفور والإستوائية وأعلى النيل بسكاملها مناطق مغلقة كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقة التي لا يجوز لى شخص من غير أبناء السودان أن يدخلها أو يقيم بها إلا إذا حصل على تصريح بذلك من وزير الداخلية أو من حاكم المديرية التي تقع المنطقة المغلقة في دائرتها ، كما أنه من حق وزير الداخلية أو حاكم المديرية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان من دخول هذه المناطق أو الإقامة بها . .

وقد اعتبر هذا القانون (١٤) من أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية في إبعاد العرب والمسلمين — مصريين كانوا أم سودانيين شماليين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفريقيين — عن المديريات الجنوبية وفي تمكين الإدارة والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية. فقد أدخل بمقتضى ذلك القانون نظام تصاريح

جديد ودخول الحاكم العام سلطة إعلان أى جزء من السودان منطقة مغلقة. وهذه المناطق المغلقة قسمان: قسم منها سمى مناطق مغلقة تماماً وقد حرم على الأجانب والسودانيين تحريماً تاماً ، والقسم الثانى مناطق مغلقة عادية إن شاء الإداريون منحوا التراخيص لدخولها وأن شاءوا منعوها أو سحبوها منهم بعد منحها دون إبداء أى سبب .

أما مغزى هذا القانون والقيود الواردة فيه فقد ظهرت عند التطبيق بصورة جلية بعد أن كشف النقاب عن منشور سرى (١٥) أعده السكرتير الإدارى ، السير هارولد ماكمايكل فى يناير ١٩٣٠ والذي أصبح محور سياسة الفصل البريطاني تجاه جنوب السودان إلى أن ألغيت هذه السياسة عام ١٩٤٦ . فقد جاء فى ذلك المنشور وأن الهدف الذى ترى اليه الحكومة هو تشجيع التجار الاغريق والسوريين (المسيحيين) بدلاً من الجلاية (وهم العرب المسلمون من السودانيين الشماليين) ؛ بمعنى تقليل تصاريح الدخول الممنوحة لمؤلاى باستمرار . ولكن فى دهاء وحكمة ودون إثارة ، والذين يبق على تصاريحهم من الجلاية يجب أن يكونوا متيقنين ممن ليست لهم أى اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية وأن يكون الجلاية محصورين فى المدن والطرق الرئيسية فقط .

ولم يستهدف قانون الجوازات لعام ١٩٢٢ إبعاد الشماليين عن الجنوب فحسب بل كان يهدف أيضاً إلى إيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال حيث كانوا يطالبون العمل ومستوى معيشة أعلى مما هو متاح لهم فى الجنوب . ولذلك فقد حرم القانون المذكور تشغيل أى شخص ( جنوبى ) فى أى جزء من القطر السودانى إلا بعد الحصول على ترخيص خاص ودفع مبلغ جنية سودانى واحد من كل عامل يسمح بتشغيله بموجب الترخيص الممنوح لهذا الغرض ، على ألا

يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أى رخصة عن مائة وخمسين . وقد أضاف هذا القانون إلى هذه العراقيل معوقات أخرى منها أن الإخلال بأى شرط من الشروط التى تمنح الرخصة بناء عليها تكون عاقبته فقدان المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة وإذا السجن لمدة قد تبلغ الستة أشهر أو دفع غرامة لا تزيد على المائة جنيه أو العقوبتان معاً . كذلك خول قانون الجوازات المسؤولين الإداريين سلطة طرد الشخص من المنطقة المغلقة التى كان قد سمح له بدخولها ثم مصادرة أملاكه كلها أو بعضها .

وبالرغم من هذه القيود الصارمة فإن العلاقات بين سكان الشمال وسكان الجنوب لم تكن قاصرة على نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو إيجارة واستئجار بل كانت إنسانية وإجتماعية أيضاً وتحدث بالتزواج أحياناً أو من العمل معاً في دواوين الحكومة . غير أن فرص التزواج بين الشماليين والجنوبيين قد ضاقت في الفترة اللاحقة نتيجة لتطبيق قانون الجوازات كما ضعفت حوافزه بسبب منع الأزواج الشماليين من اصطحاب أولادهم وأمهاتهم الجنوبيات إلى الشمال . أما الموظفون الشماليون في الجنوب فقد أمر السكربتير الإدارى في منشور أصدره بالاستغناء عنهم والتخلص منهم ، وبرر ذلك بمعوزة الأولاد المحليين ، — كما اسمهم — عن ملء الوظائف العليا في دواوين الحكومة ، كما عبر عن قلقه لإعتماد الحكومة على الإرساليات في تأهيلهم بأعداد لا تتناسب بالضرورة مع حاجة الحكومة ودواوينها . بل أنه وجد ضرورة إقصاء الشماليين عن مراكز السلطة والنفوذ الإدارية والإجتماعية في الجنوب ، واستبعادهم ما أمكن بأشخاص جنوبيين .

ونظراً لحساسية الموضوع فقد وجه ما كايكل الموظفون البريطانيون في

الجنوب إلى ضرورة التزام الحيطة والحذر وتخير الوسائل المناسبة للوصول إلى الغاية المطلوبة . . . . . ويجب ألا يفكر أحد في طرد هؤلاء الناس بالجملة . بل ينبغي أن يكون الإبعاد فردياً وأن تلتزم له أسباب كافية في كل حالة بحيث يكون في إمكاننا متى ما دعت الضرورة تقديم تفسير كامل أو إجابة مقننة أو شكوى يتقدم بها أحد . . . . . (١٦) .

وبخصوص الصعاب المتعلقة بتدريب الموظفين الجنوبيين وإعدادهم فقد رأى ما كايكل أن التغلب على هذه المشكلة يكون بتشجيع الإرساليات على زيادة تعاونها مع الحكومة وتجاوبها مع السياسة التى اختطتها لإدارة الجنوب . كذلك فقد تنبه ما كايكل إلى موضوع اللغة في الجنوب فقرر د أنه من المعلوم والمسلم به أن اللغة العربية قد أصبحت هى اللغة السائدة في كثير من أجزاء الجنوب بما في ذلك مدينة وار نفسها وأن اللهجات المحلية قد أندثرت أو كادت ، ولكنه مضى يقول بأنه : د على الرغم من ذلك . . . فلا بد من بذل كل جهد ممكن لوزجة اللغة العربية من مكانتها تلك وإقامة اللغة الانجليزية مكانها حتى تصبح هى لغة التفاهم المعتادة . وبناء عليه فإنه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الانجليزية في مخاطبة فإذا لم يكن ذلك ممكناً فإن يتعين استخدام مترجم يساعد الموظفين على التفاهم وإن ذلك خير من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف التحدث باللهجة المحلية . وعموماً فقد كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب مصممة تماماً على زحزحة اللغة العربية عن مكانتها واتى كانت تعتبر اللغة الرسمية بل واللغة الحضارية عند كثير من الجنوبيين (١٧) .

أما عن التعليم فإنه تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الإستشارية لشئون التعليم في المستعمرات كانت قد دعت حكومات المستعمرات إلى استخدام معلمين من



الاقباط من أبناء الشمال وبذل جهد أكبر في مجال الخدمات التعليمية وخاصة بعد أن أدت الحرب العالمية الأولى إلى إضعاف ثقة كثير من الأوروبيين بحضوراتهم بل وإلى إضعاف إيمانهم بالقيم المسيحية، وإزاء محاربة اللغة العربية فقد زادت المشكلات في التعليم في الجنوب وأصبحت اللغة الإنجليزية قاصرة على خريجي مدارس المبشرين بالرغم من القراء الذي كان قد اتخذ بشأن استخدام الإنجليزية كلفة رسمية . وقد درست هذه المسألة بناية في مؤتمر الرجاء لشئون اللغة في عام ١٩٢٨ وقد انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة وحضره ممثلون بلديات التنصير في أوغندا والكونغو والمعهد الدولي للغات والثقافات الأفريقية ووضع هذا المؤتمر الأسس الضرورية لتنمية اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية في الجنوب وإقامة كافة العراقل في وجه اللغة العربية بدعوى أنها ستفتح الباب أمام انتشار الإسلام وأمام تعريب الجنوب . كما أنها ستعمل معها لتطوره السودانية الشمالية ، (١٨) .

وكان التقدم الإقتصادي في جنوب السودان يسير في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بخطوات بطيئة للغاية إذا ما قورن بشمال السودان (١٩) ولم يكن مرجع هذا البطء إلى نقص الموارد المالية وحدها بل كان سببه المغالاة في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية . وقد أدى هذا إلى أن خطوات فصل جنوب السودان عن شماله أخذت تسير بخطى واسعة إلى الأمام وعبر مسالك متعددة منذ عام ١٩٢٨ . ولم تكن هناك في الواقع سياسة محددة ينفذها القائمون على الأمور، والدليل على ذلك أننا إذا تناولنا الجوانب التعليمية سنجد أن المافش المقيم للتعليم يحذر من ترك مهمة تعليم الأحداث الذين يجرى أعدادهم لشغل المناصب الحكومية الروم الكاثوليك (٢٠) بينما يشفق غيره من أن التلاميذ الذين يتلقون العلم في المدارس لن يرضوا بالعودة إلى

ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة . كما كان المسئول المحلي يرى أن رجال بعثات التنصير يعملون على تدمير التقاليد المحلية والعادات الموروثة وأن كل من يمر بين أيديهم يفقد صلته بقبيلته ويتحول إلى مسيحي يقلد الأوروبيين تقليداً أعمى أو يتحول إلى واحد من طبقة الأفندية التي تحتقر مواطنيها (٢١) .

وفي عام ١٩٣٠ تولى سير هارولد ما كايكل مهمة وضع سياسة محدودة للحد من المخاوف التي ساورت بعض رجال الإدارة، وكانت المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة تجاه الجنوب كما وردت في المذكرة التي وضعها ما كايكل كما يلي : —

( أ ) أن تقام في جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية لكل منها اكتفاؤه الذاتي ويستند كيانه وتنظيمها إلى العادات والتقاليد الموروثة .

( ب ) العمل بالتدريج على استبعاد رجال الإدارة والفنيين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم (٢٢) .

( ج ) استخدام اللغة الانجليزية عندما يتعذر استخدام اللغة المحلية .

وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادئ تنفيذاً دقيقاً وبداية للسير في طريق الانفصال في صورة عدم تشجيع الاتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها أيضاً ، حتى أنه قد جرى ترحيل قبائل مثل باندا ودونجو وكريش وفروج والتي تأثرت كثيراً بالإسلام وبالحضارة العربية والتي كانت على اتصال مستمر بالقبائل العربية في دارفور وكردفان، وقد رحلت هذه القبائل من المناطق التي كانت تقطنها واسكنت في مناطق أخرى بعيدة عن تأثير جيرانها من العرب الشماليين .

وتأسيساً على ذلك أيضاً سارت عملية التخلص من التجار الشماليين بسرعة، فحرم الكثير منهم من تصاريح العمل ودخل بعضهم إلى الشمال ولم يحمل عام ١٩٣١ حتى كان العدد الباقي في الاقليم الشمالي من بحر الغزال — على سبيل المثال — لا يتجاوز أربعة تجار بينما كان عددهم في العام السابق ٢٣ تاجراً وحتى هذا العدد الضئيل من التجار الشماليين لم يبق طويلاً في الجنوب إذ لم يبق به منذ عام ١٩٢٧ غير اليونانيين والسوريين واليهود، (٢٣).

وتطبيقاً لسياسة الانفصال أيضاً فقد منعت كافة أبناء دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال، كما لم يسمح لأبناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور. كما طبق نظام لتصاريح المرور أشبه بالنظام المطبق في جنوب أفريقيا يرمى إلى السيطرة على الاتصالات بين الشمال والجنوب. كذلك فقد وجهت النصيحة إلى زعماء القبائل وأتباعهم بأن يتخلوا عن أسماهم العربية ولباسهم العربي، وصدرت التعليمات إلى التجار بعدم بيع أنماط الملابس المستخدمة في الشمال، كما سارت سياسة مقاومة الإسلام جنباً إلى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فلم يكن يسمح للمسلمين من أبناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم علناً. وكان رجال بعثات التنصير الذين ينظرون بقلبي إلى لزيادة قوة الإسلام في المناطق الوثنية، ويلجئون في العمل لتحويل أبناء هذه القبائل إلى المسيحية خوفاً من اعتناقهم الإسلام يبدون كل معاونة في تطبيق السياسة المقررة في الجنوب، وبرز دورهم على الأخص في مجال التعليم والتدريب المهني. وقد عقدت إجتماعات عديدة بين جمعيات التنصير ويمثلي مصلحة التعليم خلال الفترة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٨ لزيادة التسهيلات التي تمنح للجمعيات وتعديل نظام التعليم بحيث يتواءم مع السياسة المتبعة في الجنوب (٢٤).

ولابتداء من سنة ١٩٤١ تحولت السياسة تجاه الجنوب، فبعد أن كانت تهدف إلى إيجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكتمال الذاتي أصبحت ترمي إلى فصل الجنوب عن الشمال. وقد زادت هذه السياسة من مخاوف أبناء الشمال الذين انتقدوا في كافة المؤتمرات آتتد السياسة الموضوعة للتعليم في الجنوب، وطالبوا بالتخلي عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودعوا إلى التوسع في الخدمات التعليمية في الجنوب وإلى إيجاد نظام موحد للتعليم في السودان كله وإيقاف المساعدات التي تمنح لمدارس بعثات التنصير.

وهكذا نرى أن السياسة المقررة للجنوب والتي وضعت في عام ١٩٣٠ نفذت بصورة ايجابية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية. وعند عام ١٩٤١ وهذه السياسة تأخذ شكلاً أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول: «إن السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب أفريقية وزنجية وأن واجبنا الاسمي هو العمل بأسرع ما نستطيع لإتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس إفريقية وزنجية وليس على أسس عربية أو منتمية إلى منطقة الشرق الأوسط» (٢٥).

وفي عام ١٩٤٦ أنشئت لجنة السودان، — الدلالة على عملية تعيين موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والاجانب المستخدمين في أجهزة الدولة المختلفة وفقاً للسياسة القاضية بتقديم السودان في سبيل الحكم الذاتي — وكان انشاء لجنة السودان هذه دافعاً جديداً لإعادة النظر في سياسة الجنوب وسودنة الخدمة المدنية فيه، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى ما كتبه السكرتير الإداري إلى مدير المديرية الاستوائية آتتد قائلاً: «إن الاسراع بسودنة أجهزةتنا

الإدارية قد أصبح اليوم أمراً هاماً وبالغ الحيوية من وجهتي النظر السياسية والإدارية ، ، غير أن التقرير الذي تمخضت عنه دراسات اللجنة لم يقف عند حد التوصية بضرورة إنهاء النظام القائم عندئذ والذي كان يقضى بمنح الجنوبيين أجوراً أقل كثيراً من أجور زملائهم من الشماليين وهو ما كان يعد إدانة قوية لسياسة الجنوب حسب ما يراه أحد الباحثين السودانيين ومن هنا فقد رفض السكرتير الإداري أن ينشر هذا التقرير (٢٦) ، لكن عدم نشر التقرير لم يكن في حد ذاته غائمة البحث في الموضوع ، بل كان بمثابة دلالة أخرى على ضرورة التعجيل بإعادة النظر فيه وصياغة سياسة جديدة للجنوب ، وقد أكد ذلك في نظر الحكومة ازدياد ضغط الحركة الوطنية لالغاء السياسة القديمة الرامية إلى فصل الجنوب واستبدالها بسياسة تستهدف دعم الوحدة الوطنية السودانية ثم ما انتهى إلى علم الحكومة من أن خطط شرق أفريقيا الخاصة بتقوية سبل الاتصال بجنوب السودان قد تكشف عن ضعف وعدم وضوح (٢٧) . واعترف السكرتير الإداري آنئذ السير جيمس روبرتسون بأن صفات سكان جنوب السودان الأساسية أنهم زنوج أفريقيين إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت بربطهم بالمستعمر بين من أهل السودان الشمالي .

### ٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة :

وبناء على الاقتراح الذي تلقاه السكرتير الإداري من ١٤ موظفاً من البريطانيين تم عقد مؤتمر آخر (٢٨) في الجنوب على غرار المؤتمر الإداري الذي عقد في سنة ١٩٤٦ ، وقد قدم هذا المؤتمر توصيات من أهمها إلغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان وإنشاء جمعية تشريعية بدلا منه تمثل فيها المديريات الجنوبية إلى جانب الشمالية ، وقد أعلن جميع ممثلي الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الإستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلاً أو أن يضم في اتحاد مع أوغندا ، وأن انفصال الجنوب عن الشمال ليس في مصلحة الجنوب اقتصادياً أو سياسياً نظراً لتخلف مناطق الجنوب .

وإذا كان مؤتمر جوبا قد قضى لفترة من الزمن على الانجماحات الإقليمية وعلى الدعوة إلى إقامة نظام اتحادى أو إلى تشكيل مجلس استشارى مستقل لجنوب السودان فقد كشف من ناحية أخرى عن المخاوف العديدة التي تصاور أبناء الجنوب ، وبالتالي فقد عزز مؤتمر جوبا من آراء الإداريين الانجليز المطالبين بالضمانات ، وبالرغم من ذلك فقد شهد جنوب السودان في هذه الفترة تقدماً يعزى في الجانب الأكبر منه إلى الأموال التي قدمها دافعوا الضرائب في الشمال إذ دفع الشمال في عام ١٩٤٧ ما يقرب من مليون جنيه (٢٩) لسد العجز في موارد الجنوب .

وعموماً فقد طبق نظام الحكم الذاتي في كل من الشمال والجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧ ، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون شيئاً أكثر من التقدم الإقتصادي والاجتماعي والمشاركة مع الشمال على أساس يضمن للطرفين أن يكون بقاؤهما

مما في مصالحهم جميعاً، وأن تجري الإدارة في الاقليمين كما لو كانا وحدة إدارية واحدة . ومن الثابت أن قيادة الجنوب كانت أقل تدريباً من قيادة الشمال كما كانت أقل استعداداً للنهوض بالمهام الجديدة للحكم الذاتي، وكان السودان الجنوبي كله غير مهياً للتطورات السياسية الجديدة، فلم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة ولا وعى قومي يربط قبائله المختلفة حيث كان ولاه سكانه للقبائل وحدها، وليس للسودان بأسرة بل وليس للجنوب ذاته . وكان تمرد عام ١٩٥٥ نتيجة لما شعر به الجنوبيون من خيبة أمل (٤) ولما انصرفت به الأحزاب السياسية في الشمال أيضاً من قلة خبرة وضيق أفق . ورغم تعدد الخطوات التي اتخذت في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فإن المسألة السياسية بقيت بغير حل . ورغم أن الجنوب كان متجداً مع الشمال من الناحية الشككية وممثلاً في نفس الهيئات السياسية فقد بقي في عزائه متمسكاً بمكانه المستقل ولم يكن متبصراً بالقضاء خلال بضع سنوات من الديمقراطية البرلمانية على آثار ما تم خلال خمسين عاماً وأكثر، وكانت أحزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم (٥) أكثر مما تهتم بدراسة المشاكل القائمة في الشمال والجنوب، وكان لهذا كله آثاره الضارة في الجنوب فقد استلهم رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من أبناء الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم وتوسيع دعايتهم ضد الشمال . وكان فوز الحزب الاتحادي في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٨ تعبيراً واضحاً عن تغلب وجهات النظر المتطرفة ، ووجد المتمردون الذين أفلتوا من قبضة القانون في عام ١٩٥٥ ولجأوا منذ ذلك الحين إلى الغابات كما وجدوا في السخط السائد فرصتهم للظهور من جديد واستئناف نشاطهم . وخلال هذه الفترة من السخط في الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطراب السياسي تقدم الجيش في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ واستولى على السلطة ودخلت قضية جنوب السودان منذ ذلك

الحين مرحلة جديدة، حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلاً على فشل الأحزاب السياسية في أن تقدم للشعب السوداني في مجموعة حكومة قادرة على حل المشاكل الاقتصادية وقضية الوحدة الوطنية . وحتى التغيير الذي طرأ على شكل الحكم الجديد لم يكن له تأثير مباشر على الجنوب إذ لم يكن المدسك ثانوية العسكرية برئاسة اللواء عبود — شأنها شأن النظام البرلماني السابق — أى مشاريع أو برامج محددة لحل قضية الجنوب ، وقد ركز النظام العسكري اهتمامه خلال العامين الأولين على معالجة الوضع الاقتصادي وإبعاد المجموعات الساخطة والأفراد المتذمرين من صفوف الجيش وقمع المعارضة التي تتخذ صورة نشاط سياسي للأحزاب أو للمقابلات أو لتنظيمات الطلاب ، ولم يوجه هذا النظام أى اهتمام يذكر لمسألة الجنوب بالرغم مما قد تحققه الحكم العسكري من استقرار في الشمال لكن هذا الاستقرار السياسي كان استقراراً سطوحيّاً، ودفعت المعارضة السياسية الثمن غالباً وانعكس ذلك على الزوج بكثير من الساسة والنقابيين والطلاب والشيوعيين في السجون .

وفي الجنوب عمل الحكم العسكري على قمع المعارضة كما فعل في الشمال، وكان متعجلاً في نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية (٦) اعتقاداً منه بأن هذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة المستقبلية، كما اهتم بإنشاء عدد من مدارس تحفيظ القرآن في مختلف المراكز الجنوبية وقد انعكس ذلك أيضاً على تقليص دور رجال بعثات التنصير ثم طردهم، ففي عام ١٩٦١ حرم عقد أى اجتماع ديني للصلاة خارج الكنائس ومنع عدد من رجال التنصير من العودة إلى السودان بعد انتهاء أجازاتهم وفي عام ١٩٦٢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً جديداً بشأن جمعيات المبشرين ثم أعلنت وزارة الداخلية في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع



رجال بعثات التنصير من جنوب السودان وكان عدد العاملين منهم في السودان في ذلك الحين ٦١٧ رجلاً من رجال التنصير .

وقد اشتركت صحافة الغرب في انتقاد خطوة طرد رجال التنصير على اختلاف اتجاهاتهم ودون تمييز كما انتقدته دوائر الفاتيكان غير أن طرد رجال التنصير على هذه الصورة كان نتيجة منطقية لموقف العداء الذي اتخذته رجال التنصير من ناحية والطبيعة الكاثوليكية العسكرية من ناحية أخرى .

وكانت الأحداث السياسية في جنوب السودان تسير في ذلك الوقت في اتجاه جديد ، إذ أدت إجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب إلى انتقال آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا ، وشكلوا منظمات معارضة مثل رابطة السودان المسيحية ، و الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي والمعروف باسم ساكندو ، الذي وجه في عام ١٩٦٣ مذكرة إلى الأمم المتحدة أعلن فيها أنه يطلب الاستقلال لجنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفيدرالي . ثم غير ساكندو اسمه في عام ١٩٦٣ فأصبح دسانو ، ولكن ذلك لم يستتبع تغييراً في أهدافه ، وقد اتخذ مقره الرئيسي في ليوبولدفيل بالكونغو وتركز نشاطه أساساً في توجيه المذكرات إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الأفريقية (٢٤) .

أما في داخل الجنوب نفسه فقد اشتعلت الاضطرابات في أنحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير ، وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية أنيانيا على مسرح الأحداث . وتألفت هذه الجمعية في بدايتها من أشخاص كانوا من قبل جنوداً في الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذين خرجوا من السجون بعد قضاء مدة العقوبة أو ممن أفرج عنهم الحكم العسكري في مناسبات مختلفة ، وكان

تشكيل هذه الجمعية يعد أثراً من آثار السخط على المحاولات السلبية التي بذلتها قادة الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني للوصول إلى تسوية ، (٢٥) وقد حددت الجمعية أهدافها عند الإعلان عن تشكيلها بقولها : « لقد بلغ الصبر مداه وفي قيمتنا أننا إن فصل إلى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن فصاعداً بتحرير أنفسنا . . . أننا لا نطلب الرحمة من أحد وإن تمنح رحمتنا لأحد » (٢٦) . ولم تتردد أنيانيا ، في تدمير الكباري وإغلاق الطارق وإطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشماليين وعلى الجنوبيين المشتبه في تعاونهم مع الحكومة ، وبدأت بذلك حرب العصابات . وفي يناير سنة ١٩٦٤ قامت أنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة واو في مديرية بحر الغزال غير أن الحكومة قامت بإجراءات مضادة تجاه أنيانيا ومنع كافة أشكال النشاط السياسي في الجنوب ، وقد تركت أنيانيا المسرح السياسي بعد الإجراءات الحكومية الصارمة تجاهها ومضت في تكوين جيش يتهماً لمواجهة جيش الشمال ، وأدى إزدياد نشاط أنيانيا إلى إجراءات مضادة من جانب الجيش أيضاً فزاد عدد القتلى من الجانبين وزاد عدد اللاجئين من السودان إلى أوغندا وبلغ ١٢ ألفاً — ويقدره البعض بخمسين ألفاً — . وهكذا نجد أنه بعد انقضاء ثمان سنوات على استقلال السودان زادت الأوضاع سوءاً ولم تتقدم مشكلة الجنوبيين خطوة واحدة في طريق الحل ، وكانت العمليات العسكرية في الجنوب بإمطة التكاليف وأخذ الموقف الاقتصادي في السودان يرمتها يتدهور من سيء إلى أسوأ . ولإزداد الرأي العام العالمي قلقاً بسبب تدهور الأوضاع لدى الجنوبيين ، وكانت الأحزاب السياسية في الشمال تركز اهتمامها في البحث عن وسيلة لإنهاء الحكم العسكري ولم تعبأ بمسألة الوصول إلى حل سياسي لمشكلة الجنوب ، ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعي السوداني الذي كان يمارس نشاطه بشكل غير قانوني ، إذ كان هذا الحزب

يتمثل دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتي محلي لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المتحدة .

أما الدكتاتورية العسكرية التي كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت في تنفيذها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكري لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار في حرب باهظة التكاليف تؤدي إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمي، ثم اختار هذا الحل الأخير . ففي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القتل والاضطرابات في الجنوب وسناري الاستقرار الداخلي دون أساس بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة، وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكري، فلم تكن اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هي الأخرى تطوراً جديداً في مسألة الجنوب، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأي لإيجاد حل سياسي، وقد تقدم حزب سائو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سائو في هذه الفترة نظراً للدعوة التي وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين المرحومين في الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء سائو، حضور المؤتمر وأرسلوا وفداً لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم كل من ممثلي أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتي يرون فيها حلاً لمشكلة الجنوب، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة في إطار السودان الموحد وأن يقوم في الجنوب

حكم اقليمي، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكماً ورئيساً للمجلس التنفيذي، وأن يكون هناك أيضاً منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب أحزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير عما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفاً في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات أحزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أي تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق في صفوف حزب سائو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه دوايم دينينج، يرى الحل في اتحاد فيدرالي بين الجنوب والشمال وفي تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبي لشئون الإدارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . وبما تجسده الإشارة إليه أن منظمة الايانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلي الجنوب . وقد اتفق المؤتمر على تكوين لجنة من اثني عشر عضواً من أبناء الشمال والجنوب . وبعد ذلك تعرض هذه الحلول في الاجتماع التالي للمؤتمر، غير أن الأحداث وتطورها في الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التي تولت مقاليد الأمور في عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف، وإلى تصفية المنظمات الارهابية في جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعي من اللجنة الاتفي عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطي، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

يعترف دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتي محلي لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المتحدة .

أما الدكتاتورية العسكرية التي كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت في تنفيذها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكري لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار في حرب باهظة التكاليف تؤدي إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمي ، ثم اختار هذا الحل الأخير . ففي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و ١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات في الجنوب وخلق الاستقرار الداخلي دون مساس بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة ، وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكري ، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هي الأخرى تطوراً جديداً في مسألة الجنوب ، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأي لإيجاد حل سياسي ، وقد تقدم حزب سائو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سائو في هذه الفترة نظراً للدعوة التي وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين في الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء « سائو » حضور المؤتمر وأرسلوا وفداً لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم كل من ممثلي أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتي يرون فيها حلاً لمشكلة الجنوب ، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة في إطار السودان الموحد وأن يقوم في الجنوب

حكم اقليمي ، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي ، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكماً ورئيساً للمجلس التنفيذي ، وأن يكون هناك أيضاً منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب أحزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفاً في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات أحزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أي تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق في صفوف حزب سائو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه «وليم ديننج» يرى الحل في اتحاد فيدرالي بين الجنوب والشمال وفي تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبي لشئون الإدارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سيبل أمامة الحل وسط . وبما تجسده الإشارة إليه أن منظمة الانيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلي الجنوب . وقد اتفق المؤتمر على تكوين لجنة من اثني عشر عضواً من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول في الاجتماع التالي للمؤتمر ، غير أن الأحداث وتطورها في الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التي تولت مقاليد الأمور في عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية في جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعي من لجنة الاثني عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطي ، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .



وفي مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة انفصالية تزعمها أكرى جادين فأعلن عن خطته التي تقلص في استبعاد الحل السلمي لمشكلة الجنوب وتشجيع الكفاح في الجنوب من أجل التحرر من الشمال وإعتبار حكومة السودان الجنوبية الانتقالية في حالة حرب بين الجنوب والشمال ووضع دستور خاص للجنوب. وفي بداية عام ١٩٦٩ زاد الانشقاق في صفوف الانفصاليين إلى حد أصبح يشكل خطراً على كيان الحركة والحكومة الانفصالية مما أدى إلى إقصاء جادين من رئاسة الحكومة ثم حل الحكومة برمتها، وقد شكل جودرين الذي كان وزيراً للخارجية حكومة انفصالية جديدة تحت اسم حكومة النيل الانتقالية، التي أصدرت ميثاق عملها وحاولت الحصول على دعم من الدول التي تؤيد مواقفها الانفصالية، وظلت هذه الحكومة تمارس نشاطها إلى أن قام اللواء جعفر نميري بثورته في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ثم تولى الرئاسة.

وفي يونيو ١٩٦٩ (٣٧) عرّح الرئيس نميري بأن الثورة السودانية تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب، وأن حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، ولذلك قررت منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد. وتلى هذا التصريح اتخاذ إجراءات هامة لتنفيذه ومنها إعلان العفو العام عن جميع المنفيين الجنوبيين وإنشاء وزارة سودانية لشئون الجنوب يرأسها وزير من أصل جنوبي. وقد بدأت هذه الوزارة مباشرة مهامها بالفعل في فبراير ١٩٧٠. كذلك فقد شكلت الحكومة لجان الأمن في مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على إعادة تعمير القرى، ونجحت هذه اللجان في إعادة الحياة إلى ٤ قرية من قرى الجنوب، كما وضعت الحكومة خطة للتنمية وركزت جهودها على الجنوب وبذلت محاولات لإعادة الحركة التجارية التي كانت قائمة بين سكان الجنوب والكونغو، أما في بحر الغزال

فقد أقامت مشروعاً لزراعة الأرض على مساحة ٨٠٠ فدان، كما راعت الحكومة المركزية ربط الجنوب بالشمال عن طريق النقابات، فقامت وفود عمالية من الشمال بجولة في الجنوب بهدف إنشاء نقابات في المديريات الثلاث كما قامت بعدة اتصالات مع الزعماء الجنوبيين في الخارج، وكان من نتائج هذه الجهود أن تقبل البعض منهم فكرة الحكم الذاتي مع التسهيلات. وبالرغم من ذلك فإن منظمة أنيانيا العسكرية بقيت معتصمة في أوغندا، وقامت بينها وبين القوات المسلحة السودانية بعض الاشتباكات، وكان لعدم وجود قيادة موحدة لمنظمة أنيانيا أثره في صعوبة التفاوض مع الحكومة المركزية.

وقد أجرت الحكومة المركزية عديداً من الاتصالات بعد استقرار حكمها نتيجة لفشل محاولة قلب نظام الحكم في يوليو ١٩٧١ والفترة اللاحقة. ومن جهود الحكومة أيضاً في هذا الصدد قيامها بالاتصالات مع الفاتيكان الذي له نفوذ كبير في الجنوب لحث الجنوبيين على قبول فكرة الحكم الذاتي المحلي، كذلك جهود الحكومة في عقد إتفاقية أديس أبابا في فبراير ١٩٧٢. وقد حدد الرئيس نميري في عرضه أن تمنح المديريات الثلاث الجنوبية الحكم الذاتي الإقليمي، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشئون الخارجية ويعني هذا أن يبقى الجنوب جزء لا يتجزأ من السودان الموحد، كذلك فقد تهدت الحكومة المركزية في نطاق الحكم الذاتي المحلي لسكان الجنوب الذي يبلغ عددهم ٣ ملايين نسمة معظمهم يدينون بالمسيحية والإسلام والأديان الأفريقية — تهدت الحكومة بالعمل على التمهوض بالتنمية الاقتصادية للمديريات الثلاث.

أما الوفد الذي مثل الجنوب في أديس أبابا فقد جاء إلى المفاوضات وفي جمعيته مقترحات أخرى مضمونها إقامة نظام فيدرالي للسودان يشمل الجزئين الجنوبي والشمالي ويكون لكل منهما حكومة إقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص،



على أن ترأس الإدارة الفيدرالية في الخرطوم هذه الفيدرالية ، ولا يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبي والشمالي إلا في حالة حدوث عدوان خارجي . وبعد مباحثات دامت اسبوعين توصل الفريقان في ٢٨ فبراير ١٩٧٢ إلى إبرام اتفاقية تضمنت وضع قانون تنظيمي لإقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب ، ودمج المديرية الثلاث في الجنوب في إقليم واحد له مجلس شعبي واحد ومجلس تنفيذي يعينه الرئيس السوداني على أن يحظى بتأييد المجلس الشعبي ، ويمارس المجلس التنفيذي اختصاصات وسلطات ميزانية التنمية في جميع القطاعات كما يتولى مسؤولية الشرطة والأمن في الجنوب ، وتعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة المستخدمة في الجنوب ولكن تظل اللغة العربية هي اللغة القومية للسودان ، ويخصص في مجلس الشعب السوداني عدد من المقاعد لسكان الجنوب يتناسب مع تعدادهم .

كما تضمنت الاتفاقية أيضا ضرورة أن تلحق قوات انيانيا بالجيش السوداني خلال فترة انتقالية تصل إلى خمس سنوات . وعقد بروتوكول خاص بالاجئين لتنظيم عودتهم إلى الحياة العادية في السودان .

وعموما يمكن القول أن رغبة سكان جنوب السودان الذين لديهم الرغبة الملمحة في أن يديروا شئونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومات السابقة في السودان تنصف بالجنود والمركزية تجاه الجنوب ، لأنها جاءت في الفترة التي تلت استقلال السودان والتي اقسمت بضرورة دعم الوحدة القومية السودانية في حين كانت السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب باوغندا ، وهو ما أثار مخاوف الحكومة المركزية في فترة ما بعد الاستقلال . وفي تقييم مؤتمر اديس أبابا الخاص بجنوب السودان عام ١٩٧٢ يمكن القول ان البيان المشترك الذي صدر عن المؤتمر قد أكد انتصار المفهوم الافريقي لحق تقرير المصير بمعنى حق الدول الافريقية في

تقرير مصيرها دون إجراء أي تعديل في الحدود الدولية التي وجدت عليها وقت اعلان استقلالها . والجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت هذا المفهوم في النزاعات العديدة التي طرحت أمامها .

وبالرغم من كافة الجهود التي بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز إلى السطح من وقت لآخر ، وهناك عمل ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلا عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الانسان ، وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولاخطاء الساسة وجميعيات المبشرين .. كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة .

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال هي النزعة القبلية واستمرار الترحال وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستقرار والاستقرار ، وتأسيسا على ذلك فان سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في اطار السودان المتحد .. ذلك أجدى لهم اقتصاديا واجتماعيا خاصة وان الحكومة المركزية تمنحهم دوما ربحا أكثر مما يمنح للشمال .

## المراجع

- (1) Toynbee, A. J., *Between Niger and Nile*. London, 1965 p. 95.
- (2) Arkell, A. J., *A History of the Sudan*. London, 1961. pp. 20 - 23.
- (3) Hamilton, J., *The Anglo - Egyptian Sudan from within*. London, 1935. p. 29.
- (4) Arkell, op. cit., pp. 21 - 22.
- (5) Hamilton, J. op. cit., pp. 81 - 87.
- (6) Ibid pp. 220 - 223.
- (7) Beshir, M. O., *The Southern Sudan, Background to Conflict*. London C. Hurst, 1970 pp. 51 - 60.
- (8) Ibid p. 70.
- (9) Letter from E. Grove to the Director of Intelligence, Khartoum, Sep. 17, 1918, SGA - CIVSCE - File - 7 A, 216. - Sanderson, Lillian, *Educational Development in the Southern Sudan, 1900 - 1918*, Sudan Notes and Records XL. III, 1962, pp. 105 - 117.

- (١٠) التقرير السنوى لعام ١٩١٠ رقم (1911) Egypt No. 1 وقد سبق ذلك أيضاً التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ رقم (1906) ويرجع أيضاً الى خطاب كرومر الى سولزبرى Salisbury بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٠٠ وهو محفوظ في دار الوثائق العامة P.R.O. في لندن برقم F. O. 633 - Vol. 6.

(١١) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . الخرطوم . الدار السودانية ١٩٧٠ . ص ٣١ - ٤١ .

(١٢) المذكرات الخاصة بالسودان من أوراق اللورد ملز المحفوظة في مكتبة نيوكوليج باكسفورد . المذكرة المؤرخة بالخرطوم ١٤ مارس ١٩٢٠ .

(١٣) التقرير السنوى لعام ١٩٢٠ رقم ( Egypt No. 2. 1921 ) ص ١٢٥ .

(١٤) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ص ٤١ - ٤٦ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) خطاب ماكايكل الى مدير بحر الفزال بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٠ . والخطاب محفوظ بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(١٧) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . مرجع سابق ص ٤٣ .

(١٨) مذكرة في تأييد استخدام اللغات المحلية : في : حكومة السودان التشريعات السودانية ١٩٤١ . ص ١٢٧ - ١٣٨ .

- (19) Sudan Government, Reports of Governors of Provinces; 1925, Khartoum p. 9.
- (20) Letter from N. P. Hunter, Director of Education, 12 November 1925.
- (21) Report by Governor, Upper Nile Province, June 1925.

(٢٢) مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب المصادرة من مكتب مدير الداخلية في ٢٥ يناير ١٩٣٠ : في : محمد عمر بشير: جنوب السودان . مرجع سابق ص ١٨٢ .

(23) Collins, The Sudan, Link with the North, London p. 2.

(24) Cash, W., The Changing Sudan, London, 1930, p. 54.

(25) Letter from Acting Governor General of the Sudan to the High Commissioner in Cairo, No. 89 - ICI, Khartoum, August 4, 1945.

(٢٦) يروي الأستاذ الدردري محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة قصة التقرير وكيف أنهم بعد أن زاروا الجنوب وطافوا به ثم وصفوا واقع الجنوب بصدق وبالأخص أعمال المبشرين ثم قدموا التقرير لمكتب السكرتير الإداري فلم يقرأه نشره قائلا ، أنه ورقة إتهام للحكومة وليس بتقرير .

(٢٧) خطاب السكرتير الإداري إلى السكرتير المالي والسكرتير القضائي والقائد العام ومديري المصالح ومديري المديرية الجنوبية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . دار الوثائق ، الخرطوم نقلا عن دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق الملحق الخامس ص ص ١١٠ - ١١٦ .

(٢٨) يرجع في تفصيل ذلك إلى إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، الخرطوم ١٩٦٨ ص ٥٩١ .

(29) Letter from Civil Secretary to Governor, Equatoria, August 21, 1947.

(30) Beshir, M. O., The Southern Sudan, op., cit. p. 164.

(31) Ibid.

(32) Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan, Khartoum, 1964 p. 78.

(33) "The Universe" London, December 16, 1960.

(34) Letter from SANU to OAU, December 16, 1963.

(35) Collins, The Sudan, op., cit., p. 67.

(36) Evidence before the OAU Committee for Refugees, p. 9.

(٢٧) يرجع في تفصيل ذلك إلى :

— إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية في السودان .

بدون مكان إصدار ١٩٧٢ ص ٦٠ .

— نبيه الاصفهاني : التصالح الوطني ووحدة التراب السوداني في :

مجلة السياسة الدولية العدد ٢٧ المجلد الثاني ١٩٧٢ . ص ٢٨٤ - ٢٨٩ .

## الفصل الثامن

### موريتانيا

- ١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية .
- ٢ — موقع الاقليات من التكوين السكاني ودور السلطة .
- ٣ — تأثير الإسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعي والاقليات .
  - ( أ ) البناء الاجتماعي .
  - ( ب ) تأثير الإسلام واللغة العربية .
  - ( ج ) تأثير الثقافة الفرنسية .
- المراجع .



١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تقع جمهورية موريتانيا في أقصى غرب النطاق الصحراوي بأفريقية الغربية وتغطي مساحة تبلغ ١٠٣٢٢٤٥٥ كم مربع ، بين عرضي ٣٠° ١٤° ، و ٢٤° ٢٧° شمالا وبين خطي طول ٤٥° ٤° ، و ١٧° ٨° غربا وهي تشمل بذلك همزة الوصل بين افريقية الشمالية الغربية شمالا وافريقية السودانية المدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطي بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالي ، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربي في حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الافريقي ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربي والافريقي ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الافريقية من حيث أنها لم تشكل بحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الإقليمية إلا في خلال العهد الاستعماري بل أن اسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط . وتعد موريتانيا من بين البلدان الافريقية التي عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الأثرية إلى ما وصل إليه الشعب الموريتاني في حقبة مبكرة إلى درجة عالية من التنظيم السياسي والاجتماعي (١) .

وتؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولا يمكن تجاهل أن ثمة تأثير لخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — في سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية في داخلها وأيضا من حيث سياساتها الخارجية وعلاقتها بغيرها (٢) من الدول . ومن الثابت أن الصحراء تحتل الجزء الأكبر من الأراضي الموريتانية ، وبالرغم من

١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تقع جمهورية موريتانيا في أقصى غرب النطاق الصحراوي بأفريقية الغربية وتغطي مساحة تبلغ ١٠٣٢٤٥٥ كم مربع ، بين عرضي ٣٠° ١٤° ، و ٢٤° ٢٧° شمالا وبين خطي طول ٤٥° ٤° ، و ٨° ١٧° غربا وهي تشمل بذلك همزة الوصل بين افريقية الشمالية الغربية شمالا وافريقية السودانية المدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطي بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالي ، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربي في حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الافريقي ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربي والافريقي ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الافريقية من حيث أنها لم تشكل بحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الإقليمية إلا في خلال العهد الاستعماري بل أن اسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط . وتعد موريتانيا من بين البلدان الافريقية التي عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الأثرية إلى ما وصل إليه الشعب الموريتاني في حقبة مبكرة إلى درجة عالية من التنظيم السياسي والاجتماعي (١) .

وتؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولا يمكن تجاهل أن ثمة تأثير للخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — في سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية في داخلها وأيضا من حيث سياساتها الخارجية وعلاقتها بغيرها (٢) من الدول . ومن الثابت أن الصحراء تحتل الجزء الأكبر من الأراضي الموريتانية ، وبالوغم من

ذلك فإن الصحراء ليست خالية من السكان وإنما تقطنها قبائل عديدة تربط بين شمال أفريقيا وغربها، وقد استتبع ذلك احتياج السكان للمياه للزراعة والرعى، حيث تحتاج الزراعة إلى ٤ مليون متر مكعب سنويا والمراعى إلى ٢٦ مليون متر مكعب سنويا، أما الاحتياجات البشرية فقد قدرت كما يلي : التعداد العام يبلغ ١٠٣٢٨٧٠٠ نسمة منها ٨٠٪ من السكان يعيشون خارج المدن وقدر للفرد خارج المدن استهلاكاً يومياً من الماء ٥ لترات وللأفراد في المدن ٣٠ لتراً، وعلى هذا الأساس فقد قدرت الاحتياجات اليومية على مستوى الجمهورية بمقدار ١٣ مليون متر حق عام ٢٠٠٠ أى ٨٤٩ ٨٠٠ ٤ متر مكعباً في العام. وفيما يخص بتضاريس موريتانيا فإن عناصرها الرئيسية تتكون من السطوح المنبسطة والسطوح المعراة والهضاب والظهور، وظاهرات البيئة الصحراوية وشاطئ الأطلس على الأراضي المطلة عليه وادى السنغال وهذه العناصر في قطار مترام الأطراف مثل موريتانيا تجعل هناك مشكلات تتمثل في أن الظروف الطبيعية الحالية تنعكس آثارها على تنظيم وتخطيط حياة السكان، فقلة الموارد المائية مثلاً من المشاكل الملحة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على السكان وعلى عمليات التعدين والعمران، وباستثناء قطاع وادى السنغال في أقصى الجنوب فإن الخزانات الجوفية هي المصدر الوحيد للماء في بنية ربوع موريتانيا، ومن هنا فإنه ينبغي معرفة ما إذا كانت هذه المياه التي يستخدمها السكان متوازنة مع المناخ وباعتبار أن مناخ أى منطقة هو نتيجة لتفاعل عدة مؤثرات تتحكم منفردة أو مجتمعة في الأحوال المناخية للمنطقة، ويطلق على هذه المؤثرات العوامل المتحركة في المناخ وكلها تقريباً عوامل طبيعية مثل الموقع الفلكي والجغرافي ومظاهر السطح... الخ، وفي دولة مثل موريتانيا تتسع رقعتها وتمتد امتداداً كبيراً سواء من الشمال إلى

الجنوب أو من سواحل المحيط الأطلس إلى داخل اليابس الأفريقي خاصة وأنما تقع في منطقة انتقالية بين الأقليم السودانى في الجنوب والأقليم الصحراوى في الشمال فإننا نتيجة لهذا تتأثر تأثراً واضحاً بالعوامل الخارجية المختلفة التي تمارس آثارها في الجهات المختلفة من موريتانيا، والتضاريس والمناخ لهما علاقة مباشرة بالسكان. وقد سبق أيضاً أن مساحة موريتانيا تبلغ ١٠٣٢٨٧٠٠ كم ٢، وتنقسم إدارياً إلى ١٢ ولاية وتضم هذه الولايات ٤٣ مقاطعة بالإضافة إلى مدينة نواكشوط ولهذا علاقة أيضاً (٢) بالسكان حيث موريتانيا قليلة السكان نسبياً ١٠٣٠٥٠٠٠ نسمة تقريباً (١٩٧٥) بكثافة مقدارها ١٠٣ نسمة/كم ٢. ولقد كانت في عام ١٩٧٠ أحد ست دول تمثل أقل دول العالم كثافة بالسكان (٤). أما موقع موريتانيا الجغرافي - شأنه شأن الموقع الجغرافي لأي دولة ودوره في العلاقات الدولية حيث كثيراً ما يتردد بأن موقع الدولة الجغرافي هو من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً على نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي، وأن الموقع هو الذي يحدد أولاً ما إذا كانت الدولة قوة بحرية وعماً يقال أحياناً أن هناك أقاليم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يؤثر على مدى قوتها. فكيف تنطبق هذه المفاهيم على موريتانيا، لقد كان لموقع موريتانيا كمنطقة اتصال العناصر البيضاء للقوازية شمالاً والعناصر السوداء الزنجية جنوباً أثر في خصائصها السكانية وفي أنماط الحياة فيها وفي التنظيم الاجتماعى السائد وهذا الموقع انعكس أيضاً على تاريخ موريتانيا بالإضافة إلى تاريخ أجواء كبيرة في غرب أفريقيا، كما انعكس موقعها أيضاً على مناخها والحياة النباتية والطبيعية فيها، وفي نشاط الإنسان البشرى والاقتصادى وفي سكونها نمطاً وموسماً، ففي شمال، يسود الجفاف والظروف الصحراوية وتندرج الحياة

النباتية في الكثافة حتى تصل في الجنوب المنطقة الانتقالية بين الاستبس والسافانا وفي الشمال حيث الجفاف والظروف الصحراوية تسود حرفة الرعي عند العناصر البيضاء والمور — البيضان ، ويعتمدون على موارد ثابتة للمياه من الآبار ، ولحسم طرقهم الخاصة ودروبهم التي يقطعونها في مواسم معينة بحثا عن الماء والرعي . وفي المناطق الأوسط من موريتانيا حيث قدر كاف نسبيا من المطر ١٠٠ - ١٥٠ مم يقوم السكان بالزراعة في الواحات ، وفي المناطق الجنوبية (٥) يبدأ المطر في الانتظام والفرارة نسبيا كلما اتجهنا جنوبا ، والحياة النباتية تصبح أكثر غنى وتنوعا ، وفي هذه المناطق تسود حرفتا الرعي والزراعة . والزراعة هنا زراعة متقلبة وموسمية حسب كمية الامطار ، ولسكنها تعتمد في الجنوب على نهر السنغال من ناحية ولامطار من ناحية أخرى ، ويضم هذا القسم أكثر من ٧٠٪ من مجموع سكان موريتانيا وترتفع كثافة السكان فيه لتصل أقصاها ١٤ نسمة/كم<sup>٢</sup> ويحتل الانصران المور والزنج في هذا القسم ، ويشكل المور أغلبية السكان هنا . ومن جهة أخرى فقد أدى الجفاف الذي حل بغرب أفريقيا (١٩٦٨ - ١٩٧٢) إلى إعادة توزيع السكان وإلى تغيير أنماط حياتهم . فبعد أن كان سكان الريف يمثلون ٩١٪ من جملة السكان ٦٤ - ١٩٦٥ ، منهم ٥٨٪ من البدو ، انخفضت نسبتهم إلى ٧٧٪ من جملة السكان منهم ٢٩٪ فقط من البدو عام ١٩٧٥ . ويقدر البعض عدد سكان موريتانيا عام ١٩٨٠ بـ ١٥٠٧٢٠٠٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقدار ٢٫٧٪ ، وهذا العدد سيصل في عام ١٩٨٥ إلى ١٧٢٢٦٠٠٠ على أساس زيادة سنوية مقدارها ٢٫٩٪ . ويقدر المكتب المركزي لتعداد السكان في انواكشوط عدد السكان عام ١٩٨٥ بـ ١٦٢٢٣٠٠٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقداره ٢٫١٪ سنويا . (٦)

وعموما فإن الاعتبارات الجغرافية وخصائصها السابقة من حيث الموقع والتضاريس والسكان - قد أثرت على السياسة الخارجية لموريتانيا حيث شهدت العلاقات الخارجية الموريتانية تغييرات مستمرة حسب الملازمات والضغوط التي أحاطت بالبلاد منذ بداية الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٠ والفترة السابقة أيضا التي اتسمت بانها مرحلة البحث عن زعامة سياسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال . فقد كان السنغال المجاور هو أسبق دول غرب أفريقيا إلى الاشتراك في أجهزة الدولة الفرنسية حيث مثل في مجلس النواب الفرنسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واشترك بعض السنغاليين الذين أطلعهم القانون المدني الفرنسي في انتخاب نوابهم إلى هذا البرلمان . وقد ظلت الفكرة المسيطرة على مخططي سياسة الاستعمار الفرنسي هي أنه إذا أريد لنظام الحكم أن يتغير وتخف قبضة الإدارة المباشرة فإن ذلك يكون عن طريق إشراك المستعمرات في أجهزة الدولة الفرنسية وبالتالي رفع نظام الاحتكار عن مستعمرات أفريقيا الغربية الفرنسية وقد ضمت ذلك في تصريح برازافيل ١٩٤٤ الذي أصدره الجنرال ديغول وقد نص على اللامركزية وتكوين جمعيات تشريعية ومشاركة الوطنيين فيها كما نص على تطوير نظام الإدارة وادخال الأفريقيين بأعداد متزايدة في الوظائف الحكومية وقد تشكلت هذه الأجهزة طبقا للدستور الجمهورية الرابعة حيث أعلنت فرنسا في ديباجة دستورها الصادر في عام ١٩٤٥ إلى سعيها لقيادة الشعوب التابعة لها . أما الأجهزة التي تشكلت حسب دستور عام ١٩٤٦ فهي مجلس الجمهورية ومجلس النواب وخصصت فيه بعض المقاعد للمستعمرات إذ أن الجمهورية كما نص الدستور وحدة لا تقبل التجزئة ، وكان نصيب موريتانيا مقعد واحد في مجلس النواب . وفي المرحلة التالية كانت الرابطة التي حلت محل نظام الامبراطورية القديمة هي ما أطلق عليه اسم الاتحاد الفرنسي وهي المرحلة التي غيرت النظام



الاستعماري من حيث الشكل وليس من حيث المضمون ، وتأكدت السيادة الخارجية الفرنسية بالابقاء على تمثل المستعمرات في أجهزة الدولة الفرنسية ، وأصدرت حكومة جى مولية قانونا للإصلاح الإداري في مارس ١٩٥٧ وينص على إجراء انتخابات في كل مقاطعة وزيادة اختصاصات المجالس المحلية التي وصلت إلى درجة التشريع لكل شئونها الداخلية والتخفيف من قبضة الحاكم وزيادة في تمثيل الوطنيين في تلك المجالس ، وبالنسبة لموريتانيا زاد العدد من ٢٤ إلى ٣٤ وأصبح الوطنيون يشكلون الغالبية العظمى في المجلس ، ثم برز مشروع آخر ربط موريتانيا بمجلة الاستعمار الفرنسي وهو مشروع التنظيم المشترك للأقاليم الصحراوية .

غير أن الخطوة الحاسمة للتطور (٨) الذي بلغته موريتانيا من حيث مباشرة الحكم الذاتي كانت هي قيام الجمهورية الخامسة في فرنسا عام ١٩٥٨ وما تلا ذلك من إجراء استفتاء في الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسي يظهر سكانه بين القباء ضمن نظام مرن جديد عرف باسم نظام العائلة الفرنسية أو بين الاستقلال التام . وجرى هذا الاستفتاء في سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موريتانيا مثلها مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا — باستثناء غينيا — البقاء ضمن المجموعة الفرنسية . وكانت نتيجة التصويت الذي قام به المجلس الإقليمي في موريتانيا أن صوت ٣٢ ألف لصالح البقاء في المجموعة الفرنسية والموافقة على دستور الجمهورية الخامسة ، وتسعة عشر ألفا في صالح الاستقلال . وترتب على ذلك أن صارت موريتانيا آخر مستعمرة فرنسية في غرب أفريقيا تحصل على استقلالها ، وتم لها ذلك في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات الخارجية الموريتانية تغييرات مستمرة حسب الملابس والصفوط التي أحاطت بموريتانيا منذ بداية عهد الاستقلال ، ففي السنوات الأولى اعتبرت موريتانيا من بين الدول الدائرة

في فلك الغرب عامة وفرنسا خاصة ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية أيدت المطالبة المغربية على موريتانيا لمدة سنوات . لما خفت الدعاوى المغربية أنطلقت السياسة الموريتانية في الطريق الذي يعبر عن الأمان الوطنية وصارت مثل معظم الدول العربية الوافدة في أفريقيا تخطط سياستها ضمن دوائر ثلاث : الدائرة العربية والأفريقية ثم كتلة أو دائرة عدم الانحياز ؛ غير أنه بحكم عوامل مختلفة منها الموقع ومنها وجود أقليات غير عربية في الجنوب اختلفت موريتانيا عن الدول العربية من حيث ترتيب الأولويات ، ففي حين أن موريتانيا لم تنشئ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل واعلنت باستمرار نغمة التأييد للقضية الفلسطينية وطالبت بالانضمام إلى الجامعة العربية في عام ١٩٦٣ ، إلا أن اهتمامها الأفريقية لا تقل شأنا ، فقد كانت من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣ كما انضمت إلى تنظييات أفريقية عديدة . وهناك تيار (٩) يتصارعان التأثير في سياسة موريتانيا الخارجية . ومن الثابت أن سياسة التعريب من جهة وتزايد المساعدات الاقتصادية من جهة أخرى من شأنها أن يقويا التيار العربي وأخيرا أحدثت مسألة الصحراء تغييرات هامة في علاقات موريتانيا الخارجية ، فبعد أن كانت الجزائر هي من أوثق البلدان العربية صلة بها باعتبارهما جمهوريتين تقيمان نظام الحزب الواحد وترفعان شعار الاشتراكية ، انعكست الصورة وصارت المغرب هي أشد الدول العربية صلة بموريتانيا في حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية ووصلت إلى درجة كبيرة من التآزم أدت إلى القطيعة الدبلوماسية بين البلدين ، كما أن مسألة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بين موريتانيا وبين منظمة الوحدة الأفريقية إذ أيدت غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء .

وعلى صعيد موريتانيا والأمم المتحدة فقد قبلت موريتانيا كعضو في

الأمم المتحدة في ١٩ أبريل ١٩٦١ ثم توالى قبول موريتانيا في المنظمات المتفرعة عن المنظمة العامة وأصبح موريتانيا كياناً سياسياً (١٠) وقانوني ولإنهاء موريتانيا السريع نحو الإستقلال بعد أن كانت تقطع المراحل ببطء جعلها مثل كثير من دول غرب ووسط إفريقيا تبقى على عدة امتيازات لدولة الاستعمار السابقة فرنسا، وذلك لسكى تستعين بها في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية. ويلاحظ أن الدول التي كانت تواجه مشاكل خارجية مثل موريتانيا وتشاد منحت فرنسا مريداً من التنازلات وخاصة في المجال العسكري، وهكذا تم عقد إتفاقية التعاون والصداقة بين موريتانيا وفرنسا في أوائل عام ١٩٦١. ومع التحول في سياسة موريتانيا الداخلية ورغبة في تأكيد استقلالها السياسي كان لابد من تعديل الاتفاقية مع فرنسا بحيث ألغيت جميع النصوص التي تجعل العلاقات بين البلدين غير متكافئة، وهكذا تم في ١٥ فبراير ١٩٧٣ إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك والامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا. وكانت موريتانيا قد حرصت قبل تعديل هذه الاتفاقية على توسيع دائرة علاقاتها الخارجية بل وقد تجاوزت هذه العلاقات دائرة مجموعة غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات واسعة النطاق مع جمهوريات الصين الشعبية ويبدو أن سياسة موريتانيا الخارجية إنجذبت إلى الصين منذ أن استخدم الإتحاد السوفيتي حق الفيتو لمنع دخولها في الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول العربية والأفريقية فالملاحظ أن هذه العلاقات قد تعثرت مع الدول العربية وخاصة الدول المجاورة بسبب مشكلات الحدود السياسية التي وضعت في عهد الاستعمار، وبالرغم من ذلك فقد انضمت موريتانيا إلى الجامعة العربية في عام ١٩٧٣. وفيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول الأفريقية فالملاحظ أن موقع موريتانيا الجغرافي قد ألقى عليها مسئولية تحقيق التقارب المستمر مع دول إفريقيا وقد جاهدت موريتانيا في مجال التعاون الإقليمي

الذي توج بإقامة المنظمة الإقليمية لاستثمار نهر السنغال في عام ١٩٧٢ وإنشاء المجموعة الجركية والاقتصادية لإفريقيا الغربية واللجنة الدولية لمقاومة الجفاف، كما اشتركت موريتانيا في مجموعة دول برازافيل وفي المجموعة الملجاشية كما شاركت في جميع مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر موريتانيا أحد أعضائها المؤسسين، أما فيما يتعلق بمسألة ضم الصحراء والتي تعتبرها موريتانيا جزءاً لا يتجزأ من ترابها الوطني، فالملاحظ أن هذه المسألة قد أخذت في السبعينات طريقة أخرى بخلاف الطريق الذي سلكته في الستينات، ونعني به توالى توصيات الأمم — عيماً — إلى كل من موريتانيا والمغرب وإسبانيا بتنظيم استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين السكان المحليين من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، غير أن هذا الاستفتاء قد تأجل.

### ٢ - موقع الأقليات من التكوين السكاني ودور السلطة :

جاء العرب إلى موريتانيا لأول مرة في أثناء الفتح الإسلامي وكان يعيش في المنطقة السكان الأصليون وهم البربر، وجاء العرب معهم أسلوب حياتهم الرئيسي وهو الرعى والتنقل، والقبائل البربرية هي الأخرى كانت تعيش كذلك على الرعى والتنقل، وهكذا تأصلت الثقافة البدوية وحدث اختلاط وإنصهار بين العرب والبربر في موريتانيا ونتج عن ذلك البويضان وهم الغالبية العظمى من المواطنين الموريتانيين (٨٠٪)، وفرحت البيئة الصحراوية على البويضان حياة الرعى والتنقل وما يصاحبها من خصائص تشبه كثيراً خصائص المجتمعات العربية الصحراوية الأخرى، وحل العرب معهم إلى موريتانيا الثقافة الإسلامية العربية كما كانت في صدر الإسلام وترتب على اختلاط هؤلاء (١١) العرب بالبربر وثقافتهم أن انتشرت بعض العناصر الثقافية البربرية إلى الثقافة العربية وتدرجياً اندثرت الثقافة البربرية مع انتشار الثقافة العربية وسيطرتها على المنطقة؛ وكانت القبائل البدوية تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التقليدي الموريتاني واستمر هذا الوضع لمئات السنين إلى أن حدثت في العقود الأخيرة تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كان من شأنها تغيير الوضع. وقد قدر عدد البدو الرحل بـ ٧٤٤ ألف نسمة في عام ١٩٦٠ وكانوا يمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من السكان، ثم أخذ عددهم يتناقص تدريجياً بحيث قدر عددهم في عام ١٩٧٥ بحوالي ٣٥٠ ألف نسمة أي أن عددهم قد انخفض إلى حوالي النصف وأصبحوا يمثلون ثلث سكان موريتانيا فقط (٣٤٪). وقد ترتب على حدوث فترة الجفاف الأخوة وبناء المدن ومؤسسات الدولة الحديثة بعد الاستقلال أن هاجر ما يقرب من نصف البدو الرحل إلى الغرب والمدن للاستقرار والبحث عن موارد الرزق بعيداً عن الصحراء التي أجدهم. وقد أحدثت هذه التطورات الكبرى تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي للقبائل

البدوية في موريتانيا يمكن وصفها بأنها تسهلات كبرى. فقد انفتحت غالبية (٨٠٪) جهوانات الرعى وهاجر من القبائل ما يقرب من نصف أعضائها وجفت الآبار في الصحراء وسوف تستعرض فيما يلي أهم الملامح في تكوين سكان موريتانيا من النواحي العرقية والحضرية والغوية والعقيدية: (١٢)

### ١ - البربر :

وقد جاءوا من الشمال الأفريقي بعد أن اجتازوا الصحراء منذ أقدم العصور. والبربر الفضل الأول في نشر الإسلام بين الزنوج وقد حمل لواء نشره بينهم قبائل صنهاجة التي اعتنقت الإسلام في القرن العاشر، وهذه القبائل هم أجداد الطوارق سكان الصحراء الحاليين، وقد تحدث ابن خلدون عن شعب صنهاجة فذكر أنهم من أوقر قبائل البربر، ويرى آخرون (محمد عوض محمد: الشعوب والسلالات الأفريقية ص ٣٥١) أنه ليس من عادة الشعوب ذات العسرة والمنعة أن تؤثر الصحراء وتخلو عن الريف وأن الأرجح أن يقال أن صنهاجة كانوا في أوطان كثيرة النبات والمرعى وسط ما يسمى الآن بالصحراء (بحري ص ٩٠).

### ٢ - الزنوج :

وكانوا يسكنون مناطق تقع إلى الشمال مما هو عليه الآن ولا يعرف مدى إعتدادهم أكثر من هذا نحو الشمال، ويقال أنهم ظلوا موجودين بحالة نقية إلى حد ما على الحدود الجنوبية للمغرب حتى العصور التاريخية، على أن معظم الآثار الزنجية الموجودة بشمال أفريقيا ترجعها إلى الرق (دافدسون ص ٤٨) و (رزقانة ص ٢٨٩). عهد أن الجزء الأغلب من الزنوج قد تركوا بلادهم أمام زحف البربر، وإن كان بعضهم قد بقي تحت حكم صنهاجة، ودفع الزنوج للبربر جزيرة العتق وقبلوا سيادتهم الأدبية بل ودخلوا في دين الإسلام (مارتن ص ٣).



### ٣ - العرب المسلمون :

ما أن بسط العرب المسلمون سيادتهم على بلاد المغرب كلها حتى بدأوا في التوغل صوب الجنوب في حركات مستمرة متدافعة للإقامة الدائمة يحملون معهم رسالة الاسلام ويتحدثون اللغة العربية وكانت كلها إجتاحت العرب ضائقات أو أزمت سياسية كانت القبائل تنجس في هجرتها نحو الجنوب حتى وصلت إلى مشارف نهر السنغال وأمكن أن يتركوا آثارهم في سحنة الكثيرين ودين الأغلبية، وخضع المزيج الذي تكون في الاقليم من البربر والزنوج لسلطان العرب . وطوائف العرب الحسانية التي غزت جنوب المغرب في القرن الثالث عشر هي ذاتها التي قدمت نحو الجنوب ووصلت إلى نهر السنغال في بداية القرن الخامس عشر ، وبنو حسان هؤلاء من البدو المحاربين وهم وإن كانوا قليلي العدد إلا أنهم أخضعوا البربر وفرضوا عليهم سلطانهم وغيروا من أحوالهم الاجتماعية . وقد وصل لإختلاط البربر بالعرب في موريتانيا إلى درجة تجعل من الاستحالة تحديد من هم العرب ومن البربر ، وهناك احتمال كبير بأنه لم يعد هناك بربر أقياء في موريتانيا ، كما أنه يكاد يكون مؤكداً عدم وجود عرب خالص فيها ، وعلى العموم فالالتقاء الجنسي لم يعد له وجود في الواقع ، فكل البيضان فيهم الدماء العربية والدماء البربرية ولا حرج في أن تنتمي الجماعات الحالية في جانب منها جنسياً إلى أصل بربري خاصة وأنها لديها الشعور والرغبة في أن تكون عربية على الصعيد الثقافي والتاريخي . وكان الاسلام — وبعبارة أدق الصوفية — قاعدة أساسية ذات جذور تاريخية في تكوين المجتمع الموريتاني ، كما أن واقع الحال يبين هذا أيضاً (١٣) .

### ٤ - المجتمع الموري :

يشكل المور ٧٥٪ من سكان موريتانيا الذين يقدرون بحوالي مليون نسمة ويطلق عليهم البيضان وهم من العرب والبربر مع وجود مؤثرات زنجية واضحة فيهم ، ولا توجد العناصر النقية إلا في المناطق الصحراوية ، ولا يعني لفظ البيضان المعنى أن بشرتهم فاتحة اللون، بل أن لونها يزداد دكاً كلما إتجهنا جنوباً وذلك نتيجة للاختلاط والتزاوج بالعناصر السوداء حتى أنه يطلق على الجماعات التي تزداد فيهم المؤثرات الزنجية — المور السود — وهم غالباً من طائفة العبيد بحكم الأصل أو بحكم وضعهم الحال ، وإلى جانب المؤثرات الزنجية الواضحة في البيضان توجد أيضاً دلائل على وجود الشقرة فيما بينهم ، فتجد الشعر الأشقر والعيون الزرقاء بين بعض أفراد المجتمع الموري . وللمور أنشطتهم المحدودة وفقاً لتقسيمهم (١٤) الطبقي وهم ينقسمون إلى الطبقات التالية :

- ١ — المحاربون ( العرب الحسانيون ) .
- ٢ — أهل العلم أو الزوايا أو الطلبة .
- ٣ — التوابع أو أزاناجة أو اللحمة (١٥) .

والمحاربون أو الحسانية يتولون السلطة الدينية في الأقاليم، وقد خرج منهم كثير من الأسر الحاكمة في أمارات ترارزه وفي أدرار وتافانت ومناطق أخرى وليس لحكومتهم تنظيمات إدارية محددة وعاصمتهم عبارة عن معسكر الإمارة . وفي أوقات الفوضى حيث لا يكون الحكم قوياً تصبح سلطة الإمارة ضعيفة وتتولى كل قبيلة تابعة إدارة شئونها في استقلال ذاتي إن لم يكن في استقلال تام ومع تكوين الدولة الموريتانية الحديثة وظهور السلطة الحاكمة المركزية تحول هؤلاء المحاربين إلى الأعمال السلمية كالتجارة وتربية الماشية وإن كانوا لا يزالون يتفاخرون بماضيهم العسكري .



أما أهل العلم أو الزوايا فلم دورهم التعليمي والعقيدى والثقافى وهم إلى جانب هذا لهم دور سياسى هام وهم على درجة عالية من المهارة السياسية ويعرفون كيف يستخدمونها في علاقاتهم مع القبائل الأخرى، وإرتباط الزوايا بالحسانية أمراً تتضمنه صعوبة الحياة في الصحراء، وكانت قبائل المحاربين تقوم بحماية الزوايا ولكن ذلك لا يعنى خضوع الزوايا أو تبعيتهم لهم وإنما جاءت هذه الحماية من دورهم المنوط بهم في حياتهم القبلية وهو حمل السلاح للدفاع عن حياة أفراد القبائل المتحالفة ومصالحتها بينما كان دور الزوايا هو نشر التعاليم الدينية والقيم الخلقية والخدمات الثقافية والتعليمية، فإذا كان المحاربون هم رجال الحرب للمور فالزوايا عندهم رجال الدين والقضاة ورجال العلم والثقافة. ويدعى أهل العلم أو الزوايا أنهم يرجعون في أصولهم إلى الأشراف الحميريين أو القرشيين وهناك آراء أخرى ترى أن الزوايا من سلالة البربر المزمومين أمام العرب. وهو مما يمكن القول أن الزوايا وكذا المحاربين فيهم الأصول العربية والبربرية معاً.

أما التوابع (أو الموالي) أو اللحمة أو أزناجه (صنهاجة) منهم يمثلون المستوى التالى للعظمة من المحاربين والزوايا وهم تابعون خاضعون لهم رغم مقدرة على حمل السلاح كالمحاربين أو القيام بالوظائف الثقافية كالأزوايا وليست لهم وظائف محددة وأصابع العنصرى غير معروف وإن كان يغلب على تركيبهم العنصر البربرى مع مؤثرات زنجية واضحة.

وبالإضافة إلى المحاربين والزوايا والقوابع توجد ثلاث طبقات إجتماعية أخرى تختلف عنها وهي أساساً لا تتكون من قبائل مستقلة (١٦): الأكاون وهم طبقة الموسيقيين والمغنيين وهم مداحون ومضحكون وهم في نفس الوقت أهل ثقة عند حكامهم من الرؤساء المحاربين وغالباً ما يكون الأكاون مستشارين مطلعين على الأمور مسرعى الكلمة، ثم طبقة المعدين وهم الحرفيون من صنّاع الحل

والحدادين والحطابين والاسكافية وزوجاتهم العاملات في إعداد الحلوى وأخيراً توجد طبقة (المعتقين من الرق) وكانوا غالباً عبيداً في الماضى ثم تحرروا ويطلق عليهم اسم الحراطين أو الهراطين وهم رعاة مستقلون بذاتهم ويمتلكون قطعهم الخاص.

وهناك أيضاً جماعات غربية في المجتمع المورى مثل جماعة أجزايل التى تعمل في تعدين الفحم وجماعة الايمراجين ويبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ نسمة وهي جماعة متحدة ولكن وحدتها لا تقوم على أساس الدم أو العقيدة أو التحالف العسكرى وإنما على أساس حرفتهم العامة وهي ممارسة الصيد من البحر.

غير أن الصورة السابقة للمجتمع المورى بطبقاته وتنظيماته قد تغيرت الآن بعد أن ظهرت التجمعات المدنية الحديثة واتسعت وخاصة في أنوا كشوط، وعلاقات التبعية في طريقها إلى أن تنفجر كلية، فالنوايع أو المملدون أصبحوا موظفين حكوميين. أما في البادية حيث القبائل لازالت على بدائتها وحيث يمكن المحافظة على التقاليد لوقت أطول حدثت أيضاً تطورات عميقة بدأت مع إنشاء السلطة المركزية في وقت الاحتلال الفرنسى، وهذه السلطة كانت لديها الرغبة والوسيلة أيضاً لتفرض سلطاتها على الجميع ومع مقدورها تغيير طبيعة العلاقات ومراكز القوة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة شيئاً فشيئاً. أما الأكاون فهم أسرع الطبقات في التكيف مع المتغيرات الجديدة، فأعدادهم قليلة.

#### ٥ - الأقليات (الجماعات السوداء):

تشكل جماعات الأقليات ربع سكان موريتانيا وهم من العناصر السوداء ويتكلمون اللغة العربية — رغم التعامل باللغة الفرنسية — وهم ينتمون ثقافياً إلى الصحراء أكثر من إنتهاهم إلى عالم الزواج، وتعتمد عليهم الزراعة في الجنوب

إعتاداً كبيراً ولكنهم يعملون أيضاً بالتجارة وأعمال التعدين والوظائف الحكومية، وقد أحدثوا أثراً عرقياً عميقاً في جماعات كثيرة من البيض .

وتتضمن العناصر السوداء على الهافولارين وهم يشكلون ١٧٪ من سكان موريتانيا وقيمون في وادي السنغال الأوسط، والسراخولا أو السراكولي بنسبة ٥٪ من السكان وقيمون في وادي السنغال وفي منطقة الحدود مع مالي وهم ينحدرون — على أغلب الظن — من البافور السكان السود الأول لموريتانيا قبل الاسلام ثم تأتي بعد هذا جماعة الفولية وهم من الرعاة شبه المستقرين ويشكلون ١٪ من السكان .

وهذه الجماعات في معظمها تدين بالاسلام وإن اختلفت تقاليدها وعاداتها وأنماط معيشتها (١٧) .

وتتركز جماعة الهافولارين بجوار نهر السنغال ويحترفون الزراعة وصيد الاسماك وينقسمون إلى أربعة طبقات إجتماعية رئيسية لكل منها الحق في الاحتفاظ بعبيدها الخاصين بها . أما السراكولي أو السراخولا فهم بقيمون في الولاية العاشرة في أقصى الجنوب ولا يختلف تنظيمهم الاجتماعي كثيراً عن الفولارين ، وإن كان هذا بصورة أشد تعقيداً حيث نظامهم يشمل حتى بين الطبقات العاملة نفسها ، وعلى سبيل المثال فإن للزواج لا يمكن أن يتم إلا داخل الطبقة الواحدة ولا تعرض المتزوج زواجا غير شرعي لأشهر أنواع العقاب، وإن كان السراكولي يدينون بالاسلام ويراعون شعائره في كثير من مظاهر حياتهم فإن الطابع الافريقي التقليدي يظهر اختلاطاً في كافة اهتماماتهم، وبأعمال السحر والغميب .

أما جماعة الفولية في موريتانيا فهي جماعة رعوية شبه مستقرة وأصلهم الحقيقي لا يزال غمراً معروف وما كتب عنهم معتد ومتعارض في كثير من الأحيان، وهم

سود البشرة ولكنهم ليسوا من الزوج، ويبدو أنهم خليط أثيوبي - عربي - زنجي، ومع ذلك فإن اختلاطهم بالدماء الزنجية أشد من اختلاطهم بالدماء العربية . وينقسم الفولية إجتماعياً إلى طبقتين : الطبقة الارستقراطية ( الحر ) وهم الرعاة المتجولون، وطبقة الطوائف من السود . ويشير هذا التقسيم إلى التفرقة بين الفولية الاصليين والفولية المختلطين وتقتصر هذه التسمية الأخيرة على الفولية المختلطين الذين استمروا داخل مجتمع الفولية وذلك تمييزاً لهم عن غيرهم من المختلطين الذين انفصلوا عن الفولية ليكونوا لأنفسهم كياناتهم الخاصة وكثيرهم من عناصر المجتمع تحدث التفرقة بين الطبقة الأولى الارستقراطية التي لا يحترف أفرادها العمل اليدوي وبين طوائف الحرفيين التي تورث أبنائها هذه الحرفة، وحتى على الرغم من التحرر من إحتراف حرفة معينة أمام التقدم الحديث فلا زال التقسيم الطبقي يسير وفق هذا التقسيم الحرفي السابق ولا يزال اسم العائلة يرتبط بهذه الحرفة دون أن يعنى بالضرورة استمرار هذه الحرفة .

أما الأقليات الأخرى كالولوف والبيمارا فهي أقليات محدودة الأثر في موريتانيا ولا يختلفون كثيراً في تنظيمهم الاجتماعي عن الجماعات السابقة . ولا تكتمل صورة الأقليات في موريتانيا دون أن تتعرض للأجانب وأوضاعهم وقد بلغ عدد الأجانب ٨١٩٨ نسمة في عام ١٩٦١ من جملة سكان المدن في ذلك الوقت والبالغ عددهم ٨٨١٧٥ نسمة ، ومعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٩٣٪ من جملة سكان المدن وكان من بينهم ٥٨٩٨ نسمة من الدول الافريقية أي ما يعادل ٧٢٪ من جملة الأجانب ومعظم هؤلاء من غرب أفريقيا خاصة من السنغال ومالي والنيجر وغينيا، أما الأجانب من الجفسيات الأخرى فيبلغ عددهم ٢٣٠٠ نسمة أي حوالي ١٨٪ من جملة السكان ومعظمهم من الفرنسيين ويوجد بينهم الانجلوز والبنانيون الذين يقومون بالأعمال التجارية .

وقد ارتفع عدد الأجانب في الوقت الحاضر عن الأعداد السابقة بالإضافة إلى تعدد الجنسيات، ذلك أن المشروعات الاقتصادية الأخيرة وبرامج التنمية التي تقوم الحكومة الموريتانية بتنفيذها بالإشتراك مع دول أخرى أو هيئات دولية تتطلب خبراء من هذه الدول، فهناك برامج ومشروعات يشرف على تنفيذها الروس والصينيون والبرازيليون بالإضافة إلى إزدياد أعداد الفرنسيين ضمن برامج المعونة الفنية التي تقدمها فرنسا لموريتانيا (١٨).

وقد انعكس التكوين السكاني على الأوضاع الاقتصادية لموريتانيا وعلى مزاولة المهن المختلفة وعلى النصب التي يسممون بها في قطاعات الاقتصاد المختلفة حيث تصل جملة سكان موريتانيا ما يقرب من مليون وربع مليون نسمة، يسكن الحضر من هذه الجملة ما يقرب من ١٧٠ ألفاً وحتى هؤلاء يعيش جزء كبير منهم في مدن صغيرة أقرب ما تكون إلى الريف ويعيش باقي السكان بالصورة الآتية: ما يقرب من ٢٠٠ ألفاً من السكان فلاحين على طول نهر السنغال — ما يقرب من ٨٠٠ ألفاً من الرعاة المتنقلين — ما يقرب من ١٣٠ ألفاً من رعاة الجمال في الشمال، ومن هذا يبدو أن ما يزيد على أربعة أخماس السكان يعيشون في نطاق يقع إلى الجنوب من خط نواكشوط النعمة — ما يقرب من ربع مساحة الدولة — وأن ما يقرب من ٩٠٪ من العاملين يعملون بالقطاعات الريفية ويقدر أن ٣٠٪ من يعيشون على القطاع الريفي يعملون في الزراعة وأن ثلاثة أرباع من يعملون في الزراعة يعيشون في حوض السنغال ويعتبرون نمطاً بدائياً من أنماط الإنتاج الزراعي الذي يتعرض — نظراً للاعتبارات الطبيعية والبشرية — إلى مشكلات تجعل الإنتاج الزراعي بصورته الحالية هيباً أكثر منه مغنياً للاقتصاد الموريتاني الأمر الذي حدا بالهولة إلى التفكير في الإرتقاء بالنمط التقليدي السائد والإقدام على عدد من المشروعات الزراعية وخاصة في منطقة النهر إلى أقصى الجنوب الغربي.

٣ - تأثير الاسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعي والاقليات :

أ - البناء الاجتماعي :

عاش الموريتانيون منذ الفتح الإسلامي إلى عهد قريب في قبائل شبه مستقلة، وكانت مجتمعاتهم المحلية صغيرة الحجم تتمثل في الأحياء البدوية التي يتغير مكانها بحثاً وراء الكلأ لرعى الإبل والماشية، وفي القرى الزراعية المؤقتة والدائمة. ولم يعرف الموريتانيون حياة الحضار إلا منذ عهد قريب. وكانت الحياة الفطرية والنزعة القبلية تغلب على سلوكهم الاجتماعي والسياسي، وكانت القبائل الموريتانية - حوالي ٢٠ قبيلة - دائمة النزاع فيما بينها، وكان البدو يعتبرون الحرب هي المهنة الحقيقية للرجل وبلى الحرب مهنة الرعي وتربية الحيوانات وكانوا يحترقون الاستقرار والعمل الزراعي. ولقد تركزت الدراسات الاجتماعية (١٩) القليلة حول الخصائص السابقة وهي النظام القبلي، وتحركات البدو الرحل سعياً وراء الكلأ والمياه لرعى الإبل والماشية والحروب بين القبائل وغلات الإغارة والغزو والبناء الاجتماعي لكل قبيلة، وإذا كانت هذه الدراسات القليلة تعبر عن حقيقة الواقع الموريتاني الذي استمر لمئات السنين فإنها لا تمثل الآن حقيقة المجتمع الموريتاني الذي شهد في الفترة الأخيرة تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى، ويمكن تلخيص هذا التغيير الاجتماعي في عبارة واحدة: وأن موريتانيا قد انتقلت من مرحلة المجتمعات القبلية شبه المستقلة إلى مرحلة المجتمع الموريتاني المتكامل. ومن الواضح أن حصول موريتانيا على استقلالها في عام ١٩٦٠ ونشأة نظام الدولة الحديثة كان من أهم التغييرات السياسية التي حدثت في العقدين الماضيين، ومن أهم العوامل التي ساعدت على تكوين المجتمع الموريتاني والظاهرة التي تلفت النظر هي التغييرات الكبرى التي حدثت في البناء الاجتماعي



للسكان ، وتبين التقديرات السكانية أن غالبية الموريتانيين (٧٩٪) كانوا من البدو الرحل في عام ١٩٦٠، وكان قليل من السكان (١٣٪) يعيشون على الزراعة في قرى صغيرة ، أما سكان المدن فقد كانوا أقلية صغيرة (٨٪). وفي عام ١٩٧٥ تغير هذا البناء الاجتماعي حيث تبين أن البدو الرحل قد انخفضت نسبتهم المئوية إلى ٣٤٪ من مجموع السكان، وارتفعت النسبة المئوية لسكان القرى الزراعية إلى ٤١٪. وارتفعت النسبة المئوية لسكان المدن إلى ٢٥٪، فقد كان سكان الحضر يقدر عددهم بـ ٧٦ ألف نسمة في عام ١٩٦٠ ثم ارتفع هذا العدد إلى حوالي ١١٥ ألف نسمة في عام ١٩٦٥ ثم إلى ٢٢٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٥ .

#### ب - تأثير الاسلام واللغة العربية :

ويدين جميع سكان موريتانيا بالاسلام ويتبعون المذهب المالكي وتخصصت قبائل الزوايا في دراسة العلوم القرآنية وفي تدريسها وفي نشر الاسلام في المناطق الافريقية المجاورة ، ويقال أن نسبة القراء في الزوايا هي سبعون في المائة لتأكيد شدة تدين قبائل الزوايا في موريتانيا ، وكذلك ترتفع في موريتانيا نسبة المجودين في القراءة . وكثير من قبائل الزوايا قد تبنت أما الطريقة الصوفية القادرية أو الطريقة التيجانية، ولقد طبعت التقاليد المحامدية والبيئية الموريتانية تلك الطرق الصوفية بخصائص معينة مما جعل الطرق الصوفية الموريتانية تختلف عن الطرق الصوفية المشابهة التي ظهرت في مصر والعراق . ومن منظور سياسي فإن الطرق الصوفية في موريتانيا لم تقدم شخصيات تسيير في طريق المعارضة للحكم الفرنسي، أما بعد إسماعيل المقاومة فقد ظهر اتجاه صوفي جديد، ولكن الاحداث لم تلبي أن دفعت به إلى التصادم مع الإدارة الفرنسية. وكانت مسألة المساواة الاجتماعية من أهم أسباب الصدام، فوكت معارك حامية وأزهقت فيها أرواح الكثيرين واتهم أئمة الطرق الصوفية بأنهم يفرضون مذهبهم بالقوة على الآخرين، ومن الثابت أن مبدأ المساواة

قد ساعد على انتشار المذهب بين المسلمين السود ووصل تأثيره الى ساحل العاج، كما أنه أعطى فرصة للمساكين الفرنسيين لكي يدعوا حركته بالحيوية، كما اتهمت حكومة فيشي الطرق الصوفية بالانصال بالانجائيز وبالحركة الوطنية المغربية، وكان ذلك مبررا لاعتقال أئمتها والزج بهم في السجن — ومنهم الشيخ حماد الله الذي يعتبر رائدا للاتجاه الصوفي الجديد — وهو ما فقد تم تكفير مبادئه بعد وفاته خوفا من استمرار أتباعه على مذهبه (مقلد . موريتانيا الحديثة ص ١٦٤، نجم جمهورية موريتانيا الاسلامية ص ١٦٩) .

أما اللغة العربية فهي اللغة الوطنية في موريتانيا، وهي أداة التخاطب والكتابة والثقافة، ويتكلم الموريتانيون اللغة العربية من خلال لهجة خاصة بهم تسمى اللهجة الحسانية . وقد تعرضت اللغة العربية في موريتانيا الى عقبتين: الأولى: محاولات الإستعمار الفرنسي لفرض الموريتانيين عن طريق فرنسة التعليم في المدارس الرسمية التي أقاموها وكذلك عن طريق فرنسة الإدارة الحكومية، وتمثل العقبة الثانية في وجود لغات شعبية غير مكتوبة تتكلم بها القبائل الرنجية في الجنوب .

وفيما يتعلق بالإدارة الحكومية فقد فرضت السلطة الاستعمارية اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية في المؤسسات الحكومية . ولا تزال اللغة الفرنسية هي المسيطرة على مكاتب الحكومة، غير أن هناك جهودا مبذولة لتحقيق تعريب الإدارة الحكومية تدريجياً وذلك بإنشاء مكاتب لترجمة في كافة الوزارات والولايات وبالعامل على تعريب وزارتي الداخلية والعدل وإنشاء إدارة عامة تابعة لرئاسة الجمهورية تختص بتنسيق جهودات التعريب (وزارة الاعلام . من أجل إعادة الاعتبار الثقافي العريق - نواكشوط ١٩٧٥ . ص ٢٦) .

أما العقبة الثانية المتعلقة بوجود أقلية سكانية (٢٠٪) تتحدث بعدد من



اللغات الشعبية الإفريقية، فإن هذه الأقلية السكانية تتمثل في قبائل الشكرو و قبائل  
الصوننكي وقبائل الولوف التي تتمركز في جنوب موريتانيا . وقد ترتب على  
التغيرات السياسية — كما سيأتي تفصيل ذلك — حدوث تفاعل اجتماعي  
وثقافي قوي بين هذه الجماعات القبلية واللغوية السكانية العربية . ومن مظاهر  
هذا التفاعل أن اللغوية المظني من أفراد هذه القبائل يتكلمون اللهجة الحسانية  
إلى جانب لغتهم القبلية ، هذا بالإضافة إلى التحاق الأطفال بالمدارس الرسمية التي  
تعليمهم اللغة العربية، وقد صاحب اعتناق هذه القبائل للإسلام منذ مئات السنين أن  
تعلم الكثيرون منهم اللغة العربية في الكنائس القرآنية . ولعل كون تلك اللغات  
القبلية لغات كلامية فقط وليست لغات مكتوبة قد دفع المتكلمون بها إلى تعلم  
اللغة العربية كلغة مكتوبة لتسهيل الكثير من شؤون حياتهم اليومية عن طريق  
معرفة القراءة والكتابة .

وتولى للدولة إهتمامها بهذه الصفات القبلية وتطورها، وتبث البرامج الإذاعية  
الموريتانية بأربع لغات وطنية وهي العربية والتكرورية والصوننكية والوفية .  
وتذاع البرامج على النحو التالي: ٥٠٪ عربية، ٣٠٪ لغات شعبية، ١٨٪ / (٢٠)  
الفرنسية . وهكذا يمكن القول أن الأقلية السكانية في موريتانيا تحتفظ بلغتها القبلية  
إلى جانب اللغة العربية، ولا يوجد تعارض بينهما، فاللغات المحلية غير مكتوبة .

### — تأثير الثقافة الفرنسية —

إنفردت موريتانيا عن الأقطار الأخرى سواء في شمال أفريقيا أو في الأقطار  
الإسلامية في غرب أفريقيا بأن أبناءها قاوموا التعليم الفرنسي ورجال الزوايا  
للطريقة الذين قبلوا التعاون مع فرنسا سياسياً، ورفضوا في نفس الوقت التعاون معها  
ثقافياً وتبشروا بنظام التعليم التقليدي السائد عندهم والذي يشتهر بإسم المحظرة .

وقد عرفت المحظرة في القرن السادس الهجري وكانت مهمتها ترسيخ الإسلام  
وأحكامه في نفوس المسلمين الجدد ومتابعة نشر رسالة الإسلام بين الطوائف التي  
لم تبغها بعد وكانت المحظرة بمثابة جهاز تعليمي متكامل يشمل كل لوازم التعليم  
إبتداءً من الأستاذ إلى الطلاب والكتاب (العريق ص ٦ — ٧) . وذلك لم تكن  
الثقافة الفرنسية منتشرة حينما بدأت موريتانيا تمارس الحكم الذاتي، ومن المفارقات  
الغريبة أن الثقافة الفرنسية والتعليم بالفرنسية إزداد إنتشاره في عهد الإستقلال  
حتى أن الحكومة الموريتانية عندما أرادت أن تعرب التعليم اصطدمت بمصعوبات  
بالغة .

أما عن أسباب إنتشار الثقافة الفرنسية في هذه المرحلة فيرجع إلى أن الذين  
تلقوا ثقافتهم في المحظرة لم يكونوا على كفاءة عالية ملء الوظائف الفنية ومن هنا  
إحتاجت البلاد لملء هذه الوظائف إلى مثقفين بالفرنسية أو إلى فنيين فرنسيين  
ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت على إنتشار الفرنسية إن معظم الدول العربية  
في السنوات الأولى من إستقلال موريتانيا أيدت المغرب في حين أن فرنسا كانت  
سخية مع موريتانيا في معونتها الفنية والثقافية، وسبب ثالث وهو أن موريتانيا  
في سبيل حاجتها إلى ملء الوظائف الفنية إستعانبت بكثير من مسلمي السنغال وقد  
تحول هؤلاء الفنيون إلى مواطنين موريتانيين بحكم إسلامهم، غير أن هذه الأسباب  
لم تكن لتضعف من إحساس الموريتانيين بإنتاتهم العربي بل أن البعض يرون أن  
هذا الإحساس هو أقوى في موريتانيا منه في المغرب، ويعلمون ذلك بأن موريتانيا  
المحاطة بدول أفريقية توى في العروبة تعبيراً عن شخصيتها، كما يشعر البعض ذلك  
بعدم وجود مشكلة بربرية، فقد إندثرت اللغات البربرية تقريباً في موريتانيا وربما  
كان ذلك راجعاً إلى عدم وجود جبال يتركز فيها البربر، أما البيئة الموريتانية  
صحراوية متفتحة لم تسمح طبيعتها السهلة بإعزال التكتلات العنصرية، وإذا كانت

هناك أزمة خطيرة قد وقعت في عام ١٩٦٦ بين أنصار العربية والفرنسية فليس ذلك راجعاً كما حدث في الجزائر مثلاً الى وجود طبقة قوية من المتفرنسين الذين يحتلون الوظائف العليا في الدولة (المقاد ٢٢) : الصراع الثقافي المغربي ص ٣٤ ، فقد يكون ذلك عاملاً ثانوياً ، ولكن العامل الرئيسي في الأزمة الثقافية الموريتانية هو وجود أقليات لغوية تتكلم لغات زنجية ، ولما كانت هذه اللغات غير مستعملة في التعليم فلم يبق أمامها سوى الفرنسية للتعبير عن نفسها في المجال التعليمي والثقافي ؛ ومع أن هذه الجماعات من المسلمين فإنها هي التي قاومت قرارات مؤتمر حزب الشعب الموريتاني في عام ١٩٦٦ القاضي بتعريب التعليم فشهدت المدارس لإضرابات على نطاق واسع وإضطرابات بين أنصار التعريب وأنصار الفرنسية ، وقد أدى إدخال اللغة العربية إجبارياً في المدارس الثانوية إلى إثارة العديد من المظاهرات بين التلاميذ السود الذين خشوا أنهم سوف يكونون مغلوبين على أمرهم بالمقارنة مع المور الذين يتحدثون العربية ، وزادت هذه المخاوف وتمهدت بقرار من الحكومة صدر في أوائل عام ١٩٦٨ يجعل اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية وباتجاه الحكومة البطيء في إعادة توجيه سياستها الخارجية لتكون قريبة من العالم العربي وبعيدة عن إفريقيا السوداء ( الوحدة السياسية داخل حزب الشعب الموريتاني ص ٥٥ ) (٢٣) ، ولما كانت سياسة حزب الشعب الموريتاني بصفة عامة هي الاهتمام بالحدود وليس المجابهة فقد احتفظت الحكومة بقرار التعريب كمبدأ نظري ورات أن تتمهل في تطبيقه ، كما أعلنت في نفس الوقت إحترامها للغات المحلية بل أنها وعدت بأن تستخدم هذه اللغات في مناطقها كأداة تعليم ، وهذه اللغات هي النكروو والسونيكنكه أو السراكولي والواف رغم أن الأخيرة لا يوجد عدد المتحدثين بها في موريتانيا عن ثلاثين ألفاً . أما الكتلة الرئيسية السوداء فتعطن جنوباً عند نهر السنغال ولعل تحفظ مؤتمر الحزب الذي

انعقد في عام ١٩٦٦ إزاء التعريب العاجل كان سببه هو عدم الرغبة في إثارة هذه الاقليات ، ولهذا قرر ازدواجية اللغة كما تباطأ في تعريب التعليم . وبالرغم من ذلك فقد زينت عدد ساعات تعليم اللغة العربية ، وقد جاء قرار حزب الشعب في عام ١٩٦٦ بتعريب السنة الأولى للمدرسة الأساسية تعريباً كاملاً وإقرار الازدواجية العربية والفرنسية كمرحلة انتقالية نحو التعريب الكامل الناجز واسترجاع اللغة العربية بعد أن تعرضت للانهمار خلال عهد الاستعمار . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت لجنة ثقافية لاعداد أول اصلاح للتعليم بديء العمل به في عام ١٩٦٧ ، ثم انعقد المؤتمر الثالث للحزب في عام ١٩٦٨ ، والذي تقرر فيه وضع اللغة العربية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية باعتبار أن ذلك يشكل مطلباً أساسياً للشعب الموريتاني لاسترجاع الشخصية الموريتانية . وقد لوحظ أن ذلك الاصلاح لم يكن كافياً ولذلك اقترح في عام ١٩٧١ عدة اصلاحات من أجل التعريب ومن بينها التعليم بالعربية لبعض المواد والاسراع في تكوين اساتذة وطنيين من مدرسة تكوين المعلمين العليا ( تقرير عن حالة الأمة ١٩٧٣ ) هذا فضلاً عن الاسراع في عملية التعريب وزيادة نسبة التعليم والتخلي عن المدرسة الاستعمارية التي كان يهدف الاستعمار من ورائها إلى تكوين إطارات صفه . وقد تحدت من ذلك المؤتمر ثلاثة أهداف رئيسية هي : ملائمة النظام المدرسي مع الحقائق الثقافية الوطنية وإعادة الاعتبار إلى اللغة العربية والثقافة الإسلامية لا باعتبارها الطريق الذي يمر فيها الاستقلال الثقافي فحسب ، وإنما باعتبارها أهم عناصر استعادة الاصاله الثقافية . ومن ذلك صيانة التراث الثقافي الوطني ، والهدف الثالث هو مضاعفة الامكانيات الفنية للبلاد . أما اصلاح ١٩٧٣ وهو الاصلاح الثالث للتعليم في موريتانيا ، فقد كان من أم أهدافه تعميم التعريب على أن يتم بصورة تدريجية وأن تكون اللغة

العربية هي اللغة الأصلية في موريتانيا، وفي نفس الوقت العمل على أحياء اللغات الوطنية الأخرى إلى درجة تعليمها في المدارس بشرط وضع المكانة الأولى للغة العربية، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المدرسين من مختلف الدول العربية يقومون بالتدريس بعد نشاط عملية التعريب .

وعموما فإن التحليل السابق ينقلنا إلى موضوع حقوق الاقليات الموريتانية في التعريف واستخدامها لغتها الخاصة ، كما جاء في المادة ٢٧ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . فإذا كان ذلك ممكنا ومستحسنا في الدول الأوروبية الغنية ذات الامكانيات المادية لفتح المدارس والمعاهد التي تعلم لغة الاقليات ، إلى جانب لغة الاكثرية وإمكانيات طبع الكتب والمجلات والمصحف بلغة الاقلية إلى جانب ما ينشر بلغة الاغلبية ، فإن ذلك يكاد يدخل في دائرة المستحيل من أن يتم في المجتمعات الأفريقية — مثلا — بسبب ما يسود فيها من عشرات ومئات القبائل التي لكل منها لغتها الخاصة . وبالنسبة لموريتانيا فقد استطاعت الدولة أن تعمل على جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والسائدة أيضا ، ولكنها في نفس الوقت لم تهمل اللغات الوطنية الأخرى ، وقامت بتعليمها في المدارس ، أي أن الدولة الموريتانية تعمل في نفس الوقت على حماية اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة من قبائلها العديدة . والسؤال الآن هو : هل لدى الدولة القدرة المادية على أن تتبنى عشرات من اللغات المحلية وأن تنشئ لها المدارس وتضع لها المناهج وتوفر لها المدرسين وتطبع لها الكتب ، وإذا فعلت ذلك ألا يكون على حساب تنميتها الاقتصادية — وقد رأينا سوء أحوال الاقتصاد الموريتاني ونمطه التقليدي الذي لا يزال سائدا نظرا لبداية انحطاط انتاجه الزراعي — بالإضافة إلى صعوبة تحقيق الوحدة الوطنية

التي لم تتبلور بعد . وهكذا بات من مصلحة موريتانيا — وقد فعلت ذلك — أن تجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأولى في البلاد ، ولكن يقتضي الأمر فرض اللغة الفرنسية أيضا على جميع القبائل والاقليات بهدف تسيير عملية التنمية السياسية والاجتماعية في البلاد حيث لا تستطيع موريتانيا وهي دولة متخلفة أن تتحمل اعباء تعليم هديد من اللغات في مجتمع تسوده الأمية .



## المراجع

- (١) — أنور زغلول ، شوق السكيال د موريتانيا العربية ، القاهرة ١٩٦٠  
ص ٧ .
- محمد يوسف مقلد د موريتانيا الحديثة ، أو العرب البيض في افريقيا  
السوداء . بيروت ١٩٦٢ ص ١٣ — ١٥ .
- موريتانيا جغرافياً وتاريخياً في : جريدة الشعب الموريتانية ٤ نوفمبر  
١٩٧٥ .
- محمد سميج عافية ، الظواهر الديمودولوجية ، في : الجمهورية الاسلامية  
الموريتانية ، دراسة مسحية شاملة ، القاهرة معهد البحوث والدراسات  
العربية ١٩٧٨ ص ١٦٦ — ١٦٧ .
- (٢) دكتور / محمد نصر مهننا . مذكرات في نظرية العلاقات الدولية لطلاب  
شعبة العلوم السياسية — كلية التجارة — جامعة أسبوط ١٩٧٩  
ص ١١٠ — ١٨٠ .
- (3) United Nations (U. N.) Demographic Yearbook 1964. p. 92.
- (4) Direction de la Statistique (Nouakshott). Recensement  
Demographique des Agglomerations (Enquête 1961 - 1962).  
Bulletin Statistique et Economique No. 3.
- (5) Shantz, H.L. and Marbut, C.F. The vegetation and Soils of  
Africa. American geographical society research series  
no. 13 : 9 - 27. New York (1923).
- (6) U. N. World Population growth Response 1965 - 1975;  
A decade of global Actions, N. Y. April 1976. p. 46.

- Duncan, O. D. The measurements of Population) Pop.  
Studies, A journal of Demography, Vol XI. 1, 1975 pp.  
27 - 45.
- (٧) دكتور / جمال زكريا قاسم ، دكتور / صلاح العقاد : بناء الدولة في :  
الجمهورية الاسلامية الموريتانية . مرجع سابق ص ٢٨ — ٥٤ .
- (٨) عبد الباري عبد الرزاق نجم د جمهورية موريتانيا الاسلامية ، دار الاندلس  
بيروت ١٩٦٦ . ص ١٦٠ — ١٦٩ .
- (٩) محمد يوسف مقلد . موريتانيا الحديثة ، أو العرب البيض في افريقيا  
السوداء ، بيروت ١٩٦٢ . ص ١٧٢ .
- (١٠) عبد الباري عبد الرزاق نجم ، مرجع سابق ص ١٧٥ .
- (١١) دكتور / محمد ابو العلا . الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي في :  
الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٤١٩ — ٤٦٣ .
- (١٢) المرجع السابق .
- (١٣) يونس بحري . هذه جمهورية موريتانيا الاسلامية . موريتانيا ماضيها  
حاضرها ومستقبلها . بيروت ١٩٦١ ص ٩٤٩٠ .
- (١٤) محمد عوض محمد . الشعوب والسلالات الافريقية . القاهرة ١٩٦٥  
ص ٣٣٠ — ٣٤٢ .
- (15) Barbour ( Nevill ) : A Survey of North West Africa  
(The Maghrib), London 1959, pp. 250 - 270.
- (16) Miské (AHMED Mâbà) : «Al - Wasit (1911), Tableau de la  
Mauritanie à la fin du XIXe Siecle» IFAN, T. XXX, no. 1  
Jan. (1968) pp. 120 - 149.



وأنظر أيضا :

Richard - Molard (Jacques) : Les groupes ethniques, de L'Afrique Occidentale Française. Vol 1, Paris (1949), pp 110 - 115.

(17) Ibid. pp. 107 - 108.

(18) U. N. Department of Economic and Social Affairs. Aging of Population and its Economic Effects. New York 1959. p. 10.

(١٩) ومن هذه الدراسات :

— Gerteiny, Alfred G : Muritania, Pall Mall Press, London, 1967 pp. 40 - 50.

— Le Groupe des Etudes Mauritanienes International : Habitat, Rapport National, Noukchott, 1976 pp. 2 - 10.

(٢٠) وزارة الاعلام . من أجل إعادة الاعتبار لتراثنا الثقافي العربي . نواكشوط ، ١٩٧٥ . ص ٢٥ — ٣٠ .

(21) Fessard de Foucault, Le Parti de Peuple Mauritanienne Revue Française d'etudes Politiques Africaines 1973.

(٢٢) دكتور صلاح العقاد : الصراع الثقافي في المغرب في : مجلة معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

(٢٣) وزارة الاعلام والمواصلات ، الترقية الاجتماعية ، الشغل الشاغل لحزب الموريتاني ، نواكشوط ، ١٩٧٥ .

وأيضا :

وزارة الاعلام والمواصلات ، الوحدة السياسية داخل حزب الشعب

الموريتاني ، طموح قديم لشعب قد تم تحقيقه ، نواكشوط ، ١٩٧٥ . وأيضا : بيان عن حالة الدولة القاه المختار ولد دادة أمام المجلس الوطني

٢٨ نوفمبر ١٩٧١ .

(٢٤) دكتور بطرس بطرس غالي : الاقليات وحقوق الانسان في افقه الدولي

في السياسة الدولية — العدد ٣٩ — يناير ١٩٧٥ ص ١٠ — ٢٠ .

## الفصل التاسع

### جمهورية الجزائر

- ١ — التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقية .
- ٢ — مجموعات البربر في الجزائر .
- ٣ — الطوارق والمصحاء والبتروول .

#### ١ - التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقيا :

بدأ تاريخ شمال إفريقيا حين التقت جماعات البربر بالفينيقيين الذين أنوا إليهم في بلادهم . وكانت جماعات البربر تعيش حياتها ، التي كانت تنتمي لمرحلة العصر الحجري الحديث ، وفي شكل قبائل مستقرة ، وتعتمد على الرعي والزراعة . ثم قدمت إليها السفن الفينيقية ، من شرق البحر المتوسط ، ورسّت على سواحل شمال إفريقيا . ومن ثم حدث الالتقاء الأول بين البربر والفينيقيين ؛ وبدأت جماعات البربر في التعرف على معالم عصر المدينة ، الذي حملته إليهم جماعات من الملاحين المهرة ، كانت على دراية بحياة المدن .

وكان وصول الفينيقيين إلى شمال إفريقيا يعني إنشاء محطات ساحلية وموانئ ترسو عندها السفن . ونشأت هذه المحطات والمدن لأغراض تجارية ، وكانت مسورة ، حتى تكون محمية ضد هجمات سكان البلاد . وكانت كل مدينة من هذه المدن تمثل دولة مستقلة ، يحكمها ملكها ، وساعدت المصالح الاقتصادية المشتركة على تكوين رابطة قوية جمعت بين هذه المدن .

والقد كان الفينيقيون من التجار ، كما كانوا أصحاب حرف ووسطاء ، ولذلك فإنهم لم يحاروا أن يستولوا على الأراضي من أيدي الأهالي . وكانت أهم سلعهم هي الأخشاب المستوردة من لبنان ، وصناعة الصباغة والبرونز والعاج والرجاج . وكما زاد عدد سكان مستعمراتهم ، عملوا على إنشاء مستعمرات جديدة ، على سواحل البحر ، حتى يزيد عدد أسواقهم . ولقد تأكد البربر من مقاصد الفينيقيين ، التجارية والاقتصادية ، ففتحوا لهم بلادهم ، وأخذوا يندمجون معهم .

وبدأ استقرار الفينيقيين في منطقة السهول الموجودة في شمال تونس ، وفي

منطقة قرطاجنة ، القرينة الإتصال بالبنان : وكذلك بمراكز صقلية . وعند القرن الثاني عشر ق. م. استخدم الفينيقيون عنابة ، وسكيكدة ، وايكوزيوم ، في منطقة المغرب الأوسط (الجزائر) ، وتم الاستقرار بشكل نهائي على طول هذا الساحل في القرن الثامن ق. م. من لبدة الكبرى وطرابلس شرقاً إلى تمودة وليكسوس وجزيرة الصويرة ، غرباً .

واقده عرف شمال إفريقية نشاط اليونانيين في هذه الفترة التاريخية ؛ وكانوا على علاقات سلم في أول الأمر مع الفينيقيين ؛ إلا أن العلاقات تحولت إلى نزاع وصراع مسلح بين المجموعتين ، في القرن السادس ق. م. مما نتج عنه بسط القرطاجيين سيطرتهم على شمال إفريقية .

وكان النظام الموجود عند الأهل يعتمد على العصبية البربرية ، والتي تقوم على أساس المصاهرة بين أفراد القبيلة . وكانت هذه العصبية تفصل القبيلة عن غيرها ، وجعلها تقوم ببناء قلعة خاصة بها في نطاق أراضيها . ومع ظهور التنافس القرطاجي اليوناني ، أخذت القبائل البربرية في الانحداد ، وفي التجمع في مجموعات من القبائل ، أو في إتحادات قبلية إقليمية ، تحت رئاسة الإغليد ، وهو قائد المجموعة أو زعيمها . ويمكن اعتبار هذه المجموعات على أنها الشكل الأول لظهور الممالك في شمال إفريقية .

واقده أثر الفينيقيون بصورة واضحة على تركيب المجتمعات الرعوية ، وانتشرت الزراعة بدرجة أكبر ، بعد أن إنتشرت المدن الفينيقية بمنازلها العالية المتعددة الطوابق ، والمطلية بالمون الأبيض . وكانت هذه المدن تجمع بين المتطلبات السياسية والمدنية والدفاعية ، فهناك السوق والميناء والقلعة والطرق المستقيمة التي تربط بينها .

وظهرت قوة الرومان وبدأت صراعتها مع القرطاجيين للسيطرة على شمال إفريقية ، والحوض الغربي للبحر المتوسط . وبعد الحروب البونية ، تمكن الرومان من الإلتصار ، بعد إستيلائهم على مدينة قرطاجنة ، وتدميرها ، في عام ١٤٦ ق. م.

وفي سبيل بسط نفوذهم على البلاد ، عملوا على إنشاء عدد من المعسكرات الدائمة المجهزة ؛ وكان كل معسكر يعتبر مدينة عسكرية ، تضم المخزن والاصطبلات وساحات التدريب . وارتبط بهذا إنشاء الطرق اللازمة للتحركات ، فأنشأوا شبكة كبيرة من الطرق تمثل في الطريق الساس على من مدينتي قرطاجنة ولبدة في الشرق إلى طنجة في الغرب ، ومن طنجة إلى شالة ، وكذلك الطرق الداخلية الأخرى التي تربط الإقليم الساحلي بتبسة ، وتمجاد ، وجيلة ، وويلمي أو قصر فرعون . ولقد أنشأ الرومان ما يزيد على خمسين مدينة في شمال إفريقية ، كان بعضها في نفس موقع المدن القرطاجية ، وبعضها الآخر في مواقع جديدة ، مثل قيسرية ، (شرشال الحالية) التي جعلوها عاصمة إقليم موريتانيا القيصرية . وإلى الغرب ، أصبحت طنجة هي عاصمة إقليم موريتانيا الطنجية . وإلى الشرق ، فكانت هناك إقليم نوميديا وعاصمتها قرطبة (قسنطينة الحالية) ، ثم ولاية إفريقية ، وكانت تحت حكم الرومان المباشر .

وكانت هذه المدن تضم ما يلزم الحياة فيها ، من حوانيت وأسواق ومنازل ومعاصر الزيت والمطاحن والساحات والمسارح نصف الدائرية ، والمسلاعب الدائرية ، والإصطبلات والحمامات والمسكنات . وأعطت هذه المدن للبلاد صفة الحضارية أكثر من الصفة البدوية ، وإحتذت إليها الكثيرين من البربر ، وبخاصة من كان يعمل منهم في مزارع السادة الرومان .



ولقد توسع الرومان في زراعة القمح ، وكذلك السكر والذيتون ، وكانت كل منطقة تعتبر منطقة لإكتفاء ذاتي ، ونتج عن ذلك تبادل السلع والتجارة من منطقة لأخرى . وفي هذا الوقت بدأت العلاقات التجارية عبر الصحراء مع مناطق إفريقية السوداء ، سواء في منطقة النيجر أو منطقة سواحل غرب إفريقية .

وعمل الرومان على صبغ كل شمال إفريقية بالصبغة الرومانية ، وعلى تحويل منطقة البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية ، ولكن العملية كانت تحتاج لمجهود كبير . وإذا كان البربر قد فشلوا في الوقوف ، عسكرياً ، في وجه الرومان ، فإن ذلك كان يرجع إلى انقسامهم بين عناصر أخذت تسكن المدن مع الرومان ، وعناصر أخرى ظلت في طورها القبلي ، على حافة الصحراء ، تحاول الاقتراب من المجتمعات الحضرية ، ولكنها لم تكن قد ألغت بعد حياة المدن ، والخضوع السياسي لدولة بربرية واحدة .

وظلت شمال إفريقية رومانية ، أو بمعنى أدق خاضعة لحكم الرومان ، إذ أن الطبقة الحاكمة فيها كانت من الرومان ، أما سكان البلاد فكانوا من البربر . ولكن قوى الرومان بدأت في الضعف ، في شمال إفريقية ، في القرنين الرابع والخامس الميلاديين ، وفي ذلك الوقت ، ظهرت في المناطق الصحراوية المتاخمة لتونس ، عناصر جديدة ممثلة في قبائل زناتة جاءت مهاجرة من مناطق إستبس الصحراء الكبرى ، على ظهر الجبل ، لكي تهاجم وتسلب وتذهب الجماعات المستقرة في الأقاليم الرومانية . وبدأت عناصر البدو الرعاة في التوسع والانتشار على حساب سكان المناطق الزراعية ، وكان للوصول الجبال أثر حاسم في إضعاف سلطة الرومان .

وجاءت عناصر الواندال في القرن الخامس ، من شبه جزيرة إيبيريا ، وعمرت في شمال إفريقية من الغرب إلى الشرق . وفشلت بزنطة في تثبيت حكمها على شمال إفريقية في القرن السادس . وظلت عناصر البربر تمثل همزة الوصل بين أقاليم البحر المتوسط شمالاً والأقاليم السودانية جنوباً ، وعبر الصحراء . ورغم وجود الفوارق بين جماعات البربر التي استقرت في سهول وأودية شمال إفريقية ، وجماعات البربر الرعاة في نطاق السافانا والصحراء . إلا أن إستخدام الجبال حافظ على روابط الأهالي من البربر ، مع جماعات البربر ( الطوارق ) الموجودة في الصحراء .

ثم جاء الفتح العربي ، بعد ظهور الإسلام . ووصل عقبة ابن نافع ، بمعاونة البربر ، إلى جنوب تونس ، حيث أسس مدينة القيروان ، والتي أصبحت قاعدة تتقدم منه العمليات العسكرية . ومع بداية القرن الثامن كان العرب قد شملوا بانتشارهم كل إفريقية شمال الصحراء الكبرى . وإذا كانت نوميديا قد مثلت منطقة المقاومة أمام العرب ، لفترة من الوقت . إلا أن العرب قد دمغوا للدرجة السهولة التي تقبلت بها القبائل البربرية تعاليم الإسلام . ومن ثم تكاتف البربر مع العرب في زحفهم على شبه جزيرة إيبيريا ، وأثبت البربر أنهم من أشد رجال وجنود الإسلام بأساً .

وفي منتصف القرن الثامن الميلادي . وصل العباسيون إلى الخلافة ، بعد الأمويين . وانتقلت عاصمة الامبراطورية من دمشق إلى بغداد . ومع هذا التغير وإزدیاد بعد العاصمة عن شمال إفريقية ، زاد ظهور النزعة الاستقلالية عند البربر في شمال إفريقية ، كما إنتشر مذهب الخوارج عند معظم قبائلهم ، التي كانت تعيش على هوامش مراكز الاستقرار ، وكذلك عند القبائل التي كانت

تعمل بالرعي ، والتجارة مع الأقاليم السودانية . وازدهرت مجتمعات كاملة من الحوارج ، في أثناء القرنين التاسع والعاشر ، في سجلماسة ، وفي طرابلس ، وتونس ، وحول تاهرت ، في المغرب الأوسط . وهكذا تمكنت هذه النزعة الاستقلالية عند البربر من تفليك أواصر تلك الوحدة التي أوجدها الفتح العربي والإسلامي للبلاد . ونشأت أمر حاكمه ، كما حدث في المغرب الأقصى ، حين قامت جماعات البربر باختيار إدريس بن عبد الله إماماً لهم في عام ٧٨٨ ، وتحولت هذه الإمامة إلى ملكة كبيرة في المغرب الأقصى ، ولما اتخذت عاصمتها في مدينة فاس .

واستمرت عملية التفكيت ، عند نهاية القرن الثامن . وقامت قبائل كتامة ، التي كانت دائمة المعارضة في استقرار الحكومات بالمغرب ، باستقبال أحد زعماء الشيعة الذين كانوا يمارضون الحكم العباسي في بغداد ، وهو المهدي ، الذي كان قد وفد من اليمن ، ونصوه خليفة ، وزعيماً للبربر في عام ٩١٠ . ومن ثم انتقلت عاصمتهم من القيروان إلى مدينة المهدية ، المحصنة في الشرق ، وذلك لتحقيق الزعامة الإسلامية التي أخذ الفاطميون يتطلعون لها . وكان اسم الفاطميين ، هو الاسم الجديدة لبناء هذه الدولة . وقد امتد نفوذ هذه الدولة الجديدة حتى مصر ، في عصر الخليفة الفاطمي الموحدين الله في عام ٩٦٩ ، وأنشأ فيها مدينة القاهرة .

ومع عجز الفاطميين عن السيطرة على مواطن البربر الأصلية في شمال إفريقية وظهر عمالك منهاجاة المستقلة ، قام الفاطميون بإرسال عدد من القبائل البدوية المشاعبة في مصر للعليا مضايقتهم ، وأرسلوا إليهم قبائل بني سليم وبني هلال ، التي وصلت إلى المغرب في عام ١٠٦١ . وكانت غزوات الهلالية تمثل هجوماً

تقوم به قبائل بأكلها ، تستهدف الاستحواذ . وسلب مناطق جديدة الرعي ، فكانت كآسراب الجراد . كما يقول ابن خلدون ، تحطم كل ما يقف في طريقها . وأخذت قبائل منهاجاة ، التي وقعت عليها مسئولية التقدم الزراعي والمدني في السهل الساحلي الإفريقي ، تعاني من التلف ومن الخراب ، الذي أخذ يحمل بمواطن استقرارها ، ونزعت إلى الغرب أكثر من ذلك ، إلى المغرب الأقصى ، وبدأت قبائل زناته تظهر في الأفق بدورها ، وتوجه وراءها كذلك صوب الغرب .

ولقد ظل العرب حتى ذلك الوقت يمثلون في المغرب العربي أعداداً بسيطة نسبياً ، ويمثلون القشرة العليا للسكان ، وإن كانت قد أخذت في الاختلاط بالبربر ، ومع استمرار وفود قبائل بني هلال وبني سليم إلى المغرب ، اختلطت قبائل زناته واستعربت . وأخذت جماعات البربر في التفكك بالتدريج ، وعودت نفسها على المعيشة في المناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية ، وتركزت في منطقة القبائل الوهرة ، وفي الأوراس ، وفي منطقة مزاب ، بينما ظل الطوارق في منطقة صحراء الاحجار .

ولكن القرن الحادي عشر شاهد قيام دولة المرابطين ، على أكتاف البربر وتركزت هذه الدولة الجديدة حول مراكش ، عاصمتها ، ومنعت قبائل زناته من نشر نفوذ في المغرب الأقصى ، وكان هؤلاء المرابطون قد فقدوا من الصحراء ، ولكنهم فقدوا اتصالهم بالصحراء مع مرور الزمن ، وفقدوا قوتهم العسكرية . فتمكنت قبائل مصمودة البربرية ، في جبال الأطلس ، والتي كانت على عداوة مع قبائل منهاجاة في الشمال ، ومن أن تساعد قبائل زناته ، في الأطلس الأوسط ، على تأسيس دولة الموحدين ، لكي تحمل محل دولة المرابطين وذلك في خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر . واقد تمكنت هذه الدولة

من أن تضم اليها تونس ، في إطار دولة بربرية واحدة ، وأصبح المغرب في ذلك الوقت قوة لها وزنها في حوض البحر المتوسط . ولكن هذه الدولة واجهت نمو قوة قشتالة وأراجون في أسبانيا . وعلى حساب الاندلس ، وكانت مساحتها شاسعة ، فقد كانت الجزء الشرقي منها ، وهو الذي يمثل تونس الحالية ، لحكم أسرة الحفصيين . وحق في المغرب الأقصى تأثرت دولة الموحدين بسيطرة قبائل زناتة على المداخل الشرقية للأقاليم . ومع استنزاف قوتها في الاندلس ، زاد ضعفها . وفي النصف الثاني من القرن الثالث عشر انقسم المغرب العربي بين ثلاث دول حاكمة : الحفصيون في أفريقية ، وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط ، وبنو مرين في المغرب الأقصى . وتنافس كل من الحفصيين وبنو مرين على السيطرة على المغرب الأوسط ، فزاد ضعف كل منهما .

وكانت تونس هي عاصمة الحفصيين ، وتلبسان هي عاصمة بنو عبد الواد ، ومراكش عاصمة بنو مرين ، ورغم ازدهار التجارة بين السودان والموانئ المطلة على البحر المتوسط ، إلا أن القبائل الرعوية كانت تهدد مراكز الاستقرار . وزاد الضغط الأسباني على دولة بني الأحمر في الاندلس ، ثم أتى البرتغاليون لاحتلال سبتة في عام ١٤١٥ .

وهكذا نصل إلى بداية وفجر التاريخ الحديث ، وهجوم الأسبانيين على غرناطة ، ومحاربتهم على احتلال موانئ المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط ، في الوقت الذي عمل فيه البرتغاليون على احتلال الموانئ المطلة على المحيط الأطلسي .

وظهرت دولة الأشراف السعديين في المغرب الأقصى ، على أكتاف رجال البربر ، في وادي السوس . كما انضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية ، في القرن

السادس عشر ، وأسهمت في عملية تخطيط كل من تونس وطرابلس من سيطرة الأسبانيين . وكانت فترة الحكم العثماني تتم بالناحية العسكرية ، والدفاع عن البلاد ضد الأتراك ، أسهل على الأهالي الاستقرار في مناطقهم . وظل رجال الطوارق ، وهم من البربر ، مستقرين في منطقة صحراء الحجاز . أما في المغرب ، فإن عملية التوسع صوب الجنوب في عصر دولة السعديين قد أدت إلى عملية تبادل تجاري بين مناطق غرب أفريقية والسودان الغربي وبين سواحل البحر المتوسط . وقام هذا المجمود برجال القبائل من البربر ، وأدى إلى نشر الإسلام في هذه المناطق .

أما الاستعمار الأوروبي ، الفرنسي في الجزائر ، والحماية الفرنسية في تونس وفي المغرب الأقصى ، وكذلك الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف فإنه رغم سيطرته على الأراضي ، لم يتسبب في هجرات بين القبائل . وكان نظام الاستعمار يفعل على إستغلال الأهالي ، العرب والبربر ، ولكنه إحتاج إلى الوطنيون كأيدي عاملة . فزاد تثبيت الأهالي في أقاليمهم . وإن كانت ردود فعل هؤلاء الأهالي ، وهذه المجموعات من القبائل ، تدل على أنها لم تفقد شخصيتها ، بل حافظت عليها ، وفي كل شمال أفريقية .

#### ٢ - مجموعات البربر في الجزائر :

البربر هم من أهم السلالات المعمرة في شمال إفريقية ، كما تظهر بينهم أيضا صفات طراز البحر المتوسط الأطلسي . والقاعدة الجنسية هناك ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجاعات الحامية التي يعتقد أنها وفدت عن طريق الباب الشرقي لأفريقية .

وفي العصر الحجري الحديث خرج من الحوض الشرقي للبحر المتوسط ،



وفي فترة متأخرة، جماعات تتحدث لغة البربر التي لا يزال يتحدث بها في الوقت الحاضر كثير من سكان شمال إفريقيا . وهذه الجماعات كانت تمثل فرعا من سلالة البحر المتوسط ، الذي حمل معه معرفة الزراعة واستئناس الحيوان .

ويقال أن أورخون على سكان شمال إفريقية غرب مصر إسم « الليبيين » ، وأحسن الأمثلة لهم جماعات البربر التي تقطن منطقة التل في الجزائر ، وقبائل الشاوية ، التي تسكن مرتفعات الأوراس .

ويرى بعض الباحثين أو وجود صفة الشقرة لديهم ترجع إلى غزوات الوندال في عصور قديمة ، إلا أن هناك أسباب كثيرة يمكنها أن تفسر هذه الظاهرة ، مثل وفود عناصر شقراء إلى ليبيا عن طريق الشرق بعد طرد المكسوس من مصر ، وجموع الجنود المرتقة الذين أحضرهم الرومان إلى شمال إفريقيا ، وربما جاءت هذه الصفة عن طريق الهجرة من أوروبا وعن طريق جبل طارق . وعلى أي حال ، فالناريخ الجنس لشمال إفريقية يشير إلى وجود غزوات متتالية من الرعاة المتحدثين باللغة الحامية ، الوافدين من غرب آسيا إلى المناطق التي شغلها زراع العصر الحجري الحديث . ولقد ذكر هيرودوت أن أحفاد الفرس أدخلوا الحصان والسيوف إلى شمال إفريقية ، كما أن زراعة المدرجات ، التي تعتمد على الري ، جاءت إلى هذه المناطق عن طريق اليمن .

وبعد وفود الفينيقيين إلى شمال إفريقية ، وفد اليهود إليها ابتداء من القرن الثالث ق.م . واستمر وفودهم إليها حتى القرن السادس عشر الميلادي . ولقد سكنت العناصر اليهودية القديمة التي تسمها نفسها بالاشيم في الأجزاء الداخلية ، بينما سكنت العناصر اليهودية الحديثة ، التي طردت من إسبانيا ، وقت طرد المسلمين منها ، في المدن والمناطق الساحلية . ثم جاء الرومان وتحوّل شمال

إفريقية إلى مستعمرة رومانية . ودخلت بعد ذلك قبائل زناتة ، التي وفدت في القرنين الثالث والرابع الميلاديين ، وأدخلت معها الجبل الذي ساعد الطوارق على الاستقرار في الصحراء . وبعد ذلك جاءت الموجة العربية الكبرى التي حملت الإسلام إلى هناك ، وجعلته صفة أساسية من صفات سكان البلاد . ومع وفود قبائل بني هلال وبني سليم ، اندفعت جماعات كثيرة من البربر صوب الصحراء ، حيث استقرت في مناطق غير ملائمة لمعيشتها ، وانتقلت غيرها إلى مناطق عزلة جبلية . ولقد حافظت معظم هذه المجموعات البربرية على نقاوة سلالتها ، فيما هذا العناصر التي وصلت منها إلى المناطق الزنجمية ، حيث اختلطت هناك معها إلى حد بعيد .

ولقد استعربت جماعات من البربر بسهولة ، واعتنقت الدين الإسلامي ، وشاركت في فتوحاته . ومن الصعب أن نضع حدا حضاريا أو جنسيا بين الجماعات التي تتكلم العربية ، والجماعات التي تتكلم البربرية . ويرجع ذلك إلى أن الحاميين والساميين ينتمون إلى سلالة واحدة ، هي سلالة البحر المتوسط . ومع ذلك ، فإن جماعات البربر ، بشكل عام ، يتحدث رجالها العربية إلى جانب اللغة البربرية ، ونتج ذلك عن حاجتهم إلى العمل ، ومع العرب ، وكانوا في غالبيتهم ، ونتيجة لظروف الاستعمار الفرنسي ، يتحدثون الفرنسية كذلك . أما المرأة فإنها ، نتيجة للتخلف وقصور التعليم ، وقلة احتكاكها بغيرها وقلة خروجها إلى أراضٍ أهلها ، فكثيرا ما تتحدث اللغة البربرية وحدها . ولقد ساعد هذا الوضع من التخلف على أن تكون لغة الأمم في المناطق البربرية ، هي لغة البربر ، الأمر الذي حفظ هذه اللغة حتى الآن ، للصربية واللبنات ، وإلى أن ينمو الصبي ، فيتعلم العربية ، من أفرانه ، ومن زيارته للسوق ، وغير ذلك ، بينما تظل معظم



البنات يتحدثون البربرية ، وبالتالي يحافظون عليها ، وكأما هات لاجيال قادمة ، لها لغتها .

والجماعات البربرية التي تعيش في الجزائر تشغل بزراعة المدرجات ، بينما تعيش الجماعات التي تتحدث العربية في مناطق السهول والخصاب وتحترف الرعي بشكل عام . ويشمل بربر الجزائر قبائل الشاوية التي تعيش في جبال الاوراس ، وكذلك القبائل في منطقتي القبائل الصغرى والكبرى ، الموجودة إلى جنوب وشرق مدينة الجزائر العاصمة ، وكذلك سكان منطقة مزاب والصحراويون في غرداية ، وبسكرة ، وتوات ، وفجيج ، وأخيرا فان هناك الطوارق ، أو الملمثون ، أو الرجال الزرق ، في منطقة صحراء الاحجار ، في أقصى جنوب الجزائر .

أما المجموعة الأولى ، وهي مجموعة الشاوية ، فإنها تسكن منطقة جبال الاوراس ، في شرق الجزائر . وقامت متوسطة ، ورأسهم طويل ، والشفة ممتلئة ، وبشرتهم سمراء . ومعظم هذه المجموعة تتحدث الآن اللغة العربية ، وأن كانوا يفتخرون على غيرهم بأنهم كانوا أول من فجر الثورة الجزائرية ، كما كانوا يفخرون بأن الرئيس السابق للدولة ، هواري بومدين ، كان منهم . وتظهر فيهم التأثير العربي أكثر من غيرهم ، نتيجة لوقوع منطقتهم إلى شرق الجزائر ، وفي منطقة تعتبر منطقة عبور بالنسبة للهجرات ، هذا علاوة على متاخمة منطقتهم لتونس ، التي تزيد درجة عروبتهما على غيرها من دول المغرب العربي .

وأما القبائلين ، وهم المجموعة الثانية ، فإنها تسكن منطقة القبائل الصغرى ، التي تقع إلى جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة ، ومنطقة القبائل الكبرى التي تليها إلى الشرق . وهذه المنطقة جبلية . ووعرة ، ويصعب السير فيها خارج

الطرق المعبدة . وعناصر القبائلين يحتفظون بلغتهم ، - علاوة على تحدث معظم رجالهم العربية ، وكذلك الفرنسية . وكانت هذه المنطقة هي أول المناطق التي احتكت بالحكم الفرنسي ، وعن قرب ، ولذلك فإنهم يعتزون بأنهم خاضوا التجربة مع الإستعمار الفرنسي حتى النهاية . وتنتشر بينهم ظاهرة العيون الخضراء والزرقاء . وهم يعيشون في منطقة فقيرة ، ومزارعهم صغيرة ، وتعتبر حدائق ، نتيجة لزراعتهم الفواكه ، وعنايتهم بها . أما من تعلم منهم ، وهم كثيرون ، فيعملون في إدارات الحكومة ، ويكونون نسبة كبيرة من موظفي الدولة . ولهم دور يهرف به كل عربي يزور الجزائر ، في رفض الدور العربي لدولتهم ، حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة ، وفي الإعتزاز بالإتجاه الغربي ، وبالتجربة الغربية للجزائر .

وتأتي بعد ذلك المجموعة الثالثة ، وهم سكان منطقة مزاب ، والمناطق الصحراوية ، ويتميز أبناءها بقصر القامة ، ورأسهم عريض ، وكذلك وجوههم . وهم يسكنون منطقة فقيرة كذلك ، ولكنهم يعيشون فيها على طريقة اشتراكية ، رغم تمسكهم بالإسلام ، فيقسمون العمل فيما بينهم ، ويمطون من المحصول نصيباً لهذا العمل ، أما للباقي فيوزع على المجموع ، وليس تمشياً من الأسر ، بل طبقاً للرؤوس الموجودة في كل خيمة ، أو كل كوخ . ولا زالوا يحتفظون بلغتهم البربرية ، ومع إعتزازهم بالإسلام ، لا يفرطون في طريقة معيشتهم الاشتراكية التي ساروا عليها منذ قرون ، ومنذ أن كان مذهب الخوارج سائداً في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي ، وقبل أن ينحسر عن أغلبيتها .

وأما المجموعة الرابعة من مجموعات البربر في الجزائر فتتمثل في الطوارق ، أو الملمثين ، أو الرجال الزرق ، الذين يسكنون صحراء الاحجار في أقصى جنوب الجزائر . وتحافظ هذه القبائل على لغتها البربرية ، في نفس الوقت الذي يتحدث

فيها رجالها العربية ، نتيجة لإتصالهم ببقية العناصر المجاورة ، وعملهم مع القوافل في نقل التجارة من المناطق السوداء الواقعة جنوب الجزائر صوب الشمال ، وإتصالهم ببقية العناصر اليدوية في هذا الحزام الصحراوي الإفريقي العريض .

ويحافظ رجال الطوارق على ثلثهم ، ولا يخلعوه أبداً أمام الأغراب ، ويعتبر نزع هذا الثلث إهانة كبيرة ، أما نساءهم فبن سافرات . ويقضى الرجل وقته في الصيد ، أما بقية الأعمال ، من تربية الأولاد ، وتوفير الطعام وطهيهِ ، وخدمة السيد ، الذي هو الزوج ، ورعى الإبل ، وجز الصوف وغزله ونسجه ، وصنع الملابس والحياص من الوبر والصوف ، فكلها من عمل المرأة . وكثيراً ما يكون الزوج ، كسلاً ، أكثر من زوجة ، فمن حقّه أن يكون بهذه الطريقة سيداً .

ولهذه المجموعة ومنطقتها أهمية خاصة ، وتزايدت هذه الأهمية ، مما يدفعنا إلى الحديث عنها بالتفصيل .

### ٣ - الطوارق والصحراء والبتروك :

في الوقت الذي حكمت فيه فرنسا الجزائر ، منذ عام ١٨٣٠ ، وحتى عام ١٩٦٢ ، ضمت المنطقة الشمالية منها إلى أرض الوطن الفرنسي ، متمثلة في مقاطعات الجزائر وقسنطينة ، ووهران . أما بقية الجزائر ، إلى جنوب المصبة ، فقد احتفظت به في شكل أقاليم عسكرية ، تحت الإدارة العسكرية . ووضعت لها القوانين العسكرية لحكمها ، وكانت القوات المسلحة ، التابعة لوزارة الحربية الفرنسية ، هي التي تحكم هذه المنطقة . وهذه المنطقة العسكرية هي بلاد الطوارق .

ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، في مراحلها المتتالية زاد ظهور جمود السياسة الفرنسية في الجزائر ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان الاقتصاد الفرنسي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائري ، فكان على الجزائري أن يستخرج المواد الخام ويوساها إلى فرنسا لكي تتحول إلى مصنوعات ، ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع ، أو إقامة نظام إقتصادي آخر ، يساعد على تطور الجزائر ، وقيام الصناعة فيها ، ويفقد الدولة الام ، ما رتبت أمرها على جنيهِ من هذا الاقليم المستغل . وكانت فرنسا في حاجة إلى تقوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقوداً لنيران الحروب الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضي الجزائر نفسها لمواصلة إستغلالها ، ومواصلة الدفاع عن فرنسا . وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الأطلسطي ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءاً منها . وإعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية ، بعد دخول فرنسا هذا الحلف .

وزاد هذا الوضع من تقيت فرنسا بالجزائر ، دفاهاً عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فيها . فتجمدت السياسة الفرنسية في الجزائر ، مع هذه المصالح ، رغم التفاعلات المختلفة التي حدثت في العلاقات بينها وبين الجزائر ، مثل منحها للجزائر القانون الأساسي ، الذي كان ينص كذلك على أن الجزائر أرض فرنسية . وأدى الأمر إلى نشوب الثورة في الجزائر ، في طول البلاد وعرضها ، في أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وبشكل أذهل الفرنسيين .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ثورة نضال شعب ، قرر تحرير بلاده بالحديد والنار ، وانهاء الوضعية الاستعمارية لبلاده . فكانت حرب تدمير وتعذيب وإبادة ، واصلها المجاهدون بكل عزم وتصميم .

لقد إستمرت الثورة نتيجة لاستمرار القوات الفرنسية في الحرب في

هذا الاقليم ، ونتيجة لاستخدامها وسائل مادية ومعنوية ضد ثوار الجزائر . وكان الثور على البترول في الجزائر مما يشجع الفرنسيين على البقاء هناك ، وعلى استمرار الحرب . وكذلك كان موقف الولايات المتحدة ، ومعوناتها التي تعطيها لفرنسا داخل نطاق حلف الأطلس . وكان ذلك أساساً لفكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة شمالية ، وإلى منطقة جنوبية ، هي الصحراء ، تشمل على البترول وتعيش فيها العناصر الصحراوية ، عناصر الطوارق .

ولقد ازداد إهتمام فرنسا بالجزائر مع استمرار حرب التحرير الوطنية في هذا القطر العربي . وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين ، خصوصاً من ذوي الانجازات اليمينية في فرنسا ، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية في هذا القطر ، وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسي بضربة عنيفة ، ويجعل فرنسا دولة في المرتبة الثالثة أو الرابعة ، تعتمد على غيرها في المواد الخام وفي التسويق إلى درجة كبيرة .

ومع إزدیاد هذا الاتجاه ، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء في الجزائر لتدعيم سلطتها هناك . كما أخذت تشجع الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية في الجزائر وفي الصحراء الكبرى ، وللتنقيب عن المعادن والبترول فيها . وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة تنوع حركة السوق الأوروبية المشتركة ، وتحاول بكل وسائلها لإدخال إمبراطوريتها الأفريقية ، ومنها الجزائر ، داخل هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية .

أما من تشجيع حركة الاستيطان ، فإنها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم

الفرنسيين أعرضوا عن الإقامة في هذا القطر الذي يحارب من أجل إستقلاله . ولم يكن من السهل على الفرنسيين إستغلال رؤوس أموالهم في الجزائر مادامت الحرب قائمة وتهدد كل نشاط جديد يقوم به الاستعماريون . بل إن عدداً كبيراً من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر قد اضطروا إلى الخروج منها إما إلى فرنسا وإما إلى دول أمريكا اللاتينية ، وإلى كندا وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التي هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسي وتمكين الأوربي من إستغلال موارد الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب عن المعادن والبترول أعطى نتائج مباشرة أثرت بالتالي في أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية ، وأطاعت حكومة باريس على الارتكاز إليها لإظهار أهمية المعركة التي تخوضها أمام حرب التحرير ، وتحاول الضغط على دافعي الضرائب وعلى الشبيبة الفرنسية لمواصلة تضحياتهم في سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البترول في أماكن مختلفة من الجزائر ، ووجدته في حاسي رمل وحاسي مسعود وفي عجيالة . كما وجدت حقولاً للغاز في عين صالح . وكان ذلك في الصحراء الجزائرية ، ويؤيد الاتجاه الفرنسي لتقسيم البلاد إلى قسمين :

وأخذت الحكومة الفرنسية تتشدد بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلتها الاقتصادية وإنسانية ١١ إذعت أنها قد بذلت مجهودات فائقة في ميادين البحث والتنقيب ، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد في تعدادة بسرعة ، وأنه يحتاج إلى من يأخذ بيده لمساعدته في إستغلال موارده الطبيعية ، وفي ضمان مستقبل أفضل لابنائه . ونشرت فرنسا هذه الادعاءات في المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم



المتحدة، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل وجاءت لمساعدة الجزائريين حقاً. أما في فرنسا نفسها فقد إنتشرت الدعاية بأن خسارة الجزائر تعنى التخلي عن ثروة الصحراء، وصرح الوزراء بأن إنتاج البترول سيصل في عام ١٩٦٠ إلى حد نصف حاجة فرنسا منه، وحددوا هذا الانتاج السنوي بأربعة عشر مليون طن في عام ١٩٦٠، وبخمسة وعشرين مليوناً من الاطنان في عام ١٩٦٢. وهكذا أصبحت صحراء الجزائر تعنى وما تحتوى عليه من ثروات من أفضل المواضع التي يتناوها الفرنسيون في دعايتهم، وفي تبرير مواصاتهم للحرب، وفي إيهام الشعب الفرنسي بأن مستقبل بلاده الاقتصادية قد أصبح مرتبطاً بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر. وأثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين للحرب، وأوممت بعض رجال الأعمال بأن مصلحتهم تتلخص في استمرار الجهود الحربية الفرنسية في هذا القطر الثاثر. وكمن مقال كتب في الصحف عن قيمة ثروة الصحراء، وكمن موضوع تناوله المؤلفون أو المتحدثون في الاذاعة بهذا الشأن.

ولقد نجحت هذه الحملة الدعاية الحكومية إلى درجة كبيرة، في الوقت الذي وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال. وزاد حماس الجمهور في فرنسا لمواصلة الحرب، وأرتفعت قيمة أسهم البترول، رغم أن تقرير الخبراء السكية البترول في الصحراء جاء معتدلاً ومتناقضاً مع المبالغة التي قدم بها رجال الحكومة هذا الموضوع إلى الرأي العام.

والظاهر أن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر والصحراء إلى درجة أن إقتنعت هي نفسها بهذه المبالغة. وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمسك إلتزاع الجزائريين لاستقلالهم، فأخذت ترسم

للمستقبل، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين: الأولى تقع في الشمال وتمتد إلى مسافة مائتي ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحتفظ باسم الجزائر، والثانية هي بقية إقليم الجزائر، مع واحات الجنوب والصحراء وضممتها إلى بقية المناطق الصحراوية التي تديرها في موريتانيا وفي شمال السودان الغربي وفي منطقة تشاد وأسمتها باسم والمنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء. وكانت فرنسا قد أخذت ترتب الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر، بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأما ملك لها، وكانت هي المنطقة التي إحتفظت بها تحت الإدارة العسكرية المباشرة. وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية في إعداد مشروعات لتقسيمها إن إقتضت الطرورة إلى مناطق يكثُر فيها المستوطنون، وأخرى يكثُر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يملئوها دولة لهم. درست هذه المشروعات على أنها مشروعات إجتماعية لحل مشكلات السكان، ولكنها كانت في حقيقة الأمر مشروعات سياسية واضحة، وتستند إلى أسس اقتصادية لا يمكن التعمى عنها، وإن كان العامل السكاني له أهميته الكبيرة.

ومع إزدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية للجزائرية إزداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بإسالتها المطلقة عليهم. ووضح ذلك في تفتيشها للسفن المارة في وسط البحر المتوسط، وكأن مياه الجزائر الإقليمية — حتى إذا فرضنا جدلاً أنها خاضعة لفرنسا — قد إمتدت إلى أكثر من مائتي ميل من الساحل. كما ظهر هذا في فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التي تعمل في الصحراء، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى في هذه العمليات. وكان هذا تشبثاً من فرنسا



بفرنسية الجزائر والمصحراء أكثر من تشبها بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

وثبت أن نوع البترول الموجود في الجزائر ممتاز ، لقلة كثافته ، وقلة اشتتاله على مركبات الكبريت ، ثم ظهر أن احتياطي الجزائر منه يزيد عن مائة مليون طن . ولكن المشكلة زادت في تعقدها أمام الحكومة الفرنسية ، وخاصة بالنسبة لاستخراج هذه المادة في وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر . فلقد استلزم الأمر إنشاء خط الانابيب في جزء من هذه المسافة الطويلة التي تبلغ حوالي ٣٠ ميلا بين المناطق البترولية غير الآهلة بالسكان وبين الشاطئ ، ماره في مناطق غير آمنة ، ويمكن بسهولة مهاجمتها فيها ، خاصة وأن نشاط جيش التحرير كان يزداد في كل يوم . فاضطرت فرنسا الى إنشاء خط من الانابيب الصغيرة التي يبلغ اتساعها ست بوصات بين حامى مسعود وتوجورت لمسافة ١١٠ ميلا ثم خطا آخر من نفس الاتساع طوله ١٣٠ ميلا ويصل بين توجورت وبسكرة . ثم رتبته الحكومة الفرنسية بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط ، أى لمسافة ١٦٠ ميلا أخرى . واحتاطت السلطات الفرنسية لحماية هذه الانابيب فأخذت الطائرات والدوريات المصفحة في حراسة انابيب البترول ، وأنشئت خطوطا من الاسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية ، وحصنت فرنسا محطات الطلبات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات البترول الا نهارا وفي حراسة قوة جوية كافية .

ووصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائري الى شواطئ البحر المتوسط في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الاحتياطات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأي العام يتساءل عما اذا لم

تفقد قيمة ما استملكته قوات الامن قيمة تلك الكمية من البترول التي جندت لها سلطات فرنسا كل مافي وسعها لحمايتها . وعقبت بعض الصحف على هذا قائلة أن قيمة برميل البترول الذي يصدر الى فرنسا بهذه الطريقة الغريبة بلغت عشرة أضعاف برميل واحد يصدر الى أضعاف هذه المسافة .

واتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفا لهجومهم وفي أنحاء كثيرة منه فتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات متعددة وفي أماكنه مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل ما لهم من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين في الدفاع عنه . وسرطان ماظهر أن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت إلى كل المناطق الجنوبية من الجزائر ، فأخذ الباحثون عن البترول يطلبون تزويدهم بالأسلحة وإرسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية من اهتمام الأمريكيين بالبترول ، ومن أن يقوم الأمريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائري ، سعيًا وراء بترول الجزائر . فأخذت هذه الحكومة في إغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الأعمال الاجانب لطلب ترخيص منها للتنقيب في الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث في هذا بحرفية وشكلية سيادتها المزعومة على الجزائر ، وتسمى من ورائها الى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين عن الجزائر وسائريين في ركاب حلفائهم الاوربيين . وزار كثير من المستوالين الفرنسيين أمريكا ، وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الأمريكية الى الصحراء وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم اشراك الشركات الاجنبية في عمليات الاستغلال ولكن هذه القوانين نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية ورؤوس الامول الفرنسية ، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الاجنبي خمسين في المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع في تقوية مركزها المالي في الجزائر ، وإلى ضمان اعتبار أمريكا للجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا

وأن في استطاعة فرنسا تزويد دول غرب أوروبا وحلف شمال الأطلسي ببترول الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١٪ من الأسهم ، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائري لكل حركة استقلال تقوم في بلاده دون موافقة أهلها ، خصوصاً إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد أقدام المستعمرين الأجانب في البلاد .

ثم ارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولي تونس والمغرب . ولم تجادل الحكومة التونسية في أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائري بأرضها . أما ملكة المغرب فإنها قد أخذت في الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجيء الفرنسيين في القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية ، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل تول الفرنسيين في شمال إفريقيا . أما بين أبناء أقطار المغرب الثلاث فإن الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بثروات الأقليم لآبائهم . وأخذ الفرنسيون بشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين والتونسيين والمغاربة إذا ما رغبو في الاشتراك في استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فإنها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادي في هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لا يمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصاً بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . وأعلنت أن الجزائر المستقلة تعد يدها إلى الشركات الأجنبية ، معترفة بحقوقها الشرعية . وصرحت لجنة التنفيذ والتفسيق التابعة لجبهة التحرير بأنه لا يحق إلا للحكومة الجزائرية أن تبرم هذه الاتفاقيات . وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها ، وأكدت أنه لا يمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أبرمتها باسمها ، إذ أن هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب

الحق الشرعيين ، أبناء البلاد الوطنيين ، ورفضت الثورة الجزائرية بذلك فكرة تقسيم بلادها إلى جزئين ، مصرة على ضرورة الاحتفاظ بالبلاد وحدة واحدة .

وأخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها في السوق الأوروبية المشتركة ، وأرادت بهذا أن تفرى بقية الدول الأوروبية الغربية أعضاء هذه السوق ، على استقلال رؤوس أموالها في هذا القطر العربي ، أي على استقلاله وتثبيت أقدام الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة فيه . وأرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الأموال ضد القوى الوطنية المجاهدة في الجزائر ، وأرادت تسوية العلاقات الأوروبية ووضع حد لهذه المنافسات القديمة ، بل للعداوة التقليدية بينها ، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوروبية ، أي فتحها لكل بضائع أوروبا ، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية .

ولقد فشلت فرنسا في كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترونها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوروبية . ويرجع هذا الفشل أولاً وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المقتضية . لقد استمرت الحرب في داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة في المحافل الدولية ، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لاستغلال موارد الجزائر مع حلفائها . واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل في النصر .

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد انتصرت ونجحت في تحرير بلادها من الاستعمار ، والحفاظ على وحدتها الإقليمية ، إلا أن موضوع الصحراء ، بما يضمه من سكان من الطوارق لا زال يمثل موضوعاً سياسياً هاماً ، خاصة وأن مسألة النزاع المغربي الجزائري على المناطق الصحراوية إزداد وضوحاً في

السنوات الأخيرة ، مع إتحاد المملكة المغربية إلى الاستناد إلى حقوق تاريخية ،  
للتوسع في الصحراء الغربية جنوباً مع شقيط والمغربية الحمراء ، ودخولها  
مشتركة مع جمهورية موريتانيا الإسلامية في إقتسام منطقة وادي الذهب التي  
توكت أسبانيا أمر إدارتها لها مع إحتفاظها بتصيب في الفوسفات الذي ينتج  
في هذه المنطقة .

أما الجزائر فإنها أعلنت أنها إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها ،  
طبقاً لما هو سائد في العالم الآن . وينطبق ذلك على حق شعب الصحراء في  
وادي الذهب في تقرير مصيره قبل خضوعه للسيطرة المغربية الموريتانية . وتؤيد  
جمهورية الجزائر منظمة تحرير الصحراء أو البوليساريو في هذه العملية تأييداً  
كاملاً ، حتى تآزم الأمر مع المملكة المغربية ، واتهمت الجزائر بأنها تستخدم  
قواتها المسلحة النظامية بأسم رجال البوليساريو .

والأمر الخطير هو أن المغرب بسداً في إتحاده يعمل على تشجيع العناصر  
الصحراوية على تقرير حق مصيرها ، لا في صحراء وادي الذهب ، المتنازع  
عليها ، من حيث المبدأ القانوني ، وبقوة السلاح بطريق غير مباشر بين الدولتين  
الكبيرتين في المنطقة ، ولكن تشجيع العناصر الصحراوية على حق تقرير مصيرها  
في الصحراء الجزائرية نفسها ، أي في منطقة الطوارق ، والرجال الزرق ،  
منطقة البترول . إن ذلك يعني ، صراحة تدخل المملكة المغربية ، بطريق  
مباشر أو غير مباشر للعمل داخل حدود الجمهورية الجزائرية ، مستفيدة  
في ذلك إلى أن العناصر الصحراوية هي من الطوارق ، أي مساعدة عنصر  
من عناصر الأقليات ، في إحدى الدول على القيام بحركة انفصالية ، أو حتى  
العمل على شغل الحكومة في الجزائر العاصمة . وهذا الأمر يزيد من ظهور أهمية  
الأقليات الموجودة في الدول العربية ، وأهمية إيجاد حلول لها ، إن وجدت .

## الفصل العاشر

### المملكة المغربية

- ١ — الريف .
- ٢ — الأطلس الأوسط .
- ٣ — الأطلس الأعلى .
- ٤ — فرنسا والظهير المغربي .
- ٥ — ما وراء الأطلس والصحراء .

تضم المملكة المغربية مجموعات كبيرة من السكان في مناطق مختلفة ، تسكن بعضها المناطق الجبلية ، وبعضها مناطق السهول . وتسكن القبائل العربية في المغرب مناطق السهول ، أما العناصر التي تسكن المناطق الجبلية فقبائلها من البربر . وتبلغ نسبة البربر في المملكة المغربية ما يقرب من ٤٨٪ من مجموع السكان ، وهي نسبة كبيرة ، ولها أهميتها . أما قبائل صنهاجة الكبرى فتسكن منطقة جبال الريف في الشمال ، ويسمون الآن الرواقا ، أما قبائل زناتة ، من بني زموور وبني زيان ، فتسكن منطقة الريف الأوسط ، وأما قبائل مصمودة فتسكن منطقة الأطلس الأعلى ؛ وهناك أيضاً قبائل الشلوح التي تسكن منطقة السوس في أقصى الجنوب . ولكل من هذه المجموعات لغتها الخاصة بها ، والتي يتحدث بها الأهالي إلى جانب تحدث الرجال منهم باللغة العربية ، نتيجة لإحتكاكهم ببقية السكان . أما العرب ، فيسكنون مناطق السهول في المملكة ، وتوجد بينهم عناصر مستعربة تماماً ، نتيجة لشدة إحتكاكهم بالعرب ، نتيجة لسهولة مناطقهم .

ولقد تأثر تاريخ المغرب الأقصى ، أو المملكة المغربية ، وإلى حد بعيد ، بهذا التركيب السكاني ، نتيجة لوقوع أحداث ، هنا وهناك ، ولو في شكل غهد منسق ، تجاه الحكام ، سواء أكانوا من الوطنيين أو من المستعمرين الأجانب . كما حاول المستعمر دائماً اللعب على هذا التركيب السكاني ، الذي يتمثل في وجود أقاليم متعددة في المغرب الأقصى ، حتى تستمر له السيطرة ، ولأطول فترة ممكنة ؛ وحاول الحاكيم الوطنيين ، من ناحية أخرى ، العمل على القضاء على أية تطورات تظهر في هذا الاقليم أو ذاك ، مستخدماً الشدة والقسوة والعنف ، بما أخفى لونا قانئاً واضحاً على فترات كثيرة من تاريخ حكم البلاد .



# ١ - الريف :

تقع منطقة الريف في شمال المملكة المغربية ، وتمتد من طنجة نحو الشرق ، وحتى الحدود الجزائرية . وتمتد فيها سلسلة جبال الريف ، من الشرق إلى الغرب وبشكل يفصل الساحل عن بقية الأقاليم الداخلية في الجنوب ، ويسهل أمر اتصال الأقاليم ، عبر الوديان ، بأخوانهم في الشرق ، أي في الجزائر ، أكثر من اتصالهم بأخوانهم في الجنوب .

ومنذ فجر التاريخ الحديث كان تطور تاريخ هذا الإقليم يختلف من تطور بقية أقاليم المغرب الأقصى . فمع بداية القرن السادس عشر ، وقيام الأسبان بالهجوم على السواحل الإسلامية المطلّة على البحر المتوسط ، في نفس الوقت الذي قام فيه البرتغاليون بعمليات هجومهم على السواحل الغربية للمغرب ، والمطلّة على المحيط الأطلسي ، حمل أبناء الريف ، ورجال الجهاد البحري فيه ، في توافق مع قوة الجهاد البحري ، التي كانت قد نشأت في الجزائر .

ولقد عملت هذه الحفنة من الرجال والقادة الوحدويين على إقامة الاتحاد بين أقاليم المغرب الكبير وبعضها ، ومع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وكانت عملياتهم عملية جهاد إسلامي ؛ وكفاح ضد الاستعمار ، وحركة وحدوية ، لا يتميز فيها إلا الأكثر شجاعة ، والأكثر بدلا ونضحية . وكانت قوات الجزائر البحرية في ذلك الوقت تجد معاونة من جانب عدد من الرؤساء والقادة البحريين الموجودين في موانئ المغرب الأقصى ، وخاصة بحبي ريس الذي اتخذ من أحد خلجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة ، قاعدة له ، وكون أسطولا سمح له أن يفرض كرامته على الملاحنة ، حتى عرف بإسم سيد المصيق .

وايضا ظروف المغرب الأقصى شهدت ظهور قيادة برية ، في منطقة

وادي السوس ، تبلورت في شكل نشأة قوة الدولة السعدية ، أو دولة الأشراف السعديين . ولقد امتدت سلطة هذه القيادة مع امتداد الأراضي الزراعية المنتجة قبل أن تفكر في فرض سلطتها على مناطق المرتفعات والجبال ومناطق الرعي . فامتدت سلطتها من وادي السوس إلى منطقة مراكش ، وسارت منها في حذاء الأطلس المتوسط حتى منطقة فاس ؛ وفرضت على هذه المناطق أمر الخضوع لها ، في ظروف الحرب هذه ، وبحيث تحول المجتمع فيها إلى تشكيل إقطاعي واضح ، يرتبط بالأرض ، وبالانتاج الزراعي . أما مناطق الرعي في الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى وجبال الريف في الشمال ، فإنها احتفظت بنظامها القبلي ، الذي حافظت عليه منذ القدم ، والذي كان يقوم على اختيار الأكبر سناً أو الأكثر حكمة لتولي الأمور ، والذي كان يشتمل في صلبه على حرية أكثر ، وديمقراطية أعمق من ذلك النظام الذي فرض نفسه على المزارعين في البادية .

ولقد شجرت القيادة السعدية بأن هذا التكامل بين رجال البحر ، من مغاربة وجزائريين ، كان يمثل خطراً عليها . وكان ذلك سبباً أساسياً في وقوع الاصطدامات بين الأشراف السعديين ، وبين كل من رجال البحر والمغاربة والجزائريين . وكان هذا من بين أسباب اعتزاز هذه القيادة السعدية في المغرب بحسبها ونسبها ، ورفضها الدخول في الاتحاد مع بقية القوى المجاهدة ، تحت راية الإسلام . فظل المغرب الأقصى مستقلاً ، أي منفصلاً ، عن بقية أقاليم المغرب ، التي وجدت في ذلك الوقت صغوفها ومجهوراتها من أجل الذود عن البلاد .

وإذا كان أحمد المنصور الذهبي قد تمكن من إنشاء إمبراطورية ضخمة ،

نتيجة لإتباعه إلى السودان ، إلا أن هذه الامبراطورية قد انتهت بالفعل مع وفاته في عام ١٦٠٣ . وتنازع أبناءه على السلطة ، وإنجبه أحدهم ، وهو المولى المأمون ، صوب الاسبانيين ، وعرض على ملكهم ميناء العرائش ، في حالة مساعدتهم له ضد أخيه المولى زيدان في فاس . وسلم الإسبانيون بالفعل ميناء العرائش ، وأصدر فتوى من العلماء بإسكان إفتدائه سلالة النبي بتسليم بعض المسلمين للكفار . ويقال أنه وشى بالمورسكيين لدى البلاط الاسباني ، وكانوا يرغبون في ذلك الوقت في القيام بثورة لاسترجاع بلادهم الاندلس من الاسبانيين ، ويقومون بها بمساعدة الجزائريين . ويقال أن هذه الوشاية كانت سبباً في إستئصال الاسبانيين لبقايا الاندلسيين في عام ١٦١٠ . وكان مثل هذه السياسة ، أو إنتشار مثل هذه الاخبار عن أحد أمراء المسلمين ، يقلل من هيئته في أعين شعبه . ونعرف أن المولى المأمون قد قتل على أيدي مجاهدي الشمال ، في تطوان ، في عام ١٦١٣ ؛ كما أن ابنه عبد الله عجز عن الوصول إلى الحكم ، نتيجة اسمعة والده .

ومع استمرار ضعف الدولة السعدية ، وانتشار عمليات الجهاد البحري على سواحل المغرب ، مع العياشي ، تقوض حكم هذه الدولة ، وحلت محلها دولة الاشراف العلويين .

ولقد بدأت هذه الأسرة مع حكم المولى الرشيد ، الذي أمضى كثيراً من وقته في حماية إخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب الأقصى . وبعد وفاته كان على أخيه المولى اسماعيل أن يتم هذه العملية ، وبشكل يؤدي إلى توحيد البلاد . وكان الإنقسام الداخلي ، والنزعة الإقليمية ، وكذلك النزعة القبلية ، من المعوقات الكبيرة في هذا السبيل . ولكن المولى اسماعيل إستخدم الشدة ، وإلى أقصى درجة يمكن تصورها ، للوصول إلى أهدافه .

ولقد اعتمد المولى اسماعيل على أفراد أسرته لحكم الاقاليم ، واستند كذلك إلى جيش كبير قوى منظم ، كان عصبه الاساسي فرقة العبيد البختاري الذين استحضروهم من السودان للعمل في هذا الجيش ، وكانوا لا يعرفون سيدياً سواء . وكانت الحملات تخرج على التوالي للمناطق المختلفة لإخضاعها ، وبكل قسوة ، حتى كانت تحرق القرى المكاملة عند مرورها بها ، لإرهاقاً للأهالي .

وفي الوقت الذي كانت فيه الثورة معلنة في فاس ، ضد السلطان ، كان أحد رجال التحرير المغربي ، ومن منطقة الريف ، وهو الحضرة غيلان ، موجوداً في الجزائر ، ويطلب المعونة من العثمانيين ، فأمرع بالعودة إلى تطوان . وإلقف حوله أهلها ، وسكان أصيلا والقصر ، وكافة سكان منطقة الغرب . ولقد تمكن الحضرة غيلان من قطع طريق التجارة بين فاس وسلا . وفشل أحد الجيوش الذي أرسلها المولى اسماعيل ضده ، فصمم على الذهاب لمحاربته بنفسه . ولقد تمكن المولى اسماعيل من مفاجأة الحضرة غيلان ، الذي إضطرت إلى مواجهته بقوات قليلة العدد ، ولكن الحضرة إستنفذ الرجال ، وطاود المقاتلة حتى أصاب العدد العديد من الأعداء ، قبل أن يسقط على الأرض جريحاً ، حيث إحتز أحد الجنود السود رأسه . ولقد تدعم ملك المولى اسماعيل بعد هذه المعركة ، ولتمكن أبناء الريف لا يزالون يذكرون الحضرة غيلان على أنه بطل ، وشهيد ، وحتى اليوم .

هذا عند فجر التاريخ الحديث أما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد تميزا بزيادة ضعف السلطة الحاكمة في المغرب الأقصى ، وبشكل حوله إلى مناطق تسمى مناطق « الخزن » ، وهي المناطق التي تسكنها قبائل خاضعة للحكومة ، ومناطق « السبيح » ، أي مناطق الفوضى ، غير الخاضعة لهذه السلطة ، والتي تضم مناطق الريف في الشمال ، ومناطق الاطلس الأوسط ، والاطلس الأعلى ، ومناطق السوس في أقصى الجنوب .

وكان نزول القوات الفرنسية في الجزائر في عام ١٨٣٠ ، وبدءها عملية استعمار هذا الإقليم ، عاملاً يسمح لعدد من رجال منطقة الريف بالاتجاه شرقاً ، مع تضاريس الأرض ، للعمل في جمع محصول الكروم والحدائق في المزارع الكبيرة هناك . ولا شك أنهم أفادوا من هذا الاحتكاك ، وجعلهم يشعرون باستقلال متزايد تجاه السلطة الموجودة في فاس ، والتي عجزت عن الوصول إليهم في إقليم الريف ، وعجزت عن القيام بأي شيء من أجلهم . فزاد إحساسهم باستقلالهم الذاتي عن سلطة سلطان المغرب الأقصى .

وكان هذا العامل يسير في توافق مع الاتجاه الاستعماري لكل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا ، عند وضع الخطوط الأولى للاعتراف بأولوية فرنسا في زيادة نفوذها في المغرب الأقصى ، في السنوات الأولى من القرن العشرين . ذلك أن بريطانيا العظمى كانت تخشى من امتداد سيطرة فرنسا على كل سواحل شمال إفريقية غرباً من الجزائر ، وحتى مضيق جبل طارق ، وبشكل يجعلها تسيطر على هذا الإقليم وبشكل يؤثر في فاعلية قاعدة جبل طارق البريطانية . فساهمت بريطانيا وإسبانيا على التقدم بمطالبها في إقليم الريف ، وعلى أساس وجود مصالح لها هناك ، إرضاء لهذه الدولة في الميدان الاستعماري ، وتقليلاً من خطر التوسع الفرنسي في إقليم الريف على قاعدة جبل طارق ، وتكتيلاً لدولة ثالثة مع بريطانيا وفرنسا ، وهي إسبانيا ، عضو حلف البحر المتوسط ، في مواجهة أي تدخل ألماني في الموضوع . وكان هذا الاتجاه ، من جانب بريطانيا ، يعتبر شرطاً أساسياً على قبولها فكرة زيادة النفوذ الفرنسي في المغرب الأقصى ، نظير إعتراف فرنسا بوجود بريطانيا في مصر . وتمت الاتفاقية الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب في عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ ، بينما تم عقد الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، بعد ذلك ، وفي عام ١٩٠٤ . وعلى أي حال فإن هذه الاتفاقيات والاستعمارية ،

جاءت لكي تزيد من عوامل الانفصال ، الموجودة بين منطقة الريف ، وبقية أجزاء السلطنة المغربية ، وإن كانوا سيحفظون لسلطان المغرب بالسيادة ، على كل الأراضي ، ونصوا على وجود مثل له ، وخليفة ، في المنطقة الشمالية ، منطقة الريف وسيكون تطور هذا الإقليم مختلفاً عن تطور بقية أقاليم المغرب الأقصى علاوة على كون سكانه من الروافا ، ويمثلون إحدى الأقاليم الهامة الموجودة في السلطنة .

وكان إقليم الريف هو ذلك الإقليم الذي شاهد حركة تحرير وطنية وشعبية بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي ، الذي عمل على تجميع الرجال وتنظيمهم وتدريبهم ، ووزعهم على عمارات الجبال ، وبشكل زاد من صعوبة الأمر على الأسبانيين الذين حاولوا التوغل في الإقليم وإحتلاله . ولقد بدأت هذه العملية في السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وفي الوقت الذي أفادت فيه إسبانيا من بقائها على الحياد في هذه الحرب ، ونجحت في تسليح جيوشها تسليحاً جيداً ومتفوقاً .

وحين بدأت القوات الإسبانية في عملية التوغل داخل إقليم الريف ، في عام ١٩٢١ ، كانت قوات الأمير عبد الكريم الخطابي على أهبة الاستعداد لمواجهةها ، وكان الجنرال سلفستر قد تقدم في عام ١٩٢٠ إلى غرب نهر القرط ، وأحتل دار دريوس في شهر مايو ، ثم تافارست في شهر أغسطس ، وتوج ذلك بإحتلاله لآيوا في ١٥ مايو ١٩٢١ . ولقد أرسل الأمير عبد الكريم الخطابي يحذر الجنرال من إستمرار الزحف صوب الداخل ، ولكنه رد عليه بكل جفاف ، وبأن إسبانيا من القوة ما يسمح لها بالذهاب أينما شاءت ، وأنه قد صمم شخصياً على الدخول إلى أراضي بنو ورياغل ، حتى ولو حاولوا منعه . وكانت قوات



الجنرال سلفستر تتكون من ٢٤,٠٠٠ ، منهم أربعة آلاف من مجندي المغاربة . وكان لديه في أرض العمليات في الداخل ما يقرب من ٢١,٠٠٠ مجوزين بالأسلحة والمدفعية والمدافع الرشاشة . فاحتل جبل عبران ، في أول يوليو ، وهو جبل يقع على بعد ١٢ كيلو مترا من أنوال ، ويطل على الحسيمة ومنطقة أجدير ، مركز قبيلة بنو ورياغل . وكان معنى هذا الدخول في حرب ضد الأمازيغ عبد الكريم الخطابي .

واقف قام رجال قبيلة بنو ورياغل في نفس الليلة بالهجوم على ذلك الموقع واحتلوه . وكانت القوة الأسبانية المسلحة فيه تتكون من ٢٥٠ جندي ، منهم مائتين من المجندين المغاربة ، الذين تركوا خطوطهم وانضموا لإخوانهم المهاجمين ثم واصل أبناء الريف هجومهم على جميع المواقع التي احتلها الأسبانيون ، وحاصروهم . واستنجدت حامية إيجريين بالجنرال ، وطلبت إمدادها بالماء والمؤن ؛ ولكن الطابور الذي أرسل لنجدة فشل في فك الحصار ، أو المرور بين المحاصرين ، والاتصال بهذه الحامية . وعمل الجنرال سلفستر على تركيز جميع قواته في قطاع مليلة في موقع أنوال ، ولكن رجال الريف كانوا قد حصنوا خطوطهم حواما ، وردوا الأسبانيين القادمين من جديد .

ولقد ساء الموقف في إيجريين ، وأخذ بعض الضباط العظام في الانتحار ، فقرر الجنرال سلفستر العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه . وأصدر أمره بإخلائها والإسحاب منها ، ولكنه شعر بأن قواته الرئيسية في أنوال نفسها قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف . وفي خلال ليلة مائة بالقلق ، فقد القائد الأسباني سيطرته على الموقف ، في الوقت الذي فقد فيه الجنود روحهم المعنوية . وفي صبيحة اليوم الثاني والعشرين ، وتحمت تأثير الخوف من هجوم رجال الريف أصدر الجنرال سلفستر أمره بالانقضاء ، وكانت الهزيمة الساحقة .

واقف بنى الجنرال سلفستر في ذلك الموقع ، ولكن أحدا لم يعرف مصيره على وجه التحديد . أما القوة الأسبانية فانما قد اندفعت على الطريق الموصل إلى مليلة ، وفي حالة ذعر وفوضى . وروح معنوية لا تحسد عليها ، وخاصة بعد أن هجرها المجندون المغاربة . وواصل رجال الريف مهاجمتها في أثناء انقضاء . ولقد فر معظم رجال حاميات المواقع بين أنوال ومليلة من مراقبتهم ، وكان عدد هذه المواقع ١٣٠ مرقما ، أما من بقي في مكانه فقد اضطر إلى التسليم . ولم يأت يوم ٢٥ يوليو إلا وكان كل الإقليم ، وحتى أسوار مليلة ، في أيدي الثوار الوطنيين . وتمكن الجنرال نافارو من أن يصل ببقايا القوة المتبقية إلى ٤٠ كيلو مترا من مليلة ، وإن كان قد فقد كل قطع المدفعية ، ومعظم أسلحته وذخائره وتموينه . ورغم ذلك عن أن الجنرال بهرنجر كان قد وصل إلى مليلة في يوم ٢٣ إلا أنه فشل في الخروج من المدينة لإنقاذهم . وظل الجنرال نافارو محاصرا في مواقعه حتى يوم ٩ أغسطس ، ودون أن يتمكن أحد من إنقاذه ، فسلم إلى الوطنيين الذين أرسلوه أسيرا إلى عبد الكريم .

وقضت هذه العملية على جيش الجنرال سلفستر ، ولم يبق بعدها في مليلة نفسها إلا بضع مئات من الجنود . وإعترف الأسبانيون بأنفسهم بأنهم قد فقدوا فيها ١٤٧٧٢ رجلا ، و ٥٩٥٠٠ بندقية ، و ٣٩٢ مدفع رشاش ، و ١٢٩٩ مدفع ميدان ، علاوة على ٥٧ أسير . وكانت الهزيمة أكبر وقعا من الناحية النفسية عنها من الناحية المادية . ولم يكن أي جيش أوروبي قد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمة القوات الإيطالية في عدوة في سنة ١٨٩٦ . ومنذ تلك اللحظة سيطرت المسألة المغربية على الحياة العامة في أسبانيا ، وسحقت ميزانيتها ، وأضعفت قوتها من الرجال . أما الريف فإنه قد سار في طريق الثورة ، هادقا تحرير بلاده ، وبقوة السلاح .



ولقد تمكن عبد الكريم من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التي تحتلها قبيلاته بنو ورياغل ، إلى كل بلاد الريف وغمارة . وربما كانت هذه هي أول مرة يشهد فيها التاريخ إتحاد قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدة ، بعد أن اعتادوا محاربة بعضهم بعضاً ، وصرف مجرودهم في محاربة جيرانهم . وأصبحت أجدير هي عاصمة تلك الدولة الجديدة ، التي أنشأها عبد الكريم ، وهي قرية صغيرة تقع على بعد خمسة كيلو مترات من جزيرة الحسيمة الأسبانية . ولقد قام أبناء الريف بتحصين عاصمتهم بما أسروه من أيدي الأسبانيين ومن معسكرائهم ، وتمكنت مدفعيتهم من أن تضرب وتفرق السفن الأسبانية ، وهي تفرغ حمولتها من الذخائر في الحسيمة ، وذلك رداً على قرار حكومة مدريد بتطويق الحصار البحري على سواحل الريف ، والذي صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ولا شك في أن توصل الثوار إلى إقامة دولة لهم في منطقةهم ، وإختيارهم نظام الحكم الجمهوري ، يدل على تميز شخصيتهم عن شخصية بقية إخوانهم في المغرب الأقصى ، وبشكل أساسي .

وقررت أسبانيا تهديد منطقة إحتلالها في شمال المغرب ؛ في قطاع مليلة بالأراضي الواقعة في غرب نهر القرط . وفي القطاع الغربي بالمنطقة التي تحيط بطريق طنجة تطوان . وعلى ساحل المحيط الأطلسي . ولكن باستثناء منطقة الجبالا . وكانت سياسة الإنسحاب تسمح لعبد الكريم بممارسة سياسة الاستقلال الفعلي ، ورات أسبانيا من جانبها إمكانية قبولها لممارسته لهذا الاستقلال ، ولكن على أساس أن يكون إستقلالاً ذاتياً . وخاضعاً للاتفاقيات الدولية . التي أخضعت المغرب لنظام الحجر الاستعماري ؛ أي أن يعترف عبد الكريم بخضوعه للسلطة التشريعية لسلطان المغرب . وسلطة خليفته في تطوان . ويعترف كذلك بأسبانيا

كدولة حامية . وأمام هذا الإصرار من جانب الأسبانيين . أصر الأخير على أنه مستقل بالفعل ، وأنه من الضروري أن تقوم إسبانيا بدفع تعويضات حرب لسكان الريف والجبالا ، نتيجة لتخريبها بلادهم في مدة الإثني عشر سنة الأخيرة بتلك الحرب الاستعمارية ، وعليها أن تدفع كذلك فدية عن الأسرى الأسبانيين ، وأن تسحب قواتها إلى مستعمرات التاج القديمة ، وإلى داخل حدودها ، وتترك البلاد وأهلها في سلام .

وكان لأسبانيا ما يقرب من أربع مائة موقع عسكري منقول ، يضم كل منهم حامية يتراوح عددها بين عشرين ألف جندي . وكان بعض هذه المواقع على قمم الجبال ، وتعتبر أسيرة لدى القبائل المحيطة بها ، وينقصها الماء . وأخذ الجنود الأسبانيون يشترون حريتهم وحقوق إنسانيتهم من أمام رجال الريف بتسليم أسلحتهم وذخائهم ، ودفع فدية مالية . وأعلنت قبيلة الانجارا ، في الغرب ، إنضمامها إلى قوات الريف ، ونورتها على وجود الأسبانيين ، فامتدت الثورة إلى ما وراء ذلك الخط الذي عزمت أسبانيا على إقامته أمام قوات الريف ، وقبل أن تتمكن من إتمام إقامته . ولقد كلفت هذه العمليات أسبانيا ، في مدة الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٢٤ خسائر بلغت ٢١٢٥٠ قتيل ومفقود وأسير ، من الضباط والجنود ، وحسب الأعداد الرسمية لوزارة الحربية في مدريد .

وقام ثوار الريف بمد سيطرتهم إلى منطقة الجبالا في الغرب ، في شهر يناير ١٩٢٥ ، وقضوا هناك على سلطة الريسولي ، وقبضوا عليه في عاصمته تازاروت ، ونقلوه إلى أجدير ، حيث مات في شهر أبريل .

ووجدت القوات الفرنسية في المغرب أن جيرانهم في الشمال أصبحوا هم رجال الريف ، الذين تزداد حركة كفاحهم ضد الاستعمار إتساعاً ، وليسوا هم الأسبانيون . فخشى الفرنسيون من إتصال ثوار الريف بمناطق الأطلس

الايوسط . والتي لم تكن قد خضعت بعد للحكم الفرنسي . خاصة وأن هذه العملية كانت تهدد بقطع مواصلات القوات الفرنسية الموجودة في المغرب الأقصى من القوات الفرنسية الموجودة في الجواثر ، والتي كان خط مواصلاتها يمر بممر تازا . ولذلك فإن القوات الفرنسية في المغرب تقدمت شمالا وأخذت في إنشاء خط دفاعي في منطقة أمال الورغة ، ولم تكن الحدود قد رسمت هناك بشكل واضح بين الفرنسيين والاسبانيين ، ودخلت بذلك القوات الفرنسية في أراضي الريف . ونتيجة لفشل التفاهم بين الفرنسيين وأبناء الريف ، أخذ أبناء الريف في الهجوم جنوباً ، مركزين على مناطق وزان ، وفاس ، وتازا ، وتمكنوا من قطع خط السكة الحديدية في المنطقة الواقعة بين تازا وجرسيف .

ولقد رأت فرنسا في نجاح هجوم رجال الريف ما يهدد مركزها في المغرب الأقصى ، وفي كل شمال إفريقية . وأعلن باتليقي في مجلس النواب يوم ٨ أغسطس ١٩٢٤ أن على فرنسا أن تدافع عن مركزها في المغرب الأقصى أو أن تقبل فقدانها لكل شمال إفريقية ، وفي ظروف مهيبة : « سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الاستعمارية ، وآخر استقلالنا الإقتصادي ، الذي هو أمر محال بدون مستعمرات وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا في العالم » .

وبعد معركة تازا ، عينت فرنسا الجنرال ناولان قائداً عاماً لقواتها في المغرب في ٢٦ يوليو ١٩٢٥ ، وظهر أن المارشال ليوتي سيحتفظ بالإقامة العامة فقط . ثم عادت فرنسا وأرسلت المارشال بيتان في مهمة خاصة إلى المغرب ، في يوم ١٧ يوليو . وكان على هذين القائدين أن يعملوا سوياً ، مع المارشال ليوتي ، على تنظيم القوات الفرنسية ، التي زاد عددها من ٦٥.٠٠٠ إلى ٧٢.٥٠٠ ثم إلى ١٥٨.٠٠٠ جندي . ووضع أسس التعاون العسكري في المغرب الأقصى ، بين

فرنسا واسبانيا ، وزادت هذه الدولة الأخيرة قواتها في شمال المغرب حتى بلغ عددها ١١٨.٠٠٠ جندي . وكان معنى ذلك أن ٢٧٦.٠٠٠ جندي فرنسي واسباني كانوا سيواجهون قوات الريف التي لا يزيد عددها على ٦٠.٠٠٠ مقاتل . وبعد عمليات حصار بحري مشترك ، وحصار إقتصادي ، وضغط عسكري ، ومعارك هنا وهناك ، يستسلم فيها الوطنيون ويكبدوا الأعداء خسائر فادحة ، اضطرت الأمير عبد الكريم الخطاطبي إلى إطلاق سراح الاربعة الموجودين لديه يوم ٢٦ مايو ١٩٢٦ . وفي الساعة الخامسة والرابع من صبيحة اليوم التالي، ركب فرسه ، ودخل وسط خطوط الفرنسيين . لقد جاء بنفسه ليسلم سيفه للعدو المنتصر . وقابلته القوة الفرنسية بمقابلة قائد أعلى ، وحيته التحية العسكرية ، ثم سافر في اليوم التالي إلى تازا .

وإذا كان تسليم الأمير عبد الكريم الخطاطبي قد أنهى ثورة ، وأنهى جمهورية الريف ، إلا أن هذا التاريخ لا يزال موجوداً في صدور الأهالي في المنطقة . كما أن عدم ترحيب السلطة الحاكمة في المغرب الأقصى بأحياء ذكرى هذه الحركة الوطنية، يعمد إلى عدم إيضاح نقطة أساسية في بنيان الدولة، من الناحية السكانية.

وعند إعلان إنهاء السلطة والحماية الاسبانية على المنطقة ، الخليفية ، أي منطقة شمال المغرب ، في عام ١٩٥٦ ، وجدت حكومة الرباط صعوبات كثيرة في إعادة ضم هذا الإقليم إلى حظيرة الدولة . وبعد إعلان محمد الخامس نفسه ملكاً على المغرب ، تقدمت القوات المغربية ، وبقيادة ضباطها من الفرنسيين ، ومسح الدبابات والطائرات ، لإخضاع هذا الإقليم، وكانت تحت قيادة الأمير الحسن، ولي العهد في ذلك الوقت ، والذي أثبت شدته وقسوته للفائقة في تعامله، عسكرياً وبالهدايا والطائرات ، مع أبناء هذا الإقليم ، في عام ١٩٥٧ ، وفي وقت كان

رجال الريف يتعاونون فيه مع إخوانهم ثوار الجزائر، وعلى الأقل في تمرير بعض الأسلحة وبعض الذخائر وبعض القيادات، والإشارات.

وهذا هو الإقليم الأول من أقاليم المغرب الأقصى، والذي يتميز فيه السكان من بقية سكان البلاد، في شخصيتهم، فهم من الأمازيغ، من أبناء قبائل صنهاجة الكبرى، ولهم لغتهم، وعاداتهم وتقاليدهم، ولهم عشقهم للحرية في جبالهم ومناطقهم، وفهمهم لطريقة تنظيم السلطة السياسية التي تشرف على أمورهم. ونكرر، أنه مع قلة انتشار التعليم في مناطق الجبال، لا تزال الكثرات من الأمهات لا يتحدثن إلا لغة الأمازيغ، وتكون هذه هي لغة الأم، الرجال والنساء فيما بعد. وإذا كان الكثير من رجال الريف يتحدثون اليوم بالعربية، علاوة على تحدثهم لغة الروافا، فإن الغالبية العظمى للنساء، في الجبال لا يتحدثن سوى لغتهم الأصلية.

ويستتبع هذا الأمر أن تقبل الأهالي لفكرة الوحدة العربية، محدود، خاصة وأن هذا قد يعني لديهم سيطرة بقية العناصر العربية في المغرب عليهم، وإنصارهم تحت سيطرتهم. أما ما يرحت به أهالي هذا الإقليم، وبشكل عام، ومثل بقية الأقاليم التي تسكنها هذه الأقاليم الموجودة في أنحاء كثيرة من الوطن العربي، فهي فكرة الرابطة الإسلامية، التي هي رباط حقيقي وفعل موجود، وقد جاهدوا من أجله وتحت رايته، عبر العصور، ويوحد بينهم وبين إخوانهم.

#### ٢ - الأطلس الأوسط :

تمتد منطقة الأطلس الأوسط بين منطقة جبال الريف في الشمال، ومنطقة جبال الأطلس الأعلى في الجنوب، وتسكنها قبائل زيان وزمور من البربر.

وهي قبائل تعزب إسلامها أكثر من اعتزازها باتجاه العروبة، خاصة وأنها لا تزال يحتفظ بلغتها البربرية، ويستخدمها بين أبنائها، ولكن اللغة العربية انتشرت في هذه المناطق إلى درجة أكثر من انتشارها في كل من مناطق الريف، ومناطق الأطلس الأعلى، نتيجة لقرب المنطقة من مراكز الإدارة في مكناس وفاس، وبخاصة هذه الأخيرة، التي تعتبر إحدى العواصم العربية الهامة في العالم، نتيجة لوجود المدارس العربية، وجامعة القرويين بها.

ولقد اكتسب أبناء هذه المنطقة، وقت الحكم الفرنسي، للتحدث باللغة الفرنسية، كما اكتسبوا خبرة العمل في الحداثات، الخاصة بالبرق والموالح التي غرسها الفرنسيون في هذه المنطقة، بعد شرائهم الأراضي من الأهالي، وتجميع قطع الأرض، تمهيداً لغرسها. أما المناطق الوعرة، والبعيدة عن طرق المواصلات، فلا يزال الأهالي يعيشون فيها على الرعي، وعلى الصيد كذلك دون أن يطوروا من نظام إنتاجهم للبدء في الزراعة، إلا في مساحات بسيطة تصل إلى بضعة أمتار مربعة، تكفي ما يلزم الأسرة من بعض الحضر أو البقول.

أما منازلهم فيبنوها على سفوح المرتفعات، وبالأحجار، نتيجة للبرودة في فصل الشتاء. ويصب رؤية منازلهم من بعيد. ويستخدمون الفسراء والجلود في فرشها، مع بعض السجاجيد. ويقل أن تتحدث نساءهم اللغة العربية. ولهم عادات في الزواج، تختلف عن عادات العناصر العربية. وهم لا يوافقون على زواج بناتهم، في أغلب الأحيان، من العرب. كما أن لهم عرفهم الخاص بهم في فض النزاعات، وفي تحكيم مجالس منهم.

ولم يتمكن الفرنسيون من الاستيلاء على خنيفرة، في منطقة الأطلس الأوسط، إلا في شهر يونيو عام ١٩١٤. وتقع خنيفرة على حافة وادي أم



الربيع ، أسفل جبال الأطلس المتوسط ، وتشرف على قلعة كبيرة ، وكانت مقرا للسيد موحا ، أو حمو ، القائد المغربي الوطني العجاج ، والذي كان يقود كل مجموعة قبائل زيان . وكانت هذه القبائل غير خاضعة للفرنسيين ، وغير خاضعة للمخزن ، الذي كان قد خضع للفرنسيين في ذلك الوقت . فقسم الجنرال ليوتي على الاستيلاء على قصبته خنيفرة حتى يقلل من نفوذها . وأعد لذلك ثلاث حملات خرجت من قسبة تادلا ، ومن منطقة وليمس ، ومن منطقة مكناس ، لكي تجتمع عند خنيفرة . وظل رجال الأطلس المتوسط يهاجمون هذه الحملات في أثناء تقدمها ، إلا أنها وصلت إلى أهدافها ، واحتلت القسبة بعد أن أخلاها الأهالي من السكان .

وفي أثناء عام ١٩١٥ ظهر نشاط واضح لدى عبد الملك ، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري الكبير . وكان يعمل قبل ذلك في المخزن ، ثم ظهر أنه من القادة الثوريين ، وبخاصة أمام الاحتلال الفرنسي . وكان لإسمه ولإسم أسرته ، علاوة على شجاعته وشخصيته ، ما يؤهله لقيادة حركة تحرير عامة . وتمكن من تنظيم مجموعات مسلحة ، أخذت في إعلان الثورة ، وبإسم الجهاد الإسلامي ، ووحدت مجهوداتها في أقاليم الأطلس المتوسط مع رجال قبائل زيان ، بقيادة سيدي موحا ، أو حمو ورجال سيدي راحو . واضطرت السلطات الفرنسية إلى إعداد حملات قوية ضد سي عبد الملك . ولم تتمكن من الاستيلاء على معسكره ، في منطقة تازا ، إلا في عام ١٩١٧ ، وبعد أن أخلاه ، ودخل إلى المنطقة الإسبانية .

ولم تخضع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسي إلا بعد القضاء على ثورة الزيف في عام ١٩٢٦ ، ولم يستتب الأمر لفرنسا فيها ، في عهد الحماية ، إلا فيما

بعد عام ١٩٣٢ . وعلى كل حال ، فإن هذه المنطقة تحتفظ كذلك بشخصيتها المتميزة عن غيرها من المناطق العربية ، وعلى أساس لغوي .

### ٣ - الأطلس الأعلى :

تمثل منطقة جبال الأطلس الأعلى كتلة جغرافية واضحة ، وتمتد جبال الأطلس الأعلى من الغرب إلى الشرق . وعند الاقتراب من هذه الجبال الشاخنة ، سواء من الشمال من مراکش ، أو من الجنوب من تارودانت ، يبرز النظر ذلك المنظر الخلاب ، لسلسلة جبال طويلة تغطي الثلوج قممها وعلى طول الافق . ويمكن ملاحظة كل المناطق النباتية ، هل التتالي ، على هذه الجبال ، من المنطقة الصحراوية ، إلى مناطق الحضرة ومناطق الرعي ، ثم المناطق الصخرية الجرداء ، ثم المنطقة دائمة الثلوج .

وهذه الكتلة الجبلية تعيش عليها مجموعة من السكان هم برابرة الأطلس الأعلى . ويصعب على غير سكانها التوغل فيها ، ولذلك فإن البرابرة من قبائل مصمودة تعيش على تلك الجبال حياتها الخاصة ، ولا تخضع بالفعل إلا لقيادتها وحكامها ، وفي ظل نظام شبه إستقلالي ؛ وإن كان على هؤلاء القياة والحكام أن يحصلوا الآن من السلطة العليا في الرباط . ومن السلطان أو الملك ، الذي هو في نفس الوقت أمير المؤمنين ، على ظهور يرسم أمر توليتهم السلطة . كل على منطقتة . ويسمى القصر الملكي ، ومنذ فترة بداية القرن العشرين ، إلى ضمان ولاء هذه القبائل له ، وكذلك ولاء رؤسائها وحكامها ، ويدعمون ذلك عن طريق المصاهرة .



وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربرية ، وكذلك بعاداتها وتقاليدها ، وبشكل يحتفظ لها بشخصيتها القائمة بذاتها ، والمتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الأقصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل ، في القرن العشرين ، بأنها قوة مؤثرة في السياسة المغربية . ومن أشهر قيادها سي تهاى الجلاوى ، باشا مراكش ، والذي كانت تدين له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها للمغرب ، وحصل على رتبة كومندان ( رائد ) في الجيش الفرنسي ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب المغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس ، فإنه لعب إلى جانب الفرنسيين ، وأمر قبائله بالوحف على الرباط ، في عام ١٩٥٣ ، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد ، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم ، وأحتلوا الدار البيضاء والرباط ، وكان قائدهم الجلاوى ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسي الخاص بعزل محمد الخامس ، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى في مدغشقر ، اضطر الجلاوى إلى أن يقدم له الاعتذار ، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، وأما علاوة على لغتها ، فلكلورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها ، وغير عربية ، وإن كانت مسلمة ، داخل المغرب ، وبحسب لها الجميع كل حساب ، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ - فرنسا والظهير البربرى :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة في منطقة حمايتها في المغرب

الأقصى ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها . ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية ، وعناصر مسلمة وبربرية وإذا كان العرب يسكنون السهول . فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصرى لكي تفهد من الموقف ، وتفرق بين الاهالى ، رغم إدعائها عملها على توحيد كل بلدان المغرب العربى تحت إدارة أوربية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه الفارقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء من بلاد المغرب ، وتطبق عليها القوانين الفرنسية ، وتعليقها اللغة الفرنسية . وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا ، خلال لاثني عشر قرناً ، فى غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر حمقاً من سطر جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التى أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذى وجدته عند وصولها إلى المناطق التى اعتنقت الإسلام . وتكلمت العربية ، ولكنها لن تساعد الإسلام على الانتشار ، بعد ما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد اختلط الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة ، إذ أن البربر ، رغم عدم تعريبهم تماماً ، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء ، وكانوا هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الاندلس ، وحافظوا على بلاد الإسلام . اختلط الأمر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام ، وعلى أى حال ، فلقد أجزر الماريشال ليوى الحكومة المغربية ، فى ١١ سبتمبر عام ١٩١٤ ، على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التى تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربرية ، وكذلك بعاداتها وتقاليدها ، وبشكل يحتفظ لها بشخصيتها القائمة بذاتها ، والتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الأقصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل ، في القرن العشرين . بأنها قوة مؤثرة في السياسة المغربية . ومن أشهر قياداتها سي تهاى الجلاوى ، باشا مراكش ، والذي كانت تدعى له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها للمغرب ، وحصل على رتبة كومندان ( رائد ) في الجيش الفرنسي ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب المغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس ، فإنه لعب إلى جانب الفرنسيين ، وأمر قبائله بالرحيل عن الرباط ، في عام ١٩٥٣ ، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد ، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم ، وأحتلوا الدار البيضاء والرباط ، وكان قائدهم الجلاوى ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسي الخاص بعزل محمد الخامس ، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى في مدغشقر ، اضطرت الجلاوى إلى أن يقدم له الاعتذار ، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، ولها علاقة على لغتها ، فلكلورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها ، وغير عربية ، وإن كانت مسلمة ، داخل المغرب ، ويحسب لها الجميع كل حساب ، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ - فرنسا والظهير البربرى :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة في منطقة حمايتها في المغرب

الأقصى ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها . ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية ، وعناصر مسلمة وبربرية وإذا كان العرب يسكنون السهول . فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفات وفوق الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصرى لكي تفيد من الموقف ، وتفرق بين الأهالى ، رغم إدعائهم عملهم على توحيد كل بلدان المغرب العربى تحت إدارة أوروبية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه الفارقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء من بلاد المغرب ، وتطبق عليها القوانين الفرنسية ، وتعلمها اللغة الفرنسية . وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا ، خلال إثنى عشر قرناً ، فى غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر حملاً من سطح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التى أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذى وجدته عند وصولها إلى المناطق التى اعتنقت الإسلام . وتكلمت العربية ، وليكنها أن تساعد الإسلام على الانتشار ، بعد ما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد اختلط الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة ، إذ أن البربر ، رغم عدم تعريبهم تماماً ، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء ، وكانوا هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الأندلس ، وحافظوا على بلاد الإسلام . اختلط الأمر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام ، وعلى أى حال ، فلقد أجبر الماريسال ليونى الحكومة المغربية ، فى ١١ سبتمبر عام ١٩١٤ ، على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التى تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

قد وصلت ، في ذلك الوقت ، إلى المناطق الجبلية ، وصعب عليها أمر النزول فيها . وكانت هذه السياسة تعنى رفض تطبيق النظم الإسلامية على سكان الجبال ، خوفاً من يؤدي مثل هذا التطبيق من جانب دولة حديثة ، إلى زيادة انتشار اللغة العربية ، وإنصهار المغاربة جميعاً سوياً . ولقد أسرع الفرنسيون إلى تنظيم إدارات خاصة في كل منطقة من مناطق الجبال تخضع لهم ، وأنشأوا فيها مجالس محلية ، وطبقوا فيها العرف والتقاليد في التقاضى ، وأنشأوا عدداً من المدارس لتعليم أبناء سكان البلاد ، ويدرس فيها عدد من الفرنسيين وعدد من القبائليين الجزائريين . وأصبحت اللغات الرسمية في هذه المناطق هي اللغة الفرنسية ، واللهجات البربرية ، رغم اختلاف لهجة القبائليين عن لهجات أبناء الجبال في المغرب الأقصى . والمهم هو أن اللغة العربية قد أبعدت عن هذه المدارس في نفس الوقت الذي أبعد فيه الفرنسيون تطبيق الشريعة الإسلامية فيها . وهدفت فرنسا من ذلك خلق بعض الجزر البربرية ، تستند إليها ، وتفصلها عن غيرها على أساس اللغة العربية ، وحق على أساس الدين . ولكن ظهور الأمير عبد الكريم قلب هذه السياسة رأساً على عقب ، خاصة وأن فرنسا قد رأت فيه قائداً وزعيماً إسلامياً ، لا يخضع للاستعمار ويحاول أن يخلص غهه حتى من العرب ، من الوقوع تحت سطوته .

ولقد رأى قادة العرب ، الذين قاموا للكفاح ضد الاستعمار ، بالسياسة ، بعد أن فشلت عمليات التحرير التي قادها الأمير عبد الكريم الخطابي ، خطورة هذا الاتجاه ، ورأوا أن الظهير البربرى قد من معتقدات الأهالى . فاستندوا إلى أصول العروبة في الإسلام ، ووقفوا إلى جانب الحركة السلفية ، وفي وجه الطرق الصوفية الجامدة . وشهدت المدن سير المظاهرات ، وبدأت السلطات الفرنسية في اعتقال القادة ، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطنى المغربى ، وفي

مواجهة قوى الاستعمار . ولقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى أن تغير من سياستها ، وأعلنت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر إختياري ، ويعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم . وكان هذا تراجعاً واضحاً من جانب فرنسا ، وبالتالي إنتصاراً هاماً لصالح كتلة العمل الوطنى ، أولى التنظيمات الوطنية التي ظهرت في منطقة المغرب الأقصى .

ولكن علينا أن نذكر أن هذا التكتل بين العرب والبربر كان قد تم في ميدان المعركة ، وفي مواجهة الغزو الاستعماري الاجنبي والمسيحي ، فإذا يكون عليه الحال بعد خروج الاستعمار ، وتفاعل هذه القوى مع بعضها ؟ لاشك في أن الامر يحتاج إلى حنكة لإدارة دفة الامور .

#### ٥ - وراء الاطلس والصحراء :

يوجد الشلوح في منطقة وادى سوس ، جنوب جبال الاطلس ، ولهم كذلك لغتهم الخاصة وهي الشلحية . ومع استقرارهم في هذا الوادى . يعمل الكثير منهم في الزراعة . كما يعمل أغلبهم في تجارة التجزئة . وفي جميع أنحاء المغرب . وهي كذلك مجموعة مميزة .

وإلى الجنوب من وادى السوس توجد جبال ماوراء الاطلس ، التي تفضل اقليم السوس عن وادى درها ، وحيث يعيش البدو ، الذين يتحدثون العربية الفصحى ، ويقرضون الشعر . وتتصل قبائلهم بالقبائل الصحراوية الموجودة في صحراء الجزائر ، أى بالطوارق أو الرجال الزرق في صحراء الاحجار ، كما تتصل بالعناصر الصحراوية الاخرى الموجودة في شمال موريتانيا والساقية الحمراء ، وادى الذهب .



وتشتمل هذه المنطقة من جنوب المغرب على عدد كبير من الزواجر ، الذين وفدوا مع القبائل صوب الشمال عبر الصحراء ، أو الذين استقدمهم كل من السلطان أحمد المنصور الذهبي ، ثم السلطان المولى إسماعيل ، وبخاصة هذا الأخير ، الذي استقدمهم كفرقة خاصة في جيشه ، ثم استقدم لهم ، من بلادهم عند نهر السنغال والنيجير ، نساء لهم ، حتى يضمن ذريتهم ، ويضمن استمرار بقاء هذه الفرقة العسكرية ، التي لم تكن تعرف لها في البلاد سيدياً سواء . ولقد سميت هذه الفرقة باسم فرقة المبيد البخاري ، إذ أنهم كانوا يحتفظون معهم في معسكراتهم بصحيح البخاري داخل خيمة خاصة . أما من أعتق منهم أو من غيرهم فأنهم سموا بالحرثانيين ( المفرد حرثان أي مرة جديدة ) . وهؤلاء الأفرقة يتحدثون العربية ، وهجر الأجيال المتتالية أصبحوا عرباً أفارقة .

وهي أي حال فإن امتداد حدود المغرب صوب الجنوب ، مع استعادته لإقليم شنقيط ، أو الساقية الحمراء ، وبعد تخليه عن مطالبته بموريتانيا ، على أساس الحقوق التاريخية ، اعترف بها ودخل معها في عملية إقتسام إقليم الصحراء أو وادي الذهب ، الذي تركته إسبانيا ، قد أثار مشكلة الصحراء المغربية من جديد .

وكان المغرب قد حاول في عام ١٩٦٣ الحصول على المناطق الصحراوية التي اقتطعتها فرنسا منه وضممتها إلى الجزائر ، وتشتمل على كل إقليم عن الصحراء وتندوف . وكانت هذه المطالبة على أساس الحقوق التاريخية . ولقد وقعت معارك عسكرية في هذا القطاع . وانتهى الأمر بعرض الخلاف على منظمة الدول الأفريقية . وكانت الحقوق التاريخية سلاحاً مطاطاً لا يمكن الاعتماد عليه في النصف الثاني من القرن العشرين ، واستتبع الأمر الاحتفاظ بالحدود الموروثة

عن النظام الاستعماري كما هي ، حتى تدخل كل دولة أفريقية في مطالب لها مع مع الدولة المجاورة .

وجاءت عملية إقتسام المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء . أو وادي الذهب ، وبدون إتفاق مع الجزائر ، أمراً شيراً لهذه الدولة ، خاصة وأن سكان الصحراء في هذه المنطقة كانوا يطالبون بحقوقهم في تقرير مصيرهم ، دون أن يفصل الأمر قرار المغرب وموريتانيا . وأيدت الجزائر حق رجال الصحراء في تقرير مصيرهم ، كدولة ثالثة مجاورة ، خاصة وأن القبائل متداخلة وبشكل يجعل من الحدود الدولية في هذه المنطقة مجرد خطوط مرسومة على الخريطة . فأثيرت مشكلة الصحراء من جديد ، وقامت قوات البوليساريو بمهاجمة الحاميات المغربية ، والموريتانية داخل حدود موريتانيا ، وداخل حدود الساقية الحمراء ، وفي منطقة وادي الذهب .

وانتهت المغرب الجزائر بأنها هي التي تسلمح وتنفذ البوليساريو ، وبلغت اتهامات الإذاعة والصحافة إلى حد وصف رجال البوليساريو بأنهم جنود من القوات المسلحة الجزائرية .

وفي هذه الحرب ، يحاول المغرب أن يمتد صوب الجنوب ، بشكل يمنع الجزائر من الحصول على مخرج غربي لها ، عبر تندوف ، على المحيط الأطلسى . أما الجماهيرية الليبية فإنها تفخر بأنها هي التي تسلمح البوليساريو وتنفق عليهم ، وأنها سوف تستنزف قوات المملكة المغربية في الصحراء ، ومع طول خطوط مواصلات الجزائرية كذلك ، تحاول كل من الدولتين الوصول إلى ركائز لها ، ومن الأقليات ، القوية ، أو العنصرية ، أو العقائدية ، خلف خطوط الأخرى وقد عمد المغرب إلى العمل في منطقة الصحراء الجزائرية ، عند الطوارق في صحراء الأحجار ، ولاشك أن الجزائر لن تقف مكتوفة الأيدي .



وليس هناك وثائق عن حقيقة هذا الصراع حول الصحراء ، وطبيعة القوى العميقة والدقيقة ، ودور شركات استقلال الفوسفات ، وربما البترول ، وأهمية القضية الاستراتيجية .

ولكن هذا الصراع ، مع غموضه من هذا الصراع يكتف دليلا قاطعا على أهمية الاقليات الموجودة في العالم العربي ، وضرورة دراستها وفهما ، وتناول موضوعهم بنوع من الجدية العلمية ، بدلا من دفن الرؤوس ، كالنعام ، في الرمال .

## بعض المراجع لزيادة الاطلاع

### ١ - المراجع العربية :

- د. إبراهيم عبيد : دولة الكويت الحديثة . القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .  
 إحسان حقي : تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة .  
 د. أحمد أحمد الحقة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .  
 أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .  
 أحمد توفيق الممدني : هذه هي الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .  
 أحمد حسين ( المحامي ) : من وحى الجنوب . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .  
 أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٤ .  
 أحمد طرابين : الوحدة العربية ( ١٩١٦ - ١٩٤٥ ) .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .  
 د . د . تاريخ قضية فلسطين ، منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى ( ١٩٣٦ ) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .  
 أحمد عرابي : ( مذكراته ) كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية .  
 د أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي . القاهرة ، ١٩٣٨ .  
 د . د . تاريخ التعليم في مصر ( منصور عباس وسعيد واحماويل ) .  
 أربعة أجزاء . القاهرة ، ١٩٤٨ .

- د أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني .  
القاهرة ، حوايات كلية الآداب ، ١٩٥٨ .
- أحمد فوزي : قاسم والكويك ، بترول ودخان . القاهرة ، ١٩٦١ .
- د . د . : قاسم والنفط ، لمؤ في لمب . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- د . د . : ثورة ١٤ رمضان . القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٣ .
- آدم ، مدام جوليت : انجلترا في مصر ، تعريب هل فهمي كامل .
- د . إدوارد سيدم : مشكلة اللاجئين العرب . القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٣ .
- ارسكين تشايلدرز : الحقيقة عن العالم العربي ، تعريب خيري حماد . بيروت
- المكتب التجاري ، ١٩٦٠ .
- د . إرست ا . رامزور : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور
- صالح أحمد العلي . بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .
- د . أسد رستم : بيان بوثائق الشام (الموجودة في قصر مابدين) أربعة مجلدات .  
بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ .
- أسعد داغر : ثورة العرب . القاهرة ، ١٩١٦ .
- د . د . : مذكراتي ، هل مامش القضية العربية .
- إسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار في دول البحار ( جزءان ) .  
القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٣١٤ هـ .
- أكرم زعبيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .
- الجنيدى خليفة : من وحى الثورة الجزائرية . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .
- الحبيب تامر : هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .

- السيد عبد الرازق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث . ثلاثة أجزاء .  
صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .
- السيد فرج : جيشنا في فلسطين . القاهرة ، ١٩٤٩ .
- السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (٩٠٤-١٩٤٨) .  
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
- الفريد ليبلنتال : ثمن إسرائيل . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- أنفصيل الورتلاني : الجزائر الثائرة . بيروت ، ١٩٥٦ .
- د . آلهما وتلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدي .  
القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .
- المهدي بن بركة : الإختيار الثوري في المغرب . بيروت ، دار الطليعة ،  
١٩٦٦ .
- الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خاله : الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى .  
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .
- اللياس الايوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ )  
جزءان . القاهرة ، ١٩٢٣ .
- أمين الريحاني : ملوك العرب . ( جزءان ) . بيروت ، ١٩٢٥ .
- د . د . : المغرب الأقصى ، رحلة في منطقة الحماية الاسبانية .  
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
- أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .
- د . د . : الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .
- إيفسا هوبك : سنوات في اليمن وحضرموت ، تعريب خيري حماد .  
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٣ .

- باسيل دقاق : عهد المهدي ، بيروت ، ١٩٥٩ .  
 برهان الهجاني : التنمية الاقتصادية للاردن .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .  
 بلنت ، وبلنفسكارن : التاريخ العربي لإحتلال إنجلترا مصر ، تعريب  
 عبد القادر حمزة .  
 القاهرة ، البلاغ ، ١٩٥٧ .  
 بيهر روندو : مستقبل الشرق الاوسط ، بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٥٩ .  
 تحسين العسكري : مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية .  
 بغداد ، ١٩٣٦ .  
 توفيق أحمد البكري : مهدى الله ، القاهرة ، ١٩٤٤ .  
 توفيق علي برو : العرب والترك في العهد العثماني (١٩٠٨ — ١٩١٤) .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .  
 توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معل .  
 دمشق ، دار البقعة العربية ، ١٩٤٦ .  
 تيرينس روبرتسون : أزمة ، القصة العربية لمؤامرة السويس ، تعريب  
 نصيري حماد . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .  
 جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين . المجموعة الأولى  
 ( ١٩١٥ — ١٩٤٦ ) .  
 القاهرة ، الأمانة العامة ، ١٩٥٧ .  
 جان بيشون : بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى ، تعريب  
 محمد عزة دروزة .  
 بيروت ، الكشاف ، ١٩٤٦ .

- جان جاك بيربي : الخليج العربي ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الفز . بيروت ،  
 المكتب التجاري ، ١٩٥٩ .  
 جرجي زيدان : بناء النهضة العربية . القاهرة ، دار الهلال .  
 ج. سرفان شريبر : حندي في الجزائر . بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٠ .  
 جلال الدين الحامصي : ماذا في السودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .  
 د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .  
 : : التنافس الدولي في شرق إفريقيا .  
 القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .  
 : : التنافس الدولي في بلاد الصومال .  
 القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .  
 : : الثورة العربية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .  
 : : السياسة الفرنسية في الجزائر ( ١٨٣٠ — ١٩٦٠ ) .  
 القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .  
 : : العلاقات المصرية الصومالية .  
 القاهرة ، لجنة الدراسات الإفريقية ، ١٩٦٠ .  
 : : التماسك البريطاني على مصر ، الجزء السابع : سواحل  
 البحر الأحمر .  
 القاهرة ، لجنة الدراسات الإفريقية ، ١٩٦٠ .  
 : : الاستعمار المقنع .  
 القاهرة ، لجنة الدراسات الإفريقية ، ١٩٦٠ .  
 : : البحر الأحمر والاستعمار . ( كتب ثقافية . عدد ٧٥ ) .

- د. جلال يحيى : المغرب العربي والاستعمار . ( كتب ثقافية عدد ١٦٤ ) .  
 د. : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ . القاهرة . دار القومية ، ١٩٦٤ .  
 د. : الاستعمار والاستغلال والتخلف .  
 القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٥ .  
 د. : التخلف والاشتراكية في العالم العربي .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .  
 د. : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية .  
 الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .  
 د. : العالم العربي الحديث . الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .  
 د. : الاشتراكية والفكر الاشتراكي .  
 القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .  
 د. : المغرب الكبير . الجزء الثالث . العصور الحديثة .  
 القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٦ .  
 د. : المغرب الكبير . الجزء الرابع . الفترة المعاصرة .  
 القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٦ .  
 د. : الثورة والتنظيم السياسي .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .  
 جلولوب باشا : جندى مع العرب ، تعريب عفيفي حسن الصمدى .  
 بيروت ، دار النشر للجامعيين .  
 جمال الدين الافغانى ومحمد عبده .  
 العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .  
 القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧ .

- د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي .  
 القاهرة ، ١٩٥٢ .  
 د. : الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الاسلامي  
 الحديث . جزءان .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ — ١٩٥٨ .  
 د. : رفاعة رافع الطمطاوى ( ١٨٠١ — ١٨٧٢ ) .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .  
 جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى .  
 القاهرة ، ١٩٢٣ .  
 جوان غيلسي : الجزائر الشائرة ، تعريب خيرى حماد .  
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .  
 جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة  
 الدكتور ناصر الدين الاسد ، والدكتور إحسان عباس .  
 بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .  
 جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة ، تعريب فهدة هاجر  
 وسعيد الفز . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .  
 حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين .  
 القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦ .  
 د. : خمسون عاما في جزيرة العرب .  
 القاهرة ، البابى الحلبي ، ١٩٦٠ .  
 د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في إفريقيا .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .



- حسن الفمينية : عبد العزيز جاويش .  
 القاهرة ، المؤسسة العربية ، ١٩٦١ .  
 د. حسن حسني عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس . تونس ، ١٣٧٢ هـ .  
 د. حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضي والحاضر .  
 القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .  
 د. حسن صبحي : التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (١٨٨٤ — ١٩٠٤) .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .  
 حسن مصطفى (عميد ركن) : المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل .  
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .  
 د. حسين فوزي النجار : السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .  
 د. : مع الأحداث في الشرق الأوسط ١٩٤٦ — ١٩٥٦ .  
 القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .  
 د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث .  
 القاهرة ، ١٩٣٨ .  
 حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزار . بيروت ، ١٩٥٥ .  
 دو جلاس آي آشفورد : التطورات السياسية في المملكة المغربية ، ترجمة  
 الدكتورة عائدة سليمان عارف ، والدكتور أحمد مصطفى  
 أبو حاكمة . بيروت ، الثقافة ، ١٩٦٣ .  
 د. راشد البراوي : من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

- رودلفوميكاكي : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلي ، ترجمة طه فوزي .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .  
 روم لاندو : سلطان مراکش ، ترجمة عبد المجيد بن جلون . القاهرة ، ١٩٥٢ .  
 د. : مراکش بعد الاستقلال ، تعريب خيرى حماد .  
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .  
 د. : تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة الدكتور نقولا زيادة .  
 بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .  
 د. زكي صالح : منشأ النفوذ البريطاني فيما بين النهرين .  
 بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩ .  
 د. : مقدمة في دراسة العراق المعاصر . بغداد ، ١٩٥٣ .  
 ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .  
 د. : دفاع عن العروبة . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٧ .  
 د. : ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق .  
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .  
 د. : يوم ميلاد ، صفحة من تاريخ العرب الحديث .  
 بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٥ .  
 د. : أبحاث مختارة في القومية العربية .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .  
 د. سامي الدهان : عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ — ١٩٠٦) .  
 القاهرة ، دار المعارف .  
 د. : الأمير شبيب أرسلان ، حياته وآثاره .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

- سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة .  
بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٥ .
- د . : الضمان الجماعى العربى .  
القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ .
- سامى منصور : فى مواجهة اسرائيل . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٦ .
- سليمان محمد النخيل : تاريخ الحركة العمالية فى مصر .  
القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٣ .
- د . سعد بسيرو : الصهيونية . ١٩٤٥ .
- د . : اسرائيل جنافية وخيانة . حلب ، ١٩٥٦ .
- سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان . القاهرة ، ١٩٥٢ .
- د . : مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية رابع .  
القاهرة ، ١٩٥٣ .
- سعد زغلول فؤاد . هشت مع ثوار الجزائر .  
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .
- سلفاتور أبو نى : ملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلاد العرب السعيدة وترجمة  
طه فوزى .  
القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د . سيد نوفل : الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة .  
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .
- سيف مردوق الصملاان : من تاريخ الكويت . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٥٩ .
- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ( ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ) .  
القاهرة ، ١٩٥٧ .

- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية .  
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- صبحى ياسين : طريق العودة إلى فلسطين . القاهرة ، مطبعة الحرية .
- صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٠ .
- د صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى .  
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- د . : المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- د . : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ .
- د . : المغرب فى بداية العصور الحديثة .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- د . : المغرب العربى ، الجزائر — تونس — المغرب الأقصى .  
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .
- طاهر احمد الزاوى : جهاد الابطال فى طرابلس الغرب . القاهرة ، ١٩٥٠ .
- د . : اعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البان الحلبى ، ١٩٦١ .
- طارف العارف : تاريخ غزة . بيت المقدس ، ١٩٤٣ .
- د . : النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ( ١٩٤٧-١٩٥٥ )  
جزءان . صيدا ، المكتبة العربية .
- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .  
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .
- د . : الدولة الموحدة والدولة الاتحادية . الطبعة الثالثة .  
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . جزمنا .  
 د . : عصر محمد علي .  
 د . : عصر اسماعيل . جزمنا .  
 د . : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي .  
 د . : مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال (١٨٨٢-١٨٩٢)  
 د . : مصطفى كامل و باعث الحركة الوطنية .  
 د . : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية .  
 د . : ثورة سنة ١٩١٩ . جزمنا .  
 د . : في أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء .  
 د . : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .  
 د . : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .  
 د . : عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لمصر محمد علي الكبير .  
 د . : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .  
 د . : سيناء أرض الممارك . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٧ .  
 د . : عبد الرحمن زكي ومحمود عيسى : الزيت في الشرق الأوسط .  
 د . : القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .  
 د . : عبد العزيز رفاعي : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره .  
 د . : القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .  
 د . : عبد العزيز محمد الشناوي : السخنة في حفر قناة السويس .  
 د . : الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .  
 د . : عبد العظيم أنيس : ملوك وباشاوات .  
 د . : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

- عبد الكريم الفيلاي : المغرب شعبا وملكاً . القاهرة ، دار الطباعة الحديثة .  
 د . : عبد الكريم خرايبة : مقدمات تاريخ العرب الحديث .  
 د . : دمشق ، مطبعة الجامعة ، ١٩٦٠ .  
 د . : سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠ - ١٨٧٦) .  
 د . : القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .  
 د . : عبد الكريم كريم : نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .  
 د . : [ رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من  
 د . : جامعة الرباط سنة ١٩٦٣ ] .  
 د . : عبد الطيف اليونس : شكري القوتلي ، تاريخ أمة في حياة رجل .  
 د . : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .  
 د . : عبد الله النسل : كارثة فلسطين ، مذكرات . . . قائد معركة القدس .  
 د . : القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .  
 د . : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية .  
 د . : القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٥ .  
 د . : عبد الله الريمسوي : القومية والوحدة في الحركة العربية الحديثة .  
 د . : القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .  
 د . : الخلق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة .  
 د . : القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .  
 د . : عبد الله ( الملك ) : مذكرات الملك عبد الله . عمان ، ١٩٤٧ .  
 د . : عبد المجيد بن جلون : هذه مراکش . القاهرة ، مكتب المغرب العربي ، ١٩٤٩ .  
 د . : هيثم الحسكسك : مراكز الثقافة في المغرب .  
 د . : القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

- علاء الفاسى : الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- على البلموان : تونس الثائرة . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد .
- القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .
- على محمد على : إسرائيل والشرق الأوسط . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
- د . د : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
- عمر المدسوقى : محمود سامى البارودى . القاهرة ، المعارف ، ١٩٥٨ .
- عيسى السبرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، ١٩٢٧ .
- عيسى ميخائيل سابا : الشيخ إبراهيم اليازجى . بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .
- غائب طعمه فرمان : الحكم الأسود فى العراق . القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٥٧ .
- فؤاد الركابى : القومية ، حركتها ومحتواها .
- القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٣ .
- د . فيليب حقى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، الجزء الثانى ، ترجمة
- الدكتور كمال اليازجى .
- بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .
- د . د : لبنان فى التاريخ ، ترجمة د . أنيس فريجة .
- بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .
- قدري قلجى : أضواء على تاريخ الكويت . بيروت ، دار الكتاب العربى
- ١٩٦٢ .
- كامل اسماعيل الشريف : الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين . القاهرة ، ١٩٥١ .
- مارون عبود : رواد النهضة الحديثة . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢ .

- م . بروكس : البترول والاستعمار فى الشرق ، تعريب د . محمود الشنيطى .
- القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .
- محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه الله .
- القاهرة ، ١٩٥٧ .
- د . محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى .
- القاهرة ، ١٩٥٧ .
- محمد الفاسى : التعريف بالمغرب .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .
- محمد أمين الحسينى : تصريحات ، حقائق عن قضية فلسطين .
- القاهرة ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ١٩٥٤ .
- د . محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ( ١٥١٤ — ١٩١٤ ) .
- القاهرة ، الانجلو المصرية .
- د . د : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- د . د : دراسات ووثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات
- السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
- القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ .
- محمد بن الامير عبد القادر : تحفة الزائر فى مآثر الامير عبد القادر وأخبار
- الجزائر . جزاءن .
- الاسكندرية ، ١٩٠٣ .



د. محمد جواد العبدوسى : مشكلات التقدم الاقتصادى فى العراق . ج ١ .

القطاع الزراعى .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

محمد حجبى : الزاوية الدلالية .

[ رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط

سنة ١٩٦٣ ] .

محمد خير فارس : المسألة المغربية ( ١٩٠٠ — ١٩١٢ ) .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الفقيه محمد عبده . ثلاثة أجزاء .

القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ .

د. محمد رفعت رمضان : تاريخ الاورطة المصرية السودانية فى السكندرية الحرة .

القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣ .

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال

مصر سنة ١٨٠١ . القاهرة ، ١٩٣٢ .

د . د . تونس الحضراء . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٣ .

د . د . محمد هل الكبير . القاهرة ، ١٩٤٤ . [ اعلام الاسلام ] .

محمد صادق عقل وهيام أبو طافية : أضواء على ثورة اليمن ،

القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية فى إفريقيا .

د . د . الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر .

القاهرة ، ١٩٠٨ .

محمد طاهر العمري : تاريخ مقدرات العراق السياسية .

الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤ .

محمد عبد البارى : التيارات السياسية فى الشرق العربى .

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٧ [ اخترنا لك ] .

محمد هل العبد : القدس مرة أخرى . بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٦٠ .

محمد فائق القصرى : مأساة العالم العربى فى الربع الثانى من القرن العشرين .

دمشق ، المطبعة التعاونية ، ١٩٥٩ . جزءان .

د . د . : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ج ١ الصراع السياسى .

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .

محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم .

القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨ .

محمد فريد ( بك ) : تاريخ الدولة العلية العثمانية .

د. محمد فهمى لطيفة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات

( ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ) .

د محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على . القاهرة ، ١٩٤٢ .

د . د . : الامبراطورية الافريقية . القاهرة ، ١٩٤٥ .

د . د . : مصر والسيادة على السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

د . د . : الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

- د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة .  
 القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .  
 د. د. د. : ميلاد دولة ليبيا الحديثة . القاهرة ، ١٩٥٧ .  
 د. د. د. : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل .  
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .  
 محمد كمال عبد الحميد ( حميد ا. ح ) : معركة سيناء وقناة السويس .  
 القاهرة ، الوعى العربى ، ١٩٥٩ .  
 د. محمد محمد حسنين : الاستعمار الفرنسى . القاهرة ، ١٩٦٢ .  
 د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ .  
 القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢ .  
 د. د. د. : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه .  
 القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢ .  
 د. د. د. : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .  
 د. د. د. : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .  
 د. د. د. : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .  
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .  
 محمود أبورية : جمال الدين الافغانى . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .  
 محمود الخفيف : أحمد عرابى ، الزعيم المقتدر عليه .  
 القاهرة ، ١٩٤٧ .  
 محمود الشفيطى : قضية ليبيا . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .

- محمود كامل ( المحامى ) : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ، دار المعارف .  
 د. محي الدين السمرجلانى : تاريخ الثورة السورية .  
 دمشق ، دار البقعة العربية ، ١٩٦٠ .  
 محي الدين رضا : طويل العمر ، الملك عبد العزيز آل سعود .  
 القاهرة ، البابى الحلبي .  
 مصطفى الشهابى ( الأمير ) : الاستعمار . جزءان .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ — ١٩٥٦ .  
 د. د. : القومية العربية .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .  
 د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية .  
 بيروت ، ١٩٥٧ .  
 مصطفى عبد الرازق : محمد عبده . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦ .  
 مصطفى كامل ( باشا ) : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة ، ١٨٩٨ .  
 د. مكى شيبكة : السودان فى قرن ( ١٨١٩ — ١٩١٩ ) .  
 القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٧ .  
 د. د. : مختصر تاريخ السودان الحديث .  
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .  
 مورو بيرجر : العالم العربى اليوم ، ترجمة محي الدين محمد .  
 بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .  
 موسى العلى : عبدة فلسطين . ١٩٥٠ .  
 ميتخايل مهاقة : مشهد العين بحوادث سورية ولبنان .  
 القاهرة ، ١٩٠٨ .

ميشيل ايونيديس : فرق ... نخضر ، ثورة العرب ( ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ) .

تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى .

بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ .

نجمه من الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية .

القاهرة ، ميسى البابى الحلبي ، ١٩٦٢ .

د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الايطالى إلى الاستقلال .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د . د . : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ — ١٩٣٤ .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

د. نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

هانز هوفريتز : اليمن من الباب الخافى ، تعريب خيرى حماد .

بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦١ .

مراجع المجالى : مذكراتى . ١٩٦٠ .

وزارة الثقافة والارشاد : محاضرات جلسات مباحثات الوحدة ( ١٧ أبريل ١٩٦٣ )

القاهرة ، كتب قومية ، ١٩٦٣ .

وزارة الخارجية المصرية : محاضرات المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين

الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ( مارس ١٩٥٠ -

نوفمبر ١٩٥١ ) . القاهرة ، ١٩٥١ .

د. وايد قحايى : النكبة والبناء فى العالم العربى . جزماني .

بيروت . دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

يحيى بو عزيز : الموجز فى تاريخ الجزائر .

الجزائر ، المطبوعات الوطنية ، ١٩٦٥ .

يوسف فهمى الجزائرى : أرض البطولة ، الجزائر . الاسكندرية ، ١٩٦٤ .

يوسف درمونة : تونس بين الحماية والإحتلال . القاهرة ، ١٩٥٢ .

د يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد .

بافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٣٧ .

BEGIN, Menachem;  
The Revolt, 1951.

BEN GURION, David;  
Rebirth and destiny of Israel, 1954.

BENOIT — MECHIN;  
Le loup et Léopard; Ibn Séoud ou la naissance  
d'une Royaume.  
Paris, 1955.

BERARD, Victor;  
Le Sultan, L'Islam et les Puissances.  
Paris, 1907.

BERARD, Victor;  
La révolution turque.  
Paris, 1909.

BERNADOTTE, Folke;  
To Jerusalem. 1954.

BOURGUIBA, Habib.  
La Tunisie et la France.  
Paris, 1954.

BOURGUIBA, Habib.  
Propos et entretiens.  
Tunis, 1960.

## ب - المراجع الاوربية

ANTONIUS, George;  
The Arab awakening, the story of the Arab national  
mouvement.  
London, 1939.

ARMINJON, Pierre.  
Etrangers et Protégés dans L'Empire Ottoman.  
Paris, 1903.

ASHFORD, Douglas E.;  
Political change in Morocco.  
Princeton, Univ. Press, 1961.

AUMERAN, Gén. I.;  
Paix en Algérie.  
Paris, 1959.

AYACHE, Albert.  
Le Maroc, Bilan d'une colonisation.  
Paris, Editions Sociales, 1956.

AZOURI, N. ;  
Le réveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque.  
Paris, 1905.

BARBOUR, Nevill.  
A survey of North West Africa; ( the Maghrib. )  
Lodon, Oxford, 1959.



CHILDERS, Erskine;

Common sense about the arab World.

London, 1960.

CHOURAQUI, André,

Théodore Herzl, inventeur de l'Etat d'Israel.

Paris, 1960.

DJUVARA, T. G.;

Cent projets de partage de la Turquie, 1281—1913.

Paris, Felix Alcan, 1914.

CLARK, Michael K.;

Algeria in turmoil; A history of the rebellion.

New York, 1959.

CROUCHLEY, A. E.;

The economic development of modern Egypt.

London. 1938.

CRUM, Bartley C.;

Behind the silksen curtain. 1947.

EARLE, E. M.;

Turkey, the great Powers and the Bagdad railway.

New York. 1935.

ETHRIDGE, W. S.;

Going to Jerusalem. 1950.

BREHIER, Louis,

L'Egypte de 1798 à 1900.

Paris, 1901.

BREMOND, général Ed.:

Yemen et Saoudia.

Paris, 1937.

BROCKELMANN, Carl.

History of the Islamic peoples

London, Routledge & Kegan Paul, 1949.

BROMBERGER, Serge.

Les Rebelles algeriens.

Paris, Plon, 1958.

CACHIA, A. J. (Major ).

Libya under the Secend Ottman occupation 1835-1911.

Tripoli. 1945.

CAMBON, Henri;

Histoire de la Régnce de Tunis.

Paris, 1948.

CAMBON, Henri.

Histoire du Maroc.

Paris, Hachette, 1952.

CATARIVAS, David,

Israél. Paris, 1957.

HARDY, Georges.

Histoire de la colonisation.

Paris, Larose, 1928.

HOGARTH, D. G. ;

The Nearer East.

London, 1905.

HOLLINGWORTH, Clare,

The Arabs and the West. 1952.

HOURLANI, A. H. ;

Syria and Lebanon.

Oxford, 1946.

HUREWITZ, J. C. ,

The struggle for Palestine, 1950.

IONIDES, Michael,

Divide and lose, the Arab Revolt of 1955-58.

London, 1960.

JEANSON, Colette et Francis.

L'Algérie hors la loi.

Paris, Seuil, 1955.

JUIN, A. ( maréchal ).

Le Maghreb en feu.

Paris, Plon, 1957.

EVANS-PRITCHARD, E. E. ;

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949.

FAVROD, Charles-Henri.

La révolution algérienne.

Paris, Plon, 1959.

GARAS, Félix.

Bourguiba et la naissance d'une nation.

Paris, 1956.

GILLESPIE, Joan.

Algeria, rebellion and revolution.

London, Ernest Benn, 1960.

GLUBB, John Bagot;

The story of the Arab Legion. 1948.

GLUBB, John Bagot;

A soldier with the Arabs. 1957.

GRANDVAL, Gilbert.

Ma mission au Maroc.

Paris. Plon, 1956.

HADDAD, George;

Fifty Years of modern Syria and Lebanon.

Beirut, 1950.

- LAWRENCE, T. E.  
Seven pillars of wisdom.  
London, 1935.
- LELIENTHAL, Alfred.  
What price Israël ? 1953.
- LENCZOWSKI, George.  
The Midde East in International Affairs.
- LE TOURNEAU, Roger.  
Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane  
1920 — 1961.  
Paris, Armand Colin, 1962.
- LEVIN, Harry :  
Jerusalem embattled. 1950.
- LIE, Trygve;  
In the cause of Peace. 1954.
- LOYD, Lord.  
Egypt since Cromer.  
London, Macmillan, 1933.
- LONGRIGG, Stephan H.;  
Four centuries of Modern Iraq.  
London, 1925.

- JULIEN, CH.—A. ;  
Histoire de l'Afrique du Nord, (Tunisie, Algérie, Maroc.)  
Paris, Payot, 1966.  
Vol. II.
- JULIEN, CH.—A.;  
L'Afrique du Nord en marche.  
Paris, Julliard, 1953.
- KIMCHE, John.  
Seven Fallen pillars. 1950.
- KOESTLER, Arthur ;  
Promise and fulfillment. 1949.
- LACOUTURE, Jean et Simone;  
Le Maroc à l'épreuve.  
Paris, Seuil, 1958.
- LA JONQUIERE;  
L'Empire Ottoman.  
Paris, 1914,
- LAMOUCHE, (col.).  
Histoire de la Turquie.  
Paris, 1934.
- LANDAU, Rom.  
Moroccan drama.  
San Francisco, 1956.

- M. M. SAFWAT. (Dr.)  
Tunis and the Great Powers; 1878—1881.  
Alexandria, P. F. Baganis, 1943.
- MOHAMMED FARID Bey;  
La crise ottomane actuelle;  
( 1911—1912 ) et ( 1914—1915 )  
Genève, 1913 et 1915.
- MOHAMMED FARID Bey;  
Les intrigues anglaises contre l'Islam,  
Genève, 1917.
- MONTAGNE, Robert.  
Naissance du Proletariat marocain.  
Paris, J. Peyronnet. 1951.
- MONTAGNE, Robert.  
Revolution au Maroc.  
Paris, France—Empire, 1953.
- PAILLAT, Claude.  
Le dossier secret de l'Algérie.  
Paris, 1961.
- PANETH, Philip.  
Turkey, decadence and rebirth.  
London, Alliance Press, 1943.
- PEARS, Sir Edwin;  
Life of Abdul Hamid.  
New York, 1917.

- LONGRIGG, Stephen H.;  
Syria and Lebanon under the French mandate:  
London, 1958.
- MARLOW, J.;  
The Anglo—Egyptian relations 1800—1953.  
London, 1954.
- MARRIOT, J. A. R ;  
The Eastern Question.
- MARTIN, C.L.;  
Les Israelites Algériens de 1830 à 1902.  
Paris, 1936.
- MCMICHAEL, Sir H. A.;  
History of the Arabs in the Sudan.
- MIEGE, Jean—Louis.  
Le Maroc et l'Europe 1830—1894. ( 4 Vols. )  
Paris, P. U. F. 1961—1963.
- MILLER, William.  
The Ottoman Empire and its successors, 1801—1927.  
Cambridge, University Press, 1927.
- MILNER, Alfred;  
England in Egypt.  
London, 1893.



SOREL, Jean—Albert;

Le mandat français et l'expansion économique de la  
Syrie et du Lyban.

Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le  
Président de la République tunisienne.

Paris; Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

( 2 Vols )

THEOBALD, A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

PHILBY, H. St J. II ;

Arabia.

London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.

Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman.

Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Lea partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.

London, 1955.

SIGARD, Jules.

Le Monde Musulman.

Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;

Le mandat français et l'expansion économique de la  
Syrie et du Lyban.  
Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le  
Président de la République tunisienne.  
Paris, Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.  
London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.  
London, 1915

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.  
London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.  
Casablanca, Atlantides, 1950.

( 2 Vols )

THEOBALD, A. B. ;

The Mahdiya.  
London, 1953.

PHILBY, H. St J. II ;

Arabia.  
London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.  
Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.  
Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman.  
Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Les partis politiques Marocains.  
Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.  
London, 1955.

SIGARD, Jules.

Le Monde Musulman.  
Paris, Larose, 1928.

## محتويات الكتاب

صفحة	
٥	مقدمة :
٩	الفصل الاول : لبنان :
١١	١ — الإطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الاقليات اللبنانية
١٤	٢ — لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الاقليات
٢٢	٣ — تأثير الدولة
٣١	— المراجع
٣٣	الفصل الثاني : فلسطين :
٣٥	١ — الإطار التاريخي السوسيوولوجي وتأثير الديانات
٤٥	٢ — أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الاوضاع السكانية
٦٠	٣ — أوضاع الاقلية العربية في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨
٦٠	— نظام الاشخاص
٦٣	— نظام الاموال
٦٥	— الحق في التعليم
٦٦	— الحق في العمل ونظام العمل
٦٧	— الحقوق والحريات العامة الاساسية
٧١	— المراجع
٧٢	الفصل الثالث : العراق وقضية الاكراد :
٧٥	١ — الإطار التاريخي لقضية الاكراد وأوضاعهم

WAVELL, A. P. (col.).

The Palestine Campaigns. 3 rd. ed.

London, 1935.

WEISMANN, Chaim.

Trial and error. 1949.

WILSON, Arnold T.,

The Persian Gulf.

London, 1951.

ZEINE N. ZEINE.

Turkish Arab relations and the rise of Arab nationalism.

Beirut, 1958.

ZIADEH, Nicola A. ;

Syria and Lebanon.

London, 1957.

صفحة

- ٢ — الحركة الوطنية الكردية . . . . . ٨٢  
٣ — حكومة مهاباد المستقلة وجهية التحرير الكردية . . . ٨٥  
٤ — الحزب الديمقراطي الكردستاني (النشأة — التطور) ٨٩  
٥ — خاتمة . . . . . ١٠١  
— المراجع . . . . . ١٠٣

الفصل الرابع : دول الخليج : ١٠٥

- ١ — الأوضاع الديموجرافية والجيو بولتيك ودور البترول ١٠٧  
٢ — الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم . . . . . ١١٨  
— الكويت . . . . . ١١٨  
— البحرين . . . . . ١٢٥  
— قطر . . . . . ١٣١  
— دولة الإمارات . . . . . ١٣٣  
٣ — خاتمة . . . . . ١٣٩  
— المراجع . . . . . ١٤٣

الفصل الخامس : أريتريا : ١٤٧

١ — تمهيد :

— في التعريف بأريتريا :

- الأوضاع الاجتماعية والجيو بولتيك . . . . . ١٤٩  
٢ — الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات  
في إريتريا . . . . . ١٥٥

صفحة

- ٣ — الاتجاهات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها . . . ١٦٨  
٤ — خاتمة . . . . . ١٧٢  
— المراجع . . . . . ١٧٥

الفصل السادس : الصومال : ١٧٧

- ١ — الإطار التاريخي السوسيو لوجي . . . . . ١٧٩  
٢ — التطور السكاني . . . . . ١٨٩  
٣ — تأثير الدين الاسلامي والطرق الصوفية والارساليات ١٩٣  
٤ — القبلية والدولة . . . . . ١٩٩  
٥ — خاتمة . . . . . ٢٠٣  
— المراجع . . . . . ٢٠٥

الفصل السابع : السودان وجنوب السودان : ٢٠٩

- ١ — الاطار التاريخي والسوسيو لوجي . . . . . ٢١١  
٢ — الاستعمار وعارية الاسلام واللغة العربية . . . . . ٢٢٢  
٣ — مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة . . . . . ٢٣١  
— المراجع . . . . . ٢٤٢

الفصل الثامن : موريتانيا : ٢٤٧

- ١ — بعض الملاحظات الجيو بولتيكية . . . . . ٢٤٩  
٢ — موقع الاقليات من التكوين السكاني ودور السلطة . . . ٢٥٨  
٣ — تأثير الاسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعي  
والاقليات . . . . . ٢٦٧



فصل	صفحة
١ - البناء الاجتماعي . . . . .	٢٦٧
٢ - تأثير الاسلام واللغة العربية . . . . .	٢٦٨
٣ - تأثير الثقافة الفرنسية . . . . .	٢٧٥
٤ - المراجع . . . . .	٢٧٦
الفصل التاسع : جمهورية الجزائر :	٢٨١
١ - التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقيا . . . . .	٢٨٣
٢ - مجموعات البرار في الجزائر . . . . .	٢٩١
٣ - الطوارق والمصراع والبترون . . . . .	٢٩٦
٤ - المراجع . . . . .	٣٠٧
الفصل العاشر : المملكة المغربية :	٣١٠
١ - الريف . . . . .	٣١٠
٢ - الاطلس الاوسط . . . . .	٣٢٢
٣ - الاطلس الاعلى . . . . .	٣٢٥
٤ - فرنسا والظهير البربري . . . . .	٣٢٦
٥ - ما وراء الاطلس والمصراع . . . . .	٣٢٩
٦ - المراجع . . . . .	٣٣٣
٧ - محتويات الكتاب :	٣٦٧
٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٢٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٣٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٤٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٥٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٦٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٧٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٨٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩١ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٢ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٣ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٤ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٥ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٦ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٧ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٨ - المراجع . . . . .	٣٦٧
٩٩ - المراجع . . . . .	٣٦٧
١٠٠ - المراجع . . . . .	٣٦٧

رقم الايداع ٤٧٨٣ - ١٩٧٩  
الترقيم الدولي ٤ - ٣٣٧ - ٢٤٧ - ١٩٧٧ - ISBN



المطبعة العصرية

• شارع كافو الحفرة القبلية - اسكندرية

١٩٤٣٠

٠ م ٣٥٠٠

دار المعارف ١٩١٩ كورنيش النيل — القاهرة  
القائدين : دار المعارف بالاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير